'أبو القرارات' ينتظر نهاية 'أم الرسائل'..!!

كتب حسن عصفور/ منذ أكثر من 3 أسابيع والحديث الفلسطيني يتردد عن قيام القيادة الفلسطينية بكتابة رسالة سترسلها إلى نتنياهو والحكومة الإسرائيلية، ومنذ خطاب الرئيس عباس أمام المجلس الوزاري العربي الأخير في القاهرة، وإعلانه عن الرسالة التي باتت تعرف إعلاميا بـ'أم الرسائل'، وما زال الكلام عنها يدور في كل مكان، وبعد أن نشرت إحدى القنوات العربية فحوى تلك الرسالة، وما يمكن أن تتضمنه، واتضاح أن النص المشار إليه يشكل 'كارثة سياسية'، لكن سارعت عدة أطراف فلسطينية بتصويب المنشور واعتباره 'نصا في طور الاجتهاد'، رغم أن 'النص تم عرضه على بعض الأشقاء دون أشقاء، ما أغضب دولة شقيقة جدا مما حدث..

وفجأة تراوح الحديث عن 'أم الرسائل' عن الزمن والضغوط والوسيط، وكأننا أمام معجزة سياسية سيتم اختراعها في قابل الأيام، لكن المؤكد السياسي أن الارتباك بات هو السمة التي حكمت القرار الفلسطيني في كيفية التعاطي مع تلك الرسالة، بل ولم يعد هناك زمن محدد لإرسالها، وفقا لتصريحات مسؤول الشأن التفاوضي في منظمة التحرير صائب عريقات، بأن زمن إرسالها لم يحدد بعد، ما يشير إلى حجم التخبط والارتباك في كيفية التعامل مع الرسالة المفترض أنها ستكون 'خلاصة الموقف' مع دولة الاحتلال، وبأنها ستكون مفرق طرق في التعاطي المستقبلي لاستكمال مسار الخطاب الفلسطيني في سبتمبر الماضي أمام الجمعية العامة نحو ترسيخ مكانة الدولة الفلسطينية، بعد أن تأكد القاصي والداني أن الطريق مشرعة أمام كسب عضوية فلسطين كدولة كاملة العضوية في منظمات الأمم المتحدة، كما أن مكانها كدولة عضو مراقب في الجمعية العامة ينتظر القرار الفلسطيني..

ويبدو أن 'المراوحة' باتت هي سمة المشهد الفسطيني، فمن المصالحة إلى المفاوضة والموقف منها، نجد أن سمة المراوحة والتردد والارتباك هي المسيطرة على مجمل المشهد، والنتجة الدخول إلى متاهات ودهاليز دون معرفة سبل الخروج منها، ولا يتردد بعض الناطقين أو الباحثين عن قدم في المساحة الإعلامية من قادة وأشباه، بالترويج إلى أن إرسال الرسالة لنتنياهو يتعرض لعملية ضغط 'غير مسبوقة'، والحقيقة أن الحديث بهذا الاتجاه أو تبرير التراجع

عن الإرسال تحت هذه الصفة يشكل نيلا من 'هيبة القيادة الفلسطينية'، وكأنها لم تعد قادرة على اتخاذ أي موقف أو قرار نظرا لـ'الضغوط المتلاحقة'.. كلام يلحق الضرر كثيرا بالموقف الفلسطيني، فتصدير الإرباك إلى معان مختلفة لا يشكل عصا إنقاذية بل العكس تماما، وإظهار التردد أمام الضغوط لا يمكن أن يأتي بثمار تخدم الموقف الوطني، بل ربما العكس تماما.. فالرسالة يتم التراجع عن إرسالها لأن هناك ضغطا، ولا مصالحة لأن هناك 'تدخل خارجي' ولا مقاومة ولا مفاوضة ولا استكمال الطريق الاقتحامي للمؤسسات الدولية لأن هناك ضغطا.. مشهد لا يساعد من يخفي ارتباكه خلف تلك المسببات.. وهل اختفى الضغط يوما ومنذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عن المشهد الفلسطيني. لكن الحسم الوطني كان دوما هو المنقذ، وكلما كان التردد كانت الكارثة..

بات ضروريا حسم بعض ما يجب حسمه من ملفات سياسية كي يتم الانتقال من 'الارتباك والمراوحة' إلى القفز قدما نحو 'صناعة التحدي' السياسي، وحسم مسألة الرسالة لفك الارتباط مع دولة الاحتلال والانتقال لمرحلة سياسية جديدة، مرحلة الصراع السياسي والاشتباك مع المحتل بكل الجبهات الممكنة بعد الإعلان الرسمي لـ'فك الارتباط' مع دولة الاحتلال لتعزيز الكيانية الوطنية ضمن مرحلة كفاحية جديدة.. وكفى حالة التخبط غير المبررة وغير المنطقية، إنها لحظة الحقيقة للانطلاق نحو مرحلة التحرر من القيد الاحتلالي بعد أن أغلقت كل السبل التفاوضية والإصرار الاحتلالي على سياسة مصادرة 'الهوية والكيانية الفلسطينية'، فرصة سياسية هي الأنسب لاتخاذ القرار الذي يمكن وصفه لو اتخذ بأنه 'أبو القرارات'..

ملاحظة: الحديث ثانية عن 'العنصر الإيراني' في ملف المصالحة تحريض غير مباشر على قطاع غزة، خاصة بعد المعركة الأخيرة.. الانتباه للكلام وحساب الأحرف أكثر من ضرورة.. المصالحة معطلة ليس لسبب فارسي .. الشعب يعرف ..

تنويه خاص: هناء الشلبي ستفرض روحا على المشهد الفلسطيني قد لا يتوقعه بعض المرتبكين هلعا ..

احتفاء إعلامي بتصريح 'نادر'..!

كتب حسن عصفور/ تمكن د.صائب عريقات، بألقابه كافة دون تعدادها، من 'اختراق' مناطق إعلامية فلسطينية وعربية وبل دولية وكسر الهيمنة المطلقة لأخبار الفضائح السياسية التي تغطي صورة "المشهد الفلسطيني' بين طرفي الأزمة الوطنية، فتح وحماس، وما تعيشه "القارة الغزية' من معارك اعتقالية وإعلامية ومشاحنات غير محسوبة تبتدعها حركة حماس مع غيرها من قوى وأضافت لها مصر.. نجح عريقات كسر تلك الصورة "الظلامية جدا' فلسطينيا ليكون خبرا بذاته، بل إنه قفز ولو لفترة قصيرة ليتسلل إلى أمكنة التغطية الإعلامية دون توقف عن 'المجازر' في سوريا والنجاحات الإعجازية للجيش السوري الحر.. تمكن د. عريقات أن يكون ضمن تلك الكوكبة الإخبارية حاضرا..

ويبدو أن تصريح صائب عريقات، والمفترض أنه تصريح يجب أن يكون سياسة فلسطينية دائمة، إلا أنه كان مفاجأة للإعلام العربي والغربي وغالبية الفلسطينيين، عندما تحدث بلغة 'غير مستخدمة' في العهد الراهن من الحكم الفلسطيني، تقدم 'كبير مفاوضي' السلطة بنقد إلى السياسة الأمريكية ووصفها بأنها سياسية 'منحازة'، وأنها تساعد إسرائيل في إدارة الظهر للعملية السياسية، تصريح لو قرأه المواطن الفلسطيني لن يقف أمامه كثيرا بل وقد لا يلفت انتباهه السياسي، والبعض قد يراه 'معتدلا جدا'، لكن الإعلام وجد به ما لم يجده المواطن الفلسطيني في أرجاء الأرض، فالحديث عن السياسة الأمريكية وانتقادها ليس جزءا من المشهد الإعلامي الرسمي الفلسطيني، وحتما ليس جزءا من السياسة الرسمية للقيادة الفلسطينية منذ ما بعد اغتيال الرمز الخالد ياسر عرفات..

الإعلام انتبه للتصريح وأعاد صياغته بطريقة تحمل الإثارة: انتقاد نادر للسياسة الأمريكية، وهو عنوان مثير جدا، قليله إيجابي وكثيره سلبي، فأن يكون هناك من يرى في وصف الموقف الأمريكي كما حدث في تصريح د. عريقات، نقد نادر، خطوة جيدة لا يجب تجاهلها، وكأنها خطوة في صياغة المخاطبة من التمني الدائم أو سياسية 'الترجي' المستخدمة كثيرا عند البحث عن طلب ما من الإدارة الأمريكية، وسلبيات "الصياغة الإعلامية' للتصريح المذكور، تظهر الموقف الرسمي وكأنه متساهل إلى درجة غير معقولة مع السياسة الأمريكية.. ولذا الخبر

بذاته يطرح السؤال : هل حقا لا يوجد موقف واضح ومحدد من القيادة الفلسطينية للمواقف الأمريكية التي لا يوجد بها موقف يمكن الإشادة به وطنيا، بل إن أمريكا فعليا هي 'قوة الاحتلال الحقيقي' للوطن الفلسطيني أرضا وشعبا، ودونها لا يمكن أن تستمر دولة إسرائيل في تحد العالم باستمرار الاحتلال الأخير في 'عالم الحرية العالمي' .. الفلسطيني العادي يدرك تلك البديهية السياسية ولا يتحدث عنها دوما اعتقادا منه أن القيادة لا يمكنها أن تتجاهل أو تتناسى حقيقة أكثر من ساطعة.. لكن يبدو أن الإعلام العام لا يجد في السياسة الرسمية ما يعكس تلك البديهة الشعبية جدا.. فاقتنص تصريح عريقات الوصفي، ليصنع منه موقفا نقديا نادرا..

هل يمكن أن يتوقف بعض 'صناع القرار' و'مخططي السياسة الرسمية' أمام كيفية تناول الإعلام لتصريح عريقات، ولماذا هذه 'الحفاوة النادرة' به، وتفضيله على أخبار لا تغيب عنها.. هل لأحد من 'المطبخ العام' في دائرة القرار الفلسطيني أن يتفرغ لبرهة ويعيد متابعة 'الحفاوة' بتصريح اعتقد الإعلام أنه 'انتقاد نادر' .. هل يمكن قراءة ما تخفيه تلك 'الحفاوة' من انتقاد غير محدود للموقف الرسمي الفلسطيني تجاه المعتدى الأول على الشعب الفلسطيني وراعي المحتل المباشر.. وإلى أين وصل بنا الحال.. أن يقول الإعلام سابقا 'مدح فلسطيني نادر' لموقف أمريكي إلى أن يقال 'نقد نادر للسياسة الأمريكية' .. هل تلك مصيبة سياسية أصابت حالنا العام .. ليت البعض يدرك مأساوية 'حفاوة الإعلام' بتصريح لا يلفت انتباه أي وطني فلسطيني، بل قد يثيره احتناقا لشدة الاعتدال ..

ملاحظة: ساركوزي وحكومته يتلاعبون باللغة وكأننا في عالم بلا ذاكرة.. تتحدث حكومة ساركوزي عن السجن الكبير في قطاع غزة.. طيب يا سادة كيف يمكنكم تحريره .. اعتبروه منزل 'مراح'..

تنويه خاص: صمت خالد مشعل يثير بعض 'فتح' تجاه ما يجري في قطاع غزة.. أليسوا من وصفوه بأنبل الأوصاف قبلها بساعات..السذاجة لا يمكن أن تتركنا أبدا.. هو من قليل ما وصلت له حالنا الوطني العام..

"إحراج أمريكا".. ممنوع !

كتب حسن عصفور/ بعد أن انتهت الرحلة المقدسية وانتقلت 'أم الرسائل' من مكانها بمقر الرئاسة الفلسطينية في مقاطعة رام الله، إلى أحد أدراج مكتب رأس الطغمة الحاكمة في تل أبيب، كان الاعتقاد أن تبدأ رحلة 'الاستعداد الوطني' للقادم السياسي ضمن الاتفاق الوطني العام، حيث تم تأجيل أو إيقاف الحركة السياسية حتى إيصال 'الرسالة العتيدة جدا'، ولذا وبعد الإرسال كان منطقيا أن تعود 'القيادة الفلسطينية القديمة' – أي بدون مشعل وشلح – لتنظر في كيفية العودة لتنفيذ 'الخطوات' التي تقررت سابقا، ضمن رؤية موحدة فلسطينية عربية، حتى أن قيادة حركتي 'حماس' و'الجهاد' سبق اطلاعهم عليها، ولم نسمع هناك معارضة جوهرية لها، كون الرؤية أو الخطوات تستند إلى الحراك السياسي نحو تعزيز الحضور الكياني الفلسطيني من خلال الأمم المتحدة ومؤسساتها، واستثمار 'التوافق الوطني' الذي تم في لقاءات القاهرة الأخيرة حول 'المقاومة الشعبية' واعتبرت تلك من الخطوات النوعية الفلسطينية، قبل تحقيق المصالحة..

وفجأة عادت بعض الأصوات في الساحة الفلسطينية لتدخل الارتباك والعشوائية إلى المشهد السياسي من خلال حديثها عن 'تنسيق فلسطيني – أمريكي' حول التحرك القادم، وهناك من يقول بأن ذلك كان اتفاقا بين 'القيادتين' أن تبدأ 'رحلة تنسيق' بين واشنطن ورام الله، فيما هو قادم من 'خطوات'، تصريحات تعيدنا إلى نقطة الصفر أو 'مربع التيه السياسي'، خاصة أن التنسيق سيكون قائما على عدم القيام بأي خطوة أو عمل يمكن أن يلحق ضررا بمسيرة الانتخابات الأمريكية حيث يتطلع أوباما إلى الترشح دورة ثانية، مع وعود أن يكون التحرك بعد الفوز أكثر حيوية وقوة وتأثيرا لتحقيق 'أهداف فلسطينية' ..

كلام من يقرأه اليوم سيلعن في سره وربما يتجرأ البعض ويلعنها علانية من حالة وصل لها الوضع الفلسطيني، أن يستمر البعض من أصحاب القرار في رهان خائب ووهمي اسمه تغيير الموقف الأمريكي دون أن يكون هناك ما يجبره على التغيير، قوة ملموسة، يريد البعض من أصحاب القرار أن يبيع 'الوهم' لألف مرة ومرة بخصوص موقف الإدارة الأمريكية ورئيسها، ولا تمل هذه الفئة من الكذب اللامحدود بأن الرئيس الأمريكي أوباما لو نجح سيكون أكثر 'حرية وتحررا' نحو تنفيذ ما سبق أن وعد القيادة الفلسطينية.. أكاذيب تكررت سنوات عدة من قادة

عرب سبق لهم أن تفوهوا بها مع كل رئيس أمريكي، وكأن المسألة شخصية وليست مؤسسة ومصالح ومواقف مرتبطة بمفهوم عام..

فتح ملف 'التنسيق السياسي' مع الإدارة الأمريكية والحديث عنه مجددا يقود إلى نتيجة واحدة لا غيرها، 'إغلاق ملف الفعل السياسي الفلسطيني'، فأي خطوة فلسطينية من بين الخطوات التي سبق الاتفاق عليها لن تكون خطوة مواءمة لحركة الرئيس الأمريكي، فمثلا الذهاب إلى الأمم المتحدة وعرض مسألة قبول فلسطين كدولة عضو مراقب، ستكون خطوة ضارة بموقف الرئيس الأمريكي في مرحلة الانتخابات لأن تل أبيب لن ترضى عنها، ووفقا لنظرية ما يردده البعض أن هناك قوة تأثير للوبي يهودي صهيوني على مسار الانتخابات، فذلك يعني أن الخطوة الفلسطينية لا تتفق و'خدمة أوباما' ولذا سيرى 'فريق التنسيق السياسي' مع أمريكا أن لا ضرورة لها في هذه المرحلة ويمكن تأجيلها لما بعد الانتخابات، ولم السرعة والتسرع..!

وسينطبق الأمر على أي خطوة أو سلوك في منظمات الأمم المتحدة الفرعية، بل هي أكثر حساسية وإحراجا للسيد الأمريكي، كون فلسطين يمكنها أن تحقق عضوية كاملة في 15 منظمة فرعية تابعة للأمم المتحدة، تخيلوا لو أن فلسطين تصبح عضوا كامل العضوية بها، مدى الكسب السياسي التاريخي للقضية الفلسطينية، ولكن لأن ذلك لا يستقيم ورغبة البعض الفلسطيني في تسهيل طريق أوباما للبيت الأبيض، فسيكون التأجيل أيضا من نصيب تلك الخطوات الـ15..

وبالتأكيد أن التفكير في هذه 'الأيام الحرجة جدا' كيف يتم تقديم 'الخدمة' للصديق الصدوق أبو حسين أوباما، فأي حديث أو كلام عن المقاومة الشعبية أو المدنية أو التصعيد السياسي سيكون 'جريمة' ستلحق الضرر الكبير بـ'المصلحة العليا' للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية..أليس انتخاب 'أبو حسين' مكسبا تاريخيا .. ألا تتذكرون الرقصات الشعبية والفرح غير الطبيعي في مدن فلسطينية وسهرات حضرها قنصل أمريكا العام في مقاه بمدينة رام الله بعد إعلان فوز 'أبو حسين' ..لذا لا تفكروا بأي شكل من أشكال 'التنكيد' على رحلة البقاء في البيت الأبيض.. فكروا بكل الخطوات ولكن شرط أ لا تكون 'إزعاجا' للرئيس الحبيب.. فكروا بخطوات تبدو 'ثورية جدا' لكنها لا تؤدي إلى صدام مباشر وعلني مع أمريكا..اذهبوا إلى جنيف وابحثوا في أوراق اتفاقيتها الرابعة عن 'مسؤولية دولة

الاحتلال' ، أي خطوة لا تكون نتيجتها تصويتا مباشرا يضع 'الصديقة جدا' أمريكا في موقف حرج.. ولا تفكروا بالتأكيد في الضغط على ضرورة الإسراع بإرسال لجنة تقصي الحقائق عن النشاط الاستيطاني.. القرار معنا يتم تنفيذه حسب الطلب..

'إحراج أمريكا ممنوع' .. كونه يضر ضررا بالغا بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني..تلك هي حال لسان عشاق واشنطن.. لا عمل ولا فعل دون رضا أمريكي.. لينتظر الشعب الفلسطيني.. وليصبر أليس الصبر مفتاح الفرج..!!

ملاحظة: ملك إسبانيا قدم اعتذارا علنيا لشعبه عن سفرة واحدة بسبب الأزمة الاقتصادية.. يا ريته يجيي في بلادنا ويشوف.. لكن احترام الأمم من احترام قادتها لشعوبها..

تنويه خاص: موقف الأزهر الشريف من تحريم زيارة القدس ما دامت محتلة سيربك كثيرا موقف قادة السلطة وشيوخها..

أديروا مفتاح 'المقر المغلق'..!

كتب حسن عصفور/ عادت دورة الحديث التوافقي ثانية إلى المشهد الفلسطيني بين حركتي 'فتح' و'حماس'، بعد أن شهدت العاصمة المصرية لقاء 'إيجابيا' بين الرئيس عباس ونائب رئيس حركة 'حماس' د. أبو مرزوق، إيجابية عملية أدت إلى التوصل لإنهاء 'أزمة وقود المحطة' وإدخاله من خلال معبر 'كرم أبو سالم' لقطع الطريق على 'المشروع الإسرائيلي' بقطع القطاع عن جسده الأم في فلسطين وتحويله لمنطقة تهديد للوحدة الكيانية، مشروع قديم أعاد العنصري وزير خارجية 'دولة الكيان' ليبرمان عرضه مؤخرا، اتفاق نجح بعد أن أدرك الطرفان أن بعض 'التنازلات' لا تؤدي إلى الموت السياسي بل نقيضه تحيي حضورا لكل منهما في ظل أزمة تهددهما في أي لحظة، خاصة أن 'الحراك الشعبي' الفلسطيني لم يصل بعد إلى درجة الموات..تنازلات بسيطة جدا أدت لنتائج سياسية واقتصادية مهمة..

وعادت روح الود الكلامي أيضا، وطالبت قيادات من 'حماس' ومنها أبو مرزوق المتهم في أوساط 'فتح' بأنه محرك 'معارضة حماس لإعلان الدوحة'، من الرئيس عباس بضرورة الإسراع بإجراء مشاورات التشكيل الحكومي، ولا داع للإبطاء، روح غابت لفترة لتسمح لحالة الردح والشتيمة بين الطرفين أن تسود المسرح، وقد يكون ذلك خطوة يمكنها أن تساهم في إعادة أجواء 'الأمل' ، خاصة أن زيارة الرئيس عباس لمصر شهدت أول لقاء رسمي له مع حزب الإخوان في مقر ضيافته، لقاء له دلالة سياسية في الوقت الراهن، ما يعكس ذاته على الصلة والتواصل مع 'حماس' أيضا..خاصة أنه اللقاء الحزبي الوحيد للرئيس عباس في مصر ما يمنحه لقاء صفة 'غير تقليدي'..

مطالبة 'حماس' بالبدء بإجراء المشاورات لتشكيل 'الحكومة التوافقية' يتطلب أن تعيد قيادات الحركة وخاصة في قطاع غزة موقفها من السماح للجنة الانتخابات المركزية أن تبدأ بالعمل فورا، دون شروط مسبقة، لتسمح للعاملين بها أن يديروا مفتاح الحركة وتبدأ أجهزتها بتحديث المعلومات الضرورية لتحديث السجل الانتخابي في قطاع غزة، خطوة تمترست خلفها بعض 'قوى فتح' واعتبرتها الخطوة التي لا خطوة قبلها، ومع أن هذا الربط ليس عمليا ولا إيجابيا نحو تحقيق بنود المصالحة الوطنية التي لا تشترط مثل هذا الشرط الخاص، كون الانتخابات عملية متكاملة تبدأ بمرسوم وإقرار القانون الانتخابي المعدل بتصويت في المجلس التشريعي، لكن عرقلة 'بعض حماس' عمل لجنة الانتخابات المركزية ومنعها من تحديث السجل هو أيضا عمل لا يتفق وتنفيذ الاتفاق، فاللجنة وعملها وتحديث السجل الانتخابي هو مصلحة وطنية عامة لا تخدم فصيلا دون آخر، بل ربما تحديث السجل والمعلومات الانتخابية في قطاع غزة يشكل خدمة مهنية تحتاجها 'حماس' وواقعها القائم في قطاع غزة أكثر من غيرها من الفصائل، ولذا لا يجب ربط عمل لجنة الانتخابات بأي خطوة تصالحية أخرى، والسماح بعملها ليس 'هبة' تمنح لفتح، ولكنها خطوة ضرورية للعمل العام، ما لم يكن هناك حسابات 'انقسامية أكثر' تقف خلف رفض عمل أي لجنة وطنية عامة غير حمساوية فوق أرض قطاع غزة..

قيادة حماس تحتاج لمراجعة قرارها الخاطئ جدا لربط عمل لجنة الانتخابات بأي خطوة أخرى، أو اعتبار السماح لها وكأنه 'تنازل' لفتح أو لعباس، تفكير يطرح

بعض المخاوف عن حقيقة موقف حماس أو بعضها من 'الانفصال السياسي' عن الضفة الغربية..ولكي لا يثار مزيد من مخاوف سياسية يجب السماح لفريق اللجنة البدء فورا بالعمل.. وقد يفتح القرار الباب ليكشف من هو الطرف الذي يضع العراقيل أمام تنفيذ المصالحة، ويبحث عن 'الذرائع' للهروب منها، وهل هناك حقا قرار نهائي بإتمام المصالحة أم هناك من يعمل لصناعة مطبات بعد كل خطوة تعرقل المسيرة نحو وضع حد للكارثة.. قرار من حماس قد يساهم كثيرا في تصويب موقف ورؤية وخطوات تنفيذية وربما يفتح الطريق نحو إيجاد آلية عمل جديدة لو تهرب طرف من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه..

ملاحظة: قرار المحكمة الجنائية الدولية يفرض على القيادة الفلسطينية استخلاص العبر، والكف عن المراوحة بوضعية قرار فلسطين في مجلس الأمن.. اذهبوا فورا للجمعية العامة وكفي رهانا خاسرا وضارا..

تنويه خاص: يبدو أن 'حماس' لن تقدم 'جديدا' في انتخابات رئيسها.. السكون سيد الموقف.. وذهب الكلام عن 'النموذج' و'التواضع' إلى أرشيف خاص..

استكشاف 'هلال المفاوضات'..!

كتب حسن عصفور/ عادت 'الروح' إلى اللقاءات الفلسطينية – الإسرائيلية بعد توقف، دون الإشارة لما حدث من لقاءات 'غير علنية'، واحتضنت العاصمة الأردنية ما يمكن وصفه بالانطلاقة الجديدة لعجلة السير نحو المحطة التالية من محطات البحث عن 'حل دائم' والمتعطل منذ سنوات طويلة، بقرار أمريكي – إسرائيلي ما لم يوافق الطرف الفلسطيني على شروطهما للحل السياسي المستند بجوهره على مصادرة حق البعد الاستقلالي للدولة الفلسطينية، ضمن حدود ترتكز على حدود عام 1967 والقدس الشرقية بكل مكوناتها الجغرافية والدينية عاصمة لها، وتنفيذ قرار 194 لحل قضية اللاجئين مع تعديل عربي طرأ لاحقا دون سبب وجيه.. ولذا فالعودة العلنية للقاءات التفاوضية في عمان هو حدث نوعي وجديد، وقد لا يكون كما سبقه من لقاءات متناثرة، لما للأردن من خصوصية في العلاقة الفلسطينية وكذلك الإسرائيلية..

حديث وزير خارجية الأردن أكد، وبكلام في غاية الوضوح، أن اللقاءات ستستمر إلى حين الاتفاق على بداية جديدة تكون قاعدتها 'بيان الرباعية' الأخيرة نصا وجدولا زمنيا، وسيكون بعض اللقاءات علنيا وآخر غير علني ، وفقا لمقتضيات المصلحة السياسية، وهو وحده دون غيره صاحب الحق في الكلام عنها، ولعل هذه ميزة لم تكن لكل من سبقه في احتضان لقاءات كهذه اللقاءات، بحرمان 'أهل التفاوض' من الكلام والتصريح والشرح والتبيان، وأكد بأن هذه عملية في إطار الجدول الزمني المقترح سابقا، ما يؤكد بأنها لن تتوقف في 26 يناير القادم، الموعد الذي كان 'مقدسا' ما قبل لقاء عمان'، بل إن الرئيس عباس تحدث بأن هناك خيارات فلسطينية عدة سيتم عرضها ما لم يكن هناك جديد إيجابيا بعد التاريخ المحدد، حتى أن وسائل الإعلام وصفت حديثه بـ'التهديد الصريح'..

يبدو أن المشهد السياسي ما قبل 'لقاء عمان' لن يكون كما بعده، مع تحديد 'خريطة طريق' زمنية لا تنتهي في محطة'26 يناير' لكنها ستعطي إشارة توقف أولية لتقييم ما كان من لقاءات بين الطرفين، ثم تواصل سيرها حتى المحطات القادمة وصولا لنهاية الرحلة المحددة من قبل بنهاية العام الجاري أو بالأدق وفقا لما قيل سابقا بأن شهر سبتمبر – أيلول هو النهاية التي حددتها الرباعية كسقف زمني، وهنا يدخل الطرف الفلسطيني بمأزق البحث عن 'مبررات إضافية' لما أقدم عليه وما سيكون، خاصة أن اللقاء الجديد لم يجد ترحابا من أي فصيل فلسطيني مشارك في منظمة التحرير أو 'القيادة السياسية الجديدة'، دون نسيان أن هناك من رفض وندد بعقد اللقاء أصلا..

المرحلة الجديدة في سياق اللقاءات 'الاستكشافية'، وفقا لتسميتها المستحدثة، ستصبح التحرك الأهم في قادم الأيام، ولكن السؤال هل عملية 'استكشاف قمر المفاوضات' الجديدة سيكون لها أثر على 'خريطة طريق' المصالحة الوطنية وتنفيذ بنودها، وتشكيل 'حكومة تنفيذية توافقية'، وقبلها هل ستنعقد لجنة 'تفعيل منظمة التحرير'، أم أنه سيتم تجميد ذلك المسار إلى حين رؤية'هلال التفاوض' ثانية ليتقرر بعدها أين المسار.. أسئلة عدة تخرج من صلب هذه اللقاءات الجديدة، والتي لن تعد لقاءات فحسب، بل ستصبح من الأسبوع القادم لقاءات تفاوضية صريحة، خاصة بعد أن استلم الجانب الإسرائيلي الورقة الفلسطينية الخاصة

بالحدود والأمن، وهي الورقة التي عرضت رؤية أمنية فلسطينية جديدة، ركيزتها 'دولة منزوعة السلاح'، في انتظار الرد الإسرائيلي أو تقديم 'رؤية خاصة' ردا على الرؤية الفلسطينية..

ربما تتطلب 'الضرورة السياسية' أن يقوم الطرف الفلسطيني المفاوض بمكاشفة 'الشركاء القدم والجدد' في القيادة الفلسطينية بكل حيثيات التطور السياسي الجديد والأسباب التي أدت به القبول بالعودة التفاوضية دون تحقيق شرط الإلزام للطرف الإسرائيلي بخصوص الاستيطان والتهويد وما سمي بشرط لا بد منه، المسألة ليس في الذهاب دون تحقيق 'شروط' الذهاب ولكن في كيفية احتضان الموقف الوطني الداخلي في حاضنة موحدة، بمعرفة ما يجب أن يعرفه الشركاء، ودون ذلك فكل ما سيكون ليس سوى صدام سياسي وإعلامي وتأجيل لتنفيذ خريطة طريق المصالحة بكل عناصرها.. المصارحة والمكاشفة والكف عن الاستخفاف كما حدث بوصف ما يحدث، هو الطريق الأكثر ضمانة لحماية 'مكتسبات' لقاءات القاهرة، والتي لا يجب لها أن تؤجل بعد 'لقاء عمان' ..

ملاحظة: أنصف الرئيس التونسي المنصف المرزوقي الشعب الفلسطيني عندما أعاد انتفاضة الشعوب العربية إلى 'انتفاضات الشعب الفلسطيني المتتالية'.. إنصاف لا بعده إنصاف من منصف بات رئيسا لأول بلد يثور..

تنويه خاص: نهاية 'الطاووس' براك السياسية ستكون أكثر مذلة من نهاية كثيرين في حلبة المشهد الإسرائيلي.. نتنياهو يبحث 'تزويرا' لمنحه مقعدا برلمانيا قادما كمكافأة نهاية خدمة للتطرف واليمين والليكود..

أسئلة 'افتراضية' من وحي الإعلان..

كتب حسن عصفور/ بعد أن أصبح توقيع 'إعلان الدوحة' حقيقة سياسية إثر مباركة القيادة الفلسطينية له، وقبلها غالبية قيادة حماس السياسية ثم الجامعة العربية ومصر وغيرهم، بات الجميع منتظرا أن يصبح واقعا سياسيا، وأن يتم الإعلان عن تشكيل 'حكومة المستقلين الخبراء' من أجل انتشال الشعب والمجتمع والقضية من 'وحل الانقسام' وكوارثه السياسية – المجتمعية، والكل بانتظار أن

يتحول الفرح الكبير إلى فعل كبير كي لا تعود 'ريما لعادتها القديمة' بعد كل توقيع كما هذا التوقيع، فالقبلات وحدها لاتكفي والضحكات المدوية لا تشكل دليلا على الخلاص، فالفعل والممارسة دوما هما الأساس للحكم على ما كان أو سيكون..

ومع تصريحات بعض ممثلي طرفي الأزمة – الغعلان أن التوقيع الجديد ولد جاهزا للتنفيذ، ولا عقبات أمامه وستكون هناك 'حكومة انتقالية' في القريب العاجل، لم يتم تحديد مدة زمنية لها، لا وفقا للاتفاق ولا وفقا للقانون الأساسي، الذي لم يعد معمولا به على الأقل فيما يخص المرحلة الانتقالية، ولذا يمكن أن نشهد تشكيلا خلال أيام ويمكن لها أن تطول أكثر منذ ذلك، وفقا لحركة الساعة الإقليمية – الدولية، والعمل على إزالة كل 'المطبات الصناعية' التي يمكن أن تبرز أمام الحكومة بعد تشكيلها، خاصة الطرف الأمريكي، بما له من تأثير خصوصا لجهة دعم الموازنة، ما لم تقم بعض الأطراف العربية بتعويض 'فقدان المال' الذي قد يتأثر في حالة 'الغضب الأمريكي'، ولعل دولة قطر صاحبة الامتياز بالإعلان الأخير تعهدت للرئيس عباس بتعويض ذلك..

وكلما أسرعت الأطراف المتراضية بإعلان الدوحة بتشكيل الحكومة الجديدة كلما ساهمت بإزالة 'عقبات' والعكس قد يكون، كلما تأخر التشكيل برزت صعوبات ومطبات أمامها، وهي مسألة لا بد أن تكون حاضرة أمام الأطراف ذات العلاقة، بعد أن اتفقت فيما بينها أن مخرج رئاسة الرئيس للحكومة سيكون عامل قوة للحكومة، ولذا ما إن يتأخر عن المدة المعقولة فإنه سيفتح باب الشكوك التي لا تنتهي ولا تتوقف في المشهد الفلسطيني، فالثقة ليست رصيدا مفتوحا للقيادة السياسية في ملف إنهاء الانقسام، وفقا لما سبق من تجارب لم تكن مثمرة أو مبشرة، وتسير سيرا بطيئا مرتبكا، بل ومخجلا في بعض من جوانبه، وهو ما لا يجب أن يغيب عن البال، بعد أن باتت العلاقة بين رأسي فصيلي الأزمة على درجة عالية من الانسجام تفوق التصور وفقا لما قاله أحد قيادات فتح، الملازمين للملف التصالحي، وهو عامل يساهم كثيرا في إزالة أي عقبة أمام تنفيذ الإعلان الأخير..

ومع البحث في كيفية سرعة تطبيق 'إعلان الدوحة' وتشكيل الحكومة العتيدة المنتظرة منذ ما يقارب الخمس سنوات، هناك بعض من الأسئلة التي تحتاج

لتوضيح قبل التشكيل المرتقب، فهل ستعرض الحكومة 'الرئاسية' القادمة على المجلس التشريعي لنيل الثقة واكتساب الشرعية القانونية، أم أنها ستكتفي بالشرعية السياسية التوافقية، دون المرور إلى قناة المجلس، وفي حالة قررت الأطراف أنها ستعرض على المجلس التشريعي، ألا يستدعي ذلك أولا تفعيل المجلس وعقد دورة تشريعية جديدة وانتخاب هيئة المكتب ورئيسه، وفقا للقانون، أم أن القانون الأساسي بات ضارا في كل الجوانب، ولو أن السرعة ضرورية لتشكيل الحكومة يتوجب أن يصدر مرسوم رئاسي يدعو إلى انعقاد الدورة البرلمانية الجديدة في أسرع وقت ممكن، يكون خلالها الرئيس بصفته الجديدة، كرئيس للحكومة الانتقالية، انتهى من التشكيل والأسماء والمهام التي ستقوم بها الحكومة القادمة – خريطة طريق المرحلة المقبلة -، ما لم ير البعض أن لا ضرورة للمجلس التشريعي أصلا في الفترة القادمة، ويتم تجميد أعماله حتى الانتخابات المقبلة، وعندها لا بد من الإعلان التوافقي بتجميد عمل المجلس التشريعي والقانون الأساسي كي لا يصبحا 'عقبة' أمام تنفيذ اتفاقات المصالحة الوطنية باعتبارها أكثر 'قدسية' من القانون والتشريع، وفقا لبعض الأقوال الصادرة عن هذا أو ذاك من قيادات حركتي فتح وحماس.. لكن التجاهل والقفز المطلق عن وجودهما لا يشكل بشرى إيجابية.. قد يكون الحق الوطني فوق القانون.. لكن تجاهل القانون الأساسي بطريقة 'الفهلوة' السياسية خطر محتمل قد ينفجر في كل لحظة أفعالا فوق القانون..

وقبل كل ذلك لو توافقت الأطراف على تفعيل المجلس والقانون وقرروا عرض الحكومة لنيل الثقة، لا بد من الحساب الدقيق للأصوات التي ستقول نعم قبل اللا.. حسابات صغيرة لكنها أكثر من ضرورية في الواقع الفلسطيني المليء بالمفاجآت غير المحسوبة.. تخيلوا لو كان هناك 'كمين سياسي' لحكومة الرئيس وقالت الغالبية البرلمانية لا للحكومة.. ماذا سيكون المصير.. أسئلة افتراضية لكنها احتمالية أن تحدث .. والتحسب لها ليس نقيصة، ما لم يكن الغرور حاضرا عند بعض 'الجهابذة'..

ملاحظة: حسنا فعل الأجهزة الأمنية بعمليتها ضد المجرمين القاطنين في منطقة تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.. رسالة أن المجرم يمكن الوصول إليه ..!!

تنويه خاص: ما أسرع ما نتهم بعضنا بعضا مع أول محطة خلافية.. العاطفة لا تزال سيدة الموقف في موقف الإنسان – السياسي العربي وقبله الفلسطيني.. متى نتعلم ونمارس أن 'الاختلاف حق'..

اشربوا 'بحورنا الثلاثة'..!

كتب حسن عصفور/ خطوة 'رمزية' أقدمت عليها القيادة الفلسطينية بمنح أقدم الصحفيات في أمريكا تغطية لنشاطات البيت الأبيض هيلين توماس وساما فلسطينيا، تقديرا لها على مواقفها من القضية الفلسطينية، وسام تأخر قليلا بعد أن تقدمت تلك الصحفية تحت هجمة إرهابية منظمة قادتها مجموعة اللوبي الصهيوني المعلومة جيدا باسم 'الآيباك' باستقالتها من العمل في المجال الصحفي وتركت لهم ساحة أشغلتها عقود وغقود، كرمها خلالها رؤوساء أمريكا وآخرهم الرئيس أوباما..خطوة فتحت نيران 'الغضب' على منح الوسام لصحفية تجرأت..

الصحفية الأمريكية أعربت يوما وتحت استمرار ارتكاب دولة الكيان الإسرائيلي 'جرائم حرب' متعددة الأشكال ضد الأرض والإنسان، تفوق في عنصريتها وشدتها كل ما يقال عنه من 'جرائم' ارتكبها نظام القذافي الذي استنفر 'التحالف العدواني الغربي – العربي' الأساطيل لإسقاطه و'إنجاب' بلد بلا رأس، الكلمة فيها للقبيلة.. جرائم بني صهيون فوق الأرض الفلسطينية وحولها لم ترتكبها دولة معاصرة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن اغتصاب الأرض وتهويدها فعل مستمر تحت سمع وبصر 'الشرعية الدولية'، دون أن تتمكن يوما من قدرتها على تطبيق أي من قراراتها، والتي تعد بالمئات، على دولة لا تقيم وزنا للشرعية بكل أشكالها، دولة قتلت كل محاولات ممكنة لحل سياسي فوق أرض 'فلسطين التاريخية'، بعد أن تقدمت القيادة الفلسطينية بقبول حل سياسي ينطوي على 'تنازلات تاريخية' بالقبول باقامة دولة فلسطينية فوق 22.5% من فلسطين.. تنازلات لا تزال تثير غضب جزء مهم من الشعب الفلسطيني لكن رؤية القيادة ذهبت إلى حيث يجب وصولا لتسوية سياسية وإقامة 'سلام ممكن'، وكان حصيلة ذلك اغتيال الزعيم الرمز للحركة الوطنية ومزيدا من 'جرائم حرب' ضد الأرض

الفلسطينية وشعب فلسطين.. عمل لا يتوقف ليل نهار لتهويد فلسطين من شمالها إلى جنوبها، مدن ومقدسات..

صحفية احتكمت إلى ضميرها الإنساني وأطلقت صرخة غضب تقول لمن يرتكب الجرائم بلا حدود وبلا عقاب دولي، عد إلى حيث أتيت.. صرخة جوهرها رفض الجريمة وليس رفضا للتعايش الإنساني..دعوة تستحق التقدير من كل إنسان يرفض الجريمة بكل أشكالها، خاصة لو توحدت ضد الأرض والبشر واستمرت عشرات السنين..'صرخة هيلين' كانت تستحق تقديراعربيا جماعيا من المؤسسات الرسمية العربية وفي المقدمة منها الجامعة العربية، ووسائل الإعلام التي تنتشر كأخطبوط، تقدير كان له أن يكون لها من كل مؤسسة عربية تقوم سنويا بتوزيع الجوائز والأوسمة على 'أسماء' متعددة، وتناست تلك الإعلامية التي هزت أمريكا وإسرائيل بصرخة امتلأت شجاعة وقوة ..

'وسام فلسطين' للصحفية التي تجرأت وقالت ما يجب أن تقوله كل مؤسسة عربية علمية وإعلامية، تجرأت وفتحت بابا لملاحقة 'الجريمة الحية' لشعب وأرض شعب بمساندة وتشجيع ودعم ومساندة مع أمريكا وكل حليف لها، مهما كان اسمه، وفي المقدمة منها تلك الدول التي تفتح لها أراضيها لتقيم قواعدها العسكرية لتحمي كيانا يتركب الجريمة ضد شعب فلسطين.. دول عربية أصبحت أدوات تنفيذ وتكريس الجريمة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من خلال تحالف غير مقدس ومشبوه مع رأس الحية الأمريكي، تحدثت هيلين يوم أن أدارت قيادات عربية من مختلف القوى والاتجاهات ظهرها لحقيقة الاغتصاب اليومي للمحتل الصهيوني..

'وسام فلسطين' للصحفية هيلين قد يكون أغلى الأوسمة التي منحت لإنسان.. كونه وسام لصرخة بات سماعها نادرا في عالم 'الجريمة المنظمة' التي تقودها واشنطن، بدعم وسند من قوى عربية طارئة حضرت لتفسد وتقسم وتفتت، عرب بروح الاستعمار القديم..

وليذهب غضب من غضب من منح هيلين 'وسام الشرف الفلسطيني' ليشرب مياه بحورنا الثلاثة.. ولتكن البداية من البحر الميت ثم الأحمر فالأبيض عبر قناة السويس..

ملاحظة: إقرار الموازنة الجديدة للحكومة الفلسطينية كان يستحق 'العبور' على 'كتل المجلس التشريعي' ولو من باب 'الشيء بالشيء يذكر'..

تنويه خاص: لا تزال معلقة 'أم الرسائل' عنصرا أمريكا للقيادة الفلسطينية.. محتارين في إيجاد النهاية.. شطبوا ما يجب شطبه وفقا لحركة 'الاتصالات' .. والله ما هي مستاهلة.. وستكتشفون أن المولود 'وهما' .. ألغوها، وريحوا وارتحاوا..

الارتباك السياسي في معلقة' أم الرسائل'..!!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن القيادة الفلسطينية دخلت 'مأزقا' لم يكن بحسابها السياسي، منذ إعلان الرئيس عباس قبل ما يزيد على الشهر بأنه بطور الانتهاء قريبا جدا من إرسال رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي تتضمن رؤية الطرف الفلسطيني لأسس استمرار العملية السياسية وعودة المفاوضات إلى نصابها، وفجأة تسربت الرسالة التي باتت تعرف إعلاميا وفقا لتسمية أطلقناها منذ حين بـ'أم الرسائل' وجاء نصها بمثابة مأساة سياسية بكل معنى الكلمة لجهة المضمون وأخطاء تاريخية تتصل ببعض محطات التفاوض، ولكن الكارثة الأكبر ما جاء في خاتمتها من تهديد لا يستقيم مطلقا مع المشروع الوطني الفلسطيني بالحديث عن الذهاب للمحافل الدولية ومعرفة مسؤوليات سلطة الاحتلال تجاه الشأن الفلسطيني القائم، صياغة أظهرت أن هناك استعدادا لتسليم 'مفاتيح السلطة الوطنية' لسلطة الاحتلال، صياغة شكلت 'صدمة سياسية' أذهلت كل من قرأها كونها تشكل هدما للحالة الكيانية الفلسطينية التي جاءت كثمرة نضال وثورة، كمرحلة نحو استكمال الاستقلال الوطني وتجسيد الحرية والتحرير في إطار الدولة المستقلة..

ورغم أن هناك كثيرا من الحقائق عن تلك الرسالة – أم الرسائل - وأن أطرافا عربية اطلعت عليها، وأخرى انتابها 'غضب شديد' ما أدى لإبطاء النشر أو الإرسال، خاصة مع الحديث المتلاحق من قيادات فلسطينية وأعضاء في تنفيذية منظمة التحرير وقيادات في حركة فتح، عن ضغوط أمريكية بل إن أكثر من عضو في مركزية حركة 'فتح' تحدث عن تهديدات أمريكية للرئيس عباس لو قام

بإرسال الرسالة، وجاءت مكالمات كلينتون وأوباما مع الرئيس عباس لتكشف أن الأمر يتعلق بمحتويات 'نص الرسالة'، وفقا لما أعلنه متحدث باسم الرئاسة الفلسطينية وقيادات أخرى..

وقبل أيام محدودة فقط أعلن الرئيس عباس من بغداد لصحيفة سعودية مراسلها فلسطيني مقرب، بأن الطرف الفلسطيني ينتظر أن يقوم رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو بتحديد موعد لاستلام الرسالة، وانتشر الخبر إعلاميا وكتبت حوله تعليقات تكشف هشاشة الموقف قيد المداولة، خاصة أن المسألة تقزم جدا بل وتهين الصورة الكفاحية للشعب الفلسطيني، وتحديدا تزامنها مع 'يوم الأرض' وما حدث بها من ملامح هبة كامنة يمكنها أن تنفجر في أي لحظة، وفجأة خرج علينا د. عريقات لينفي ما جاء على لسان الرئيس بانتظار تحديد موعد، ولم يكتف بنفي غريب وبعد أكثر من 72 ساعة من نشر تصريح الرئيس للصحفي المقرب جدا من 'الرئاسة'، بل إن عريقات تبرع بنكران أن الرسالة مكتملة أصلا، وزادنا من النفي نفيا بعدم وجود أي ضغط أو تهديد أمريكي للقيادة الفلسطينية، ويبدو أن كل القادة وأعضاء التنفيذية ومركزية فتح لا يعلمون، أو ما يقال لهم في الاجتماعات ليس حقائق بل محاولات تضليلية لا أكثر..

النفي 'العريقاتي' لم يجانبه الصواب هذه المرة، ولن يصدقه أحد، وهو ليس سوى تعبير ساطع عن مدى الارتباك الذي وجدت القيادة الفلسطينية ذاتها من جراء الحديث عن 'أم الرسائل' التي تحدثت عنها بدت وكأنها 'التزام'، بل إن رأس السلطة تحدث عن موعد منتظر، ما يعني أن الرسالة مكتملة وموقعة ومغلفة بغلاف رئاسي لعنوان رئيس وزراء إسرائيل.. فأي نفي يمكن للفلسطيني أن يصدقه، وليت 'النفي' اقتصر على انتظار موعد فربما كان به بعض لرد اعتبار وسقطة سياسية، أما أن يصل الأمر بنفي اكتمال صياغة الرسالة فذلك لا يمثل احتراما للعقل الفلسطيني وإصرار على عملية تضليل لا داع لها، وأما نكران ونفي وجود ضغوط أمريكية فتلك بذاتها مصيبة لا بعدها مصيبة.. وليت النفي يعود لكل ما قيل بلسان زملائه في التنفيذية والمركزية ليعلم بعدها الشعب الفلسطيني من قال الصدق، كي لانقول عبارة أخرى..

ما يحدث تجاه 'المعلقة السياسية – أم الرسائل' مؤشر جدي عن درجة الارتباك الذي تمر به القيادة الفلسطينية بل ومأزق لم تجد له مخرجا، رغم أن الإعلان

النهائي بإلغاء تلك الرسالة والتحضير للرد العملي على الاستخفاف الاحتلالي العام بالطرف الفلسطيني يكون ردا ميدانيا وفي حقول أرض 'بقايا الوطن'، وليس 'حبرا على ورقة' لن يكون مصيرها في مكتب نتيناهو سوى 'مفرمة ورقية' .. كفى ..كفى ..كفاكم استخفافا بذاكرة الشعب ورؤيته..

ملاحظة: تقرير مؤسسات حقوقية فلسطينية عن الانتهاكات المتلاحقة للسلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان والاستهتار بأحكام القضاء مؤشر على 'انعدام وزن'.. فالقهر سلاح العاجز الضعيف..

تنويه خاص: ليت البعض يساعدنا بحصر كمية 'الكذب السياسي' في بداية شهر كانت كذبته دعابة وباتت كارثة..

التطرف "القطري المشعلي" المفاجئ

كتب حسن عصفور/ في عالم السياسة دوما هناك مفارقات، وايضا هناك متغيرات، وربما تقلبات في المواقف والرؤى السياسية العامة والخاصة، ويبدو اننا نقف أمام أكثر تلك المفارقات التي تصل الى حد "الطرائف" عندما نسمع ما يقال هذه الأيام، فرئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها يخرج علينا في تصريح مفاجئ ليهدد اسرائيل، بدأ بضرورة "إزاحة مبادرة السلام" عن الطاولة وأنه لا يمكن أن تبقى الى الأبد، وأن السلام لا يعني الاستسلام، بل وذهب أبعد من التشدد "اللغوي" الى التلميح باستخدام " أوراق القوة وهي كثيرة" عند العرب..

موقف السيد حمد بن جاسم، كان له أن يكون "نقلة نوعية" بل و"موقف تاريخي" لو أنه جاء في سياق منطقي ومعقول، فهو وليس غيره، تحدث قبل أيام عن أنه " لاحول لنا ولا قوة كعرب" في خطاب بات "سخرية سياسية" وسمي بأنه خطاب "النعاج"، فأي "زلزال سياسي" حدث خلال أيام قليلة أدى بالانتقال من "زمن النعاج" الى "زمن أحمد سعيد"، ومع ذلك يمكننا أن نصدق ان الرجل ودولته وقيادته جادين جدا فيما يقول، بأن "التغييرات الهائلة" في المنطقة تشكل "رافدا ثوريا" للوقوف في وجه دولة الاحتلال، لكن ألا تحتاج تلك "الخطبة الجاسمية" دلائل أكثر كي يكون لها "مصداقية"، ولا يقف وراءها أسباب أخرى، منها على

سبيل المثال انها محاولة لسحب "القيمة السياسية" للنصر الفلسطيني في الأمم المتحدة، ومحاولة الذهاب المفاجي بالموقف من "زمن المبادرة العربية" الى "زمن غامض" ليس موقفا "ثوريا"، بل "موقفا انتهازيا" لحصار "القيمة التاريخية" لقبول فلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة..

لماذا لم نسمع تلك الخطبة "العرمرية" مثلا قبل الذهاب الى الأمم المتحدة، بل العكس كان موقف الجاسم، "نعاجيا" الى حد السخرية، وايضا لنفترض "حسن النوايا"، رغم انها في عالم السياسة تكون أحيانا "سذاجة"، لكن لنذهب ابعد من "اجل التغيير الثوري" الذي يريده الشيخ القطري، ونسأله، هل يمكن لبن جاسم أن يقف ليتهم الولايات المتحدة بأنها هي دون غيرها من يقف حاميا وراعيا للموقف الاسرائيلي، هل يمكن أن يحدد لنا "خريطة طريقه" التي أشار لها في خطبته "العرمرية" وكيف سيكون "سلاح المال والمصالح" جزءا من "المعركة" التي ينشدها "الثوري الجديد"، واين سيكون موقع "القواعد الأمريكية" المتواجدة في قطر من "المعركة المقبلة"، مضافا لها "الاستثمارات القطرية" في عالم الغرب الرأسمالي، خاصة وأن غالبية من يديرها "خبراء مال يهود"..كي نصدق القول نحتاج فعلا واحدا ملموسا ولكم "البيعة السياسية" من شعوب امتنا الغارقة بحلمها الذي تنتظر..!

وفي قطاع غزة، تحدث خالد مشعل في ذكرى انطلاقة حركة "حماس" خطابا أعاد للمستمع "لغة حماس" قبل عام 2006، لغة تحدثت عن "الثوابت بتحرير فلسطين كل فلسطين" وعن "المقاومة المسلحة"، خطاب كان له أن يكون "رسالة تهديد وجودي لدولة الاحتلال لو أن المسألة جاءت في سياق مختلف قليلا عما كان قبله بفترة وجيزة جدا من تصريحات قالها مشعل لمحطة سي أن أن الأمريكية من الدوحة، تصريحات كان جوهرها، أن حركة "حماس" تقبل بدولة فلسطينية في حدود العام 1967، وأن حركته ستلجأ للوسائل "السلمية البحتة" لو تحقق لها ذلك، بل أن تلك الدولة يمكنها أن تعترف باسرائيل، تصريحات لم ينته مفعولها بعد، أدت لأن تقوم وسائل الاعلام الاسرائيلية بالتعامل معها بـ"ايجابية عالية جدا"، وصلت لأن تطالب صحف وكتاب بضرورة أن تكف اسرائيل عن نعت "حماس" كحركة "ارهابية" وتبدأ بالتفاوض معها، ولعل تصريحات وزير الجيش الاسرائيلي يوم امس لصحيفة أمريكية تكشف بعضا مما يدور في

"المطبخ السياسي الاسرائيلي" بالعمل لتعزيز "سلطة حماس" على حساب "السلطة الفلسطينية وعباس"..

خطاب مشعل "الثوري جدا" لم يتطرق بكلمة واضحة تأييدا للنصر الفلسطيني في الأمم المتحدة، وهي القضية الجوهرية التي تسبب "قلقا حقيقيا" لاسرائيل، نظرا لأنها تدرك جيدا "القيمة التاريخية" لها، وجاء خطاب مشعل العائد للغة سابقة، ليستغله نتنياهو سياسيا بالهجوم على الرئيس عباس ويعلن للعالم عن "الخطر" الذي يتهدد "إسرائيل".. مفارقة قد تبدو غريبة فيما لو تم ربط "غضب نتنياهو" الشكلي من مشعل، حيث منحه "شبكة أمان" للدخول الى قطاع غزة، فيما منعها عن د. رمضان شلح ونائبه زياد نخالة"، بل أن المثير للسخرية هو أن "حماس" تقوم بمفاوضات "غير مباشرة" مع "اسرائيل" في القاهرة على تفاصيل اتفاق "وقف الأعمال العدائية"، تحاول حماس من خلاله بكل السبل أن تعيد الأوضاع لما كانت عليه قبل عام 2006 وحتى الساعة فشلت فشلا ذريعا..

هل يستقيم "خطاب مشعل" مع ما سبقه من قول وفعل يختلفان "جذريا" في المضون والرسالة..

ولكن المفارقة الأكبر هو ذاك الترابط المفاجئ في تشدد "بن جاسم" و"مشعل" بعد حصول فلسطين على نصرها التاريخي.. يبدو ان هواء "الدوحة" هذه الأيام له رائحة "جيفارية"..

ومع كل ذلك لننتظر "اياما" لا أكثر، وسنرى اين ترسي "لغة الخطاب"..!

ملاحظة: لا نعلم ما هي "الالية العربية" الجديدة للستة اشهر التي طلبها الرئيس عباس لفرض الانسحاب الاسرائيلي من أرض فلسطين وتفكيك الاستيطان.. نأمل الا يتوه الطلب في "زمن التشدد المفاجئ"..

تنويه خاص: ألم تكن ذكرى "الانتفاضة الوطنية الكبرى" عام 1987 تستحق فعلا احتفاليا من فصائل العمل الوطني وفي المقدمة حركة "فتح"..انتفاضة فرضت تغيير لغات العالم قبل أن تفتح بابا لتجسيد الكيانية الوطنية يا "فصائل"..!

"الجبهة الانفصامية لإدامة الانقسام..!"

كتب حسن عصفور/ دخلت مرحلة الاتهامات المتبادلة بين طرفي الأزمة – الكارثة الوطنية المعروفة شعبيا باسم الانقسام رحلة جديدة وطورا مختلفا من 'اختراع الألقاب' ليصف كل منهما الآخر، بعد أن أعاد لنا أحد قيادات حركة فتح عنصر "التدخل الخارجي' لـ'تخريب المصالحة'بالزج باسم إيران وأموالها طرفا مستجدا، رغم أن الفترة الماضية وطوال رفض غالبية حماس لتكليف الرئيس عباس رئيسا للحكومة دون المرور على مرحلة 'الثقة التشريعية' تحت أي ظرف، غابت تلك التهمة وحمدنا الله أن المصيبة أدواتها داخلية، فتلك رحمة من رب العباد أن يكون أهل الدار أصحاب كوارثهم، بعد تغييب الخارجي، رغم أن إعلان الدوحة الذي فتح مزيدا للشقاق جاء بتدخل خارجي 100% وكشفت المعلومات أن رجل أعمال قام بدور وتسهيل الفكرة القطرية وتمريرها لطرفي الأزمة، لكي يصبح للأخيرة أصبع أو قدم أو أي حاجة في التسميات الخاصة بالمصالحة وأن لا تترك لمصر وحدها، بل إن الدوحة خطفت الإعلام بالإعلان من الأصل المصري.. لكن يبدو أن 'التدخل القطري محمود' بينما التدخل الفارسي مشعل للفتن'..

وآخر البدع والإبداعات التي هلت على القاموس الانشقاقي قام بها د. الزهار عندما وصف حركة فتح بأنها 'مصابة بانفصام'، وللحقيقة أن ذلك تطاول وإهانة لحركة رائدة وعملاقة في التاريخ الكفاحي، وهذا الاتهام يتجاوز كثيرا تبادل وتراشق الكلام السابق، ولعل الزهار يحتاج إلى إعلان اعتذار علني من حركة فتح، بما تمثل تاريخا وحاضرا، بل إن رئيسها هو رئيس كل 'الرئاسات الشرعية' الفلسطينية ووافقت حماس ورئيسها أن يكون رئيسا للوزراء ليجمع كل المناصب المهمة في الحياة السياسية الفلسطينية، فكيف للزهار بتلك الخطيئة السياسية.. الاعتذار هنا ليس لفرد أو أفراد بل لحركة وتاريخ قادت الكفاح الوطني وأسست للثورة المعاصرة التي أعادت للهوية والكيانية الفلسطينية حضورا، في وقت كانت القوى السياسية تغيب اسم فلسطين، ومنها تنظيم الزهار السياسي، بل إن اسم حماس كحركة لا يلتصق بالهوية الفلسطينية بل الدينية، وهي تسمية ليست عفوية، لذا وجب الاعتذار الشخصي قبل أن تعتذر حركة حماس عن 'خطيئة' أحد قياداتها الأبرز..

وسارعت فتح بالرد على قول الزهار ووصفته بأنه 'الانفصام' ذاته، وبذا دخلنا مرحلة إضافية من مراحل الاختراع اللغوي لإطالة أمد الانقسام والبعد عن ولوج المصالحة.. خطيئة الزهار تستوجب من مشعل وقيادة حماس الاعتذار الفوري، فلا تبرير لخطيئة كهذه، كي لا نذهب أبعد كثيرا في اختلاق الأوصاف والعبارات التي تغتني بها لغتنا العربية، ففتح لن تقبل أبدا بتلك الإهانة مهما كان ضبط النفس مطلوبا، كون الإهانة لتنظيم وليس لأفراد أو أشخاص أو بعض منه، بل وليس لسياسة أو موقف سياسي..

المصيبة أو الطامة أن نفتح صفحة 'الجبهة الانفصامية' والقطاع يعيش تحت ضربات احتلالية ، والموقف السياسي العام يعيش مراوحة وارتباكا، وكأن المشهد العام مريح إلى حد البحث عن ما يزيد العام تعكيرا كي تستمر الحالة في وضعها الراهن.. ممنوع الاقتراب من تنفيذ الاتفاق التصالحي، وكل ما هو مطلوب من بعض الأطراف في معادلة الكارثة هو البحث فيما يطيلها إلى أجل غير محتوم.. اخترعوا كل الممكنات كي لا نعود إلى ما كان قبل الانقلاب الأسود، واستمتاع البعض بنتائجه في طرفي الأزمة.. هناك في كل منهما لن يقبل التوافق والتوحد، فمراكز لن تسمح لأحد أن يحرمها 'نعمة التسلط والسيطرة والاستبداد' غير المسبوق في وطن مصاب باحتلال لا احتلال مثله، ومع ذلك بعضهم لا يراه عدوا كما هو الآخر.. بينما يجد البعض في 'سويطلة' - تعبير انشقاقي لكلمة سلطة- ممتدة على بقعة جغرافية توزاي مساحتها بلدة من بلدات الكون وكأنها مملكة لا يجب الفكاك عنها..

حقيقة الحال أن 'الانفصامية السياسية' هي في من يعيش بالانقسام ويعمل له ومن أجل إطالة أمده، ويرفض كل الممكنات لبتره من 'بقايا الوطن' بينما لا يتوقف كذب الكلام عن 'المصالحة' .. الانفصامية أن تفعل ما لاتقول .. ويستحق القول بكم .. 'كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون' ..ويبدو أن 'الانفصام' بات حاضرا في قوى وأشخاص هنا وهناك ..

ملاحظة: رد الفعل الرسمي على العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة يحتاج إلى أن يكون أكثر شمولية وأعنف.. وليس نقيصة أن يأمر الرئيس عباس مندوب فلسطين بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن والجامعة العربية..

تنويه خاص: إسرائيل تبحث عن 'ثغرة' في قطاع غزة لترهب بها حماس والإخوان المسلمين في مصر.. ابحثوا في كيفية إغلاقها..

الصراع على منصب 'الرئيس الرديف'..

كتب حسن عصفور/ بدأت أوساط حركة حماس الإعلامية تتداول علانية أن رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل لن يترشح رئيسا لولاية رابعة، وأنه قرر أن يفسح المجال لآخر بقيادة الحركة في المرحلة القادمة، وكالعادة حاولت تلك الأوساط تسويق الخبر وكأنه 'تنازل ديمقراطي تاريخي' من خالد مشعل في ظل الحراك الشعبي العربي، وتناست بقصد أنه في موقعه لدورة ثالثة خلافا لميثاق حماس، بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين وكان مفترضا أن يحدث تغيير في المنصب وفقا لقواعد العمل بأن رئيس الحركة لا يستمر سوى لمدتين أو 8 سنوات، ولكن جاءت عملية إسرائيل لاغتيال الشيخ ياسين لتمنح 'فريق مشعل' ذريعة الاستمرار مدعوما بفريق إخواني عربي، ولذا ما يبدو 'تنازل تاريخي' في حقيقته غير ذلك تماما.

ولكن الأهم من ذلك 'التسويق اللاديمقراطي' هو عدم نشر الخبر بالتطورات الأخيرة في حركة حماس وإنشاء فرع للإخوان المسلمين بشكل مستقل عن الأردن ومصر أو بلاد الشام وأفرع الخليج في مكتب شورى الإخوان، وجاء التأسيس ليتم اختيار خالد مشعل مراقبا عاما لفرع الإخوان الفلسطيني وهو ما يلزمه بعدم الجمع بين منصب مراقب الإخوان ورئاسة حماس والتي يبدو أنها في طور أن تتحول إلى 'حزب سياسي' شبيه بما يحدث في بعض الدول العربية، أو كما سبق لها أن فعلت بتأسيس 'حزب الخلاص' في قطاع غزة ولم يستمر لعدم 'نضج الحالة' آنذاك..

والحديث عن انتخاب رئيس جديد لحركة حماس لن يكون اختيارا 'هادئا' أو 'عاديا' وستحكمه عوامل عدة، خاصة أنه سيكون بوابة العمل العلني المباشر والمسؤول عن العلاقات السياسية في فلسطين، وهو بمثابة رئيس مواز للوضع الفلسطيني، وعليه سيكون السباق إلى المنصب أكثر سخونة مما كان يحدث سابقا، والإشارات بدأت تتسرب من أوساط حماس عن وجود شخصيتين

مركزيتين لهما أولوية على الآخرين في الفوز بهذا المنصب 'الرئاسي' الخاص، هما د. موسى أبو مرزوق نائب رئيس الحركة الحالي ورئيسها السابق قبل أن يتم اعتقاله في واشنطن لتفتح الأبواب لمشعل باحتلال المنصب، وهو الشخص الذي تعتبره كثير من القوى الأكثر 'عقلانية ووحدوية' في القيادة الحمساوية، خلال رئاسته للحركة قاد سلسلة حوارات مع القيادة الفلسطينية وخاصة الخالد الراحل أبوعمار، وهو من جيل المؤسسين لحماس وقيادتها الأولى ولعب دورا مهما في تعزيز مكانتها السياسية والشعبية.. بينما يطل راهنا إسماعيل هنية كطامح للمنصب يبحث عنه من خلال قيامه بدور خارجي هو الأول له منذ أن اختارته حماس رئيسا لحكومتها الأولى بعد الفوز بالانتخابات العامة في فلسطين 2006، بدأ حركة زيارات عربية لا تخلو من ترحاب شعبي نظمته قوى الإخوان في تلك المناطق، وأصبغت على الزيارة 'هالة سياسية' قيل بأنها أغضبت السلطة الفلسطينية، وبدأ هنية في التعبير عن مواقفه المتشددة تجاه المصالحة الوطنية خلافا لما عرف عنه سابقا كرجل وحدوي، ولعل تصريحه الأخير حول بقاء 'الأجهزة الأمنية' الحمساوية واعتبارها 'نواة الأجهزة الفلسطينية' المستقبلية يدخل في سياق السباق نحو الفوز بمنصب 'الرئيس الرديف'، مغازلة علنية لفريق له من الأثر الكبير داخل حركة حماس، فالفريق الأمني أصبح يحتل مكانة بارزة في 'تقرير قرار الحركة السياسي' خاصة في قطاع غزة..

السباق قد لا يكون كغيره مما هو معلوم في قوى سياسية ديمقراطية التكوين والتفكير، لكنه سيأخذ منحنيات وأشكالا تعبيرية من 'نوع حمساوي خاص' .. هنية يستخدم موقعه الراهن لتعزيز مكانته نحو الفوز، ود. أبو مرزوق يعتمد على مكانته التاريخية، في الشكل يبدو هنية أقرب لكن ميزان القوى داخل حماس بفروعها المختلفة قد ترجح تاريخ الدكتور للتوازن بين دور مراقب الإخوان ورئيس الحركة .. سباق يعيد 'الحركة الداخلية' للنشاط في حماس، بأمل ألا يكون لذلك أثر لعرقلة مسار المصالحة عبر تصريحات وسلوك ضار..

ملاحظة: أن تتدخل واشنطن كي تعتذر دولة الاحتلال للرئيس عباس عن 'إهانة التصريح'، مؤشر أن حكومة نتيناهو أحقر من تكون 'شريكا' في 'لعبة الاستغماية الاستكشافية'..

تنويه خاص: يصر السيد أسامة حمدان أن يستخف بالعقل الإنساني، بقوله إن حماس لم تكن 'وسيطا' في أزمة سوريا بل ولم تحمل أي رسائل لها.. سيد حمدان شو رأيك تراجع مؤتمر مشعل – العربي الصحفي.. وخليك جريء بعدها واعتذر..

العودة للقطاع حق وليس منحة..

كتب حسن عصفور/ خرجت لجنة الحريات إحدى لجان المصالحة الوطنية لتعلن أن السيد إسماعيل هنية أول رئيس وزراء لحكومة حماس في فلسطين والقيادي البارز في الحركة، وافق على عودة 80 عضوا من أبناء حركة فتح الذين غادروا قطاع غزة بعد الانقلاب الذي قامت به حماس عام 2007، خروجا اضطراريا في معادلة إجبارية بين الموت أو الخروج، خاصة بعد بث الصور الأولى لمقتل عدد من نشطاء فتح أيام الانقلاب وأبرزهم مقتل سميح المدهون ثم الإهانة المتلفزة لعناصر الأمن الوقائي المعتقلين عراة، في مشهد لم يفرق شيئا عن مشاهد الاحتلال، وكان أبشع صور الإهانة السياسية التي بثها تليفزيون حركة حماس في حينه، مشهد اقتحام مقر الرئاسة الفلسطيني المعروف باسم 'المنتدى' وكيفية الدوس على صور الشهيد الرمز ياسر عرفات والسخرية العالية على الرئيس عباس، مشهد لم يحتمله أحد كوادر فتح في حينه فقرر الانتحار علانية أمام باب 'المنتدى' ..

ليس الهدف من العودة للخلف كي تفتح 'الجروح' لكنها واجبة قبل الحديث عن كيفية علاج جذر الأزمة التي أصابت قطاع غزة، والتي يجب أن تبدأ بعملية 'غسل مفاهيم' أو 'ثقافة' تكرست وكأن القطاع بات ملكية خاصة لفصيل سياسي، حتى لو فاز بالأرقام كاملة للمجلس التشريعي دون منافس، فذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الوطن أو بعض الوطن هو 'عقار' يمتلكه، يتصرف به وفقا لما يريد وكيفما يريد، الوطن وأرض الوطن ملك للشعب تاريخا وحاضرا ومستقبلا، فهو باق والقوى زائلة مهما انتفخت بسبب 'مشروع' أو 'غير مشروع'،

تلك البديهية السياسية التي يجب أن يفكر الجميع بها قبل البحث في معالجة 'آثار الانقلاب – الانقسام'..

أن تقول 'حماس' إنها تسمح بعودة فلان دون فلان، بأي ذريعة كانت، ليس سوى البقاء محاصرين في ظل الانقسام، بل إنه سيبقى آثاره قائمة في المشهد السياسي، ولا يمكن لمصالحة أن تتم وهناك مبدأ التمييز والتفريق بين فتحاوي وآخر، وهو ما يمكن لفتح أن تجد مثيلا له في الضفة الغربية، بأن تبقي في المعتقلات من ترى أنه 'خطر' لا يجب أن يخرج من المعتقل.. 'ثقافة' التقسيم بين هذا وذاك يجب أن لا يكون لها أثر في معالجة الأزمة، إن كانت هناك حقا نوايا ورغبة لتحقيقها، وبقاؤها يعني بوضوح أن جوهر الأزمة مازال قائما، وسيكون 'بوابة فشل' مسبق للجنة المصالحة المجتمعية، المنوط بها معالجة كل مظاهر الانقلاب – الانقسام، خاصة الشق 'الدموي' منه، وهو الجانب الأكثر تعقيدا في واقع الأمر وربما يفوق بأهميته الملف الأمني، كونه يتعامل مع أرواح بشروأناس فقدوا بعضا من أهلهم، ملف غاية في التعقيد ويحتاج لحكمة خاصة، يبدو أنها لا تزال نائمة، مع تصريحات السماح لهذا وعدم السماح لذاك..

كان يجب على 'لجنة الحريات' أن لاتقبل تلك المعادلة العقيمة، وقبلها على حركة 'فتح' أن ترفض رفضا واضحا صريحا أي محاولة للتمييز بين أعضائها وأن لا تحضر 'خلافات خاصة' عند معالجة هذه المسألة، فقبول المبدأ التمييزي أو التقسييمي سيكون وصمة 'عار سياسي' لن تمحى بسهولة، فالعودة إلى أرض الوطن هو حق مشروع لكل فلسطيني، ولعل الرفض الحمساوي لعودة من يريد أن يعود من أبناء قطاع غزة، يمثل ذريعة لدولة الكيان الاحتلالي لاستخدامها في جوانب عدة.. يجب على قيادة 'حماس' مراجعة هذا النمط من التفكير وأن لا تقع فريسة الغرور الأمني أو السياسي، وعليها أن تدرك أن معادلتها في التعاطي مع مبدأ 'حق العودة' لأبناء القطاع سيكون المؤشر الأهم على مصداقيتها نحو المصالحة، وليس كل الخطب والاتهامات للآخرين..

مطلوب من لجنة الحريات ومختلف فصائل العمل الوطني وفي المقدمة حركة 'فتح' أن ترفض بالمطلق التسليم بمبدأ 'التقسيم السياسي – الأمني' بين من يريد العودة لمنزله المشرد عنه منذ سنوات.. مقياس المصالحة يبدأ من بُعد غير بُعد توزيع 'الحصص' و'تقاسم الوظائف' .. المصالحة تبدأ من المجتمع وبدونه لن

تكون أبدا حتى لو أقسمتم ألف مرة يوميا.. فبعد قسم الحرم المكي الشريف عام 2007 باتت أقسامكم دوما بحاجة لبرهان..

ملاحظة: سلاح 'الطناجر' سيكون ماضيا ضد السلطة والحكومة..فلأول مرة يخرج الناس للتعبير عن رفضهم لقضية اجتماعية – اقتصادية.. سلاح جديد وللفلسطيني دوما جديدة.. فلا يتكلن أحد على صمته..

تنويه خاص: د. سلام فياض تحدث عن قضية 'الضرائب' في قطاع غزة وعدم وصولها الى الخزينة.. بالأصل هل هناك جباية ضريبية وإن كانت من يأخذها.. الاشارة من فياض تثير بلبلة لدافع الضرائب في الضفة الغربية..

الفلسطيني و التأشيرة

كتب حسن عصفور/ ربما لم يواجه شعب في العالم معاناة كما هي معاناة الفلسطيني في مطارات أو مناطق العبور التي تتطلب وثيقة سفر أو جواز، معاناة لا تقتصر على البلدان 'الأجنبية' بل تبدأ من المنطقة العربية من محيطها لخليجها.. معاناة لم تبدأ مع انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، بل منذ 'النكبة الكبرى الأولى' عام 1948، و'الوثيقة الجديدة' التي منحت للفلسطينين كـ'وثيقة لاجئين' شكلت بداية 'سفر المعاناة' الاضافية لمن هجر من أرضه الى 'الداخل الفلسطيني' أو الى خارجه..

كل فلسطيني حمل تلك الوثيقة، يعلم حجم المعاناة التي تصل في كثير من الاحيان الى سوء معاملة وحالة من الاذلال لم يتعرض لها أي مواطن لأي بلد آخر، معاناة لم تكن تستقيم أبدا مع اعتبار القضية الفلسطينية بأنها القضية المركزية للأمة العربية، وكأن تلك الوثيقة شهادة 'شبهة جنائية' حتى يتم براءة حاملها من قبل الجهاز الأمني لهذه الدولة أو تلك.. وقد لا يتفاجئ العربي بأن سوء المعاملة لحاملي 'الوثائق الفلسطينية' داخل البلدان العربية كان يفوق بدرجات عدة ما يمكن أن يواجه الفلسطيني في بلد أجنبي..

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتمكنها أخيرا من إصدار أول جواز سفر فلسطيني(دون نسيان جواز حكومة عموم فلسطين برئاسة احمد حلمي، لكنه كان محدودا جدا)، انتقلت المعاملة لحامله الى درجة اقل سوء وأخف معاناة ولكنها لم تنته أبدا، ولكن الحصول على تأشيرة دخول لدول عربية أصبح أكثر سهولة لبعضها بينما لم تتغير كثيرا تلك المعاملة عما كانت عليه سابقا لبعضها الآخر، بينما تحسنت الى درجة كبيرة جدا مع بلدان اوروبا وأمريكا، ويمكن لحامل الجواز الفلسطيني أن يحصل على تأشيرة دخول لغالبية بلدان أوروبا أو أمريكا لسنوات عدة.. تغيير ملموس جدا لمسه الفلسطيني مع "الجواز الأول" للسلطة الفلسطينية غربيا ولكنه كان أقل كثيرا عربيا..

والمفارقة هنا تكشف أن هناك موقف سري للدول العربية وخاصة أجهزتها الأمنية من "الفلسطيني" كفلسطيني، والذريعة التي كانت تستخدم سابقا لاهانة من يحمل "وثيقة سفر" للاجئي، اسباب أمنية، دون أن تكشف ماهيتها، ولكن مع الحصول على "جواز سفر" معترف به من عدد كبير من دول العالم، ولا يجد اي معاناة في أي مطار أجنبي، فتلك المتغيرات لم تصل الى المنطقة العربية وكأن "العقوبة" لا زالت كما هي حالها بعد أن أصبح لحامل "جواز السفر" مكانا يمكن ترحليه اليه لو أنه ارتكب "جرما" لا يتفق وقوانين أي دولة عربية، كما كانت تتذرع أجهزة الأمن العربية..

ولكي لا نعيش الماضي والحاضر بمرارته التي لا ينساها أهل فلسطين، نتعرض لما يتم مناقشته حاليا حول امكانية الغاء تأشيرة الدخول لكل من يحمل جواز سفر عربي.. اقتراح يقال أن الرئيس المصري محمد مرسي يناقشه ليعرضه لاحقا، من أجل تنمية العلاقات العربية – العربية، وللحق لو حدث ذلك فسيكون خطوة عملاقة نحو البدء العملي نحو بناء منظومة عربية جديدة، الى أن يصبح الدخول على بطاقة الهوية، قبل أن يكون هناك بطاقة عربية موحدة الى جانب البطاقة الوطنية، خطوة غائبة دون سبب حقيقي، لكنها تمثل أحد عناصر عدم الانطلاقة النهضوية العربية قياسا بتاريخها ومقارنة بحاضر مع من كان بعيدا عنها يوما..

ولو حدث قبول اقتراح الرئيس المصري بالغاء تأشيرة الدخول لحملة أي جواز عربي لدولة عضو في الجامعة العربية، هل يشمل ذلك حامل "الجواز الفلسطيني" الصادر عن السلطة الوطنية كممثلة لدولة فلسطين باعتبارها عضو في الجامعة،

هل يمكن الغاء كل معيقات حركة الفلسطيني بعد سنين ' العذاب' و'المعاناة' التي لا تقل عن معاناة فقدان الأرض، هل سيكون الاعتراف بدولة فلسطين اعترافا بجواز سفرها، وتنتهي للأبد تلك التفرقة المهينة في معاملة الفلسطيني في مطارات وموانئ عربية، بلا سبب حقيقي ..

ولكي لا تترك المسألة للحظ أو الصدفة فليت القيادة السياسية للشعب الفلسطيني تبدأ مبكرا لتكون فلسطين جزءا من ذلك الاقتراح، علها تنجح في وضع حدا لمعاناة من يحمل وثيقة تشير الى أنه 'فلسطيني' وكأنه متهم مسبق ..!

ملاحظة: السيد منيب المصري يبحث عن 'احياء' 'مبادرة السلام العربية'.. يا أبو رياح ارتاح.. لاحياة لمن تنادي لاعربا ولا سلاما.. فالآخر لم يعد له حضور منذ زمن بعيد.. وليتك توفر جهدك لاحياء 'المصالحة' الوطنية!

تنويه خاص: ما يحدث لحركة 'فتح' في قطاع غزة يستحق موقفا جليا من القيادة المركزية.. استقالات تتوالى.. فتح في القطاع ركيزة اساسية لحماية وحدة الضفة بالقطاع.. طبعا لو كان لا زال أملا قائما عند البعض !

'اللقاء الوطني' أولا..!

كتب حسن عصفور/ نظريا أعلن عن نهاية اللقاءات الاستكشافية في عمان بين طرفي معادلة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، دون أن تخيب آمال كل من كان يملك عقلا، لم تأت بمجهول سياسي مع شخص كنتياهو، وكانت النتيجة صفرا كامل الأضلاع، انتهت اللقاءات مع اختلاف في طريقة التعبير عنها، فالوزير الأردني الراعي لها يقول إنها 'كانت صريحة واضحة جريئة' وبأن اللقاءات ستتوقف 'الأسبوع المقبل' لمرحلة التقييم' وكأنه يقول إن 'النهاية ليست نهائية' وهناك ما زال ممكنا أن تعود ولو بصيغ جديدة، 'مفاوضات التقارب عن بعد'، كما تسمى أحيانا 'المفاوضات غير المباشرة' ولكن القرار النهائي لن يكون فلسطينيا وفقا لتصريحات الرئيس عباس، بل سيأتي من اللجنة العربية الوزارية ذات الصلة بالملف الفلسطيني ومتابعته، وقد لا يضغط العرب على القيادة الفلسطينية كي لا تدفع ثمنا ' ماليا' للضغط السياسي، بعد أن تهربت بأشكال

متعددة من تقديم الالتزامات التي أقرتها القمم واللقاءات العربية المتلاحقة، ولذا قد لا يكون رأي العرب القادم 'حاسما'، ما لم تطلب منهم دول القرار الدولي موقفا يساعدها في ملاحقة سوريا داخل المؤسسات الدولية، أي أن يكون القرار ضبابيا يصل إلى 'لعم' الشهيرة.. بين نعم للمفاوضات 'غير المباشرة' وربما 'غير المعلنة' ولقاءات لا يقال إنها مفاوضات، فنحن أساتذة الاختراعات اللغوية عند الضرورة، وبين لا للمفاوضات العلنية والمباشرة..

القرار العربي القادم سيكون بحسبة المشهد السوري وليس وفقا للمصلحة الفلسطينية، وهو ما يجب مبكرا الانتباه له، ما يفرض قبل الذهاب إلى 'لقاء العرب' أن يتم الانتهاء من تحديد 'الخيارات القادمة' بشكل واضح، ودون تردد، وتبدأ بلقاء وطني عام برئاسة الرئيس عباس يعقد في دولة عربية، مصر أو الأردن كي يشارك به قادة الفصائل جميعا ومنهم مشعل وشلح، لقاء وطني يستعرض جدية الموقف الفلسطيني نحو المستقبل، ليكون رسالة سياسية إلى الجميع، من أن البيت السياسي الفلسطيني بدأ في الحراك العملي، لقاء لا يشكل جزءا من آليات تنفيذ اتفاق المصالحة، لكنه لقاء يأتي من القيادة نحو 'ترتيب مختلف للبيت الفلسطيني'، وخطوة كهذه قد تشكل حافزة وطنيا لمواجهة أي تطور مستقبلي ضد المشروع الوطني، ورسالة أيضا إلى الدول العربية، بأن الموقف الفلسطيني السياسي العام موحدا، في ظل التباين المعلوم.. خطوة كهذه لا تمس بأي حال من التمثيل الشرعي لمنظمة التحرير، كي لا يخرج من يستغلها لرفض اللقاء الوطني..

الانطلاق من ترتيب الموقف السياسي الداخلي سيكون نقطة تحول لجدية الخطوات القادمة، ودون ذلك سيكون هناك 'استخفاف' بما سيكون خيارات دون مشاركة قوى فلسطينية ذات ثقل سياسي وشعبي وحضور متجدد في المحيط الإقليمي، خاصة حركة حماس، فتغييبها عن دراسة 'الخيارات اللاحقة'، مع حركة الجهاد الإسلامي، لن يمنحها 'المصداقية المطلوبة'، ولذا البداية تكون من 'الداخل الفلسطيني'، وهناك متسع من الوقت للتحضير والفعل السريع، دون إضاعة الوقت في لقاءات منقوصة تجري في رام الله، وسواء رغب البعض أم لم يرغب، فتغييب حركتي 'حماس' و'الجهاد' عن الحركة السياسية المقبلة لن يأتي

سوى بخيبة أمل وطنية وعربية.. ومن لا يرى تطور المشهد العربي وكيفية مساره لن يكون قادرا عن رؤية واضحة لخيارات مواجهة..

القرار بيد الرئيس عباس فهو قادر على القيام بهذه الخطوة المهمة لاستكمال الجو الإيجابي الذي سبق له أن كان حاضرا في القاهرة، وسيكون اللقاء تعبيرا عمليا عن 'الشراكة السياسية االجديدة' التي لم نلمس منها سوى 'صمت' مشعل عن لقاءات عمان، دون التزام من قيادة حماس في قطاع غزة.. وقد يكون هذا اللقاء بوابة جادة للمضي نحو تنفيذ ما سبق الاتفاق على تنفيذه، رغم أن غيومه ليست ممطرة..

ملاحظة: 'حركة الطناجر' الشعبية قد تكون تعويضا عن غياب الفعل الشعبي العام ضد تجاهل المصلحة الوطنية العليا لتحقيق المصالحة ورفضا للاستيطان.. عل 'الطناجر' تكون أكثر جدوى من 'حناجر' مكبوتة.. بأمل ألا تعمي بصيرة المشهد السياسي العام..

تنويه خاص: ضرورة عقد لقاء للكتل البرلمانية الفلسطينية في المجلس الشتريعي لدراسة سبل التحرك ضد مخطط تل أبيب لـ'خطف النواب'.. الكلام المنفرد لا يلغي الصوت الجماعي..

'المتذمرون' وقطار'الرعب السريع'..!

كتب حسن عصفور/ يشهد 'بقايا الوطن' في الضفة والقطاع حالة من النشاط والجدل في آن، بشأن الانتخابات العامة التي تم الاتفاق على أن تجري في شهر مايو – أيار المقبل، فمن جهة هناك من يعتقد بأنها لن تحدث في الموعد المحدد وإن حسنت النوايا وصدقت الأقوال فإنها ستجري نهاية العام الحالي، افتراضا بأن دولة الاحتلال وحليفتها الأساس أمريكا ستسمحان بها، عل تلك الانتخابات تحدث تغييرا يساهم في رسم 'لوحة سياسية' تساعد على إحداث 'اختراق مقبول' في الحل المنتظر.. بينما هناك من يعتقد بأنها لن تجري في المدى المنظور وسيتم تأجليها إلى زمن يتوافق مع أوضاع خاصة، ربما تفرضها حقيقة 'المشهد

العربي العام' وما سينتج عنها من تحولات وقياس دولي لتلك التحولات السياسية المرتقبة، سواء لمن سيحكم من قوى إسلامية، خاصة في مصر، وسلوكها السياسي تجاه العلاقة مع أمريكا وقبلها الموقف من معاهدة 'كمب ديفيد'..

ولا يمكن رؤية المشهد الفلسطيني منعزلا عن تطور الوضع الإقليمي خاصة 'المسألة السورية' وكيفية انتهاء الأحداث بها، أو انعكاس تلك الأحداث على 'الاستقرار الأمني – العسكري' مع إسرائيل، إلى جانب ما يمكن أن يكون نتيجة للتوتر في منطقة الخليج بين إيران ودولها وواشنطن، مع ما يمكن أن يؤثر أيضا على تركيا، والمخاوف من نشوب 'حرب باردة' أو صراع 'طائفي – قومي' يهدد 'استقرار المنطقة' برمتها..

عوامل سيكون لها أثر مباشر على مسار المشهد الفلسطيني، بما فيها الانتخابات، ومع ذلك فإن 'الحراك السياسي' استعدادا لها سيفرض ذاته على مختلف القوى والفصائل والمكونات الشعبية، كون الانتخابات أصبحت ممكنة الحدوث، ما يستوجب الاستعداد المبكر والنشط لها وليس كما حدث في تجربة الانتخابات الأخيرة عام 2006 والتي حدثت في ظروف غاية في التعقيد والسرعة السياسية أيضا، لم تتجاوز مرحلة الاستعداد لها كثيرا، ولذا الجديد في الانتخابات القادمة أن هناك وقتا متاحا يمكن من خلاله البحث عن ترتيب الأوراق بطريقة مختلفة، تسمح لكل قوة أو فصيل أو مجموعة شعبية – سياسية الاستعداد بما يكفي لمواجهة الاستحقاق الانتخابي الفلسطيني..

ومن ميزات الانتخابات القادمة أنها تأتي بعد مرحلة انقسام تاريخي شهدته الساحة الفلسطينية ما شكل خطرا حقيقيا على القضية الفلسطينية وألحق تشويها بمسيرة الكفاح والثورة الفلسطينية، وساهم في منح دولة الاحتلال 'فرصة تاريخية' للهروب من حالة الضغط الدولي العام عليها، ولذا سيكون لهذا العنصر حضور مركزي في كيفية صياغة الرؤية السياسية للانتخابات، وكون القوتين الأساس في العمل الفصائلي فتح وحماس تبادل كل منهما دورا في ممارسة السلطة، ولم تأت النتائج قريبة من أمنيات الشعب الفلسطيني، ولعل تجربة 'حماس' في الحكم وخاصة داخل قطاع غزة أشارت بأن الشعارات العامة والعبارات الرنانة ليست كافية للحكم، فالسلطة أي سلطة تحتاج رجال دولة وليس رجال دعوة، وهي مسألة لن تمر مرورا عابرا في الحكم التصويتي القادم، بينما

عجزت الحركة الفلسطينية الرائدة في الكفاح الفلسطيني فتح، أن تثبت قدرتها بإدارة الحكم خلال مرحلة الانقسام، بل إنها تعرضت لاهتزازات سيكون لها أثر كبير على القوة التصويتية للحركة، ما لم يحدث عامل قهري غير محسوب يمكنه أن يعيد لها 'المفقود' منها..

التجربة السابقة ليست مشرقة لا لفتح ولا لحماس، وهو ما خلق ما سمته وكالة الأنباء الفرنسية في تقرير لها عن الوضع الفلسطنية، نشوء كتلة 'المتذمرين' والتي يمكنها أن تشكل خطرا حقيقيا على كل من حماس وفتح في أي انتخابات قادمة، والتقرير يقترب كثيرا من وصف الواقع القائم في الضفة والقطاع، وبالقطع خارج 'بقايا الوطن' أيضا.. والسؤال هل يكون نتاج ذاك التذمر بروز قوة انتخابية جديدة، أم يمكن لبعض القوى والتيارات الاستفادة منها والعمل معها مبكرا بما يتلاءم وحقيقة تطلعها، وتعويضا عن الإحباط الحاد لهذه 'الكتلة المتذمرة'.

كان يمكن لقوى اليسار الفلسطيني أن تلعب دورا محوريا مع هذه الكتلة ولكن المواصفات الراهنة لقياداته لا تحمل تلك الرؤية الكفيلة بأن تصبح عنصرا جاذبا أو مؤثرا، ولو عملت قيادات اليسار على تصويب موقفها وسلوكها العام وتقديم 'رؤية مشتركة' للقادم السياسي – الاجتماعي، بعيدا عن الممل المنتشر، فربما تكون عنوانا لبعضها، فيما شكل ذوبان تيار' سلام فياض' في الحكومة خسارة كبيرة لتلك الكتلة، بعد أن كان 'أملا نسبيا' لها، إلا أنه خسر كثيرا بحبه للحكومة على رؤية التغيير، بعيدا عن تبريرات لم تقنع غالبية 'المتذمرين'.. لديه وقت لفعل مستجد لو رحل من ساحة الحكومة إلى ميدان الفعل السياسي المباشر..

المتذمرون، وصفا لحركة رعب سياسي جديد، يمكنها أن تحدث تصحيحا تاريخيا لمنع 'القطبية الثنائية' المسيطرة على مقاليد الحكم في'بقايا الوطن' ويمكنها أن تصبح قطارا لتغيير مشهد لشعب يستحق دائما الأفضل..

ملاحظة: المعارضة التي لا تحترم توقيعها أو كلمتها مع 'الحلفاء' لن تحترم شعبها يوما.. وما حدث مع 'مجلس غليون' السوري نموذجا.. ليته ينتقل من تمحور التدخل الأجنبي إلى محور المعارضة الديمقراطية الوطنية..

تنويه خاص: بعض طرائف 'لقاء عمان' بدأت بالخروج عبر الإعلام الإسرائيلي ومنها أن مولخو رفض تسليم ورقة المبادئ الإسرائيلية واكتفى بقراءتها.. والشاطر يكتب.. بينما يرى بعضنا أن 'استلام تل أبيب الرؤية الفلسطينية إنجاز..'!!!!

المسؤولية الروسية في 'المسألة السورية'..!

كتب حسن عصفور/ لأول مرة، منذ انهيار البناء السوفيتي العام وتفكيك أواصر عرى المنظومة الاشتراكية التي شكلت حصنا رادعا في وجه التجبر الاستعماري، نلمس روحا روسية جديدة في مواجهة التغول غير المحدود للتحالف الاستعماري بقيادة 'رأس الحية' أمريكا، حركة روسية جاءت متأخرة، وربما أبطأ مما كان يجب، بل وفي أحيان بدت وكأنها متواطئة مع ذاك الهجوم العدواني على المنطقة العربية، والذي بدأت ملامحه الجديدة في السماح باحتلال العراق كمقدمة لنشر 'المخطط الاستعماري' لتفتيت دول المنطقة وتقسيمها ثم إعادة تركيبها ضمن مخطط بات الحديث عنه مشروعا، سايكس بيكو جديد، وهو المشروع الذي تنبه له مبكرا وقبل غيره الرمز الخالد ياسر عرفات، مشروع قرأ ملامحه الأولية في قمة 'كمب ديفيد' الثانية عام 2000 خلال التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية والإصرار الأمريكي على فرض مخطط سياسي للحل يقتنص مدينة القدس ومقدساتها..

تحركت روسيا الاتحادية بعد أن سمحت للتحالف الاستعماري بإسقاط ليبيا بقوة 'التدخل العسكري' وليس بقوة 'الانتفاض الشعبي'، كما يجب أن يكون التغيير الحقيقي، ولذا فالدرس كان قاسيا وقاسيا جدا على شعوب المنطقة بأن تتأخر روسيا في حراكها السياسي لتعديل 'ميزان التغول اللامحدود' للتحالف الاستعماري الجديد، 'تحالف الغرب مع تيار النفط السياسي العربي' لرسم خرائط جديدة للدول العربية، ضمن 'شعارات خادعة وكاذبة أيضا'، ففاقد الشيء لا يعطيه أبدا، دول تتدخل بالقوة العسكرية لإسقاط أنظمة تحت ذريعة حماية 'حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية' وهي في واقعها تتعامل مع ذاك المبدأ بمقاييس لا

مكانة لها أبدا سوى مصلحتها دون غيرها.. فأمريكا هي الراعي الرسمي لأطول وآخر احتلال في العالم فوق الأرض الفلسطينية، وتلك وحدها دون تعداد جرائمها السياسية العامة في مناطق مختلفة كفيلة بسقوط كل كذبها 'الإنساني'، أما تيار ' النفط السياسي العربي' فلا صلة لها بتلك المعايير لا حقوق للإنسان ولا مفهوم للديمقراطية، كذب فكذب دون نهاية..

ولكن، كل ذلك لا يلغي أبدا أن الاستبداد الرسمي العربي يصادر كل تطور حقيقي للديمقراطية والتغيير، وما يحدث من تحضير استعماري – نفطوي من مخططات تقسيمية للمنطقة لا يشكل أبدا ذريعة هروب من المطلوب الوطني لإجراء تغييرات جوهرية في بنية النظم الاستبدادية وإلغاء مفهوم 'الملكية الجمهورية' و'الأموية الجديدة' في استبدال التغيير بالتوريث، وفرض حزب بقوة السلطة والأمن في مجمل مناحي الحياة.. الضرورة المطلوبة للإصلاح والتغيير لا يجب أن تختفي خلف تفسير مخطط العداء المنتشر، بل ربما إدراك المخطط يتطلب سرعة التغيير الديمقراطي لقطع الطريق على قوى 'الردة الجديدة'..

ومن هنا يبدو أن الدور الروسي يدخل منطقة غير مسبوقة في الحراك التاريخي.. فبعد أن تمكنت موسكو بفرض 'قوة الردع' على التيار الاستعماري (الغربي – النفطي – الإسلاموي) وبتر مفهوم 'التدخل العسكري' المباشر، فإن مسؤوليتها تأخذ دورا جديدا في 'المسألة السورية'، ولعل ما تحدث عنه وزير الخارجية الروسية لافروف عن الإصلاح السياسي ومسؤولية الحكم فيه يشكل نقطة البداية نحو 'الإصلاح الفاعل' لسوريا المستقبل، دون تقسيم أو مصادرة الدولة، وأيضا دون استمرار' الاستبداد السياسي – الأمني' حكما وحاكما.. المنطق الروسي الجديد وبعد بيان مجلس الأمن الباحث عن مفهوم جديد للحوار السياسي بين مختلف أطراف المشهد السياسي في سوريا ومسؤولية النظام الواجبة للتقدم خطوات نحو تعزيز 'بنية الحوار' على حساب 'بنية الأمن والعسكرة'، رؤية لا يجب أن يتعامل معها النظام الحاكم في سوريا باعتبارها 'مهلة زمنية' لامتصاص الحالة الانتفاضية تحت ذريعة 'تصفية قوى الإرهاب'..

يجب وضع حد للتلاعب بالزمن لمصلحة 'الهروب من الالتزام الضرورة' للتغيير الحاسم، وهو الممر الذي سيفرض قوة هائلة لو تم بشكل إيجابي على تغيير وإصلاح ليدفع سوريا نحو 'مستقبل غيراستعماري نفطي- إسلاموي'، ويمكن

لروسيا أن تستفيد من قوة وزخم موقفها السياسي – العسكري التي تولدت في 'رحم الأزمة السورية' وهي سابقة تاريخية لم تكن لها منذ سنوات طويلة، بل ربما لم تتوفر لها فرصة سياسية لتغيير إيجابي وفق رؤية 'إصلاح وديمقراطية' دون تدخل عسكري خارجي، في زمن 'المنظومة الاشتراكية ورأسها الاتحاد السوفيتي' .. فرصة تاريخية لتنتصر القيم السوفيتية الأصيلة لخدمة الشعوب فرضها الحراك العربي، حتى في ظل سرقة عربته القيادية في عدد من بلدانه.. المسؤولية الروسية في المسألة السورية لو تم تطويرها نحو 'البناء الخلاق' لرسم معالم المشهد السوري الديمقراطي، ستكون 'نقطة فاصلة' لعرقلة المخطط الاستعماري الجديد.. وسيكون هو 'جدار الردع الأول' للمصالح الروسية في معادلة 'الصراع والمصالح الدولية' ..

وبحساب المصالح السياسية فإن روسيا يمكنها اليوم أن تكون 'رأس حربة' لفرض تغيير دون 'عنف عسكري' في سوريا.. تلك المعادلة التي تحاول بعض 'قوى الردة الجديدة' أن تفرضها لفرض منطق 'التدخل غير البناء'.. روسيا دون غيرها بتحالفها مع الصين وقوى سورية تريد التغيير وليس التدمير وبعض دول عربية يمكنهم فرض معادلة لصحوة سياسية تفرمل مخطط 'الردة السياسي' بقيادة تحالف الاستعمار – وتيار النفط السياسي..

ملاحظة: بشرى جديدة أطلقها د.عريقات بعد 'جلسة خاصة' مع حكام قطر.. الحكومة في أي لحظة.. شو رأي 'أهل فلسطين' فيما يسمع .. هل من مصدق بعد ما يسمع ويرى.. أنه 'زمن الرغي العام' ..!!

تنويه خاص: لم نفهم سبب خروج النونو بتصريح يبشر بفشل كل 'حراك' أو ثورة ' ضد حماس وسلطانها في القطاع.. هل تم إلقاء القبض على 'خلايا مسلحة' تهدف لإسقاط نظام 'الحكم' سريا.. ما الذي حدث للناس يا ناس..

المفاوضات ..مفاوضات يا سادة..!

كتب حسن عصفور/ أفادت صحف عبرية بأن الطرف الفلسطيني يقوم بـ'مفاوضات سرية' مع وزارة 'المالية الإسرائيلية' لـ'تعديل اتفاق باريس'

الاقتصادي، وبعد برهة خرج أحد عناصر 'الخلية السياسية التفاوضية' في الطرف الفلسطيني بنفي وجود تلك المفاوضات، وأراحنا النفي واعتقدنا أن الإعلام الإسرائيلي يواصل لعبة الابتزاز للقيادة الفلسطينية التي أوقفت مفاوضاتها الاستكشافية في عمان، ولكن مرت ساعات ليخرج وزير المالية الإسرائيلي بشخصه ويؤكد ما تم نفيه، وخيم الصمت كليا على الجانب الفلسطيني، ولم نشهد كما نشهد أحيانا، خروج أحدهم لمهاجمة الوزير الإسرائيلي وتعرية أقواله واعتبارها جزءاً من الحملة المنظمة لاستهداف 'الموقف الصلب جدا' للقيادة الفلسطينية، لم نسمع كلمة واحدة من أعضاء 'الخلية التفاوضية الاستكشافية' بعد أن حاولوا نفي صحفي.. صمت طويل وساعات مرت ولا تعليق فلسطيني على 'التأكيد الرسمي'الإسرائيلي للمفاوضات الاقتصادية..

ولأن الصمت خيم على 'المقاطعة' – مقر الرئاسة – ومقر رئاسة الوزراء في رام الله، قرب دوار المجلس التشريعي – الشاهد الغائب -، فإن الكلام يبدو أن به صحيحا يستحق الكلام، ولتنشيط ذاكرة البعض أن وزير اقتصاد فلسطيني قدم استقالته، بعد أن تبين أنه يقوم بلقاءات مع وزير إسرائيلي في ظل قرار مقاطعة ووقف الاتصالات السياسية بكل أشكالها (الاستثناء الدائم الجانب الأمني)، ورغم محاولة الوزير تبيان أنه لم يذهب من تلقاء ذاته وأن القيادة على علم بما يقوم به من اتصالات لا تتعدى مناقشة قضايا اقتصادية عالقة وليس مسألة تفاوضية، لكن الجميع في حينه تخلى عن مساندته أمام هجوم إعلامي حاد، كون ذلك الاتصال يكسر 'وحدة الموقف السياسي' ويمنح الطغمة الحاكمة في إسرائيل أداة تستخدمها أمام العالم لفضح الموقف الوطني الفلسطيني.. وبعد فترة تقدم باستقالته، لكنه وضع أسبابها على 'شماعة الانقسام'، دون أن يشير للحقيقة السياسية التي كانت هي الأصل..

اليوم تعود إلى الواجهة ما هو أبعد وأعمق، حيث تجرى 'مفاوضات سرية'، بين الجانبين ، رغم الإعلان الصريح بلسان الرئيس عباس وطاقم التفاوض كبيره وصغيره، بوقف التفاوض بكل أشكاله، والكشف عن التفاوض الاقتصادي يشير إلى أن هناك من لا يستطيع مهما بلغت به 'الشجاعة' أن يكف عن الحفر في 'جدار التفاوض' والبحث عن 'ثغرة ينفذ منها لبقاء 'المفاوضات حية' بها 'روح وحياة'، بحثوا عن تلك الثغرة فوجدوها في ' الجانب الاقتصادي' بل وعنوان قد

يكون مثيرا للشعب الفلسطيني لو تم 'كشف تلك العورة السياسية'، اختاروا لها التفاوض على 'اتفاق باريس' لتعديله، وهم يعرفون موقف الفلسطيني من هذا الاتفاق، وحجم القيود التي تقيد حركة النمو والتطور للاقتصاد الفلسطيني، بل إن حصار غزة وتهديد نموها يأتي في سياق ' الالتزام باتفاق باريس الاقتصادي'، رغم أن به قدرا كبيرا من اللامصداقية، وبأن الحصار الاقتصادي هو حصار سياسي لا أكثر، وربما وجد 'العاشق للتفاوض' أن السبل ستكون أكثر قبولا عند الشعب الفلسطيني وقواه السياسية فيما لو كشفت تل أبيب تلك المفاوضات..

وغاب عن هذا الفريق أن المفاوضات مفاوضات، مهما كان اسمها، سياحية، رياضية، أمنية، تجارية مدنية ،سياسية واقتصادية، والجانب الاقتصادي كان جزءا أساسيا من المفاوضات ما بعد توقيع إعلان المبادئ عام 1993، واشتق لنفسه مساراخاصا بل ومكانا خاصا، عرف لاحقا باسمه، ويقال دوما 'اتفاق باريس' وليس الاتفاق الاقتصادي، ولذا فتلك نقيصة سياسية لا يجب أن تستمر.. كما أن الحديث عن 'التفاوض الاقتصادي اليوم، وفي ظل الحديث عن 'أم الرسائل' يكشف أن كل ما يتسرب من بعضهم عن فحواها لا يتفق مع من يجري تفاوضا سريا مع الطغمة الاحتلالية، ولعل ذلك المسار المعيب هو ما يفسر عدم ' الغضب الأمريكي' من وقف التفاوض 'الاستكشافي العلني' ، واستبداله بتفاوض اقتصادي، المهم ألا تتوقف عملية 'التفاوض' ، وقد يكون تقرير صندوق النقد الدولي حول الأزمة المالية التي تهدد السلطة، وكشف بعض جوانبها فيما يخص رواتب الموظفين، رسالة تهديد ما..

من يرفض التفاوض لا يقبل بكسره عبر بوابات متنوعة الأسماء والأشكال، ولو صدقوا بنفي سابق لنفي وزير المالية الإسرائيلية ليكرروا موقفهم بنفيها، والتأكيد مجددا أن لا تفاوض تحت أي مسمى مع إسرائيل ما لم تستجب لما حددته القيادة الفلسطينية سابقا.. ودون ذلك يكون 'خداع الشعب' حاضرا، ما يستوجب من الكل الوطني فضح تلك الألاعيب ..

ملاحظة: تصريح عضو مركزية فتح أشتيه بأن 'أم الرسائل' ستتضمن، فيما تتضمن، أن 'لا سلطة دون سلطة' هو الوجه الآخر لمفهوم 'حل السلطة'.. ألسنا أمام تخبط غير مسبوق لتحديد ماذا بعد الأزمة.. كفاكم تخبطا يضر وطنا وشعبا..

تنويه خاص: الهجوم المفاجئ على أبو علاء قريع لموقفه من حل الدولتين: أهو موقف سياسي حقيقي أم مظهر انتقامي,, لو كان سياسيا ليكن ذات الموقف على ما قاله أشتيه أيضا..

المؤامرة والسكون..!

كتب حسن عصفور/ جهارا نهارا أقدمت إسرائيل على تنفيذ عمليتها باغتيال قائد لجان المقاومة الشعبية زهير القيسي، اغتيال وتصفية دون مقدمات، بل في ظل حالة من الهدوء الممل لشعب تحت الاحتلال والحصار، اغتيال قالت عنه الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بأنه 'عمل استباقي'، بتعبير آخر تصفية لنوايا وتفكير رجل وصفته مصادر أمنية بأنه 'العقل المدبر' لخطف الجندي شاليط، الذي عاد مكرما، بينما أسرانا المحررون ملاحقون من أمن قوى احتلال وأمن قوى'صديقة'، لكن الكذبة غير المسبوقة كشفتها لاحقا كل مصادر لها علاقة بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، سواء من قادة أو خبراء أو طابور من المحللين الذي يعيشون في كنف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، جميعهم تقدموا بقائمة 'أهداف' لعملية الاغتيال، لا يوجد بها ذاك المبرر الساذج الذي تقدم به رأس الطغمة الفاشية نتنياهو..

ربما الوصف الأدق لعملية الاغتيال ذاك الذي أطلقه المحلل العسكري والخبير الأمني في صحيفة 'يديعوت' إليكس فيشمان، عندما اختزل العملية بأنها 'مؤامرة مدبرة'، هكذا وصفها الصحفي المرتبط بالمؤسسة العسكرية – الأمنية الإسرائيلية، دون أن يذهب في طريق البحث عن 'سخافات نتنياهوية'، كتب بصريح الكلام أن حكومة إسرائيل هي من خطط للمؤامرة بتصفية شخصية لها مكانتها، وحدد من بين أهداف تلك المؤامرة أنها ترمي لاختبار قدرة 'حركة حماس' على السيطرة على مقاليد الحالة الأمنية، وهل ستنجرف إلى المشاركة في رد فعل عسكري على التصفية، واختبارها، فصمتها سيضعها في حرج أمام شعبها وأهل القطاع، وردة فعلها عسكريا سيمنح حكومة تل أبيب 'ذريعة' شن عملية واسعة برية في قطاع غزة..

ويكشف، أيضا، أن من بين أهداف 'المؤامرة المدبرة' استدراج الفصائل المسلحة إلى كشف ما لديها من أسلحة وصلت مؤخرا، وما هي القدرة التسليحية التي لم تتمكن أجهزتها الأمنية الكشف عنها، وهل باتت صواريخ 'غراد' متوفرة في مخازن فصائل كالجهاد، وتضيف مصادر عسكرية أن من جملة أهداف 'المؤامرة المدبرة' اختبار مقدرة 'القبة الحديدية' التي تعرض نصبها مئات ملايين الدولارات إلى نقد حاد من الجمهور الإسرائيلي قبل الخبراء.. ولذا يبدو أن بارك ومؤسسته العسكرية أراد القيام بعمل يساهم في 'تبيض' صفحة المنظومة الحديدية، كي يعملوا على إعادة التدفق المالي لتطويرها تحت الحاجة و'النجاح'، فيما ذهبت جهات أخرى، إلى الكشف أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أرادت توجيه ضربة قاصمة لمن تعتقد أنهم خلايا متقدمة للجمهورية الإيرانية و'حزب الله' واعتقدت أن تصفية القيسي واغتيال كوادر من الجهاد الإسلامي خطوة على الطريق استباقا لعمليتها ضد المشروع النووي الإيراني، بينما حددت جهات سياسية إسرائيلية أن من ضمن 'رزمة الأهداف' الضغط على السلطة الفلسطينية وتوجيه رسائل تهديد 'غير مباشرة' إليها،من جهة وإحراجها من جهة أخرى..

ولم تخل القائمة العامة لأهداف 'المؤامرة المدبرة' من اختبار الموقف المصري الرسمي والإخواني، وإلى أين يمكن أن يكون للتغيير الذي حدث بنجاح الإخوان المسلمين بالهيمنة على المشهد السياسي من أثر على إسرائيل وقدرتها على العمل ضد قطاع غزة.. ولعل اختصار الوزير الليكود الجنرال يعلون(وزير الشؤون الاستراتيجية) بأن العملية كشفت أن يد إسرائيل لم تقيد بالتغيير في مصر يحمل دلالات مهمة..

تلك بعض من رزمة أهداف المؤامرة التي كشفها إسرائيليون، وتقفز بالطبع عن الطبيعة العدوانية في دولة احتلال وأن ارتكاب الجرائم جزء منها، ولكن لنكتفي بما أوردته وسائل دول المحتل، بأن 'المؤامرة' نجحت في تحقيق بعض من أهدافها، سواء الأمنية أو السياسية، وكشفت أن حركة 'حماس' لا تجرؤ على التضحية بما لديها من 'سلطة' تحت أي اعتبار ما دام الهدف ليس حكمها أو وجودها، ودون ذلك يمكنها 'التعايش' معه تحت بند 'المصلحة العليا' حيث أصبح هذا التعبير جزءا أساسا من تكوينها السياسي بعد أن كانت تسخر من استخدامه ما قبل وصولها للحكم، بل إنها كانت ترى به 'جدارا لحماية العدو' ضد

'المقاومة.. مبدئيا نجحت إسرائيل في إحراج 'حماس' أمام أهل القطاع، وكل ما قيل كلام لا يسمن ولا يغني.. فيما كان 'سكون' القيادة الفلسطينية الرسمية، وردة فعل مؤسساتها وحكومتها، مثيرا للانتباه، وكأن العدوان يحدث في منطقة غير 'فلسطينية'، صمتت صمتا غير معقول، سوى بيان باسم الرئاسة يستنكر الاغتيال، وغاب الفعل والكلام أكثر من 24 ساعة، إلى أن بدأت بعض خطوات خجولة منها قرار الرئيس عباس لوزير الصحة إرسال أدوية ومستلزمات طبية بناء على 'نداء أهل غزة'، تبرير أعجب من العجب.. وبعد ملاحظات ونقد لسكون القيادة الرسمية بدأت بعض التصريحات المنددة، ولكن دون اي خطوة عملية ملموسة، إلى أن اتصل الرئيس عباس بعد أكثر من 36 ساعة على العدوان بمشعل وشلح، وليس بأي من قادة العمل في القطاع، ثم اتصال بالأمين العام العربي.. فيما صمتت حماس عن أي صراخ وحراك ودعوات إلى أن اكتشف هنية أن واجبه يلح بطلب مصر للتدخل.. مشهد طرفي الأزمة الوطنية في ' العدوان – المؤامرة' يثير عديد الأسئلة والشكوك.. مشهد لا ينم إطلاقا عن تفكير وتحرك ومسؤولية لمواجهة عدوان و'مؤامرة' لا ذنب للفلسطيني بها سوى أنه فلسطيني..وكشفت أن ثمن 'السلطة' باهظ جدا..

نجحت الطغمة الفاشية في تحقيق بعض مما سعت إليه من مؤامرتها المدبرة.. وكشفت لنا السلطة بطرفيها أن 'السكون' و'العقلانية' طريق واجب لتجنب 'الغضب الكبير' ..

ملاحظة: تل أبيب هي من ذهب إلى الأمم المتحدة لتشكو 'أهل غزة'.. و'أهل غزة' انتظروا نصرا من منصور الفلسطيني.. يا زمن الوصل بالأندلس.. مش هيك يا شباب..

تنويه خاص: ضجيج مولدات الكهرباء في قطاع غزة يغطي على صوت وأزيز طائرات الموت.. أي مفارقات يعيشها 'أهل القطاع' .. هل يعلمها من يجب أن يتحرك لفعل شيء بصفته وشخصه ..بالمناسبة لا داعي لمصالحة بطعم المر..

"المؤسسة الأمنية" و"الأزمة المالية"

كتب حسن عصفور/ منذ أشهر عدة و'حديث الأزمة المالية' يشكل أحد أبرز عناصر المشهد السياسي العام للقيادة الفلسطينية الرسمية وارتبطت بداية تصعيد الأزمة إلى درجاتها العليا مع هجوم فتحاوي غير مسبوق على حكومة د. سلام فياض قبل أكثر من عام مضى، هجوم فسره بعض المراقبين بأنه ناتج عن محاولة البعض من داخل حركة 'فتح'تصدير أزمة تمر بها الحركة تنظيميا وسياسيا إلى مركز آخر، إلى جانب بعض الرغبات الذاتية لجزء منها لتولي مناصب ومسوؤليات داخل الحكومة، وجاء الخلاف دون أسباب موضوعية، رغم النقد الذي كان له أن يكون على ممارسة الحكومة وزراء ورئيسهم، نقد متعدد الأشكال والجوانب، خاصة في الشق الاجتماعي وأثره على الوضع الاقتصادي، لكن 'هجوم بعض فتح' كان لحسابات غير موضوعية، خاصة أنه تزامن مع إشادة 'غير مسبوقة' بنجاح الحكومة بمؤسسة وهيكلة مؤسسات السلطة ونقلها لتستقبل الكيانية الأعلى في المشروع الوطني – الدولة الفلسطينية، حتى وصل الأمر بالبعض أن يتفاءل بدخولها حيز التنفيذ بداية عام 2013..

وفجأة عاد الحديث عن الأزمة بشكل أكثر تناسقا وتوترا وبلا انقطاع منذ ما بعد توقيع 'اتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية' مايو – أيار العام المنصرم، بل إن الحديث دخل مرحلة تبدو وكأننا أمام انهيار فجائي قد يحدث في كل لحظة، ترافق مع توجهات حكومية بوضع خطة اقتصادية أو رؤية أثارت حفيظة كل قطاعات الشعب الفلسطيني وبدأت حركة اجتماعية مضادة كادت أن تتطور إلى شكل من أشكال الإضراب العام أو 'العصيان المدني' لولا سرعة تدخل الرئيس عباس وأيضا إدراك د. فياض لمخاطر ما أقدمت عليه حكومته، فقرر تجميد ما سبق إعلانه.. حركة أثارت الريبة والشك ولم تنته بعد، بل لا تزال قائمة ويتم تحريكها سياسيا كلما تأزم المشهد السياسي أو كان هناك حديث له صلة بإحداث مسار محتلف عما هو قائم..

وبعيدا عن 'نظرية المؤامرة الذاتية' التي روجتها بعض الأوساط المعادية أو الكارهة لبقاء د. فياض رئيسا للحكومة من داخل 'فتح' وخارجها، ودون المساس بقدرته ومهارته السياسية قبل الاقتصادية، تبرز قضية لم يذهب لها يوما د. فياض لمعالجة بعض من الأزمة المالية الخانقة التي تواجه السلطة الوطنية،

وربما تكون صحيحة كما هو معلن، موازنة الأجهزة الأمنية وتشكيلاتها المتعددة والتي تستحوذ أكثر من 30 % من موازنة السلطة الفلسطينية، لم نسمع يوما أن هناك دراسة أو تفكيرا لإعادة النظر في تركيبة وتشكيلات الأجهزة الأمنية المتعددة الأسماء وذات المهام الواحدة، رغم أن القانون حدد وجود ثلاث منها لا أكثر لكن الواقع العملي يقول إنها أضعاف ما يجب أن يكون، وإن كانت بدايات السلطة الوطنية وتشكيلاتها لاحقا فرضت بعضا من التعددية الأمنية، فإن الواقع العام للسلطة الوطنية منذ ما بعد الانقسام أولا وانهيار الأفق السياسي ثانيا وبداية الحصار المالي ثالثا كانت تستدعي إعادة دراسة 'زوائد' ترهق الموازنة وفقا للأهمية..

فمراجعة موازنة تلك الأجهزة وتعددها اللامعقول كان لها أن تكون رأس المهام العاجلة أمام البحث في توفير 'النفقات العامة' لموازنة السلطة الوطنية، وكان يجب أن تكون أولى تلك المهام وليس الابتعاد عنها كليا، بل وكأنه 'ممنوع المساس أو الاقتراب' على طريقة ما يكتب كثيرا 'ممنوع التصوير – منطقة عسكرية' .. والحديث هنا مع شخص د. سلام فياض مع ما له من قدرة تمييز كبير بين ما هو الضروري للأمن الوطني في ظل المتغيرات التي يعيشها 'بقايا الوطن' وأولويات حل الأزمة المالية الخانقة التي قال عنها منذ أشهر.. لكي يصدق الواقع مع الكلام كان يجب على الحكومة أن تبدأ بإعادة النظر فيما هو 'غير ضروري' من نفقات منهكة وليس الاصطدام بمكونات الشعب الاجتماعية خاصة فقراء الناس وصغار الموظفين..

كي يكون الحديث جادا ومسؤولا وتضامنيا لتكن بداية البحث في 'علاج الأزمة' من 'المؤسسة الأمنية' أو 'المجمع الأمني'، خاصة أن أكثر من 50% من قوامه وتشكيلته لا ضرورة له مطلقا، بل إنها عبء كامل على الموازنة العامة، عدا عن ما يلحقه وجودها من أثر سلبي على المجتمع الفلسطيني، من هنا تكون البداية لو أريد حقا السير نحو علاج موضوعي لأزمة يقال بأنها بدأت بتهديد وجود السلطة ومؤسساتها الكيانية.. أيهما أكثر جدوى وأنفع للوطن، تعددية أمنية بلا فائدة وطنية أم حماية وسند مؤسسات الكيان الوطني.. تلك تكون البداية الجادة لو هناك أزمة يراد علاجها.. ودون ذلك يكون في الكلام .. كلام..

ملاحظة: من المصلحة الوطنية أن تدرك حركة 'حماس' كيف لها أن تضع مسافة بينها وبين حراك 'إخوانها' .. حذار من اللعب بالنار.. وربما بدأ بعضكم يدرك خطأ تسرعكم بالاستماع لدول وجهات كي تغادروا سوريا ..

تنويه خاص: نكرر القول إن السلطة الوطنية ومنظمة التحرير عليها أن تبادر للبحث في كيفية ملاحقة دور طيران 'لوفتهانزا' ضد المتضامنين مع قضية شعب فلسطين.. ملاحقة شعبية إن لم تكن رسمية هي بعض من 'المقاومة الشعبية' ..

الموقف السوري من د.القدوة خاطئ.. !

كتب حسن عصفور/ تتطور الأحداث في سوريا نحو مسار غير الذي خططته دوائر 'تيار النفط السياسي' بالتحالف مع قوى غير عربية، هدفها الأساسي ليس إرساء لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل استكمال مرحلة 'التفتيت والتقسيم' السياسية التي بدأت في العراق ولم تنته بالسودان، مرحلة تمزيق الأمل العربي أو الحلم العربي السياسي البقاء في دائرة الفعل والتأثير، والاستعداد في ظل الصراع الكوني القطبي العائد لتكوين 'قوة اقليمية' قادرة أن تضع حدا لسرقة الثروة العربية وسرقة روح الحياة الإنسانية عبر معالم 'مشروع ظلامي' يقطع الطريق على أمل 'النهضة العربية'..وحصار 'المشروع التقسيمي' للدولة السورية عبر بوابات وأدوات عدة لا يعني بالضرورة أن النظام أو السلطة حققت 'انتصارا' يمكنها من التصرف كما أن ما حدث ليس سوى حراك ماضوي..

وما يجب أن لا تنساه القيادة السورية أن الفضل الأساس للتطورات الأخيرة كان بسبب موقف خارجي، ووعي عائد إلى الاتحاد الروسي وبدعم من الصين، وعي بضرورة الانتباه لما سيكون لو أن المخطط الاستعماري تمكن من فرض منطقه وإرادته السياسية في سوريا كما حدث في ليبيا، التي انتهت دون أن تحقق هدفا واحدا يخدم 'ليبيا الجديدة' بل عادت بها إلى الوراء ومخاطر التقسيم ترفرف فوق سمائها بأسماء عدة، ولن تنفع معها كل كلمات 'الحشد والحشر' التي تنطق بها قيادات المجلس الانتقالي، ويبدو أن الأزمة ستتعمق مع تشكيل مجلس أعلى لما يسمى بثوار ليبيا، سيكون عمليا جسما عسكريا موازيا للجيش الليبي وقد يكون

صاحب 'الحل والربط' في فرض توجهات غير واضحة.. وعي روسيا المتأخر، جاء بفضل 'التجربة الليبية' ما قدم 'خدمة كبرى' للنظام السوري..

لكن ذلك لا يمنح قادة الحكم السوري التصرف بدافع 'النصر' وتجاهل عناصر 'الحماية الحقيقية' للدولة السورية، سواء ما يتصل بإجراء تغيير حقيقي في الحياة السياسية العامة للدخول في مرحلة إصلاح وتغيير يمنح الشعب السوري حقه في الاختيار الحر لمن يحكمه ويدير شؤونه، والانتهاء من 'ثقافة الحزب القائد' و'القائد الأبدي' بقوة الأمن والبوليس.. إصلاح حقيقي يتيح للشعب أن يختار مستقبله بوعي وتقدير وفق مناخ يكون الاختيار ديمقراطيا، وسوريا بلد له من مواصفات 'النهضة' السياسية والفكرية ما قد يمنحها تميزا عن غيرها..

وعند الحديث عن تصحيح أخطاء سياسية كادت أن تصل بسوريا إلى نجاح المخطط التدميري، تبرز الانعطافة في التعامل الرسمي مع المشروع الأممي المعروف بخطة عنان، وما تلاها من مشاريع لمجلس الأمن بإرسال مراقبين وفريق عمل مهني يشرف على تنفيذ تلك الخطة الدولية – العربية، ولكن لا تزال سوريا تقف موقفا عدائيا من د. ناصر القدوة الذي تم اختياره كنائب لكوفي عنان، ترفض دمشق التعامل مع النائب العربي في حين تتعامل مع أي أجنبي في بعثة عنان، سلوك لا يستقيم مع مرحلة الانعطافة العقلانية في السياسة السورية، فدكتور القدوة الفلسطيني الجنسية والهوية والديبلوماسي المحترف وصاحب رؤية موقف، ربما أكثر حرصا على سوريا من كثيرين تستقبلهم دمشق.. رفض سوريا لاستقبال د. القدوة بذريعة ساذجة ومعيبة، تشترط أن تعتذر الجامعة العربية عن موقفها من سوريا قبلا.. موقف لا يستقيم مطلقا مع 'رحلة الصواب' التي تتحدث بها الخارجية السورية، فمن يستقبل عنان موفدا دوليا لا يحق له الاعتراض على نائبه..

من مصلحة دمشق أن تعيد تصويب الخطأ السياسي تجاه التعامل مع دور القدوة ومكانته، فموقفه سيكون أكثر قربا للإنسان العربي من غيره، وربما يكون له أثر إيجابي ما يفوق 'الغريب'، وقد يكون فرصة لخطوة تصالحية بين الحكم السوري مع الإنسان العربي المصاب بهاجس الحرص على الدولة لكنه لا يقف مطلقا مع 'الاستبداد' الذي يسود الموقف الداخلي للقيادة السورية، ليس مبررا ولا مفهوما أن تبقي دمشق على موقفها من رفض استقبال د.ناصر القدوة بعد أن أقر

مجلس الأمن إرسال بعثة مراقبة دولية جديدة، تترك قرارها وتقريرها بمن هو 'غير عربي' وعروبة القدوة لا تحتاج لشهادة من أحد.. خيرا لسوريا أن تستقبل نائب عنان وتفتح خطوطا حقيقية لتنفيذ ما يحمي سوريا الوطن والدولة.. وأن تكف عن سلوكيات من ماض قد يؤدي بسوريا إلى الدمار..الموقف من د. القدوة لا يستقيم مع الحديث عن العروبة والقومية، خاصة أن الرجل ليس نتاجا لـ'تيار النفط السياسي'، لا موقفا ولا سلوكا..

ملاحظة: بشرنا د. عريقات أن المبعوث الأمريكي هيل لم يأت بجديد..وما الجديد هنا يا 'كبير المفاوضين' ..!

تنويه خاص: لو صدقت التقارير الروسية عن دور أمير قطر في 'جريمة حرب' اغتيال القذافي سيكون من حق أسرة العقيد الراحل أن تلاحق الأمير في 'المحكمة الجنائية الدولية'.. جريمة لا تنتهي بالتقادم..

امتصاص الضربة واستيعاب الدرس..!!

كتب حسن عصفور/ تبرز أحيانا في مخاض الصراع أو المواجهات السياسية العامة، قدرة البعض في كيفية التعامل مع الأحداث وكيفية التجاوب مع جوهرها الأساس، والقيادة ذات الرؤية والحكمة من ترى قيمة المتغير وتتجاوب معه خدمة للسير قدما لتطوير ما لم يكن تحت البصر أو المشاهدة، أو للتجاوب مع 'الضرورة التاريخية' لإجراء التغيير المرفوض سابقا ويبدو أنه يصبح مفروضا بحكم قوة الدفع التي لا تنتهي، تزحف ببطء وتتحول لبركان قد تطيح بمن لا يستطيع السير بها ومعها نحو الجديد..

و الحراك العربي العام، أصبح البركان القادم لفرض ما يجب فرضه من أثر تجديدي في المشهد العربي الرسمي وغير الرسمي، مباشر أو غير مباشر، وإن تمكنت شعوب من إحداث شروخ بعضها جوهري في 'الجدار الأمني السميك' لأنظمة العجز - التخلف العربي، دون أن تصل لما أرادته من ثالوثها السحري.. خبز .. حرية.. كرامة وطنية، بل إن بعضه تعرض لعملية اختطاف مبكرة تحت

حركة الاندفاع الفطرية للخلاص من الاستبداد والفساد المزمن، لكن جوهر القدرة التغييرية لن يستطيع أحد اختطافه، وسيصل إلى ما بدأ حتى لو طال الزمن قليلا..

وتثير 'المسألة السورية' كثيرا من الأسئلة بعد مضي عام على الانطلاقة المتمردة على 'الاستبداد الأسدي'، قبل أن يتم سرقة واختطاف فكرة الحالة التمردية وسحبها نحو 'حركة ثأرية' غير إصلاحية، ووضع قسم منها تحت 'الغلاف القطري – السعودي' الذي بات يقود عملية 'التدمير والتقسيم السياسي' للمنطقة العربية، كحركة 'ترضية وقائية' علها تبعد شبح التغيير المنتظر في تلك البلدان، انتهى العام الأول مع فشل مهم لقوى المعارضة السورية في أن تترك قوتها الذاتية التي كان لها أن تفرض معادلة جديدة في 'المسألة السورية'، ونجح 'التيار الثأري' في تلك المعارضة بتشويه جوهر 'التمرد الانتفاضي' عندما انجرف تيار نحو رغبة البعض الخليجي والتركي بالعسكرة، كمناورة يمكنها أن تحدث تغييرا في المواجهة بين قوى النظام الأمنية والمنتفضين، ما يصل لارتكاب 'مجازر' علها تدفع العالم دفعا نحو 'تدخل دولي' عسكري ومدني لـ'إسقاط النظام' كمقدمة لـ'إسقاط الدولة'، ومنذ معركة 'جسر الشغور' دخلت أطراف سورية لتنفيذ تلك الرغبة غير 'الوطنية' وتحول المسار، بتسليح طرف وعسكرة المواجهة، وخطف مناطق لجر النظام وقواته لقصف وتدمير كي تصبح عنوانا لمجازر تكرر بعض ملامح 'حماة' عام 1982..

ربما نجحت 'القوى الثأرية' في سرقة المواجهة الشعبية نحو 'العسكرة'وتمكنت من 'صيد النظام' وقواته لارتكاب عمليات قتل وتدمير في مناطق عدة، خاصة حمص وعنوانها بابا عمرو، لكنها ارتكبت خطأ تاريخيا واستراتيجيا بأنها لم تدرك حقيقة الميزان الأمني المتحرك،لمصلحة النظام، بل إنها قدمت 'خدمة كبيرة' لتلك الحالة الانحرافية في مسار المواجهة، واستعاد النظام 'مبررات الحل الأمني' بعد أن كانت تحت مرمى النقد المتسع يوما بعد آخر، حتى أن روسيا والصين كان لهما مبادرة تتفق ما تم عرضه لاحقا من استخدام النموذج اليمني للحل السوري، وليس النموذج الليبي لها، ولكن 'محور الثأر' الخليجي - التركي رفض واتجه للعسكرة مستغلا 'جوع وجشع' بعض أطراف المعارضة..

بعد عام يمكن رؤية أن التدخل العسكري المباشر لن يكون 'حلا' للمسألة السورية، وأن 'النموذج اليمني' يحتاج لفعل تنظيمي جديد لقوى الانتفاضة الشعبية وتنظيف صفوفها، بعيدا عن 'محور الثأر'، والذي لن يستسلم بسهولة ما يدفعه لاتجاه 'النموذج العراقي'.. لإبقاء المشهد تحت طائلة التخريب الأمني المستمر..

قد يكون النظام السوري امتص الضربة الشعبية في عامها الأول بمساعدة 'محور الثأر'، لكن استيعاب الدرس نحو إجراء تغيير حقيقي وإصلاح شامل للانطلاق في بناء 'سوريا الديمقراطية' دون غكراه لبعثية وأسدية لن تدوم.. استيعاب الدرس أكثر أهمية من امتصاص الضربة، كما أن المعارضة باتت بحاجة لعملية تطهير ذاتي من عناصر ساهمت في إحباط 'الحل الشعبي' لمصلحة 'الحل الأمني'.. فرصة المعارضة الوطنية كبيرة جدا.. لو حسمت أمرها ووحدت رؤاها قبل أن تفرض 'معارضة محور الثأر' سبيلا تدميرا آخر.. خاصة أن لديها الآن قوة تأثيرية هي روسيا والصين..
ملاحظة: رحل د. محجوب عمر، الذي بزغ نجمه في مصر مناضلا يساريا، وسطع نجمه في صفوف الثورة الفلسطينية المعاصرة، ليبدو رمزا للعروبة في رحم الثورة.. رحل إنسان لم يشعرك يوما أن دفع حياته ثمنا.. رحل دون أن يكون له 'ثمن' كونه يؤمن أن الإنسان أثمن رأسمال، وقود لأنبل ظواهر الشعوب.. الثورات..

تنويه خاص: ومع رحيل محجوب وبعد ساعات، رحل البابا شنودة، رمز المسيحي الذي لن ينساه أهل مصر لوطنيته غير المحدودة وأهل فلسطين لعشقه الثوري بشكل ديني لمقدساتها.. وترابها الوطني وهويتها العروبية.. رحل عاشقان لفلسطين في ذات اليوم، ومصادفة أن يكون كل منهما قبطيا مصريا..

أمريكا".. ممنوع !

كتب حسن عصفور/ بعد أن انتهت الرحلة المقدسية وانتقلت 'أم الرسائل' من مكانها بمقر الرئاسة الفلسطينية في مقاطعة رام الله، إلى أحد أدراج مكتب رأس الطغمة الحاكمة في تل أبيب، كان الاعتقاد أن تبدأ رحلة 'الاستعداد الوطني' للقادم السياسي ضمن الاتفاق الوطني العام، حيث تم تأجيل أو إيقاف الحركة السياسية

حتى إيصال 'الرسالة العتيدة جدا'، ولذا وبعد الإرسال كان منطقيا أن تعود 'القيادة الفلسطينية القديمة' – أي بدون مشعل وشلح – لتنظر في كيفية العودة لتنفيذ 'الخطوات' التي تقررت سابقا، ضمن رؤية موحدة فلسطينية عربية، حتى أن قيادة حركتي 'حماس' و'الجهاد' سبق اطلاعهم عليها، ولم نسمع هناك معارضة جوهرية لها، كون الرؤية أو الخطوات تستند إلى الحراك السياسي نحو تعزيز الحضور الكياني الفلسطيني من خلال الأمم المتحدة ومؤسساتها، واستثمار 'التوافق الوطني' الذي تم في لقاءات القاهرة الأخيرة حول 'المقاومة الشعبية' واعتبرت تلك من الخطوات النوعية الفلسطينية، قبل تحقيق المصالحة..

وفجأة عادت بعض الأصوات في الساحة الفلسطينية لتدخل الارتباك والعشوائية إلى المشهد السياسي من خلال حديثها عن 'تنسيق فلسطيني – أمريكي' حول التحرك القادم، وهناك من يقول بأن ذلك كان اتفاقا بين 'القيادتين' أن تبدأ 'رحلة تنسيق' بين واشنطن ورام الله، فيما هو قادم من 'خطوات'، تصريحات تعيدنا إلى نقطة الصفر أو 'مربع التيه السياسي'، خاصة أن التنسيق سيكون قائما على عدم القيام بأي خطوة أو عمل يمكن أن يلحق ضررا بمسيرة الانتخابات الأمريكية حيث يتطلع أوباما إلى الترشح دورة ثانية، مع وعود أن يكون التحرك بعد الفوز أكثر حيوية وقوة وتأثيرا لتحقيق 'أهداف فلسطينية' ..

كلام من يقرأه اليوم سيلعن في سره وربما يتجرأ البعض ويلعنها علانية من حالة وصل لها الوضع الفلسطيني، أن يستمر البعض من أصحاب القرار في رهان خائب ووهمي اسمه تغيير الموقف الأمريكي دون أن يكون هناك ما يجبره على التغيير، قوة ملموسة، يريد البعض من أصحاب القرار أن يبيع 'الوهم' لألف مرة ومرة بخصوص موقف الإدارة الأمريكية ورئيسها، ولا تمل هذه الفئة من الكذب اللامحدود بأن الرئيس الأمريكي أوباما لو نجح سيكون أكثر 'حرية وتحررا' نحو تنفيذ ما سبق أن وعد القيادة الفلسطينية.. أكاذيب تكررت سنوات عدة من قادة عرب سبق لهم أن تفوهوا بها مع كل رئيس أمريكي، وكأن المسألة شخصية وليست مؤسسة ومصالح ومواقف مرتبطة بمفهوم عام..

فتح ملف 'التنسيق السياسي' مع الإدارة الأمريكية والحديث عنه مجددا يقود إلى نتيجة واحدة لا غيرها، 'إغلاق ملف الفعل السياسي الفلسطيني'، فأي خطوة فلسطينية من بين الخطوات التي سبق الاتفاق عليها لن تكون خطوة مواءمة

لحركة الرئيس الأمريكي، فمثلا الذهاب إلى الأمم المتحدة وعرض مسألة قبول فلسطين كدولة عضو مراقب، ستكون خطوة ضارة بموقف الرئيس الأمريكي في مرحلة الانتخابات لأن تل أبيب لن ترضى عنها، ووفقا لنظرية ما يردده البعض أن هناك قوة تأثير للوبي يهودي صهيوني على مسار الانتخابات، فذلك يعني أن الخطوة الفلسطينية لا تتفق و'خدمة أوباما' ولذا سيرى 'فريق التنسيق السياسي' مع أمريكا أن لا ضرورة لها في هذه المرحلة ويمكن تأجيلها لما بعد الانتخابات، ولم السرعة والتسرع..!

وسينطبق الأمر على أي خطوة أو سلوك في منظمات الأمم المتحدة الفرعية، بل هي أكثر حساسية وإحراجا للسيد الأمريكي، كون فلسطين يمكنها أن تحقق عضوية كالمة في 15 منظمة فرعية تابعة للأمم المتحدة، تخيلوا لو أن فلسطين تصبح عضوا كامل العضوية بها، مدى الكسب السياسي التاريخي للقضية الفلسطينية، ولكن لأن ذلك لا يستقيم ورغبة البعض الفلسطيني في تسهيل طريق أوباما للبيت الأبيض، فسيكون التأجيل أيضا من نصيب تلك الخطوات الـ15..

وبالتأكيد أن التفكير في هذه 'الأيام الحرجة جدا' كيف يتم تقديم 'الخدمة' للصديق الصدوق أبو حسين أوباما، فأي حديث أو كلام عن المقاومة الشعبية أو المدنية أو التصعيد السياسي سيكون 'جريمة' ستلحق الضرر الكبير بـ'المصلحة العليا' للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية..أليس انتخاب 'أبو حسين' مكسبا تاريخيا .. ألا تتذكرون الرقصات الشعبية والفرح غير الطبيعي في مدن فلسطينية وسهرات حضرها قنصل أمريكا العام في مقاه بمدينة رام الله بعد إعلان فوز 'أبو حسين' ..لذا لا تفكروا بأي شكل من أشكال 'التنكيد' على رحلة البقاء في البيت الأبيض.. فكروا بكل الخطوات ولكن شرط أ لا تكون 'إزعاجا' للرئيس الحبيب.. فكروا بخطوات تبدو 'ثورية جدا' لكنها لا تؤدي إلى صدام مباشر وعلني مع أمريكا..اذهبوا إلى جنيف وابحثوا في أوراق اتفاقيتها الرابعة عن 'مسؤولية دولة الاحتلال' ، أي خطوة لا تكون نتيجتها تصويتا مباشرا يضع 'الصديقة جدا' أمريكا في موقف حرج.. ولا تفكروا بالتأكيد في الضغط على ضرورة الإسراع بإرسال لجنة تقصي الحقائق عن النشاط الاستيطاني.. القرار معنا يتم تنفيذه حسب الطلب..

'إحراج أمريكا ممنوع' .. كونه يضر ضررا بالغا بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني..تلك هي حال لسان عشاق واشنطن.. لا عمل ولا فعل دون رضا أمريكي.. لينتظر الشعب الفلسطيني.. وليصبر أليس الصبر مفتاح الفرج..!!

ملاحظة: ملك إسبانيا قدم اعتذارا علنيا لشعبه عن سفرة واحدة بسبب الأزمة الاقتصادية.. يا ريته يجيي في بلادنا ويشوف.. لكن احترام الأمم من احترام قادتها لشعوبها..

تنويه خاص: موقف الأزهر الشريف من تحريم زيارة القدس ما دامت محتلة سيربك كثيرا موقف قادة السلطة وشيوخها..

انتهت المدة.. فهل ينتهي 'كذب الكلام'..!

كتب حسن عصفور/ بعد انتهاء لقاءات القاهرة الأخيرة بين الرئيس عباس وخالد مشعل، على هامش لقاء 'التفعيل'، أعلنت بعض قيادات من 'فتح' و'حماس' أن مسألة تشكيل 'الحكومة التوافقية' تم تأجيلها لمدة أسبوعين لمزيد من التشاور و'البحث'، ودون العودة للبحث في صدق 'حقيقة الكلام'، فها نحن وصلنا إلى نهاية الفترة 'الزمنية المتفق عليها' للبحث والتشاور.. وعليه بدأت تصريحات بعض قادة حماس من 'الجناح الموافق جدا' على إعلان الدوحة، يطالب الرئيس عباس بالإعلان فورا عن التشكيل، بل إن بعضهم رفع 'لغة النداء إلى صيغة تهديد' بقوله على الرئيس عباس أن يعلن الحكومة أو يتخلى..

ولأن السبب الحقيقي لأزمة 'التشكيل الحكومي' لا صلة له بالزمن أو الوقت.. ولو استمر السبب لأستمرت الأزمة إلى ما لانهاية.. السبب الحقيقي كما بات معلوما جدا ، أن لا رغبة ولا قدرة على استكمال أي ملف من ملفات المصالحة الوطنية التي تم توقيع اتفاقها بنسخته المصرية قبل عام تقريبا، لا يوجد مسألة واحدة يمكن أن يقال بأن بها تقدما 'جوهري' و'حقيقي' كمؤشر على أن الجدية والرغبة هي القاعدة وأن التأخير والتلكؤ هو الاستثناء.. حتى المفات المفترض أنها لاتخضع للتوازنات والتعقيدات بقيت على حالها.. فمشكلة 'جواز السفر' تقدمت ببطء يوازي حركة السلحفاة، رغم أن الرئيس عباس لا يترك مناسبة دون أن

يعلن أن 'جواز السفر' حق للفلسطيني، ولكونه حقا لماذا لا يتم تنفيذ ما تم التوافق عليه.. لم تبقى 'قضية فنية' حاضرة إلى الآن دون أن يتم إغلاقها، ليقال للشعب الفلسطيني إن المصالحة تتحرك حقا.. خاصة أنها القضية الأكثر سهولة مقارنة بغيرها..

العقبة الحقيقية للبدء العملي لتنفيذ المصالحة، هو هل هناك قرار سياسي نهائي بها، أم أن 'مراكز القوى' تمنع ولن تسمح بحدوثها، فكل منهما في جانبي الأزمة، يعتقد أن المصالحة 'خطر' على 'المصالح' من جهة، وضمانة لبقاء ما لديهم من مملوكات سياسية وغيرها، المصالحة لو حدثت ستفرض منطقا سياسيا يحدث تغييرا جوهريا على الواقع القائم حاليا، ستفرض على حركة 'حماس' أن تعيد لقطاع غزة مشهده البعيد عن استخدام القوة لفرض 'حقائق سياسية واقتصادية' وسيحدد دورها ضمن رؤية عامة، وستمنح أهل قطاع غزة قوة مضافة للتأثير على الواقع القائم.. وفتح التي يرتبط حالها بالسلطة ومؤسساتها، ستجد مواجهة كامنة من حركة حماس في الضفة الغربية، التي تعيش 'واقعا أمنيا وسياسيا خاصا'.. وفي الحالتين سيكون لإعادة المشهد الصحي في الحالة الفلسطيني لفرض منطق تغيير ما، وقد تكون البداية عبر الانتخابات البلدية، والتي لا تحتاج لـ'ضمانات إسرائيلية'.. انتخابات قد تفرض معادلة تكشف عورات الانقسام وينتقم الشعب الفلسطيني من مسببيه وطرفيه الثمن عبر أول صندوق انتخابي.. خوف مسكون يتحكم في قرار من لا يريد للانقسام أن ينتهي..فهناك من يمارس 'سلطة مطلقة' تحت 'ستار الانقسام' وكلنا يعلم أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة..

استمرار الانقسام بأقل الخسائر أصبح هو المتفق عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، بين بعض 'مراكز القرار' المستفيدة جدا من الانقسام، رغم كل النفاق السياسي الذي يغلف 'تصريحات الحرص '.. إنهاء الانقسام سيشكل قوة دفع لتحريك قوى فلسطينية نحو حالة استقطابية على حساب المنهكين بالمصالح والامتيازات.. ولكن يبدو أن هناك ثمنا يمكن أن يدفعه البعض لو انتهى الانقسام فعلا.. لا يراد الكشف عنه حاليا.. البعض يفضل تسليم السلطة لإسرائيل تحت شعار' بضاعتكم ردتم إليكم' على أن تتسلمها حركة 'حماس' .. منطق يجري في عروق 'فريق' بعض ممن يتشدقون بالكلام.. قضية سيتم كشفها قريبا..

ولكن السؤال ماذا سيكون الحال بعد نشر رسالة عباس لنتنياهو.. هل ستمر مرورا هادئا أم تفتح 'عاصفة سياسية' فلسطينية، تطيح بكل أمل يتصل بالمصالحة وإنهاء الانقسام..

انتهى زمن الأسبوعين الممنوح سواء لإرسال 'أم الرسائل' لبيبي أو للتنقيب عن 'مخرج' جديد لرئيس تنفيذي.. انتهت المدة فهل ينتهي 'كذب الكلام'..!

ملاحظة: خلفان أول مسؤول أمني يحتل 'قلوب الشعوب' بأزمة فضح الموساد باغتيال الفلسطيني المبحوح، يلاحق القرضاوي لتطاوله على سيادة الامارات.. هل سيدفع الشيخ ثمنا لـ'زلة اللسان' أم يعتذر وتنتهي الحكاية.. خلفان مش حيسيب القرضاوي..

تنويه خاص: ما حدث لمرشحي الاخوان المسلمين من سقوط مدو في انتخابات المحامين الفرعية يطرح أكثر من سؤال.. هل بدأ 'ربيع الاخوان' يظلم مبكرا.. رسالة لا يجب الاستخفاف بها.. فمزاج الشعوب لم يعد كما كان ابان 'رحلة الاستبداد' ..

انطلقت بفتح .. لكنها باتت ثورة فلسطينية..

كتب حسن عصفور/ عام جديد سيحضر لفلسطين وشعبها بالأمل الذي لا ينقطع، ولن ينقطع أبدا بأن فلسطين الحرة الأبية المستقلة ستكون حاضرة بشموخ تاريخها ورفعة مقدساتها ومنزلة لم تنلها غيرها، عام جديد يأتي وأهل فلسطين لا ينظرون للوراء فتلك سمة الضعفاء – الجبناء ، فاقدي الرؤية، فما كان قد كان، والأهم ما سيكون.. بعام لن يكون كغيره من الأعوام .. سيحمل ما هو مختلف والأمنيات أن تكون أقل عتمة وظلاما وأكثر إشراقا.. عام ليس كغيره من أعوام مضت، فما يحدث حولنا أكبر كثيرا من توقعات الفرد، حالة من 'الهياج الإنساني' للخلاص من الاستبداد والظلم والقهر.. كسر كل محرمات الرعب والخوف، وهو الدرس الأول والأهم مما كان حراكا قد يشرق بنور وقد يحضر بعض ظلام، لكنه لن يطول..

ولكون الجديد يجب أن يسود في حاضر الوطن، فالتذكير لبعض مما لم يكن جزءا من التاريخ النضالي والكفاحي للشعب الفلسطيني، أو لمن صمت طويلا واستكان دهرا إلى أن حانت لحظة أريد لها أن تكون، لمن يتغافل عن مسار التاريخ الثوري لأهل فلسطين ويريد "تقزيمها" براية فصيل بأن الانطلاقة عام 1965 انطلقت برصاصة من فتح – العاصفة، خلقت جديد عام تاريخي للشعب الفلسطيني، ولكنها أضحت انطلاقة للثورة الفلسطينية، عيدا لكل الشعب داخل الوطن وخارجه، وعودة لمن لا تختزن ذاكرتهم بعضا من ذاك المسار، ويقتصرونها بسنوات بروزهم، كان الشعب وما زال بمختلف قواه يحتفل سويا بانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، رغم كونها فتحاوية اليد لكنها أضحت فلسطينية الوجه والملامح، ولذا فكل مطاردة للذكرى هو مطاردة لتاريخ الولادة الفلسطينية الأكثر عطاء منذ بدء الصراع مع المحتل..

يخطئ البعض بأن يعتقد أن الفاتح من يناير ليس سوى فرح لفتح، وهو حق لها، لكنها لم تعد مالكته الحصرية، هو يوم وطني لا كغيره من أيام الذكرى للفصائل الأخرى، مع كل الحب والتقدير لها، لكن الاختلاف جوهري هنا، ولا يجب أن يغيب عن بال أحد، بأن إلغاء احتفالات الشعب في قطاع غزة ليس عقابا لفتح،بل هو عقاب لوطن، ولا يمكن أن يصبح ردا على سلوك غير مقبول من عناصر لا تريد إنهاء أمبراطورياتهم التي أنشأها الانقسام، لا يعقل أن تلاحق ذكرى الثورة الفلسطينية ومطاردة كل راية صفراء أو علم فلسطين أو كوفية الرمز الخالد أبو عمار، عقابا على اعتقال لبعض من حماس في الضفة.. الاعتقال يرد عليه بآخر، وهو فعل مدان للطرفين.. لكن أن تقهر بعض قيادات حماس ذكرى انطلاقة الثورة فتلك نقيصة سياسية لا بعدها نقيصة..

ربما تريد تلك الفئة المصابة بعقدة التاريخ والانطلاقة الثورية، أن تحاصر الذكرى وتحيلها ذكرى لفصيل، وتطارد فكرة أنها للشعب يوما وعيدا، حسابات صغيرة بصغر الفصائلية القاتلة، والتي تقود الانقسام الكارثي المخجل والمعيب.. ما يفرض على بعض حماس أو كلها أن تعيد قراءته سياسيا، بأن الاحتفال في الفاتح من يناير هو احتفال وطني بإطلاق رصاصة شعب نحو تفجير طاقته للخلاص من القيد.. رصاصة انطلقت لتعيد رسم تاريخ شعب وثورة.. حاصرت المحتل الإسرائيلي وأعادت للهوية الفلسطينية مكانتها بعد محاولات سرقتها

اغتصابا وتذويبا، ومنح الفلسطيني مجدا مضافا بقيمته الكفاحية وليس بغيره.. وتحول الفلسطيني رمزا للتحرر والتحدي، ذلك كان بفعل تلك الرصاصة، ما منحها أفضلية عن غيرها لتصبح ملكا للشعب وليس لفصيل.. لتحتفل فتح كما تريد أو لا تحتفل فتلك قصتها، لكن لا يحق ملاحقة الشعب الفلسطيني في حقه بالاحتفال بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي أعادت لشعب فلسطين كرامته الوطنية ورفعته إلى قمم ومكانة أجبرت المحتل أن ينحصر، رغم جبروته العسكري.. وليتذكر من فقد الذاكرة بأن فلسطين باليونسكو وتصويت 182 دولة لها في الجمعية العامة لم يأت براية فصيل حضر متأخرا ولحسابات يعرفها هو قبل الآخرين..

كفى .. وعار لا بد من الاعتذار عنه بأن تطارد ذكرى الثورة في أرض فلسطينية وبأيد فلسطينية..

ولا مقارنة بين ما لها كذكرى ولما لذكرى حماس الحزبية جدا..

ملاحظة: رغم كل المحن لن تتوقف احتفالات الشعب الفلسطيني.. وتأكيدا لن ينتصر الظلام حتى لو ربح في غفلة من الزمن..وسيرى الخالد الأبدي ياسر عرفات حلمه يكتمل بقدس فلسطينية..

تنويه خاص: ليت فصائل العمل الوطني في قطاع غزة ترسل رسالة خاصة في يوم الفاتح الثوري..

أهلا بكم.. والرفض المطلوب..!

كتب حسن عصفور/ لا تخلو الذهنية الكفاحية من إيجاد سبل مقاومة المحتل والعمل الدائم لاكتشاف ما يبقى دوما قضية الشعب الفلسطيني حية متوقدة، وتأتي حملة "أهلا بكم في فلسطين" لتشكل رافدا نضاليا وينبوعا ثوريا في طريق مسيرة وتاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة وسبل استمرارها بحثا عن تطور دائم في طريق الحصول على تحرير الأرض وإنجاز المشروع الوطني نحو تقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية لشعب فلسطين فوق أرضه ليضع نهاية لرحلة "الاغتراب السياسي الكيانية" التي تتواصل بفعل قوى عدوانية استعمارية تقف

واشنطن جدارا صادا وحاميا للدولة المارقة والرافضة لكل قرار دولي يمنح شعب فلسطين جزءا من حقوقه التاريخية..

حملة 'أهلا بكم في فلسطين' تأتي والقائمون عليها يدركون أن الرحلات المتحدية تشكل بذاتها 'معركة' من 'معارك مدنية شعبية' مع القوى الغاشمة القائمة بسلطة الاحتلال فوق فلسطين، حملة يدرك منظموها والمشاركون بها أنها خطوة تعيد 'البسمة' على وجه الحركة التضامنية العالمية مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حملة تمنح بعضا من توهج لفعل كفاحي عبر تضامن دولي خاص، كان له يوما حضور طاغ لمساندة ودعم الثورة الفلسطينية المتوقدة، قوى وأفراد كان عطاؤهم التضامني بلا حدود لفلسطين دون تمييز بين لون وآخر.. وشكلت الحركة العالمية للتضامن الشعبي رافدا من روافد تعزيز القضية الوطنية الفلسطينية وأداتها الثورة وممثلها منظمة التحرير، وتحولت خلال فترة وجيزة' الحطة الفلسطينية' المرقطة بالأبيض والأسود، رمزا لكل مناضل أممي ودلالة على تأييد القضية الفلسطينية..

'أهلا بكم في فلسطين' انطلقت دون أن تفكر فيما سيكون رد فعل دولة المحتل وجبروتها الدولي عبر توافق 'مصالح' مع دول وشركات لتمنع ما يمكن منعه من المتضامنين، انطلق القائمون وهم لا يفكرون فيما سيفعل أولي الأمر في بقايا الوطن الفلسطيني أو قوى وفصائل وأحزاب تعيش كثيرها 'أطلال الروح الكفاحية' وتاريخ مجيد لشعب خالد.. لم يبحث من أراد التضامن عن سند من هذا وذاك بل كان القرار تعبيرا عن قوة فعل لقهر عنصرية تتفشى يوما بعد آخر ضد شعب اغتصبت أرضه وتشرد شعبه وما زال يدفع ثمنا لشهوة طغيان قوى 'الشر الاستعماري' ومنتجات كراهية وفاشية تبحث في إلغاء وجود أقدم شعوب الأرض..لم ينظر من قرر الحضور إلى فلسطين في حملة 'أهلا بكم' إلى الوراء ولم يخرج من جيبه أو مكتبه 'آلة حاسبة' لتحسب له الأيام والليالي المتبقية على لقاء 'الخديعة الكبرى' مع رأس الطغمة الفاشية.. لم يفكر برد فعل البيت الأبيض بسياسته السوداء ولا كيف سيكون رد فعل حكومة عنصرية وأجهزتها الأمنية .. خططوا وأعلنوا يوما محددا ولم يفكروا سوى بكيفية إنجاح تلك الخطوة الكفاحية التضامنية.. وتركوا الحسابات الصغيرة لمن لم يعد يفكر سوى بالصغائر السياسية.. قرروا وأوفوا.. وهم في طريقهم لمعركة شعبية فوق مطار تل أبيب..

مشهد سيكون أهم مشاهد أيام تذهب بها وسائل العرب إلى حيث يريد البغي الاستعماري سويا وفقا لمنطقه التقسيمي..

'أهلا بكم في فلسطين' .. رحلة عطاء كان يفترض لبعض من ينتظر رضا العنصري، أن يجعل منها فرصة تعيشها فلسطين، فرصة تخرج بها جموع شعب فلسطين في ذات ساعة الوصول إلى مطار تل أبيب لتعبر عن توحدها في كل مدن وبلدات الأرض الفلسطينية، وخاصة مدينة القدس.. كان يمكن أن يتم تنسيق مهرجانات شعبية على طريقة 'مهرجانات خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة'.. خطوات لا تشكل خروجا على 'برنامج السلام الأبدي' وليس تمردا على رفض المقاومة المسلحة بل هي في سياق فعل 'المقاومة الشعبية' أو 'الحركة الشعبية' إن كان تعبير المقاومة يشكل حساسية لبعض الآذان..

ولأن ذلك لم يحدث ويبدو أنه لن يحدث ليت الشعب الفلسطيني يستمع اليوم لقرار رسمي بمقاطعة كل شركة طيران منعت من الصعود أي من مشاركي الحملة، وخاصة الطيران الفرنسي (إير فرانس) والألماني (لفوتهانزا) وشركة بريطانية.. لتعلن فلسطين الرسمية قائمة سوداء بأسماء تلك الشركات وتطلب ضمها لحملة المقاطعة العربية سريعا جدا، فما فعلته تلك الشركات هو دعم للمحتل لا يقل عما قامت به شركة أديداس الرياضية.. وليت رجال المال من أهل فلسطين يعلنون قرارا بمقاطعة كل من منع متضامنا مع حملة 'أهلا بكم في فلسطين' .. خطوات لا تستجوب مالا فلا خسارة من رصيد الثروة ولكنها حتما ستكون رصيدا مضافا لفعل الثورة..

ملاحظة: ليت البعض يمضي برحلة الانقسام دون البحث عن أعذار سمجة جدا..

تنويه خاص: مصر تغلي فهل لها أن تصل لمحطة تريحها وتريح الأمة بكاملها .. فمصر هي المفتاح الديمقراطي أو عكسه..

أوروبا 'تستجدي' 'فصائل الشراكة الجديدة'..!

كتب حسن عصفور/ للمرة الثانية تصدر بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس المحتلة تقريرا يشكل نقلة نوعية في مواجهة المخطط الاستيطاني التهويدي الذي تنفذه حكومة نتنياهو ضد القدس الشرقية وأهلها، وأهمية التقرير الثاني أنه يتحدث عن تصور محدد لمواجهة تلك الحملة الإسرائيلية، بعد أن كشفت بتفصيل دقيق كل أبعاد ذلك المخطط، وتحدث عن مخاطر طمس هوية القدس خاصة البلدة القديمة والضغط من أجل تهجير مسيحيي القدس وإلغاء آلاف من هويات أهل القدس لحرمانهم من العودة إليها، تفاصيل تستحق أن تكون جوهر تقرير فلسطيني رسمي يتم تقديمه لمجلس الأمن..

وتكمن أهمية التقرير الأوروبي الثاني الذي يحذر من المشروع الاستيطاني – التهويدي في القدس والضفة الغربية أنه يطالب بضرورة التصدي العملي لهذا المشروع الخطير والذي يراه التقرير بأنه يضع حدا لمنع قيام دولة فلسطينية ضمن 'رؤية حل الدولتين'، وطالب التقرير دول الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على المنتجات الاستيطانية أو ما يدعمها، إلى جانب دعم منظمة التحرير وتواجده في مدينة القدس، مواقف تشكل تحديثا للسياسة الأوروبية في الفعل نحو التصدي للمشروع الأخطر الذي يهدد المنطقة..

القيادة الفلسطينية تحدثت أكثر من مرة أنها ستذهب إلى مجلس الأمن لمناقشة الخطر الاستيطاني وسبل التصدي له، وأن هناك من اعتقد بإمكانية الذهاب إلى محكمة لاهاي باعتبار الاستيطان 'شكل من أشكال جرائم الحرب'، وها هي دول الاتحاد الأوروبي تنشر تقارير تشكل مرافعة هي الأهم منذ أن صمتت الدول الغربية عن مجابهة هذا الخطر الكبير، المرافعة الأوروبية ستخدم الموقف الفلسطيني في الهيئات الدولية لو أن القيادة الفلسطينية قررت الذهاب إليها، وربما الوقت الراهن يشكل الظرف الأكثر أهمية لخوض معركة مواجهة 'المخطط الاستيطاني – التهويدي'، والربط بينهما ضرورة سياسية وتلك من أهم ميزات التقرير الأوروبي الذي لم يتحدث عن الاستيطان فحسب، بل تحدث كيفية السلوك التهويدي للقدس الشرقية..

والذهاب إلى المؤسسات الدولية اليوم قبل الغد هو عامل سياسي مهم جدا ضد حكومة نتنياهو، ويشكل ضغطا دوليا عليها خاصة أن واشنطن التي تتغنى بتحالفها الجديد مع 'الإسلام السياسي' ستكون على محك الاختبار أمام مسألة تشكل روح وقلب القضية الفلسطينية، والتشدق بالقدس وأهميتها العظمى عادت لتجد لها مكانة في خطب البعض وتصريحاتهم، لذا فالفرصة الآن ذهبية لو أريد خوض المعركة دوليا، ولعلها ستكون أكثر جدوى من مناقشات التفاصيل التي لا تنتهي في لجان البحث عن تنفيذ اتفاق المصالحة ومن يؤخر ومن لا يؤخر..

خوض معركة الاستيطان والتهويد وتحديدا في المدينة المقدسة يشكل عاملا رافعا لمكانة القضية الفلسطينية ويعيد 'الروح المفقودة' للموقف الفلسطيني الرسمي بعد 'التنازل المجاني' للذهاب 'الاستكشافي' في عمان، ولعل فتح 'جبهة المواجهة' للمشروع الاستيطاني يساعد في تصويب بعض ما انحرف عن مساره رغم كل التبريرات التي لم تقنع طفلا فلسطينيا، لذا الاستفادة السريعة والقصوى من الموقف الأوروبي سيكون الرد الأبلغ على كل محاولات النيل من الموقف الفلسطيني بعد استكشافيات عمان التي لن تنتج شيئا، مهما طالت زمنا، وحتى لو لم تسطع 'القيادة' الانسحاب من تلك اللقاءات لأسباب لا تزال غير معلومة، فإنها بخوض معركة الاستيطان والتهويد في المؤسسات الدولية قد تقوم بـ 'طمأنة سياسية' للشعب الفلسطيني وتعويضا عن 'خسائر الاستكشافيات'..

والموقف الأوروبي يمتلك ميزة تحفيزية للقوى الفلسطينية ويحرضها على العمل والفعل لحماية القدس ودعوته للتصدي للمخطط الاستيطاني – التهويدي صريحة إلى حد اللامعقول، بل إن التقرير يستجدي فصائل 'الشراكة السياسية الجديدة' أن تفعل ما يمكن فعله لحماية المدينة المقدسة، ليس بمؤتمرات في قاعات مغلقة وكفى أو خطابات عبر لقاءات في بلاد الله الواسعة، واستبدال استخدام القدس كأداة تصفيق وإعجاب كلامي إلى أن تصبح مكانا لمواجهة شعبية حقيقية يمكن أن تكون سبيلا لحماية المشروع الوطني الذي بدأ يتآكل قبل أن يصل إلى نهايته ما لم تنقلب أدوات المواجهة وآليات العمل..

قد يكون وصمة عار أن تستجدي دول الاتحاد الأوروبي القوى الفلسطينية وتستصرخ أن تتصدى لمخطط يطمس هوية القدس ويمنع قيام الدولة الفلسطينية.. القدس أمام اختبار الكل الفلسطيني فعلا وليس قولا ياسادة يا كرام ..

ملاحظة: طريق 'حماس' إلى أوروبا يمر عبر جنيف.. هل ما زال أحد يتذكر تلك الوثيقة السويسرية مع وفد حمساوي.. ربما تحتاج الذاكرة قراءتها من جديد.. ففيها كثير من شرح 'معالم الطريق' الجديد..

تنويه خاص: الأيام تتسارع نحو يوم 26 يناير .. والسؤال هل حقا سيكون الأخير في رحلة الاستكشاف.. سنرى أن ليس كل ما يعرف يقال..

ايران..شكرا وأكثر! ...

كتب حسن عصفور/ من الفضائل التاريخية للشهيد الخالد ياسر عرفات انه لم يكن يقبل مطلقا أن يساوم على من يقدم له "خيرا" مهما كان شكله، أدرك بوعي رؤية الزعيم أن الحق الفلسطيني يبدأ من حيث عدم اغماض العين عن أي فعل يساهم في تعزيز مسيرة الشعب الفلسطيني وثورته، وخاصة من قدم السلاح والمعرفة العسكرية قبل الأموال، أدرك برؤية خبرة الثورات أن "القدرة العسكرية" المحصنة بوعي السياسة وحكمتها، تحتل المكانة الأولى للفعل الفلسطيني، فكان شديد التقدير لمن ساهم في تعزيز قوة وصلابة "الثورة الفلسطينية المعاصرة" التي ساهمت بتغيير مسار التاريخ الفلسطيني الحديث وقواعد الصراع مع المحتل الاسرائيلي وقادت نحو تأسيس الحالة الكيانية على طريق تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني..

ولأن روح الزعيم الخالد في ذكرى اغتياله تحضر وقطاع غزة يتعرض لحرب عدوانية تعيد للذاكرة حرب شارون على الضفة والقطاع عام 2002 ، حرب تدمير لكل ما يمكن تدميره، فالوفاء والتقدير ايضا تحضر، فقوة الرد الصاروخي الفلسطيني المنطلقة من قطاع غزة، ترتكز اساسا وبشكل رئيسي على الدعم العسكري والأمني والمالي والتدريبي من ايران، وبالتأكيد بعضا منه من سوريا وحزب الله، لكن القوة الأساسية ايرانية، ودونها ما كان لقوة الرد الصاروخي ان تهدد تل أبيب عاصمة الكيان، وتجبر رأس الطغمة الفاشية أن يهرب كجرذ للإختباء تحت الأرض، لحظة وصورة لن تنسى من ذاكرة "الإسرائيلي أولا" وسيطبع منها ملايين عشية الانتخابات لتكون مشهد الدعاية الأبرز لخصومه، فيما سيتذكرها الفلسطيني كثيرا..

ووصلت تلك الصواريخ الى مدينة القدس لتشهد ما لم يكن بالحسبان. رد صاروخي رفع من مكانة المواجهة الفلسطينية الى مكانة سامية في سياق المواجهة مع المحتل، وباتت اسماء الصواريخ أغنية لجيل لم يشهد قبلا معارك وصلت بها صواريخ الرد الى عاصمة المحتل تل ابيب والمدينة المقدسة التي يغتصبها، وحتى صواريخ حزب الله عام 2006 وصلت الى حيفا وشمال "فلسطين التاريخية"، وفاقت كل ما أنتجته طائرة "ايوب" الاختراقية..

نعم قوة الرد الصاروخي الفلسطيني تشكل "تطورا نوعيا" في العمل العسكري الفلسطيني، تجاوزت كل ما سبقه من قدرة عسكرية في مخاض الصراع.. وهو يدخل المشهد الفلسطيني والمواجهة مع المحتل مرحلة جديدة، بالطبع لا يمكن وصفها بالقوة الرادعة للمحتل، لكنها قوة يحسب حسابها لاحقا، وربما تكون درسا لأنظمة تتحدث كثيرا عن فلسطين، أن القوة لا تحتاج لاستعدادات طويلة، بل بعضا من القدرة وكثيرا من الإرادة والقرار، وهما ما لا يتوفر حتى تاريخه في كل النظم العربية من محيطها لخليجها دون أن تسمي أحدا أو تستثني أحدا..

ولأن الصورة التسليحية التي انتجب حالة من "الفخر والنشوة" تستحق أن يتذكر الجميع، انها بدعم ايراني شبه كامل، وهي قبل غيرها من يستحق الشكر.. نعم هي من يتصدر الكلام في مسلسل "الشكر"، وكان غريبا ومستهجنا أن نسمع من شيخ يقول أنه عالم جليل أن يشكر قطر مثلا على وقفتها مع أهل غزة ضد العدوان، ويتجاهل كليا الدولة التي منحت القوة الأساس لمواجهة العدوان.. ايران، نعم لا يوجد تضليل وتجهيل وخداع كما هذا الكلام، نفاق نادر، فأن تشكر قطر لتقديم مال الى حركة "حماس" لا خلاف، لكن أن يتم وصفها بدولة واجهت العدوان فذلك قول يدخل في كتاب "جينيس" للنفاق.. ايران دولة، أختلف شخصيا مع أغلب مشروعها السياسي في المنطقة، واقف بقوة ضد احتلالها للجزر العربية الامارتية، وأرفض دورها الطائفي في العراق ومحاولاتها التدخل في أكثر من بلد عربي بروح فارسية، وقمعها للحريات والأقليات خاصة العربية والكردية، وكتبت منذ سنوات مختلفا معها علانية، لكن كل ذلك لا يمكنه أن يلغي الحقيقة الساطعة في أن الحضور الايراني هو الأبرز في معادلة "الرد الفلسطيني العسكري" الراهن، فصواريخ "فجر" وراجمات الصواريخ ومضادات الدفاع، وكثير من انواع أسلحة وخبرة أمنية وتدريب عسكري لأيران حضورها الكبير..

ولذا كان غريبا ومستجنا الى درجة اللاتصديق أن لا نسمعاحدا من قيادات حماس التي قدمت الشكر لبلدان تستحق ولا تستحق الشكر والتقدير وتجاهلت البلد الرئيسي فيما تتباهى به أمام غيرها.. حالة انكار لا تليق بحركة مقاومة، مهما كانت الأوضاع، والأصطفاف الجديد لا يمنع حماس ان تشكر من يستحق الشكر حقا، خاصة وان رئيس المجلس التنفيذي لادارتها في قطاع غزة اسماعيل هنية كان هناك واستعرض "حرس الشرف" وتغزل بحكامها كما لم يتغزل غيره، ود. محمود الزهار قبل اسابيع كان هناك والتقى مع من يمكن اللقاء به، فكيف يتم تجاهلها من "قائمة الشكر".. لو صمتت قيادة "حماس" عن ذكر اسماء وأوعزت للشيخ الجليل أيضا الا يتحدث عنها، لكان مقبولا، رغم أنه لن يكون مفهوما..

وهذا هو الفرق عن الزعيم الخالد ياسر عرفات، والذي حضرت روحه الطاهرة لتعتذر عن تجاهل لا يليق بشعب فلسطين ومقاومته البطولية.. ايران تستحق شكرا ساطعة تبرق مع كل صاروخ يدك مواقع المحتلين ويجبر قادة دولة الاحتلال، قبل سكانها، الاختباء.. كلمة حق مع الاختلاف الذي لا ينتهي مع "المشروع الايراني بنكهته الفارسية"..نشكرها حيث تستحق وندينها حيث تستحق..

أين وصلت 'مبادرة طويل العمر'..!

كتب حسن عصفور/ ربما ما زال هناك من بيننا يتذكر بأن 'مؤتمرا خاصا' سموه مؤتمر الدفاع عن القدس تم افتتاحه في العاصمة المشرقة جدا الدوحة، مؤتمر حضره الأمير،طويل العمر والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وخلال كلمته أعلن ، طويل العمر، بأنه سيقوم بنقل ملف القدس إلى مجلس الأمن، نظرا لما تتعرض له من إسرائيل، طبعا العبارات التي يستخدمها طويل العمر وإعلامه ورئيس حكومته تجاه إسرائيل أكثر رقة بكثير، مقارنة بما يكون مع وصف النظام السوري، وسارع الحضور إلى التصفيق الحار جدا، واعتقد بعضهم أن الطريق للقدس بات أكثر يسرا وسهولة وستنتعش الروح بأغنية فيروز وهي تغني للقدس العتيقة والرجوع إليها، مبادرة أيدها فورا الرئيس عباس، ولا نعرف

حقيقة إحساسه في تلك اللحظة، أيصدق ما سمع أم يصفق لما سمع كواجب سياسي بعد أن بزغ نجم الأمير وإمارته إلى أن تعدت 'الحدود' ..

وانتهى 'المؤتمر' والذي كان شبه سري كون الإعلام الأميري والخليجي الأكثر هيمنة على 'سوق الإعلام العام'، كان مشغولا بـ'المعركة المقدسة راهنا' ..معركة 'إنقاذ سوريا'، ومع ذلك فأهل فلسطين كانوا يتطلعون للمؤتمر عله يساهم ولو بكلمة في تذكير من لم يعد يتذكر أن 'عروس العروبة' تتهود جهارا نهارا، تحت سمع وبصر العرب والعالم، ولا حياة لمن تنادي، ولذا جاءت مبادرة طويل العمر حمد بن خليفة أمير قطر الجديدة، كمنعش للذاكرة، هكذا اعتقد الفلسطيني وبأن ما يقوله الأمير ليس كما يقوله الغفير أو غيره، فالقدس ذاهبة بقوة المال والنفوذ المستحدث إلى طاولة مجلس الأمن، وسيكون لها جلسات تناقش ما يحدث لها من 'تخريب' سياسي وحضاري، اعتقد 'أهل فلسطين' بأن المشهد الإعلامي العالمي القريب سيكون لمدينتهم المقدسة، عروس العروبة، كما نطقها يوما الشاعر العراقي مظفر النواب..

ولكن ما مضت الأيام، وسارت الساعات غاب الكلام والحديث، فلا قدس ولا يحزنون، ومجلس الأمن وقطر وخليج العرب، الذي كان يوما يسمى بالخليج الثائر وكل ما له من وسائل إعلام تتحكم كثيرا في رسم المشهد العربي العام، وينصر قوى على قوى قليلا بالحق وغالبا بالباطل، انتهى 'المؤتمر' ولم يبق من أثره سوى تلك المعركة التي نتجت عن دعوة الرئيس عباس للعرب والمسلمين بزيارة القدس في وضعها الراهن، وكان للدعوة أيضا أن تنتهي، كما هي مبادرة طويل العمر بن خليفة، ولكن كان لتدخل الشيخ يوسف القرضاوي، كبير 'الأسرة الإخوانية' تعليقا على دعوة عباس والإفتاء بعدم صوابها، أثر في سجال لم ينته بعد، فتح باب النقاش بين رد ورد، تخوين وتكفير، حرب كلامية اندلعت بين تيارين، بدأت بوزير أوقاف الرئيس عباس، ولم تنته بعد.. تلك الأثر الأبرز لذاك المؤتمر الغريب بسريته ومصير نتائجه.. سجال جانبي يتحول إلى 'قضية مركزية' وطارت مبادرة كان لها لو أنها 'صادقة قولا وفعلا' أن تعيد حضور القدس على مائدة الكبار دوليا..

المصيبة أن أولي الأمر في فلسطين، تجاهلوا أيضا ذاك النداء، وتناسوا تذكير من أطلقه بالعمل من أجله، وكأن جل وقتهم وتفكيرهم منهمك بالإعداد والتحضير

والتصحيح والمراجعة والاستعداد والجهوزية لما سيكون بعد 'أم الرسائل'، تلك التي يتحدثون عنها منذ زمن ولكنها تتراوح، فبعد أن تم صياغتها وعرضها على دول وأطراف عربية وغير عربية، عادت مجددا إلى صياغة تقلل ما يمكن تقليله من 'غضب الكبير'، انتهت مبادرة طويل العمر إلى 'خزائن الفولاذ' في أرشيف مؤتمرات المناسبات العامة.. وأهل فلسطين ينتظرون 'أم الرسائل'، وكأنها 'المهدي المنتظر'.. أي مشهد يمكن له أن يفرض حضورا بمثل هذا الأداء السياسي الباهت والممل إلى درجة الإهانة.. مرة واحدة قرروا النهوض بموقف في سبتمبر الماضي وحضر خطاب الرئيس عباس، واعتبرناه خطاب التغريبة الجديد، شعرنا أنه سيكون بداية لنهوض سياسي يعيد للفلسطيني روح 'طائر الفينيق' بعد انكسار.. وذهب الخطاب بتغريبته وروحه وكل ما به إلى ملف وأرشيف الجمعية العامة و'الأرشيف الفلسطيني'.. لينتظر العالم ومعه شعب فلسطين كنوز ودرر ما ستحمله 'أم الرسائل' التي يشغلون بها وقت الفراغ الطويل..

ملاحظة: أثارت بعض مواقع فتح اتهام لحماس حول المسألة الأمنية في اغتيال أمين عام لجان المقاومة الشعبية، 'حماس' بحاجة للتوضيح قبل أن نعود إلى ممرات التخوين التي لا حصر لها..

تنويه خاص: الأمين العام للجامعة العربية كان صريحا جدا بقوله إن العرب ليسوا مشغولين بقضية فلسطين والقدس.. وعله مصاب بالإحباط.. يا د.نبيل هل تعتقد أن من يحيطون بك، خيالة تحرير بيت المقدس حقا..

أيها السادة نناشدكم 'إدارة الانقسام' بشكل أفضل..!

كتب حسن عصفور/ لم يكن هناك أدنى 'لحظة شك' بأن طرفي الأزمة الوطنية لتكريس الانقسام، لن يصلا إلى تلك النهاية المأمولة التي ينتظرها الشعب الفلسطيني منذ 'الانقلاب الأسود والدموي' في يوم يجب أن يصبح 'يوم الشؤم الوطني' 14 يوينو – حزيران، ومع كل اتفاق جديد يتم التوقيع عليه تزداد

المخاوف أكثر بأن القادم يتجه لفترة عصيبة من نوع جديد.. ورغم أن الشكوك لا تقال دوما، لكن العاطفة لم تفعل فعلها في الصمت عن الحديث عن كون ما يحدث ليس سوى محاولة من كل من فتح وحماس لانتظار مستجدات تخدم ما يراه مناسبا.. وليس هناك من داع للتذكير بأن هذه 'الزاوية' سجلت أكثر من مقالة تؤكد أن لا مصالحة في الأفق، ولعل المقالة الأوضح جاءت بعنوان 'وداعا للمصالحة' قبل لقاء الرئيس عباس ومشعل في القاهرة منذ أكثر من شهر من الآن..

الحديث لم يكن شكلا من التنجيم السياسي، بل كان معرفة بحقيقة موقف كل من الطرفين، وهروبهما الدائم نحو 'مجهول' لتكريس الانقسام.. كثيرة هي الكتابات التي أكدت أن لا أمل ولا افق بمصالحة مع التركيبة الراهنة لكل من حركتي فتح وحماس والمصالح التي لم يعد بالإمكان التخلي عنها، من 'أجل عيون القضية الوطنية'، ولذا لا يوجد مفاجآت تهز الوسط الفلسطيني بما يحدث اليوم، ليس تكريسا للانقسام وما يصاحبه من حملات إعلامية تشير أن 'الروح السائدة' هي 'روح تخريبية' وبعيدة كل البعد عن إمكانية تحقيق ما لن يتحقق إلا بظروف قهرية جدا، لا يوجد لها ملامح بعد..

ولأن المصالحة لم تعد هدفا مباشرا لمن يملك القرار والسلطة، فإن المطلوب من تلك الأطراف البحث جديا وبشكل 'مسؤول' عن 'إدارة الانقسام' ضمن 'المصلحة الوطنية العليا'، مطلب قد يراه البعض كارثيا، لكن الحقيقة السياسية القائمة والمقروءة أيضا، لا تنتج ملامح 'إنهاء الانقسام' مهما حاول أصحاب الملفات المباشرين من 'خداع دائم' لاستمرار مهاهم في الحضور والمشاهدة الإعلامية علها تكون 'ممرا' لما هو قادم من 'مهام غير منظورة'، لكن الحديث يكون واقعيا، عن بحث السبل في كيفية 'إدارة الانقسام' بشكل أكثر احتراما وتقديرا للقضة الوطنية ولتاريخ شعب يقفز للقمم في العطاء والتضحية، شعب لم تقهره قوى خارجية بكل جبروتها، لا يستحق القهر بأيد تدعي كذبا وزورا صارخا بأنها تبحث 'المصلحة العليا للشعب الفلسطيني' .. ولأن 'المصالحة' لن ترى النور في المدى القريب مهما حاولت 'التدليس' اللغوي، فإن المناشدة والرجاء المستحق أن تديروا 'مرحلة الانقسام الوطني' بطريقة أكثر حضارية ورقيا، أن تتوقفوا عن

تلك السخافات والتفاهات والسذاجات التي تلون بها مواقف 'الهروب' من المصالحة لتكريس 'مصالحكم' ..

ولذا يبدو أن النداء الوطني في مرحلته الحالية يجب أن يذهب لوضع حد لحملة تشويه صورة الشعب الفلسطيني وتاريخه بأيد لم يعد لها من مصلحة سوى تكريس 'مصلحتها الحزبية' على حساب 'المصلحة الوطنية، ونظرا لغياب 'قوة الردع السياسي' لوضع حد لهذه 'الفضيحة الوطنية'، يصبح منع تدهورها أكثر 'مصلحة تستبق كل المصالح' .. إلى حين أن تتمكن القوى الشعبية بكل طوائفها عدا طرفي الأزمة من الوصول لـ'قدرة فارضة' و'قوة رادعة' تتمكن من أن تجعل كلمتها هي الكلمة الأعلى.. مرحلة قد تطول نظرا لهشاشة 'البدائل السياسية' للمأزومين المتنفذين..

أن الدعوة للقاء 'قمة فلسطينية شاملة' في القاهرة وليس الدوحة كون إعلانها جلب لنا 'شؤوما سياسيا'، يصبح مطلبا ضروريا ويستبق أي مطلب، لإنجاز اتفاق وطني جديد يسمى 'وثيقة إدارة الانقسام'.. كونه الممكن لكل من طرفي الانقسام، وأيضا سيجد ترحابا واسعا جدا، وتأكدوا أن كل الحملة الشتائمية والتخوينية والتكفيرية ستصبح حملة 'محبة ومودة ورحمة وتسامح' وكفي الله المؤمنين شر الردح الوطني... سارعو بإنجاز وثيقة 'إدارة الانقسام' قبل أن تنجرف حال فلسطين إلى منجرف لا يحمد عقباه..

ملاحظة: يحتاج كل وطني عربي وفلسطيني أن يقرأ بعناية بيان 'علماء المسلمين' حول منع القرضاوي من دخول فرنسا.. عتاب رقيق يذكرك بعتاب الحبيب لحبيب.. وغابت كليا الحادثة عن كونها حربا ضد 'الإسلام والمسلمين'..

تنويه خاص: هل تفعلها 'فصائل اللطم اليسارية' وتتحرك شعبيا في يوم 'سيد الأيام – يوم الأرض' وتكسر حالة الخوف المسكونة بها...

باي باي ..إعلان الدوحة!

كتب حسن عصفور/ أصبحت كل المؤشرات تذهب إلى وضع حد لذلك الإعلان الذي حضر على المشهد الفلسطيني فجأة، وخلق أجواء سياسية وقانونية لا تخدم المصالحة ولا سرعة تنفيذها، بل استقدم مزيدا من العقبات وكأنها كانت تبحث عن ما يعرقلها أكثر، قريبا جدا وخلال 'رحلة القاهرة' سيتم نعي الإعلان الذي لم يكن مطلبا ولا رغبة فلسطينية مهما حاول البعض أن يختلق لها أدوات تجميل من أفضل أصنافها، الإعلان فتح نقاشا جوهريا حول مفهوم 'تمركز السلطة التنفيذية' بكل مظاهرها وأشكالها في يد الرئيس، إلى جانب أنها أظهرت مدى 'عبثية' التعامل مع القانون الأساسي للسلطة الوطنية والانتقائية غير المسبوقة من جهات كان لها أن تكون أكثر حرصا وتمسكا به، كونه السلاح الأساسي لحماية مكونات السلطة قانونيا، ولولا ذلك القانون لشهدت السلطة الوطنية حالة من الفوضى العامة (قبل الانقسام – الانقلاب)، خاصة بعد اغتيال الرمز الشهيد الباق في الذاكرة الوطنية ياسر عرفات، إذ لم يكن هناك نص قانوني فلسطيني ينظم عملية الانتقال وملء 'الفراغ' لشخصية أسطورية بحجم القائد – الزعيم، سوى ما أورده القانون الأساسي للمجلس التشريعي، حيث حددها بنص كان له أن يمنح أهل فلسطين انتقالا منظما وهادئا للرئاسة، من خلال تولي رئيس المجلس التشريعي الرئاسة المؤقتة لمدة 60 يوما، كان يومها السيد روحي فتوح، ليتم بعدها إجراء الانتخابات الرئاسية، وحدث ذلك في يناير 2005 وانتخب الرئيس عباس رئيسا للسلطة الوطنية بنسبة مقبولة، تجاوزت الـ 62% ..

تغييب القانون الأساسي خلال مرحلة الانقسام من قبل طرفي الأزمة، كل لحساباته الخاصة، سياسية أو تنظيمية، لا يعني فقدانه القيمة السياسية، بل العكس تماما، ولعل قادة فتح مازالوا، وحتى بعد تسخيف بعضهم، الاستناد إلى القانون الأساسي لرفض 'إعلان الدوحة' يتمسكون به، ولكن وفقا لحساباتهم هم، يعتبرونه مصدرا للقرارات والخطوات كما يحدث مع رئاسة المجلس التشريعي وعقد جلساته، حيث القانون يشترط دعوة الرئيس لعقد دورة برلمانية جديدة وانتخابات مكتب رئاسة جديد كل عام، هكذا نص القانون، وفتح وكتلتها تتمسك تمسكا مطلقا بهذه المادة 'القانونية' 100%، لكنها أرادت تغييب القانون الأساسي بفصله بين مهام رئيس السلطة ورئيس الوزراء وأن الجمع بينهما لا يمكن أن يكون سوى

في حالة واحدة لا غير هي 'حكومة الطوارئ' والمحددة شروطها ولفترة لا تزيد على شهر شرط موافقة المجلس التشريعي عليها، وأن كل حكومة يجب أن تنال ثقة المجلس بالنصف زائد واحد من أعضائه، تلك النصوص التي حاول البعض تجاهلها لكي يمرروا إعلانا لم يعش طويلا..

انتهاء الأجل السياسي لإعلان الدوحة لا يشكل عقبة أمام تنفيذ جوهر الاتفاق في الانتهاء من مظاهر الانقسام، ولا يمنح أحدا حق الهروب من الاستحقاق الوطني للمضي قدما باستكمال عناصر الاتفاق، وما سينتهي ليس سوى إعلان طارئ جاء لترضية طرف عربي، وقد كشفت صحيفة عربية أن ما حدث كان بالتنسيق والرعاية القطرية قبل توقيع الاتفاق بفترة زمنية، أي أنه ليس وليد 'اللحظة القطرية' كما يدعي بعض أطراف الإعلان..

الإعلان ولد ميتا، وانتهى إلى غير رجعة، وسيكون كأنه لم يكن، وسيعلن الرئيس عباس في لقاء القاهرة القادم يوم 23 – 24 فبراير – شباط المقبل نهاية ذلك الإعلان، وتخليه الرسمي عن الاستمرار به، ولذا من الأفضل من الآن البحث عن شخصية توافقية للمنصب الشاغر وليكن من يكن، المهم أن يكون رجلا إداريا تنفيذيا متابعا قادرا على الحركة متفرغا للمنصب ولا غيره، ليفتح ورشة إعادة إعمار قطاع غزة، وورشة إعمار مؤسسات السلطة الوطنية التي أصابها الدمار الشامل والتقسيم والتردي.. عملية الإعمار ليس مسألة بناء منازل للمهجرين ولا بناء ورش ومصانع، ولا طرقات وشوارع فقط، بل هي بناء منظومة كاملة لكل مناحي الحياة في بقايا الوطن، من الحجر إلى البشر.. مهمة ستكون بحاجة لمن لا مهمة له غيرها، وقد ينجح أو لا ينجح وفقا لنوايا ورغبات الفصائل والتعاون الحقيقي لتوفير مستلزماتها كافة بما فيها المالية،والكف أن يكون المال سلاحا سياسيا..

ذهب 'إعلان الدوحة'، غير مأسوف عليه، قبل أن يرى النور لكونه نبتا غير صحي ولا طبيعيا وليس 'ابن بلد'.. باي باي أيها الإعلان العجيب.. ولتكف المنازعات والمشاحنات منذ الآن عن البحث به أو عنه ، سياسيا و قانونيا، لكنه درس مهم يجب إلا يتم نسيانه أبدا ..

ملاحظة: نأمل ألا يتم الزج بأهلنا في مخيمات سوريا بما يحدث لها وبها.. تلك 'مسألة حسم' لأهل سوريا.. فالفلسطيني ليس كغيره من شعوب الأمة .. يلاحقوننا على النفس الذي يحدث.. ودائما يحق لهم ما لا يحق لنا .. هي ضريبة ندفعها ثمنا لاغتصاب البلد والتشريد..

تنويه خاص: أين وصلت مراحل تطبيق صندوق الـ(5 مليارات) التي قالها يوما مؤتمر باريس.. هل هناك من يعيد تذكير أهل فلسطين بها ..

برقة..أول مولود لـ'علاقة غير مشروعة' !

كتب حسن عصفور/ أكثر من ثلاثة آلاف مندوب من سكان ولاية 'برقة وفزان' بالشرق الليبي حضروا لمؤتمر في وضح النهار، ليعلنوا ولادة أول إقليم سياسي في ليبيا ما بعد القذافي.. مؤتمر تم الإعداد له تحت سمع حكام ليبيا وقواتها العسكرية.. مؤتمر أعلن عنه أهل المنطقة قبل فترة وقالوا صراحة إنهم سيعلنون منطقتهم برقة وفزان 'إقليما اتحاديا'، ولم يتحرك أحد ممن أنتجتهم ظروف ما إلى أن يحتلوا وظائف بمسميات رئاسية ووزارية.. وعقد أهل برقة مؤتمرهم والإعلام حاضر.. وقرروا ولادة جديد ما بعد سقوط القذافي لإقليم اتحادي برئاسة ابن عم الملك السنوسي..

وبعد أن وقعت الواقعة خرج علينا رئيس المجلس الانتقالي، والذي كان وزيرا لسنوات طويلة في عهد القذافي، آخرها منصب وزير العدل.. قبل أن يكتشف بعد كل سنوات 'العز القذافية' أن الزمن لم يعد 'زمنا قذافيا' فنقل 'البندقية من كتف إلى كتف.. خرج الرجل ليعلن أن ما حدث يشكل بداية 'مؤامرة لتقسيم ليبيا'، وهي نتاج 'لدعم بعض الدول العربية التي تريد إبعاد الحراك عنها'، - كأنها تصدير عكسي للحراك -.. السيد مصطفى عبد الجليل لم يتحرك قبل الإعلان وظل صامتا رغم أن لديه قوات عسكرية وميليشيات وكل مظاهر القوة التي كان لها أن تمنع 'المؤامرة' قبل أن يتم الإعلان عنها.. لكن الصمت والبقاء بعيدا إلى أن تحدث الحادثة هو جزء من تنفيذ 'المؤامرة'..

'إقليم برقة الاتحادي'، هو المولود الأول لما سيأتي لاحقا من مواليد تلك 'العلاقة غير المشروعة' القائمة بين حكام المال العربي والغرب الاستعماري.. ما حدث في برقة هو مواصلة مشروع التخطيط الاستعماري الذي بدأ بـ'علاقة غير مشروعة' بين بلاد فارس والغرب الاستعماري ضد العراق تحت ذات اليافطة السياسية التي استخدمت لإسقاط العراق تحت وطأة التقسيم والطائفية التي لن يخرج منها أبدا، ما لم تستطع قواه الحقيقية من تجميع قدرتها لإسقاط المشروع التقسيمي بين الفرس والغرب.. و'برقة' هي مرحلة الاستكمال نحو 'مواليد تقسيمية – طائفية جديدة' ..

الخيانة السياسية لعلاقة حكام المال والثروة النفطية والغاز مع الاستعمار وقواه العسكرية ضد الدول العربية لا يمكن لها أن تنتج مواليد سويين فكل مولود هو 'لقيط سياسي' مشوه، مخطط بدأ ضد 'الديكتاتور' صدام حسين لـ'إنقاذ شعب العراق' مما يتعرضون له من مجازر دموية و'جرائم حرب' وقمع غير مسبوق.. قائمة تطول من التهم ذات البعد الإنساني استعملها الحلف 'غير المشروع' لتدمير العراق وقوته وحضوره وينتج نظاما مشوها تم تسليمه لرجال ينفذون 'مؤامرة التقسيم' بهدوء ودون عجلة.. 9 سنوات مرت على إسقاط نظام صدام وما زال العراق يترنح، بل بدأ الاستعداد لدخول مرحلة التقسيم العملي بعد أن كان كلاما ورغبة.. 'أقاليم السنة' تعيش حالة اضطهاد غير مسبوقة وكأنهم يريدونها أن تصل لما وصلت إليه 'برقة' .. بل إن محافظتي صلاح الدين – تكريت والأنبار هددتا صراحة أنهما ستعلنان أقاليم اتحادية قبل إعلان 'برقة' .. تهديد ليس شكليا، ربما تأخر قليلا لكن حاكم العراق المطلق المالكي يصادر كل ما يمكن مصادرته لجسر الهوة مع ممثلي 'السنة' طائفة وقوى، كي يدفعها دفعا للتقسيم، مع كل تصريحات الكذب المعلن.. موقف يتم بهدوء..

وسيناريو 'برقة' مثال حي على وظيفة الحكام الجدد في ليبيا، نشر الفوضى وخنق المناطق اقتصاديا، ومصادرة القوة المركزية، كي تصل كل ولاية ليبية إلى أن تقرر إقامة إقليمها الاتحادي، ثم تصرخ قيادة التحالف الغربي – العربي بأن مؤامرة تحاك ضد 'وحدة ليبيا' .. وكأنهم لا يعلمون لماذا بدأت الحرب الأطلسية بالمال العربي.. فهل لعلاقة كتلك يمكن أن تنجب 'مولادا حلالا' .. علاقة غير مشروعة أساسها خيانة الأمة ومشروعها العروبي القومي لن تنتج

سوى حارات وزنقات ودارات بمسميات مختلفة ..ألم ينتبه بعض من سقط في الفخ الاستعماري وأعلنوا تصفيقهم وفرحهم للحرب الأطلسية أن ما يحدث اليوم ليس سوى بعض من أهداف' الغزاة الجدد'..

اليوم'برقة' وغدا 'جنوب اليمن' وسوريا لو نجحوا، وربما قبلها مناطق أخرى، ستتجه نحو الانعتاق من 'مركزية الدولة الواحدة' .. وكأننا أمام مشهد إحياء 'محميات مستحدثة' بديلا للمشروع القومي العروبي الذي نهض مع انتصار ثورة يوليو في مصر، ورسمت سدا عاليا أمام الحلف الاستعماري.. إلى أن نجح المتآمرون في تحقيق بعض ما خططوا له في منتصف الخمسينيات.. تحالف معاد وحلف استعماري بأموال عربية .. يقفز من دولة لأخرى عله يحقق ما يمكن تحقيقه، بمساعدة 'مباشرة أو غير مباشرة' من حكام الاستبداد.. وكأننا مجبرون على الخيار بين مستعمر أو مستبد.. وسوريا هي النموذج اليوم.. فهل تصحو بعض قوى تؤمن بالتغيير حقا وتتجه للفكاك المبكر عن السير في ركاب الحلف الغربي النفطي الجديد.. وتعيد لواجهة 'مقاومة الاستبداد' مشروعيتها بدلا من الانخراط في 'علاقة غير مشروعة' .. برقة أمامكم والعراق من خلفكم ففكروا قبل أن لا ينفع الندم.. وترددوا ما يقوله عبد الجليل إنها 'مؤامرة'..

ملاحظة: قادة 'حماس' ينتظرون 'أسماء حكومة عباس' وقادة 'فتح' يقولون 'الرئيس' لم 'يكلف نفسه بعد' .. أي أن 'فخامة الرئيس' لم يكلف 'دولة الرئيس'.. لا داعي للانتظار.. لن يكون تكليفا ..

تنويه خاص: أعاد هنية الطلب من 'قيادات الخارج' الفلسطينية أن تأتي لقطاع غزة إما 'سكن' أو'سكون' .. يعني مشعل والرشق وخاطر لهم حق بـ'لم شمل' .. أو 'تصريح زيارة'.. يا عالم بيكفي مصايب..

'بشائر' المبعوث..ومحاولة 'خلط الأوراق'

كتب حسن عصفور/ وأخيرا انتهت رحلة البحور السبعة، وقطعت المسافات ووصلت 'أم الرسائل' إلى صاحبها، استقبل 'الوفد الناقل' في 'جو عائلي' بمنزله داخل المدينة التي تعمل دولة الاحتلال ليل نهار لتهويدها ومحاولة فرضها

'عاصمة أبدية'.. انتهت رحلة التوصيل غير السريع، بعد تركيبة جديدة لوفدها، فغاب من كان ينتظره نتنياهو، غاب د. فياض عن الذهاب لأسباب تشير أنه توافق وتطابق مع 'المزاج السياسي' العام للشعب الفلسطيني، رغم أن كبير 'الموفدين' أراد أن يلوي عنق الحقيقة بتبرير ساذج إلى حد المعيب، بقوله بأن غياب رئيس وزراء فلسطين عن الحضور لمنزل رأس الطغمة الفاشية هو 'كثرة انشغالته'.. تبرير لا يليق أن يقال لوصف موقف كان يفترض أن يكون هو الموقف لكل وطني فلسطيني، أن لا يكون اللقاء خاصة في يوم معركة' الأمعاء الخاوية'، ولعل التبرير زاد من بهتان 'رحلة نقل الأوراق'..

ولأن الحدث لم ينته بعد، فمطلوب من الآن الانتظار لمدة أسبوعين على الأقل لاستلام 'الرد التاريخي'، على الشعب الفلسطيني أن يوقف ساعته الكفاحية حتى تخرج الكلمات التي ستحدد الخطوة التي تلي، أي أن لا يعتقد أحد بأن هناك فعلا فلسطينيا محليا أو دوليا قبل مرور تلك المهلة التي ارتضاها الطرفان.. وهو ما يؤشر لتجميد أي حراك ضد دولة الكيان في المؤسسات الدولية، ولكن هل حقا يمكن لأحد عاقل أم مجنون أن يصدق بأن جديدا سيأتي من حكومة عنصرية كالحكومة الإسرائيلية القائمة، بل هل سيكون هناك 'التزام' بالموعد الزمني الذي توافق عليه 'الوفد الناقل' مع نتنياهو، ألم ندرك من التجربة الطويلة 'أن لا مواعيد مقدسة'، وعليه قد يبدو من الأنسب والأكثر جدوى أن تبدأ الجهة الفلسطينية ذات الصلة، بأن تعلم الشعب الفلسطيني بما سيلي من خطوات..

هل هناك جدول أعمال سياسي متفق عليه ومحدد الخطى، بعيدا عن 'نظرية الاحتمالات' العجيبة التي يتحدث عنها البعض بين حين وآخر، فالمطلوب أن يكون هذا وضوحا للشعب الفلسطيني كي يكون في دائرة الاستعداد العام ليتناسق حراكه مع الرؤى السياسية.. إعلان وتحديد الخطوات اللاحقة لا ينال من موقف الانتظار الزمني مع نتنياهو، ولكن من باب 'الاحتياط'، والقائم على معرفة الجواب الذي سيكون صفعة مدوية لوهم من نصب 'فخ الرسالة'، يجب الإعلان عن الخطوة التالية.. كي لا تكون المفاجأة مربكة وتأخذ من 'زمن العمل الوطني'..

الاستعداد لليوم التالي لانتهاء 'زمن نتنياهو' هو الأهم الآن، والإعلان عنه قد يساعد في تحديد الجواب الإسرائيلي أيضا، إن علمت حكومة نتنياهو أن هناك

فعلا جادا من قبل الطرف الفلسطيني وأن يده طليقة في اختيار ما يمكنه من الذهاب إلى حيث يخدم مشروعه الوطني، سيكون ذلك عامل ضغط كبير على تحديد موقف نتنياهو، خاصة أن الرسالة وفقا لما نشر منها تتحدث عن 'عناصر موقف سياسي عام'، لكن خطاب الرئيس عباس في يوم الأسير تحدث عن إمكانية جديدة لم تكن ضمن الخطوات السابقة، خطوة الذهاب إلى أطراف معاهدة جنيف الرابعة لتنفيذ مهام بتوفير 'الحماية الدولية' لشعب تحت الاحتلال، خطوة لم تكن معلنة بالشكل الرسمي سابقا، لكن أن تصدر عن رأس السلطة ومنظمة التحرير فذلك يمنحها 'شرعية' الموقف، والإعلان عنها لا يجب أن يكون بديلا للموقف الأساس بالذهاب إلى الجمعية العامة لفرض 'فلسطين' دولة عضو مراقب، ومعها المضي قدما لنيل العضوية الكاملة في كل مؤسسات الأمم المتحدة، كما هو الحال في منظمة اليونسيكو..

الحديث عن 'الحماية الدولية' وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة قد تكون خطوة تعيد حسابات دولة الاحتلال، ولكن لا يجب لها أن تجب غيرها من خطوات، فالاستبدال هنا لا يخدم الموقف الوطني العام، خاصة وكل خبير سياسي وقانوني يدرك أن الاستجابة لتلك الدعوة لن تكون مضمونة تماما، وكي لا تصبح وكأنها خطوة 'هروبية' من معركة الأمم المتحدة يصبح المسير نحو نيويورك ضرورة وطنية مطلقة، ولها الأولوية الكاملة، خاصة أنها خطوة مضمونة بدرجة تفوق 100% فالأصوات التي ستمنح فلسطين دولة عضو مراقب في الجمعية العامة ستكون أرقاما قياسية، ولذا فـ'طريق جنيف' لا يجب أن يكون على حساب 'طريق نيويورك' وإن فرض خيار قبل الآخر ليكن 'الخيار النيويوركي' كونه الأكثر جدوى والأضمن'..

لا نحتاج لمزيد من خلط الأوراق في مرحلة حساسة جداً، بل يجب العمل وفقا للمضمون من 'المكاسب' وليس الذهاب عن 'احتمالات جديدة' قد يكون بعضها وهميا أو واهيا..

ملاحظة: تحدث 'كبير الموفدين' بأن موضوع الأسرى كان له نصيب كبير في لقاء نتنياهو.. من يصدق هذا الكلام يرفع أيده.. يا ناس يا هووه كفاكم ركاكة في تمرير عيوب السياسة..

تنويه خاص: 'النفط القطري' على أبواب غزة.. وصل بعد أن طار 'إعلان الدوحة' .. مبروك لحماس.. وليكن الرب مع أهل فلسطين..

تحضيرات بيروقراطية لـقرار تاريخي" !

كتب حسن عصفور/ أيام وينطلق "قطار الدولة الفلسطينية" المتجه لمحطته الأخيرة في مقر الجمعية العامة ليضع اسمها ويرفع علمها جنبا الى جنب مع من له التسمية "دولة مراقب"، ايام حاسمة وفاصلة لموعد يمكن اعتباره القرار الأهم والأخطر في مسار الحركة السياسية الفلسطينية في العقد الأخير ومنذ استشهاد الزعيم الخالد ياسر عرفات، وعهد الرئيس محمود عباس السياسي منذ انتخابه لترؤوس الرئاسات الفلسطينية، دولة ومنظمة وسلطة وحركة "فتح"، قرار رفع مكانة فلسطين الراهنة الى مكانة تقفز بفلسطين من مكان لآخر..

ايام وتمر ذكرى رحيل الاب الروحي والعملي للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة وقائدها ورمزها التاريخي، وبعدها تقترب ذكرى اقرار قرار تقسيم فلسطين (181)، الذي اكد، ورغم الظلم التاريخي الذي ألحقة بفلسطين شعبا وأرضا، على ضرورة وجود دولة فلسطينية فوق ما يقارب 44% من فلسطين التاريخية، ذكرى تجولت مع الزمن ولعدم تنفيذ الشق الخاص بفلسطين منه وسرقة واحتلال ما كان لها من أرض، الى يوم عالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ونصرته، ايام وتبدأ الرحلة العملية لتنفيذ القرار الوطني الفلسطيني المتخذ من زمن، ربما كان يجب أن يكون حدث قبل عام من تاريخه وبمميزات أكثر تجاوبا مع رغبة الشعب الفلسطيني، لكن القائم الآن هو المضي لما لم يكن..

المؤشرات الأولية حتى تاريخه تقول ان الموقف الفلسطيني لا زال لم يصبه ارتباك أو يعتريه عوار الهروب والهلع السياسي أمام ما يقف في طريق الانطلاقة السياسية التاريخية، رغم ان التسريبات لا تتوقف للحديث عن "التحذيرات" و"التهديدات" و"الضغوط" التي تنتظر أهل فلسطين في "بقايا

الوطن" وخارجه، كثير منها ترمي لتغيير مسار الانطلاقة نحو مكان غير محطتها الأصلية في نيويورك وقاعة الجمعية العامة، بعض التهديد حقيقي وبعض التحذير جس نبض وقياس صلابة الموقف، لكن المعلوم بشكل صريح أن لا سبيل أمام القيادة الفلسطينية سوى استكمال قيادة عربة قطار "الانطلاقة" نحو محطتها النهائية..

المشهد الفلسطيني لا يبدو "مثاليا" ولا "ثوريا" في العمل من أجل استكمال المسار، فالشأن الداخلي يشهد أكثر من حالة تشكل ارباكا لا يجب الاستخفاف به، ليس قبل الانطلاقة فحسب، بل في اليوم التالي لها، الذي سيفرض وضعا مختلفا وجذريا عما هو قائم الآن، فمن يروج أن لا تغيير على الوضع الفلسطيني وأن القضية ستبقى كما هو شانها، ولن يحدث تعديل يشعر به الفلسطيني، ليس سوى موقف يراد أن يكون شريكا لمنع قطار الانطلاقة، فئة تتساوق، موضوعيا، مع قوى التهديد والتحذير لمنع الذهاب، التغيير سيكون جذريا على مكانة القضية الفلسطينية إن أرادت القيادة الفلسطينية استكمال المسار..

والبعض الانقسامي يعمل على عرقلة الخطوة من منطلق أنها قد تحاصر انقسامه السياسي بل وتضع حدا لملامح "مشروعه الخاص" ما لم يستبق الذهاب، تدرك قوى الانقسام، التي تلتقي والفريق المعرقل للذهاب تحت ذرائع "ساذجة جدا"، ان نجاح فلسطين في الحصول على "دولة مراقب" في الأمم المتحدة سيفرض وضعا جديدا بكل تكوينه على المشهد الفلسطيني، لا يقف عند حدود التسمية والتعريف، فالخطوة التالية فورا سيكون إعلان "فلسطين دولة محتلة"، ما يفرض ضرورة تغيير جذري في السياسة والهياكل والمسميات ويجبر القيادة الفلسطينية أن تعيد صياغة هياكل ومؤسسات المنظمة والسلطة لتتفق والمكانة الجديدة لفلسطين تحت الاحتلال..

الخطوات التالية للقرار لها وقفة أخرى بتفاصيل أدق، يدركها جيدا من يقف بقوة لمنع الذهاب خاصة امريكا ودولة الكيان وبدرجة أقل دول الاتحاد الاوروبي، فيما يشاركهما بالتبعية بعض امتدادهم في "الداخل الفلسطيني"، كل وفقا لمرجعيته، التغيير الجوهري على مكانة فلسطين سيكون تاريخيا وثوريا بكل المعنى السياسي لهما، والتراجع عنه تحت أي مسمى ليس سوى مساهمة عملية ومباشرة في "وأد" وحدة القضية الفلسطينية لصالح مشروع "التقاسم الجغرافي

الوظيفي" في "بقايا الوطن"، وبالقطع ستبقى وصمة العار حاضرة في تاريخ من يعمل على منع أو اعاقة الانطلاقة..

ومع الاعتقاد أن القيادة الفلسطينية لا تمتلك "رفاهية الوقت" للتلاعب بالمصير او التردد في حسم الذهاب، فهي لا تملك سوى الذهاب دون غيره، ولكن الذي يثير الارتباك أن قرارا تاريخيا لا يتوافق مع أي حراك شعبي سياسي وطني يشكل "جدارا واقيا" للموقف السياسي، كل ما نلمسه تحضيرات بيروقراطية تتصل بارسال رسائل او استقبالها، مع مجموعة "الاحصاء الرقمي" لمن سيكون مع أو لا يكون.. سلسلة عمل تغيب عنها المسألة الأهم والأنفع لحماية وصيانة القرار التاريخي..روح التحدي الكفاحي لما سيكون لا تزال غائبة عن المشهد القائم..

ما هو قادم يحتاج لفعل متكامل من العمل الشعبي الى التحرك السياسي الوطني بكل اركانه، لا ينحصر في فئة أو جهة.. ربما تعود مقولة "القيادة في اجتماع مفتوح" للواقع، فهي حقا عليها ان تكون كذلك مع توسيع حجم المشاركة والتشاور مع حركة "حماس" والجهاد الاسلامي" مهما كانت مواقفهما نحو القرار..الزمن لا يتوقف امام "ترهات سياسية" لهذا وذاك.. فالقرار يستحق تغييرا جوهريا في السلوك والمنهج..والابتعاد عن تفتيش "النوايا" لتكريس المنقسم أو بحث في تقسيمات أخرى..!

ملاحظة: اسرائيل استعرضت عضلاتها للمرة الثانية ضد السودان.. وطبعا رد اهل الدار والعرب كما هي العادة برد "الصاع صاعين" يوما ما.. عيش يا ...!

تنويه خاص: لشعب فلسطين وبني البشرية اياما "خير من هذه الآيام". حتما ستأتي، وعيد لم يحب سعيدا!

تركيا .."خسائر سياسية" دون ضرورة..!

كتب حسن عصفور/ بات واضحا ودون أدنى جدل بأن تركيا الدولة والمصالح و"النموذج" فقدت كثيرا من بريقها منذ اندلاع "الحراك العربي"، ليس لكون "المنتج السياسي العربي" أنتج ما هو أفضل من "التجربة التركية المعاصرة" في الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية، بل ربما بعض مما حدث كان حركة "للخلف در"

ومخاوفها أكثر بكثير من طمأنتها، ولكن الخسائر تلاحقت بعد أن تخلت الزعامة التركية عن بعض ميزاتها التي حصلت بها على مكانة اعتبارية ضمن 'نموذج سياسي' أثار 'الغريزة العربية بل وأعاد لبعض ممن يبحثون عن 'مهابة مفقودة' في رؤية التركي أروغان 'خليفة' معاصر..

وبعيدا عن الخوض في كشف جوهر الدور التركي الإقليمي ومراميه التي بدأت في البزوغ مبكرا، وبعد أن نجح حزب 'التنمية والعدالة' في القفز بمعدلات النمو الاقتصادي التركي إلى سلالم التطور السريع، وأعاد لتركيا دورا وهيبة وحضورا كان 'ضائعا' على عتبات 'الحكم العسكري'، تركيا الجديدة قفزت باقتصادها خطوات هائلة إلى الأمام، وتمكنت من زرع الرؤية السياسية في الحياة وإدارة شؤون الدولة دون الخضوع لابتزاز تيار العودة للوراء، وانتصرت القدرة على مراعاة 'الخصوصية واحترام الدستور' وتشكيل 'خلطة سياسية' خاصة لتركيا دون الانجرار لنزعات 'إسلاموية' تخفي خلفها 'مشروع غير نهضوي' ، وتقدم حزب تركيا الجديدة برؤيته التي أشعلت بريق أمل سياسي وفكري لحركة عربية أصابها 'الخمول والجمود بل والتحجر' في تقديم 'النموذج السياسي' بعد إسقاط 'المشروع النهضوي الناصري' ودور مصر الإقليمي الإيجابي..

خلال فترة قصيرة جدا، باتت 'تركيا الجديدة' حالة حضور متعدد الأنماط في الحياة العربية، وسريعا احتلت مساحة 'الفراغ الإعجابي' الذي خلا بعد 'سقوط إيران في فارسيتها' رغم كل الشعارات، وانكشاف بعض جوانب سياستها في تصدير' الطائفية بشعارات ثورية' مستغلة الموقف الإسرائيلي منها، بل ومستفيدة إلى أبعد الحدود من 'تجربة حزب الله'، لكن احتلال العراق ومؤامرة إسقاط نظامه، ضمن صفقة مشبوهة جدا بين إيران الفارسية وأمريكا الاستعمارية، ساعدت في انتقال 'الإعجاب سريعا' إلى القادم التركي الجديد خاصة أنه تزامن مع حالة الهروب شبه الجماعي العربي من 'الإعجاب' بالثورة الإيرانية وتحول جزء منها إلى صدام مبكر..

وساعد تركيا أن سياستها في السنوات السابقة اعتمدت 'خطة ذكية' محورها 'عدم التدخل في الشأن الداخلي العربي المباشر'، وضعت مسافة كبيرة بين ما ترى وما يجب على الآخرين الاستفادة منه كنموذج إلهامي وليس 'نموذج تصديري'،

مستفيدة خير استفادة من أخطاء 'التجربة الإيرانية' ونأت بذاتها عن 'البعد الطائفي'، وساعدها أيضا أن البعد الطائفي لا يكون حاضرا مع 'الغالبية العربية'..بل إن أفضل علاقاتها المباشرة كانت مع سوريا المتهم نظامها ببعد 'طائفي' غير ممائل للتركي.. ولكن عمق العلاقة كان محكوما لعمق المصالح بين البلدين.. وصلت في لحظة سياسية فارقة أن يكون نظام الأسد العربي الوحيد الذي أيد وتفهم وبرر 'تدخلا عسكريا' تركيا ضد العراق تحت 'ذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني ومسلحيه'، وهو موقف لا يتفق أبدا مع 'الروح القومية العربية' التي يتحدث عنها نظام الأسد وحزبه 'البعث العربي'..

ولكن ومنذ بريق 'الحراك العربي' حدثت انحناءة تركية سريعة جدا، وانتقلت من الدور المفترض لها بالمساعدة والمساهمة في تطوير 'حركة الحراك' بفعل إيجابي مستفيدة من 'عمق الحضور المغروس عاطفيا وسياسيا لها عربيا'، لتنجرف إلى 'النموذج الإيراني الفارسي'، كما تجسد في العراق، ولعل التجربة تتكرر بذات الطبيعة وذات الأدوات مع خلاف شكلي .. فـ'التحالف عسكريا' مع أمريكا لإسقاط أنظمة عربية تحت شعارات إنسانية، كانت ذريعة الحلف الإيراني – الأمريكي في العراق ضد حكم صدام.. والنتيجة سقط صدام ولكن سقط العراق أيضا .. وفي ليبيا، وبعد تردد طويل خوفا على مصلحتها الاقتصادية، انتقلت تركيا من الناصح العقلاني في 'المسألة الليبية' إلى المشاركة كأداة لإسقاط نظام بالقوة العسكرية وتحالف مشبوه جدا، وكان كما كان أيضا، سقط نظام العقيد وليبيا في طريقها للسقوط كدولة واحدة موحدة..

وتتكرر التجربة وإن بشكل أكثر إرباكا وخسائر في 'المسألة السورية'، تركيا كان لها أن تكون 'جسر الإصلاح والتغيير الديمقراطي' بحكم 'العلاقة الخاصة جدا' مع نظام الأسد، كانت الأقرب له والأكثر حميمية في فترة ما قبل انطلاق الحراك الشعبي، واعتقد الكثيرون أن أنقرة ستكون عنصرا فاعلا إيجابا ولن تكرر كارثتها في 'المسألة الليبية'، ولكن حدث ما لم يكن مطلوبا، وانتقلت تركيا من دور 'الناصح الأمين' إلى 'المشارك غير الأمين' في الأحداث وتطورها السلبي جدا، بل تتحمل مسؤولية مباشرة في الانحدار نحو 'العسكرة' التي لن تنجح أبدا في تحقيق أهداف 'الحراك الشعبي السوري'.. كان لتركيا أن تكون أداة فعل وتأثير للتغيير الإيجابي وليس الانجرار وراء 'خلية الهدم والثأر' من تيار النفط

السياسي مع قوى الاستعمار الغربي.. لو أنها أدارت الظهر للعبة الابتزاز الرخيص من 'قوى' ليست حريصة على نهوض المنطقة تحت أي شكل من أشكال النهوض..

خسارة تركيا من الانحدار في المسألة السورية وانجرافها لمأزق لا ضرورة استراتيجية له ضمن 'المصلحة القومية التركية' بل إن التدهور في سوريا سيكون 'خطرا مباشرا' عليها.. ربما لم يبق متسع من الوقت وقد يكون فات الآوان لقراءة تركية جديدة، لكن تبقى دوما مساحة يمكن منها 'العبور نحو الصواب' .. يمكن لتركيا التراجع الكلي عن 'الدور الضار' الراهن إلى المشاركة مع روسيا والصين لبناء 'شبكة فعل تغييري إصلاحي' بعيدا عن 'خلية الهدم والثأر والانتقام' النفطية – الأطلسية.. ولعل فرصة 'مؤتمر كذبة نيسان' المقبل بمسمى 'أصدقاء سوريا' يكون بوابة عبور لجديد تركيا..

ملاحظة: ما حدث في قطاع غزة يوم أمس من 'حماس' مسرحية هزلية أكثر من ساذجة.. يا 'عقلاء حماس' تحركوا لو بكم قدرة حراك..

تنويه خاص: رحيل الزعيم الشيوعي البارز محمد إبراهيم نقد جاء في زمن افتقاد الرؤية والزعامة والحضور لقامات اليسار العربي.. وكأنها كانت ناقصة رحيلك أيها الإنسان.. وداعا وسلاما للثوري عبد الخالق محجوب..

'تصدير الأزمات' ليس حلا..!

كتب حسن عصفور/ أنجزت فلسطين عبر ممثليتها في مجلس حقوق الإنسان انتصارا بانتزاعها قرارا تاريخيا لتشكيل 'لجنة تقصي حقائق' لبحث الجرائم الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، وأثر تلك النشاطات على وحدة الشعب الفلسطيني ومستقبله السياسي، قرار هددت الولايات المتحدة قبل أسابيع بأنها لن تسمح له أن يمر عبر مجلس الأمن، تحت أي ظرف من الظروف، وكان أن كسرت فلسطين ذلك الحظر والتهديد بأن لجأت لمؤسسة لا تمتلك أمريكا بها قدرة تعطيل تصويتي لفعل مطارة الجريمة الإسرائيلية التي يشكلها الاستيطان، ويمكن

لها أن تصل لو تم التحضير المناسب لتحويل 'الجريمة الاستيطانية' إلى 'جريمة حرب'، تسمح لفلسطين بمطاردة حكومة الطغمة الفاشية جنائيا.. انتصار تاريخي لفلسطين لا سابقة له في المحفل الدولي رغم كل القرارات السابقة بشأن الجريمة الاستيطانية..

ولأن الإحساس الوطني العام تم اختزاله في الفترة الماضية بما يسمى إعلاميا، اتفاق المصالحة وتشكيل 'شراكة جديدة' بين قطبي المصيبة – الكارثة الوطنية المعروفة للشعب الفلسطيني بمسمى الانقسام، أضاع الإمساك بقيمة ذاك الانتصار، فقد تمكنت حركتا 'فتح' و'حماس' من إغراق الساحة الفلسطينية بحملة اتهامات بدأت منذ أعلنت قيادات حمساوية عدم موافقتها تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة الرئيس عباس دون نيلها ثقة 'المجلس التشريعي' وهو المطلب الذي أثار 'قيادات فتحاوية' وكأنها مساس بـ'مقدس' سياسي، علما بأنه إجراء لا بد منه كي تتأسس حقا 'الشراكة الجديدة'، حتى لو كان بعض 'حماس' وضع ذاك المطلب كحجر عثرة أمام اتفاق إعلان الدوحة، لكن حركة فتح أضاعت فرصة قطع الطريق أمام 'عقبات' تجاوز المصيبة، برفضها أي فكرة تصل بـ'حكومة الرئيس عباس' إلى قاعة المجلس الشتريعي ضمن مخاوف لم يتم الإعلان عنها صراحة، ولجأت للبحث عن كل ما يمكن تبرير موقفها وإلقاء العرقلة لتشكيل الحكومة على حركة 'حماس' ولكن ضمن تكتيك مستحدث بتركيزها على 'حماس غزة' وتبرأة خالد مشعل وفريقه من تلك العراقيل، محاولة لم تكن بدرجة كافية من 'الذكاء' لتمرير المخاوف الفتحاوية الحقيقة من مطلب العرض التشريعي، ووجدتها قيادات حمساوية وخاصة الفريق المعارض حقا لإعلان الدوحة شكلا ومضمونا فرصة للانقضاض عليه، والبحث عن كل ما يصب الزيت على النار..

وبلا أدنى شك، نجح فريقا التأزيم في طرفي المعادلة، بسحب الجدل الفلسطيني من كيفية تنفيذ اتفاق المصالحة أو 'اتفاقاتها' إلى ساحة 'الردح وتبادل التهم والتخوين المتبادل'، وعادت اللغة' السوقية' للتراشق بينهما.. وجاءت الهجمة العداونية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، لتزيد مساحة الفراق، خاصة أن حركة فتح لم تتفاعل بالطريقة المناسبة مع التصعيد الإسرائيلي وتأخرت القيادة السياسية في تحركها السياسي، في حين وجدت حركة 'حماس' ذاتها في ورطة لم تكن في حسبانها، حيث شارك الكل المسلح برد العدوان وصمتت 'قوة الردع

الحمساوية تماما' واكتفت بالصراخ الإعلامي عن تهديد بلا قيمة حقيقية.. وتوقفت الهجمة العدوانية لتستأثر حركة 'الجهاد' بنصر معنوي مهم، رغم الخسائر المباشرة لكنها سجلت حضورا عسكريا منحها قدرا كبيرا من الاحترام الشعبي..

ويبدو أن أزمة فريقي 'الأزمة الوطنية' فيما بعد وقف العدوان 'مؤقتا'، اتجهت سريعا لجبهة الاتهامات كل بطريقته.. فمن 'المال الإيراني' المعرقل وفقا لفتح، إلى 'المال الأمريكي' الكابح وفقا لحماس.. نقاش لم يرض حركة 'حماس' التي وجدت ذاتها تحت مقصلة ضغط شعبي واتهامات مباشرة أو غير مباشرة لتقصيرها في 'جبهة المقاومة' الأخيرة، بل وتسريب ما يشكك في ذمتها الأمنية تجاه اغتيال زهير القيسي، عوامل كان لها أن تحدث إرباكا سياسيا لحركة 'حماس' فقررت أن تأخذ المعركة السابقة لاتجاهات أخرى، واستخدمت 'الكهرباء' وسيلة عبور لمعركتها 'الدفاعية'.. وفجأة عادت الحشود بعشرات الآلوف في شوارع غزة تنديدا بـ'مؤامرة' فتحاوية ضد حماس وحكمها.. شعارات لم تجد من يشتريها سوى إعلام حماس وبعض قواعدها.. حملة لكشف 'المؤامرة' تحولت لحرب في كل الاتجاهات بعد كشفت مصر وإسرائيل أن حماس لا تريد وقودا إلا ضمن شروطها هي وحدها، وقود بسعر يوفر لها 'ربحا صافيا'، وذلك لا يتحقق إلا بطريقين إما استمرار سرقة 'الوقود المصري المدعوم' وإعادة بيعه بأسعار تجارية تدر ملايين الدولارات.. وهو ما قامت مصر بتجفيف مصادره بشكل كبير.. ولذا لجأت 'حماس' إلى لعبة 'المعبر' فاشترطت أن يكون توريد 'الوقود المصري التجاري' عبر معبر رفح، وهو ما يحتاج لترتيب سياسي قبل أن يكون مسألة إنسانية.. تم عرض إدخال الوقود عبر (كرم أبوسالم) لحين الانتهاء من ترتيب البعد السياسي بما لا يلحق ضررا بالبعد الوطني للقضية الفلسطينية ووحدتها، وكي لا تجدها الطغمة الفاشية في إسرائيل فرصة لتكريس الانفصال بين غزة والضفة ورمي الكرة الغزاوية في ملعب مصر.. حساب أكبر بعدا من حساب 'الحصالة المالية' .. ولكن بعض 'حماس' فقد صوابه من انكشاف تلك اللعبة الصغيرة.. وكان الاختراع المدهش المسمى 'كشف المؤامرة' .. حركة تصدير أزمة كل ما نجحت به ليس سوى تكريس أزمة الانقسام لا أكثر..

ما حدث يكشف أن 'المصالحة الوطنية' تشكل خطرا على بعض أطراف العمل الفلسطيني.. كل بطريقته وبشعاراته ولكنهم متفقون على هدف واحد.. لا للمصالحة..

ولكن هل تستمر حالة سرقة المستقبل الفلسطيني من مراكز بات المصير الوطني ليس جزءا من حسابها العام.. هل تدرك بعض قوى وطنية أنها ستصبح شريكة في جريمة الضياع الوطني بعجزها العام.. هل تساعد 'لعبة تصدير الأزمات المخيبة' إلى 'صحوة شعبية' تشكل 'حصن طروادة' هدم الانقسام.. الانتظار قائم ولكن إلى حين..

ملاحظة: لم تجد حركة 'حماس' من يشاركها في حملتها الأخيرة.. بدأت وحيدة وانتهت أكثر عزلة.. وخرجت بخسائر مركبة داخلية ومصرية.. قيادة الحركة بحاجة لـ'التدخل السريع" لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.. وانتخابات الشورى لا يجب أن تصيبها بداء السكوت المريب..

تنويه خاص: الانتماء لليسار لا يكفي أن يكون ضمن بيان أو تصريح.. فلسطين بحاجة لفعل يؤشر أن اليسار لم ينته من فوق ترابها..

'جواز السفر' و'نفق الكتلة'..

كتب حسن عصفور/ أخيرا بشرت 'كتلة فتح' البرلمانية أن المعاناة الشديدة التي رافقت أهل القطاع طوال سنوات الانقسام الماضية بخصوص 'جواز السفر' قد انتهت، ولعلها تكون البشرى الأكثر سعادة لمئات آلاف ممن مروا بمعاناة غير مسبوقة إنسانيا بحرمانهم من الحق الدستوري الأصيل بجواز سفر، ثمنا تم دفعه كونهم من سكان القطاع المخطوف من حركة حماس، دون قدرة سياسية على استرداده، فكانت النتيجة أن تحول العجز السياسي لقبر الكارثة الانقسامية بعقاب من نوع خاص، تجسد في منع إصدار الجواز إلا بـ'رضى خاص' وموافقة أمنية تستند في نهايتها إلى 'تقارير المندوبين' عن من يطلب جوازا، والأنكى أنه يجب إرسال كل شيء إلى رام الله لمتابعة الحصول قبل أن 'تفتي' الدوائر الأمنية بحق

أو لا حق طالب 'جواز السفر' ، وغالبا ما يكون الرفض بعد المعاناة، والتي وصفت بين 'أهل القطاع' بـ'حكاية الجواز' ..

أخيرا أعلنت كتلة فتح البرلمانية أنها تمكنت من تسوية الأزمة السرطانية مع الدوائر الأمنية ووزارة الداخلية في رام الله، وستبدأ في 'تصدير' الجوازات إلى قطاع غزة، وسيكون التسليم لكل من طلب جوازا سابقا من خلال مكتب الكتلة في قطاع غزة، وهو موقف يثير الاستغراب بأن يتحول مقر الكتلة أو مكتبها بديلا لمقر رسمي أو وطني عام، وتنتقل فتح لتصبح وكيلا لتوزيع الجواز، وكأنه تأكيد أن 'الحل' كما 'المنع' بيد فتح، رغم أنها تنفي ليل نهار بأنها تتحمل مسؤولية ذلك، وسواء أردنا أن نصدق القول أو لا نصدقه بحكم المعرفة بوضع السلطة ومن يتحكم بها وكيفية اتخاذ قراراتها في كل تفصيلة ذات بعد سياسي أو أمني، لكن ما أقدمت عليه فتح بهذا الإعلان ليس سوى تأكيد على النظرة 'الفصائلية' الضيقة باحتكار عمل وطني عام والتحكم به ولكن بأسلوب جديد..

كيف يمكن أن تقع حركة فتح في هذه الخطيئة السياسية والتي تمس من رؤيتها الوحدوية – الوطنية العامة، بل ومن دور كتلتها البرلمانية ووظيفة عضو المجلس التشريعي التي حددها القانون الأساسي بوضوح كامل، فإصدار جواز السفر وتوزيعه هو من صلب اختصاص السلطة التنفيذية دون غيرها، ونظرا لأن 'داخلية غزة' مصادرة بالقوة القهرية من قبل أمن حركة حماس، فإن الشرط التنفيذي في القطاع غائب، لكن الغياب هنا لا يستبدل بكتلة برلمانية، بل كان يجب البحث عن 'هيئة وطنية' متفق عليها لتكون بوابة لذلك العمل، ولا يوجد أكثر 'نزاهة ومسؤولية' من 'هيئة العمل الوطني' في قطاع غزة لتكون هي ممر لتلك العملية الشاقة إلى حين تشكيل الحكومة التوافقية، يوما ما، كون 'الهيئة' تجمع قوى منظمة التحرير' بما فيها حركة فتح ذاتها، وهي تحظى بثقة المواطن الغزي، ولن تتحول لسيف فصائلي يتم من خلاله التحكم بإصدار جواز السفر أو توزيعه..أو يمكن استخدام 'لجنة الحريات' بديلا آخر..

الضرورة الوطنية تفرض التفكير برؤية وحدوية جامعة، وليس الانحسار في 'شرنقة حزبية'، بحثا عن مكاسب لن تقدم ولن تؤخر لاحقا في صندوق الانتخابات، خطوة يجب التراجع الفوري عنها، ولا يجوز استمرارها في زمن البحث عن 'الوحدة الوطنية' المخطوفة لحسابات ضيقة جدا.. فتح أكبر من أن

تبحث 'مكاسب ضيقة'، وحضورها في 'هيئة العمل الوطني' أو 'لجنة الحريات' يكفيها للمشاركة في عملية توزيع جواز السفر.. وتراجعها السريع سيكون دليلا وبرهانا على مصداقيتها نحو تعزيز 'الشراكة الوطنية' وقفزا عن 'أفق ضيق' وأن حضورها في قطاع غزة أكثر اتساعا من 'نفق لمرور جواز' ..فهل تفعلها الحركة الرائدة التي احتفل الشعب قبل أيام بذكرى انطلاقتها كثورة فلسطينية معاصرة أعادت 'روح الوطنية' لشعب وهوية.. فتح أعلى قامة من سلوك كهذا .. والاعتراف بالخطأ فضيلة يا مشرعي الحركة..

ملاحظة: من أنقرة ومن فوق بقايا 'مرمرة' أرسل السيد إسماعيل هنية بشارة بأن مشكلة معبر رفح ستنتهي قريبا.. لم يخبرنا طريقة النهاية هل ستكون عبر بوابة 'حكومة الوحدة' أم 'نفق سياسي' خاص..

تنويه خاص: 'لقاء عمان' التفاوضي اليوم لا ينسجم وكل ما سبق من تصريحات مدوية.. لقاء يمكن وصفه بـ'لقاء تسلل'.. لا يمكن اعتباره هدفا صحيحا..ولن يكون قطعا..

حجيج أقباط مصر والحبيب الجفري..

كتب حسن عصفور/ لا يزال الحديث عن زيارة القدس وأماكنها المقدسة من العرب قضية سياسية جدلية بامتياز، فهناك من يرفض ذلك تماما أوصلها إلى درجة 'التحريم' الديني، كما فعل الشيخ القرضاوي وبعض فريقه السياسي – الديني، وهناك من يرى نقيضه تماما بأن زيارتها شكل من أشكال ' المقاومة' وحمايتها في وجه الهجمة التهويدية الشرسة التي تتعرض لها من قبل العنصرية – الفاشية الإسرائيلية، وهذا ما تراه السلطة ورئيسها ورجال الدين التابعون لها، ومعهم عدد من رجال الدين العرب ومنهم الداعية الإسلامي الحبيب الجفري الذي كسر كل الكلام وحضر برفقة أمير أردني لزيارة القدس، ما خلق جدلا واسعا حول صوابية الخطوة من عدمها..

وجاءت الأخبار التي تحدثت عن سفر مئات من 'أقباط مصر' إلى القدس للحجيج وزيارة أماكنها المقدسة، خاصة كنيسة القيامة بها، لتزيد حلبة النقاش والجدل بعدما أعادته زيارة الداعية الجفري، فسفر الأقباط فتح ملف 'فتوى' الأنبا الراحل شنودة، عندما حرم زيارة القدس إلا بعد تحريرها، فتوى دينية جاءت بعد توقيع 'كمب ديفيد' واعتبرت في حينه أحد أهم المواقف الدينية التي سجلت موقفا سياسيا ردا على تلك الاتفاقية، وكانت القيادة الفلسطينية وشعبها أكثر شعوب الأرض سعادة بتلك 'الفتوى' كونها تأتي لتخدم الكفاح الوطني الفلسطيني ضد المحتل.. وما إن انتشرت أخبار سفر مئات من أقباط مصر إلى القدس حتى تسارعت حركة التساؤل: هل انتهى مفعول فتوى الأنبا شنودة برحيله، وبالتالي سيكون بمقدور أقباط مصر الحجيج إلى المكان المقدس لهم..

وسرعان ما أعلنت أوساط في الكنيسة المصرية أن لا جديد على موقف الأنبا شنودة وما زال ساريا ولم يتغير، وهو ما انعكس على رفض ممثل الكنيسة القبطية في القدس برفض استقبال من أتى إلى القدس، موقف ديني لكن رسالته سياسية بامتياز.. موقف لا يتماثل مع الموقف الرسمي للرئيس عباس وبعض من رجال الدين العاملين في السلطة الوطنية، لكنه أيضا يؤكد دون أي التباس على عروبة القدس ورفضا صريحا لكل خطوات التهويد، وتكريس لمحاولة عدم استغلال الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب لزيارة دينية لأغراض سياسية تخدم مشروعهم الكلي، بأنها ستبقي 'أبواب القدس مشرعة ومفتوحة' أمام الزائرين إليها من كل 'الطوائف'، فجوهر الموقف الإسرائيلي التفاوضي بخصوص القدس كان يحاول تمرير تلك 'الخديعة'، ورغم ما يمكن أن تشكله حركة الزيارات العربية الدينية وغيرها للمدينة المقدسة، لكنها أيضا قد تساهم بشكل غير مباشر في تمرير 'المخطط الإسرائيلي' نحو القدس ومكانتها..

لو أريد حقا مقاومة المشروع التهويدي فهناك خطوات أشد إيلاما للمحتل ومخططه المباشر، بتشديد فعل 'المقاومة الشعبية' داخل القدس المحتلة أولا وحولها ثانيا، وتوسيع دائرتها في مختلف مناطق الضفة الغربية لتصبح هي السمة السائدة للمشهد الفلسطيني وليس حالة السكون والتهدئة الشاملة التي تحيط بالموقفين الرسمي والشعبي، كما البحث عن وسائل أن تصبح القدس المحتلة مزارا يوميا لآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من سكان 48، وهم قادرون لو

كان هناك تعاون حقيقي مع ممثليهم، وليس لقاءات في المناسبات والمهرجانات أو المصادفة، لأن يشكلوا جدارا واقيا لعروبة القدس وهويتها السياسية والدينية..

المشكلة ليس أن نفتح معارك جدلية حول جدوى الزيارة أم عدمها، فكل يملك بعضا من الصواب.. لكن الصواب العام هو أن يعاد للقدس روحها الكفاحية وإسنادها بكل ما هو ضروري لجذوة النهضة السياسية الوطنية التي تظهر وتختفي.. ومن يستمع لممثلي القدس من الأطياف كافة سيدرك أن المشكلة ليس في تحريم الأنبا شنودة زيارة القدس لأقباط مصر ولا في ما قاله الشيخ القرضاوي لاحقا له بسنوات.. لكن قبل كل ذلك أن يلمس المحتل قبل الشعب الفلسطيني أن هناك خطة وطنية لحماية القدس وهويتها الوطنية والدينية وأن المسألة 'خط أحمر' حقيقي وليس أحمر يزول بأول اتصال هاتفي من هنا أو هناك.. قبل الجدل عن تحليل الزيارة أو تحريمها .. أبيحوا حضور المقاومة الشعبية وهي وحدها كفيلة بتعديل المسار كافة.. ودون ذلك فالزيارات العربية لها في مرحلة السكون ستخدم المحتل دون غيره ..

ملاحظة: بعد أقل من 24 ساعة مضت على تصريح الرئيس عباس عن التعديل الحكومي الخاص، حتى دخلنا في رحلة نقاش التغيير.. محدود أم جذري.. أسابيع من 'التسلية' قادمة.. ذكاء قيادي لتغيير المسار..

تنويه خاص: مصر دخلت التاريخ باختراع سياسي جديد اسمه مرشح ومرشح احتياط لانتخابات الرئاسة.. شيء لا سابقة له .. 'إبداع' الحراك لا يتوقف..

'حل السلطة' 'ترف فكري' في غير زمانه

كتب حسن عصفور/ بداية لا بد من التأكيد على مسألة قد يراها البعض أنها بديهية سياسية، وهي أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعبير كياني لهوية شعب خاض صراعا طويلا منذ الاغتصاب الأول عام 1948، بل وربما سبقته بسنوات في ظل صراع على هوية الأرض المعروفة بفلسطين التاريخية، ومنذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الانطلاقة المعاصرة للثورة الفلسطينية بقيادة حركة فتح والزعيم الخالد الرمز ياسر عرفات، كان الصراع يتمحور على

استعادة الأرض المغتصبة عام 48، قبل أن يتمركز في الشعار الراهن باستعادة الأرض المحتلة والمحددة بحدود 1967 كهدف مركزي فلسطيني منذ إقرار برنامج الاستقلال عام 1988 ، حتى بات هدفا لحركة 'حماس' وإن كان بصيغة تختلف عن صيغة منظمة التحرير كونها لا تزال تراه هدفا مرحليا بالصيغة المعلنة.. ولكن مع المسألة المركزية لاستعادة الأرض الفلسطينية، لم تغب لحظة الأهمية القصوى لاستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية، وهنا تكمن أحد المفارقات التي تميز القضية الفلسطينية عن غيرها من قضايا التحرر الوطني التقليدية..

هي قضية لا تقتصر فقط على الصراع مع عدو استعماري - احتلالي فحسب، بل أيضا كانت صراعا على الهوية الوطنية والشخصية المكونة لها، وليس عبثا إعادة التذكير بمقولة هرتزل – الأب الروحي- للفكر الصهيوني القائمة على أساس 'إلغاء' وجود هوية لشعب فلسطين..ضمن العبارة (أرض بلا شعب.. لشعب بلا أرض)، تلك المقولة التي لم تغب مرة واحدة من الأدبيات الصهيونية، وجل ما وصل إليه الاعتراف الصهيوني للشعب الفلسطيني هو التعبير عنهم كـ 'مجموعة سكانية' وكأنهم 'مجموعة بشرية بلا هوية'، ولم تكن تلك الرؤية سوى المرتكز الرئيسي للفكر الاستيطاني اليهودي.. قضية يعرفها الكثير من الحضور وأيضا من العرب، لكن كثيرين يتجاهلون قيمتها الراهنة في الصراع بصيغته الحاضرة..

تلك الرؤية الفكرية – الاستراتيجية للمشروع اليهودي الصهيوني، صدمت بـ'مأزق تاريخي' لم يكن في حسابها، عندما فرضت الانتفاضة الوطنية الكبرى عام 1987 داخل الأرض المحتلة، مع تطورات إقليمية مهمة في بداية التسعينيات، خاصة ما بعد احتلال الكويت عراقيا ثم التدخل العسكري المباشر الأمريكي وعودة التوجد العسكري العلني والصريح في تلك المنطقة، تطورات أدخلت المسألة الفلسطينية في مسار جديد، بدخولها مسار التفاوض السياسي، بدأ في مدريد وانتهى بأوسلو، البداية كانت بإحضار الفلسطيني بتحديد مقلص في التمثيل والهوية، عبر 'وفد مشترك' أردني فلسطيني، يقتصر تمثيله على سكان الضفة والقطاع دون القدس والشتات وتجاهل كلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت محاولة لإضعاف التمثيل الفلسطيني إلى الحد الأدنى السياسي الممكن، كون عملية شطبة لم تكن ممكنة، في ظل الانتفاضة الوطنية الكبرى، التي شكلت حاميا

شعبيا للتمثيل الوطني الذي تعرض لمحاولات شطب متتالية منذ غزوة بيروت وإلى ما قبل الانتفاضة بأشهر معدودة، برزت ملامحها في 'قمة عمان' منتصف العام 87، والتي شهدت أول حالة صراع لتعديل مفهوم التمثيل من 'الشرعي – الوحيد' إلى الشرعي فقط.. صراع كان له أبعاد سياسية، لم تنجح في حينه، للقدرة السياسية الواعية للقيادة الفلسطينية ورأس رمحها المباشر ياسر عرفات، بنقل المعركة إلى بعد كفاحي من خلال المواجهة المباشرة مع الاحتلال في قلب الوطن المحتل.. وكانت الانتفاضة الكبرى في ديسمبر 1987..

بدأت محادثات مدريد بمرجعية تتنقص بشكل صارخ من الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما كان يتوافق بشكل أو بآخر مع الموقف الإسرائيلي، وكانت المعركة الأكثر تعقيدا في الموقف الفلسطيني هل توافق القيادة أم ترفض 'اللعبة الأمريكية المكشوفة' للسماح لوفد فلسطيني ناقص التمثيل وغير مستقل، بل تحت مظلة تشاركية، وليس باسم فلسطين أو منظمة التحرير.. وكانت الموافقة الأعقد والأصعب.. ومنها بدأت معركة من نوع جديد للعبور نحو تأكيد 'الهوية والتمثيل' الفلسطيني ببعده الوطني.. وكانت محادثات أوسلو ثم توقيع 'إعلان المبادئ' بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل عام 1993، اختراقا سياسيا تاريخيا لمسار الأحداث في المنطقة.. وبعيدا عن من يؤيد أو يرفض 'إعلان المبادئ' سواء يعرفه أم يسمع عنه، قرأه أم قرأ عنه، لكن الحقيقة الأبرز كانت في كسر وإلغاء المقولة التاريخية في الفكر اليهودي الصهيوني عن الفلسطيني، باعتراف صريح بوجود الشعب الفلسطيني هوية وأرضا وكيانا.. نقلة أدخلت الصراع الفلسطيني – العربي مع إسرائيل مرحلة جديدة، وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية كأول حالة كيانية في تاريخ الشعب الفلسطيني فوق أرضه، بداية لتحقيق الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني..هذه الحقيقة السياسية، والتي تبدو وكأنها بديهية، تصبح اليوم بحاجة لقراءة مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي كانت في السنوات الماضية، خاصة وأن الجدل الداخلي والعربي، ذهب إلى البحث في صيغة الموقف من المفاوضات السياسية ونتائجها، ومدى صوابيتها من عدمه، وهل هي طريق ضرورة أم طريق مشوه للمسار العام، كان لذلك النقاش أثر مهم أصاب الحالة الكيانية ببعض مظاهر الإنهاك العام، وبدلا من مساندتها كي تقف بقوة وتحاصر بعض 'الخروقات' التي أرادتها إسرائيل، عاشت مراحل حصار سياسي عربي بطرق مختلفة، سواء الرسمية منها أو غير

الرسمية والكل يعرض أسبابه، لكن الرسمي منها شكل تعبيرا عن رفض تجسيد الكيانية الفلسطينية الجديدة، وليس موقفا 'ثوريا' خاصة أن القرار العربي الرسمي بوقف الحرب والبحث عن التسويات والمفاوضات بدأت ملامحه في مبادرة الأمير فهد السعودي عام 1982 في قمة فاس العربية.. الاختلاف على المفاوضات والموقف منها بين القبول والتعاطي معها أو الرفض لها تدرج وتباين من حالة لأخرى، ولكن لا يمكن مطلقا تجاهل القيمة الأهم بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية كتجسيد سياسي للتعبير عن صراع طويل حول الأرض والهوية فوق 'فلسطين التاريخية'، ولذا لا يجوز إطلاقا إغفال السبب الحقيقي لاغتيال إسحق رابين موقع اتفاق أوسلو مع ياسر عرفات كرئيس لمنظمة التحرير.. الاغتيال جاء تعبيرا للموقف الفكري السياسي الصهوني برفض وجود 'شعب فلسطين' و'أرض فلسطينية' كما جاء في وثيقة 'إعلان المبادئ'، ما يعرف إعلاميا باتفاق أوسلو..

قضية لا شك أنه تمثل حالة جدلية في الوسط السياسي العربي، ولكن الجدل لن يلغي أن تجسيد السلطة الوطنية للهوية الفلسطينية بشكلها الراهن بات حقيقة موضوعية، سياسية وفكرية، لا يمكن لأحد أن يلغيها من الخريطة السياسية الدولية، وهو ما يجب الانتباه له عند الحديث عن الخيارات التي لا بد منها للمستقبل الفلسطيني، فوجود السلطة ككيان لا يقتصر على مفهوم وظيفي أو مؤسسات مدنية وأمنية، فتلك أدوات لا أكثر، لكنه بعد سياسي تاريخي تمكن منه الشعب الفلسطيني بثمن كفاحي مدفوع قد يكون الأكثر في تاريخ المنطقة.. السلطة الوطنية الفلسطينية هي مصغر الدولة الفلسطينية ومرحلتها الأولى بل وحاضنة مؤسساتها داخل 'بقايا الوطن' الفلسطيني في الضفة والقطاع.. كيان شكل نقطة تاريخية فاصلة في مسار المرحلة الثورية الفلسطينية، محطة لم تصل بعد إلى اكتمالها الوطني الشامل، لكنها أهم المحطات السياسية تجسيدا للهوية الوطنية الفلسطينية في صراعها مع المشروع الصهيوني، كونها كيانا فوق الأرض وليس كيانا سياسيا معنويا كما هي منظمة التحرير الفلسطينية..

*السلطة الوطنية رأس حربة لتجسيد الكيانية الشاملة.

السلطة الوطنية الفلسطينية ليست مشروعا استثماريا أو شركة خاصة يمكن التعامل معها وفقا لمفهوم الربح أو الخسارة وبالتالي الحديث عن 'حلها' أو 'إشهار

إفلاس أصحابها'، بل هي كيان سياسي قائم، يشكل رأس حربة في الصراع بين رؤية شعب يريد استكمال المسار نحو الاستقلال الوطني وتحرير أرضه وإنشاء دولته الوطنية المستقلة، وبين مشروع يعمل منذ سنوات على 'تدمير' السلطة الوطنية كونها جاءت في 'غفلة صهيونية'، صراع بدأ منذ لحظة التكوين على الاسم والمكونات والوظيفة، تفاصيل لا حصر لها كي لا تذهب إلى ما يجب أن تصل إليه: دولة فلسطينية مستقلة، فالكيانية الشاملة للشعب الفلسطيني تشكل رعبا فكريا وسياسيا للمشروع اليهودي الاستيطاني، بأي شكل من الأشكال الكيانية مادامت ليست محاصرة برؤية الحصار المحدود في 'حكم مؤقت' أو 'دولة مؤقتة'..

إن الحديث عن 'حل السلطة' كخيار يشكل أحد أكثر أشكال التفكير السياسي بؤسا وفقرا، وتجسيد لغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة لكيفية الاستمرار بروح الانطلاقة الثورية المعاصرة للشعب الفلسطيني عام 1965، ولما تشكله حقيقة هذا 'الكيان الوطني'، وقيمته التاريخية في مسيرة الكفاح الوطني.. ويبدو أننا أمام حالة من العجز والفراغ الفكري تؤدي إلى البحث عن شعارات سياسية تكتنفها الإثارة وليس الواقعية.. فالعجز الفكري أو الفراغ الفكري لا يمكن له أن يستبدل بشعارات عائمة خادعة، ولعل شعار 'حل السلطة' نموذجا لهذا الشكل من 'العجز والفراغ الفكري'، فبدلا من البحث عن صيغ لتعزيز مكانتها السياسية وتحصينها كحالة كيانية وطنية، يجب أن تبقى كمشروع وطني كياني قائم فوق الأرض في مواجهة المشروع الاستيطاني، يختصر العاجزون فكريا وسياسيا المسألة في طرح خيارات تعفيهم من تحمل المسؤولية الوطنية، بل وتساهم موضوعيا في تحقيق بعض أهداف المشروع الاستيطاني، كما هو 'خيار الدولة الواحدة' أيضا، رغم أنه يبدو شعارا أو خيارا 'ثوريا جدا' لكنه في الحقيقة ليس سوى تعبير عن قمة 'العجز الفكري' بإرجاعه القضية الفلسطينية إلى مربعها الأول مع بدايات الاغتصاب عام 1948 للإذابة والاحتواء ..

الهروب من المواجهة وقيادة الصراع مع المشروع الصهيوني تشكل أقصر الطرق وأسهلها في المعادلة السياسية، لكن البحث في كيفية الإبداع والخلق وإيجاد السبل لمقاومته ومواجهته هي التي تشكل ميزة لقيادة عن أخرى، أو لحركة عن غيرها، ولأن المسألة تحتاج إلى شروط ومواصفات في قيادة المرحلة

الكفاحية الراهنة، قيادة تدرك أن المواجهة باتت ضرورة لا فكاك منها لحماية المشروع الوطني والكياني الفلسطيني، والمواجهة هنا ليست 'خيارا' من 'الخيارات' كما يعتقد البعض في 'المطبخ السياسي الفلسطيني'، بل هو الضرورة الأساسية لفرض 'الخيارات' الأخرى، والتي يجب أن يتم تحديدها بوضوح للشعب الفلسطيني وتصبح رؤية سياسية واستراتيجية محددة يعرفها الجميع، وليس 'خيارات' ضبابية بل وغير معلومة حتى الآن، حيث كل فترة يتم التطرق إلى عرض 'خيار ما' في الساحة السياسية، ثم يتم النفي أو التراجع عنه، حالة من الانسياب السياسي غير المسبوقة في المشهد الفلسطيني..

إن البحث في 'الخيارات السياسية' الفلسطينية مازال محكوما بقرار عدم المواجهة الكفاحية مع المشروع الإسرائيلي، لأن الحسم السياسي هنا هو ما يحدد جوهر وطبيعية 'الخيارات السياسية'، التي يتفرض أن تكون ضمن الرؤية الموحدة، وليس تكتيكا يتم استخدامها لتحسين بعض الشروط أو المكانة السياسية.. لا بد من التحديد الواضح جدا لماهية تلك 'الخيارات'، فبعد أن بدأت بسبعة 'خيارت' فلسطينية عرضتها القيادة في ورقة أمام لجنة المتابعة العربية، بدأت من إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد، إلى إمكانية 'حل السلطة' أو 'الدولة الواحدة'، 'خيارات' لم تكن الجدية سمتها، بحيث إنه لم تعد مطروحة للبحث والتفكير الحقيقي، ولكنها تعرض بين حين وآخر كشكل تعبيري عاجز، وكلما أصبحت الضرورة تقتضي الذهاب إلى المواجهة الشعبية مع المشروع الصهيوني، تبرز للساحة السياسية 'خيارات' كي تبتعد بالنقاش من الضرورة المطلوبة إلى حالة من الترف الفكري لنقاش مسائل تبتعد عن خيار الضرورة الوطنية ..

** خيارات الصواب السياسي وليس الهروب السياسي.

إن الوقت الراهن يشكل فرصة ذهبية للقيادة الفلسطينية بأن تعيد صياغة استراتيجيتها الوطنية والعوامل الكفيلة بنجاحها، ولكنها بحاجة لاتخاذ قرار مصيري بحسم علاقتها ورؤيتها مع السلطة الاحتلالية، من خلال وقف كل أشكال التعاون المدني والأمني معها، أي إعادة لاتخاذ قرار 'فك الارتباط' بشكل مباشر معها، وإعلان ذلك صراحة للشعب الفلسطيني والعالم، مستندا لكل ما تقوم به دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية، ولا نعتقد أن الحقائق السياسية خافية، ولكن حصرها بوثيقة تشكل سندا سياسيا ومرجعية لقرار 'فك الارتباط' الرسمي

مع السلطة الاحتلالية..موقف سيكون بوابة لا بد منها لكل الخيارات اللاحقة، بل إنه سيكون السبيل الوحيد للحالة القائمة اليوم، بين ضفة تعيش شكلا من أشكال التقاسم الوظيفي مع الاحتلال، وغزة تشهد سلطة تبتعد بحركتها وكأنها باتت أقرب إلى 'استقلالية' عن المركز.. واقع أقرب ما يكون مماثلا للمشروع الصهوني الذي تقدم به شمعون بيريز عام 1995 للرمز الخالد ياسر عرفات، جوهره دولة لغزة وتقاسم وظيفي في الضفة إلى فترة غير محددة، وكان الرفض المباشر له، لكنه عرض شكل هاجسا للزعيم الراحل، حتى أنه رفض مغادرة الضفة الغربية تحت ذاك الهاجس عام 2003 كي لا تكون المغادرة 'فرصة' لتحقيق المشروع البيريزي' .. هاجس سياسي لزعيم كان يدرك الأبعاد كافة للمشروع الاحتلالي، ومن هنا كان الثمن باهضا، بدأ باغتيال الزعيم ، ثم تشجعيا بتكريس الانقسام الوطني، لتحقيق ما عجزت عنه إسرائيل بطرق أخرى..

فلذلك تشكل القطيعة الوظيفية وفك الارتباط بالسلطة الاحتلالية المدخل الاساس لكل ما يمكن أن يشكل 'خيارات' سياسية، مع التحضير الجاد العملي لخوض معركة المواجهة الشعبية، مع العودة للمعركة السياسية، خاصة في الأمم المتحدة ومؤسساتها الفرعية..تكون بداية بسحب ملف الدولة الفلسطينية من طاولة مجلس الأمن، كون حشره هناك بات عنصرا سلبيا وفقد قيمته السياسية، لعدم وجود القوة الدافعة للوصول إلى ما كان هدفا، لذلك نقل الملف من مجلس الأمن وعرضه على الجمعية العامة والفوز بعضوية دولة فلسطين كمراقب، سيكون عاملا مهما في صراع الكيانية والهوية، مع الذهاب إلى المؤسسات الفرعية كافة للحصول على العضوية الكاملة لفلسطين كما حدث في اليونسيكو.. خيارات عملية انحرفت عن طريقها تحت الرغبة الاستكشافية لمفاوضات عمان.. والتي انتهت نهاية طبيعية غير صادمة لأن المشروع الاحتلالي لا صلة له بتسوية سياسية حقيقة..

فالعودة لتفعيل هذا المسار السياسي مترافقا مع نقل ملف ملاحقة إسرائيل على كل جرائهما السياسية في القدس والضفة والقطاع إلى المحافل ذات الصلة، خاصة وهناك من الوقائع والوثائق والتقارير ما يضعها في محكمة فريدة.. لكن تلك الملاحقة تحتاج أولا لحسم سياسي كامل وليس ترددا لها في الخطابات العامة، أو تعرض وكأنها 'رسائل تهديدية' لحكومة نتنياهو عبر رسائل ترسل بين

حين وآخر.. فسلوك كالذي يحدث لم يشكل تهديدا أو فزعا للطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل..

وبالتوازي مع خيار العمل الدولي لتعزيز المكانة للهوية الفلسطينية، تبدأ رحلة تعزيز دور ومكانة المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وهذا يتطلب أن يذهب الرئيس محمود عباس لقيادة المعركة الجديدة من قطاع غزة، حيث يعلن رسميا إعادة العمل بالمجلس التشريعي الفلسطيني بكامل هيئته، وتكليف شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة الفلسطينية خلال أسبوع واحد من وصوله للقطاع، ليتفرغ لاحقا لترميم كل ما له صلة بمتابعة الرؤية الاستراتيجية الجديدة..التي ترتكز على مشروع الوطنية الفلسطينية الكاملة، ولإنهاء الانقسام عمليا قبل أن ينتهي 'وثائقيا'.. قد يرى البعض ذلك خيارا مركبا أو عصي التحقيق في ظل الواقع القائم في قطاع غزة من سيطرة لحركة 'حماس'، لكن قرار الرئيس عباس بالذهاب إلى القطاع وعبر البوابة المصرية، مع قيادة حماس بالخارج وغيرها سيفرض واقعا إجباريا لا تستطيع حركة 'حماس' أن تعارضه، لو جاء ضمن الرؤية المعلنية للمشروع الكفاحي وفك الارتباط مع السلطة الاحتلالية.. هذا الخيار سيفجر طاقات شعبية ربما لا تلمسها بعض القيادات المسكونة بالكسل الفكري أو مصابة بحالة الاستكانة السياسية تحت ستار 'الواقع'.. لكن قلب الحقائق السياسية لا يمكن له أن يمر عبر نفق كالذي يحدث اليوم، من غياب المسؤولية العامة نحو القضية الوطنية..

وتشكل الحالة الانقسامية والتعايش معها نموذجا للهروب من قلب الواقع الردئ والذهاب للبحث عن خلق حالة تعيد بريق الانطلاقة الثورية الفلسطينية.. والتي تملك كل عناصر تفجيرها ولكنها تحتاج لمفجر لها يأخذ بالاعتبار أن الحراك العام في المنطقة العربية لن يكون عاملا جوهريا في الحسم الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل 'السكون العام' أو' صخب الكلام' عن المصالحة الوطنية لتفشل أمام عجر إيجاد اسم لشخص تنفيذي .. المسألة ليست شكلية، بل إن العجز عن حل تلك الإشكالية لا يمكن له أن ينتج حلا للقضية الأم.. لذا فالذهاب إلى القطاع سيكون خطوة تفرض منطقها نحو البداية الجديدة للنهوض الوطني الفلسطيني..

مصير السلطة لاحقا

قد يتساءل البعض عن مصير السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فك الارتباط مع السلطة الاحتلالية، الجواب يتوقف على مسار القيادة السياسية، حيث يمكن أن تتحول لدولة تحت الاحتلال، لو استكمل خطوات تكريس الاعتراف بالدولة الفلسطينية عضوا مراقبا في الجمعية العامة، وعضوا كامل العضوية كما اليونسيكو في المنظمات الدولية الأخرى، تبقى وحدتها السياسية من خلال فاعلية مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، تكون قطاع غزة قاعدة للمرحلة المقبلة.. هناك رؤى عدة للمضي لاستكمال المشروع الوطني وتجسيد الكيانية الفلسطينية، لكن ذلك مشروط بإيجاد الوعاء المنتج 'فكرا إبداعيا' وليس 'ترفا فكريا' للخلاص من ضريبة المواجهة مع محتل لا بد من مواجهته..وتتحمل القيادة الفلسطينية الرسمية والشرعية المسؤولية الخاصة لصياغة الرؤية الكفاحية – الضرورة للانتقال من مرحلة انتهى مفعولها السياسي العملي والحقيقي منذ لحظة إعادة احتلال الضفة الغربية عسكريا وحصار الزعيم الخالد عام 2002 إلى رسم برنامج شارون السياسي لفك الارتباط الشكلي مع قطاع غزة وحصاره عمليا، وسقوط كل الرهان على استكمال العملية السياسية تفاوضيا بعد اغتيال ياسر عرفات، الذريعة التي حاول الفريق الأمريكي – الإسرائيلي اعتبارها 'العقبة الكأداء' أمام تطبيق مشروع بوش الابن عام 2002 فيما يعرف بمشروع 'حل الدولتين' والذي جاء ليس كخطة عمل لحل سياسي بل من أجل إنهاء مفعول مبادرة السلام العربية التي سبقت عرض بوش بأشهر محدودة، ومحاصرة القيادة الفلسطينية والزعيم أبو عمار بمشروع 'إصلاحي ديمقراطي' برؤية سياسية 'مثيرة'..

مرحلة لم تأت بما يمكن أن يكون مشروعا بديلا للانهيار في العملية السياسية، حتى ما يعرف بمشروع أولمرت والذي جرى تسويقه كـ'اختراق جوهري' في الموقف الإسرائيلي، لم يكن سوى تكريس لجوهر المفهوم الإسرائيلي لابتلاع 'الكيانية الاستقلالية الفلسطينية'.. لذا لا بد من أن تقرر القيادة موقفها بالانتقال من مرحلة التعامل السياسي مع حكومات إسرائيل، قرار يتسم بالقطيعة الشاملة وليس 'حردا سياسيا' حتى يتم 'البحث عن مقابل لتحسين ماء الوجه'.. البداية للمواجهة الحقيقية للمشروع التهويدي الاستيطاني الاغتصابي الجديد يبدأ من نقطة الفصل

لفك الارتباط الكامل مع السلطة الاحتلالية نحو خيار الاستقلالية الوطنية الكيانية..

وتتحمل قيادة حركة 'حماس' جزءا أساسيا مما يجب أن يكون، لا يجب أن تقف متفرجة إلى أن تحصل الكارثة الوطنية معتقدة أنها ستكون 'بديلا مناسبا' لوراثة المرحلة التاريخية السابقة.. كما أن اعتقاد البعض منهم أن قطاع غزة يمكن أن يكون 'كيانا خاصا' تحت سيطرتهم سيكون جريمة سياسية تصب موضوعيا في تجسيد رؤية بيريز للحل السياسي، أو تطويرها من ضمن رؤية 'الدولة ذات الحدود المؤقتة'..

المسؤولية التاريخية تفرض على القيادة الفلسطينية بتكوينها الجديد، بعد لقاء القاهرة وتشكيل ما يعرف راهنا بـ'القيادة السياسية الجديدة' في شراكة لم تصل بعد أن تصبح قيادة فعلية..لكن هزيمة المشروع الاغتصابي الجديد للحركة الصهيونية ودولتها إسرائيل يفرض ضرورة الانتقال إلى مرحلة المواجهة لحماية المكتسبات الكيانية الفلسطينية من سلطة ومنظمة على طريق تحقيق مجمل الأهداف الوطنية الفلسطينية ..بروح مقاومة مبدعة تستغل طاقة مخزونة للشعب الفلسطيني بعد أن وصلت مرحلة التسوية السياسية إلى نفق مغلق..

فطريق السلام والتسوية تأجل كثيرا ولعل الحراك العربي لو استكمل طريقه يعيد رسم 'خريطة طريق' جديدة للنهوض الفلسطيني من تحت ركام 'التقاسم الوظيفي' مع الاحتلال، والانقسام السائد بلا وعي في المشهد الفلسطيني..

ملاحظة: ورقة عمل قدمت إلى ندوة بنقابة الصحفيين المصريين في بداية مارس 2012.

'حوافز' أم 'رشاوى'..

كتب حسن عصفور/ من يلاحق الدور الأوروبي في القضايا الشرقية وخاصة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يصاب بحالة من الهستيريا السياسية لمواقفها فيما يخص التسوية والحل السياسي، ودون إبخاس ما لها من مواقف إيجابية تجاه مفهوم الدولة الفلسطينية والاستيطان والقدس الشرقية – العربية المحتلة كعاصمة

للدولة الفلسطينية، قد لاتصمد أحيانا على ما تعلنه وتتراجع لاحقا تحت ضغط أمريكي ويهودي، لكن أساس الموقف وجوهره يشكل افتراقا واضحا عن الموقف الأمريكي واقترابه كثيرا من الرؤية الفلسطينية، وكثيرا ما تنتهي تلك المواقف إما بشكر فلسطيني سريع قد لا يصل إلى بلورة عمل مشترك في أي مسألة محددة، وتجاهل عربي رسمي، حيث لم نقرأ بيانا عربيا يشيد بما لها من مواقف، بينما لا يخلو أي بيان عربي رسمي يخص المسألة الفلسطينية دون توجيه "الشكر والتقدير" لموقف الإدارة الأمريكية ورئيسها، أي رئيس.. مواقف تثير القرف السياسي من أنظمة وحكام لدونيتهم السياسية التي لا مثيل لها، وكأن الحراك العربي الذي يثير بداية ما للإنسان في بلادنا، عربيا أو من أقليات قومية أخرى، من كرامة تم هدرها بعد استحضار أنظمة حكم ترضخ بلا هوادة للرؤية والرغبة الأمريكية..

ولأن أوروبا تستحق أن لا يتم تجاهل ما لها ولا يجب نسيان غضبها القريب جدا من النشاط التهويدي – الاستيطاني في القدس والضفة الغربية ومخاطر مشروع يهدد الهوية العربية الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ومقدساتها وخطر تهجير سكانها وخاصة مسيحييها، تقرير للأسف لم يكن محل الاهتمام الإعلامي لا الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي ولا العربي المشغول في مساحته الأساسية للترويج لما سيكون لسوريا، فمصير الرئيس السوري بات الأولوية المطلقة لإعلام "الفتنة العربية" وأصحاب التدخل الاستعماري بمظاهره المستحدثة باسم حقوق الإنسان المهدورة، وكأن غالبية دول العرب لا ينام حكامها قبل الاطمئنان على ما يخص الإنسان حقا وكرامة وموقفا يصان لو قال ما قاله يوما إعرابي للخليفة الفاروق عمر، أخطأت يا رجل، فلم يرسل قواته الأمنية لكي يودع معتقلا قد يخرج منه وقد لا يعود.. تقرير أوروبي كان يجب أن يكون تقريرا رسميا للقيادة الفلسطينية وللجامعة العربية وفرض نقاشه في مجلس الأمن.. لكن حسابات من ابتليت بهم الأمة تذهب لبيدر غير البيدر الفلسطيني..

واحترام ما كان من تقرير أوروبي رسمي لصالح فلسطين، فإن الدور الذي يقوم به طوني بلير باسم الاتحاد الأوروبي وفرضه رؤية لا تستقيم مطلقا مع روح التقرير الأوروبي ولا مواقف الاتحاد العلنية، يشكل علامة استفهام كبيرة، ويلحق ضررا بصوابية ما يصدر عن دول الاتحاد، وبعيدا عن تناول شخصه وما موجه

له من تهم بالفساد والرشاوى واستغلال النفوذ والدور في العراق وليبيا، لكن ما يقال عن محاولته بلورة 'رزمة حوافز' تقوم بها إسرائيل وتقدمها للسلطة الفلسطينية تتعلق بإطلاق سراح معتقلين وتوسيع رقعة السيطرة الأمنية على مناطق (ب) وامتداد إلى منطقة(ج) وفتح مغافر شرطة وحفر آبار مياه جوفية فيها، وربما لم ينس زيادة عدد تصاريح مرور الشخصيات المهمة جدا وتمديد فترتها من شهرين إلى 6 أشهر وحذف تعبير 'رغم المنع الأمني' عن تصريح الرئيس الخاص، حزمة تتبلور حول كيفية الابتعاد عن العناصر الجوهرية التي ربطت القيادة الفلسطينية عودتها للتفاوض بضرورة تنفيذها، ورغم الاختراق الاستكشافي لها في عمان، لكن النتائج أعادت المسألة إلى بدايتها..

حزمة'الحوافز' أو'الرشاوى' كتعبير أدق لا تقترب من قريب أو بعيد من النشاط التهويدي والاستيطاني، وتتجاهل كليا أنهما عناصر البداية التي لا بد منها كي تكون هناك مفاوضات جادة وفقا للإعلان الفلسطيني، بما فيه البيان الأخير للقيادة قبل أيام، أي أن لا جديد يمكن الحديث به أو عنه، والسؤال الذي يحتاج إلى جواب سبق أن تم عرضه ماهي الورقة الفلسطينية التي تم تقديمها إلى المفاوض الإسرائيلي في عمان، وهل تجاهلت عناصر الالتزام بوقف الاستيطان والتهويد..

الرشاوى الأوروبية الجديدة لا يجب أن تكون على طاولة البحث ولا التداول، فهي بعض من حقوق يمكن بحثها في لجنة الارتباط المدنية ولا تستحق أكثر من ذلك.. وليت القيادة الفلسطينية تصدر بيانا واضحا في كيفية تعاملها مع تلك 'الرشاوى التحفيزية'..

ملاحظة: يجب الاعتذار العلني من قيادة السلطة رئاسة وحكومة عن اعتقال صحفيين فلسطينيين على خلفية رأي أو موقف.. وعلى النقابة ألا تكتفي بإطلاق سراحهما فقط .. ويا دكتور سلام حذار من أفخاخ في طريقك..

تنويه خاص: أحسن تقرير لصحفي فلسطيني نشرته 'الجزيرة نت' بالقول بأن 'لا مواعيد مقدسة' للمصالحة الوطنية.. تعبير سبق لرابين الإسرائيلي أن قاله عن 'مواعيد اتفاق أوسلو' وسط التهرب من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه..

'خريطة طريق' فلسطينية بات ضرورة..

كتب حسن عصفور/ تتلاحق الأحداث السياسية بحيث لم يعد هناك متسع زمني كبير للتوقف والتمهل و'أخذ النفس' للتفكير، فكل ساعة هناك جديد يطارد المسألة الفلسطينية، سواء ما يتصل بمشروع المواجهة مع المحتل ودولته، أم ما يخص المسألة الداخلية بكل أفرعها السياسية والاقتصادية والأمنة وما له أثر مباشر على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وعلاقة القضية بالحراك العربي وتطوراته المتشعبة، وما يمكن أن يحضره من تغيير في طريقة التحالفات العربية – الدولية، وتأخير نسبي لسلم أولويات الحاضر الفلسطيني، حراك لا ينتهي بسرعة الشوق الفلسطيني لحصد ثماره نحو الوصول إلى ما يضع حدا لمعاناة مع دولة غاصبة تجد كل السند من التحالف الاستعماري بقيادة أمريكا، كي تبقى دولة غازية محتلة، ولسوء الحظ العاثر لأهل فلسطين داخلها وخارجها، أن ذات 'التحالف الاستعماري' هو من تضع غالبية دول العرب وقواها 'الجديدة' يدها بيده حتى تحقق 'شهوتها السلطوية'..

أحداث متسارعة جدا تحتاج ردا مباشرا واضحا يحدد مسار المرحلة المقبلة ضمن خريطة طريق' واقعية وعملية دون أن يتم تسميتها بعبارات وشعارات 'عاطفية'أو 'حشو كلام'، لم يعد هناك متسع من الوقت للاستمرار في كلام اللاكلام، آن الآوان أن يتم اللقاء من أجل رسم معالم الخريطة السياسية الشاملة بكل أركانها، بكل واقعية ومصداقية، فكلما كانت الحقيقة والصدق كانت العلاقة مع أهل فلسطين أكثر حميمية، المعالم في الخريطة تحتاج لتحديد كل 'الخيارات' و'البدائل' الممكنة للتعامل مع المشروع الاحتلالي، وكيفية المسار القادم سواء لجهة الاستمرار بالحالة الاستكشافية أو رفضها النهائي والعودة للتمسك بالموقف الوطني الاجماعي الذي تم اختراقه عبر تلك اللقاءات دون أن تتحول عملية الاختراق لحالة صدام سياسي كبير كما حدث خلال مشروع غولدستون، ليس كله بسبب الوعي أو 'عقلانية'حماس فقط، بل إن المكان ذاته أي الأردن كان له أثر كبير على فرض :عقلانية الخلاف' وحصرها في حدها الأدنى غير المحسوس، كما أن حركة التغيير العام في عدة بلدان عربية وبالأساس مصر وتقدم جماعة الإخوان الكبير في الانتخابات فرضت بدورها ضرورة اللأ تصعيد، عوامل ساهمت في تمرير عملية الاختراق للجدار السياسي الخاص باللعبة التفاوضية

الجارية، ولكن لا يمكن لها أن تستمر كما بدأت.. لذا يجب وضح معلم واضح جدا في كيفية التعامل مع المسألة التفاوضية ووضع حد نهائي للتفرد بالقرار العام في هذه القضية..

وعلى ضوء التحديد من اللعبة التفاوضية تكون 'الخيارات' و'البدائل'الوطنية التي بات تعدادها المستمر عملا مملا، ولكن لا بد من حسمها والبدء بوضع جدول زمني للسير في كل خيار من الخيارات، ضمن باقة لها بداية ولها نهاية، وتلك بداية فلسطينية تحمل للعرب كرزمة شاملة ضمن قرار مسبق بالتمسك بها كخيار وطني فلسطيني وليس رغبة أو نوايا يمكن تبديلها تحت أي طلب من طرف أو دولة ضمن 'حسابات ضيقة جدا'، والاتفاق عليها ضمن دائرة 'القيادة السياسية الجديدة' بمشاركة الكل الفلسطيني سيمنحها قوة مضافة أمام اللقاء العربي القادم، والذي لا يجوز حصره بقضية واحدة تتصل باللقاءات الاستكشافية الممقوتة والكريهة..

ولأن كل 'الخيارات' و'البدائل' لا يمكنها أن تكون جادة دون تحقيق تقدم ملموس في ملف المصالحة الوطنية، فذلك يتطلب الاستجابة للنداءات الشعبية السياسية التي تريد فورا تحديد مسيرة القادم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فورا، بإعلان اسم رئيس الحكومة المكلف كي تشرع الآلة في العمل على أن لا تتأخر عن مدة تساهم في تقديم الأمل، ومع الإعلان لاسم رئيس الوزراء المكلف يتم الاتفاق على عقد جلسة للمجلس التشريعي في دورة جديدة ينتخب هيئة المكتب ورئيسه ضمن توافق وطني باعتبار أن مدته اقتربت من النهاية، وفتح الطريق لعودة عمل المجلس التشريعي يمنح قوة للفعل التصالحي، كون المجلس غاب منذ سنوات عن الحضور، ويرتبط بهذا إصدار مرسوم رئاسي بخصوص الانتخابات العامة المفترض أنها في شهر مايو القادم، أي بعد 90 يوما وهي فترة قصيرة جدا، لكن يمكن أن تكون كافية لو صدقت نوايا أصحاب النفوذ..

ولا يمكن للخريطة القادمة أن تقفز عن البعد الاقتصادي – الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، خاصة بعد 'أزمة قانون الضريبة' الذي فتح جرحا اجتماعيا يحتاج جهدا كبيرا لإغلاقه، ولكنه أشار لبعدها المخزون شعبيا..

خريطة باتت ضرورة كي لا يذهب اليأس بما تبقى من أمل لأهل فلسطين، وكلما مرت الأيام دون إحراز تقدم ملوس كلما ذهبت الآمال نحو انتظار 'خريف فلسطيني' ما لم يحدث ما ليس بالحسبان السياسي والعسكري.. الأيام تسير والمواقف ملتبسة في كل جوانب القضية الفلسطينية، وآن أوان توضيحها..

ملاحظة: إصرار حركة حماس على تجاهل إشكالية تواجدها في سوريا بات محلا للاستغراب والتساؤل لماذا.. رغم أن قيادتها تقريبا بالكامل لم تذهب لدمشق منذ زمن .. التوضيح أفضل من بيانات تزيد الضبابية..

تنويه خاص: 'دولة الجدار' .. تعبير استخدم قبل سنوات لوصف بعض ما عرضته تل أبيب وتجاوب البعض الفلسطيني معه تحت عباءات مختلفة الألوان.. الذاكرة ما زلت حية..

خطة العرب : سوريا أم الأسد..

كتب حسن عصفور/ في أغرب مفارقة سياسية يمكن متابعتها في مفارقات العرب التي لا تنتهي، قرر مجلس وزراء العرب خطة 'سياسية للحل' في سوريا عمادها 'الرحيل السلمي' للرئيس السوري خلال مهلة زمنية محددة، قرار العرب توافق في نفس اليوم الذي غادر فيه الرئيس اليمني عبد الله صالح بلاده لهجرة إجبارية بعد التوافق على 'المبادرة الخليجية' وبعد ممطالات طويلة نجح صالح أن يحصل على ما لم يتمكن مبارك الحصول عليه، من 'حصانة خاصة' تمنع ملاحقته ومن طلب من أعوانه، قرار عربي مستلهم التجربة اليمنية لسوريا تزامن وبداية 'الرحيل السلمي' لرأس الهرم ورأس المشكلة..

وبعد فشل رحلة التصعيد القطري وبالتنسيق مع قوى 'غير عربية' لإرسال 'قوات عربية' جاء 'القرار العربي' الأخير خطوة في مفترق طرق نحو المستقبل، ولم تكن الخطة بحاجة لتوضيح الوزير القطري بن جاسم بأنها خطة مستنسخة من 'الحل اليمني' وأنها تهدف لرحيل الأسد 'سلميا، مع بعض التعديل الطفيف الذي أوكلت لنائبه 'صلاحيات التفاوض' مع المعارضة لتشكيل 'حكومة وحدة وطنية' خلال شهرين ويستمر 'التعاون' خلال المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء

الانتخابات العامة تحت 'إشراف ورقابة دولية'.. الخطة واضحة جدا فيما تهدف الوصول إليه من 'حل سياسي عربي سلمي' لقطع الطريق على 'الحل العسكري'..

قد يبدو أن 'الخطة العربية المطورة – المعدلة' تمس بالسيادة الوطنية السورية، وهذا من حيث المبدأ وفي ظل الظروف الطبيعية صحيح تماما، لكن ما تمر به سوريا اليوم لم يبق من 'السيادة الوطنية' سوى 'مبادئ عامة' والأشهر الأخيرة أدخلتها إلى حالة لم تشهدها سوريا منذ الاستقلال وهو ما يجب أن تراه السلطة قبل حزب البعث الحاكم بمشاركة الحاقية لقوى ستدفع 'ثمنا ديمقراطيا' لذلك 'الإلحاق' القسري، ما تعيشه سوريا من ألفه إلى يائه هو مساس بالسيادة الوطنية بل والكرامة الوطنية، مع آلاف القتلى وحالة رعب يومي ومؤشرات عن بوادر 'حرب أهلية' وتعزيز 'البعد الطائفي' و' النزعة القومية'، مسار سوريا اليوم ينتهك سيادتها وكرامتها. فلذا لا يجوز التمترس خلف 'شعارات لن تجدي نفعا'..

فمن أجل 'سوريا المستقبل' يحتاج الفريق السياسي الحاكم أن لا يتسرع في التعامل مع 'الخطة العربية المعدلة' بالرفض الساذج، كما حدث في المبادرة الأولى، والتي تراجع لاحقا عن رفضه بذات الكلمات أيضا، الخطة المعدلة واضحة جلية، لكنها تسمح للأسد بما لم تسمح لصالح به، لم تطلب مغادرته سوريا ولم تطلب تفويضا كاملا للصلاحيات لنائبه، سيبقى رئيسا 'شكليا' إلى حين الانتهاء من المرحلة الانتقالية، وإجراء الانتخابات العامة التي يفترض أنها ستكون 'ديمقراطية' وبقليل من الهدوء يمكن رؤية أن الخطة أيضا تتيح 'ديمقراطيا' إعادة حزب البعث للحكم والسلطة لو تمكن من الفوز انتخابيا، وهو ما يجب رؤيته في جوهر الخطة العربية، فإن كان للحزب الحاكم القدرة والمقدرة على تحشيد الملايين لتأييد الرئيس فيعمل من الآن لتحشيدهم لفوز الحزب ديمقراطيا ويمنع كل أشكال التدخل وسرقة السيادة والمس بالكرامة الوطنية..

الخطة العربية المعدلة بنصوصها المعلنة ليست 'شرا خالصا'، رغم أن نوايا بعض من يريدها هو 'شر خالص' للنيل من سوريا الوطن كما النيل من بلاد العرب أجمع .. الخيار الآن بين الإصرار على رفض 'الحل العربي' بما يعني بقاء البعث حاكما بالفوز الانتخابي أو بقاء الرئيس الأسد حاكما للأبد .. الخطة

تطرح خيارين لا ثالث لهما سوى البديل العسكري الذي يتم الإعداد له بأشكال عدة..

بالمناسبة روسيا ستكون أقرب للحل العربي من الحل الأسدي.. فهي أول من تقدم برؤية حل وفقا 'للسيناريو اليمني' وليس الليبي.. والعرب بخطتهم اقتربوا جدا من الرؤية الروسية والتي ستكون في موضع غير قادر على الرفض المباشر..

ملاحظة: التقارير الصحفية عن مغادرة عائلة الرئيس للإقامة خارجا لم تعالج بشكل واضح من قبل الرئاسة الفلسطينية، مفترض بيان سياسي واضح وقاطع للرد على التقارير التي يسربها 'أوساط مقربة' من الرئاسة.. كلام أحد المستشارين ليس ردا..

تنويه خاص: هل سيكون اعتقال عزيز دويك أول اختبار سياسي للقوى الإسلامية الفائزة في بلادها ..

'خيار قريع' .. الاسم السري لـ'حل السلطة'..!

كتب حسن عصفور/ عاد 'الجدل السياسي' حول المستقبل الفلسطيني ليحتل مكانته في المشهد العام، حتى وإن كان ما زال بطيئا، لكن خروج قيادي بوزن ومكانة (أبو علاء قريع) ليعرض في مقال رؤيته الخاصة حول فشل 'حل الدولتين'، وأن الخيار الأقرب للواقع بات 'خيار الدولة الواحدة'، موقف لن يمر مرورا عابرا، فهو ليس بخبر كما هي الأخبار، ومن عرضه ليس 'محلل سياسي' أو كاتبا وإعلاميا يعرض ما يعتقد أنه موقف في ظل الأزمة، بل من يعرض هذا 'الخيار' شخصية مركزية في المشهد الفلسطيني تاريخا وحاضرا، رغم النكسات التي تعرض لها في حركة فتح، وحصاره في المؤتمر السادس، لكن قيمته العامة كانت أقوى من 'المؤامرة الصغيرة'، وله من الحضور داخل حركة فتح وخارجها وصلات واتصالات تتجاوز الموقع التنظيمي، إلى جانب أنه كان 'رأس الفريق المفاوض' لاتفاق أوسلو' وما تبعها من عملية تفاوضية، واحتل مكانة من الصعب أن يتم شطبها بقرار أو بغيره..

ما عرضه 'قريع' من رؤية و'خيار' سبق أن كان أحد الخيارات التي تحدث عنها عدد من القادة والباحثين، حتى الرئيس عباس أشار إليها في معرض سابق، واحتلت الفكرة مساحة واسعة في سوق العروض التي تبحث عنها القيادة الفلسطينية أمام 'مأزقها' السياسي، بإغلاق الطغمة الفاشية كل السبل أمامها للمضي في خيارها الأول ، المفاوضات والتسوية، كان 'خيار الدولة الواحدة' أحد تلك 'الخيارات' التي تقدم بها 'فريق مصغر' للقيادة بما سماه حينها 'الخيارات الاستراتيجية البديلة' ومنهم من هو عضو في 'فريق التفاوض الحالي' للرئيس عباس.. وفجأة صمت الكلام عن 'الخيارات البديلة' وبدأ التغيير في الحديث عن الإجراءات والخطوات وليس الخيارات، وهي سياسية عبرت عن 'العجز' بتحديد المستقبل القادم..

ويبدو أن مقال قريع عن'الفشل والتفشيل' وعرض 'خيار الدولة الواحدة' سيعيد الجدل لمفهوم 'الخيارات' و'البدائل'، خاصة أنه ترافق مع 'تسريبات أم الرسائل' وما بها من 'إشارات توحي بحل السلطة' أو ما سماه بعضهم 'برد 'البضاعة' إلى 'أصحابها'.. هكذا اختصر بعضهم قضية السلطة الوطنية، ورغم كل محاولات النفي التي خرجت منهم، بأنه لا يوجد حل للسلطة، لكن كل الأقوال التي تصدر عن فريق' أم الرسائل' توحي بها وآخرها ما قاله أحدهم بأن 'لا سلطة دون سلطة فعلية' وهي مقولة رددها الرئيس عباس في أكثر من مناسبة وآخرها خطابه أمام الجامعة العربية والذي أعلن به عن 'أم الرسائل'.. يتحدثون بالمضمون ثم يتنكرون لما يقولون.. ارتباك واضح بلا غبار يحكم الموقف السياسي العام، ولكن ما تقدم به 'قريع' كان شديد الوضوح ولا يحتاج لتأويل ولحسن الحظ أنه كان مكتوبا ومنشورا باسمه وليس تصريحا أو مقابلة يمكن التنصل منها لاحقا تحت بند 'خروجها عن السياق'..

ما عرضه 'قريع' في مقاله – الرؤية، يمكن اعتباره الوجه الآخر لمفهوم 'حل السلطة' أو 'الاسم السري لها، فجوهر الفكرة أن يتم إلغاء وإنهاء كل المظاهر الكيانية الفلسطينية التي أنتجها الواقع الفلسطيني منذ العام 1994، وعودة تسليم مفاتيحها إلى الاحتلال ودولته إسرائيل، والبحث عن 'سبل الاندماج' أولا في دولة إسرائيل القائمة، والانتظار زمنا طويلا أو قصيرا، إلى حين أن تأتي 'فرصة تاريخية' تتيح للفلسطينيين داخل الدولة الإسرائيلية 'الانتفاض الديمقراطي' من

خلال أغلبية سكانية أو عبر انتفاضة سياسية تؤدي لكسر 'عنصرية الدولة الواحدة'، مفهوم يقوم على محاولة 'استلهام التجربة الجنوب أفريقية وتحويل القضية الوطنية الفلسطينية بأركانها :الهوية والوطن، إلى ركن كفاحي يستند إلى 'العنصرية'.. رؤية تعبر في واقع الأمر عن 'قمة اليأس السياسي' في ظل العجز الذاتي نحو كسر المعادلة القائمة..

'خيار الدولة الواحدة' يقوم على 'فصل قطاع غزة' من الجسد السياسي الفلسطيني ويختزل الواقع المقصود بالضفة الغربية، ولذا يدخل في مرحلة السقوط المبكر، ولا يحتاج بعدها لتفكير عميق لتبيان أنه واقعي ليس 'خيارا' بل 'تعبيرا مأزوما' أمام عجز القيادة الفلسطينية عن العمل من أجل الخروج من الممر الإجباري الذي تضعه واشنطن – تل أبيب لها.. خيار 'الدولة الواحدة' لا قيمة له ضمن شطب الكيانية الفلسطينية المكتسبة كما فصل قطاع غزة من الواقع القادم، عدا عن كون دولة الاحتلال لم تصل لتلك السذاجة أن تسمح بالاندماج، وهي التي تسعى ليل نهار لفرض هويتها اليهودية، والتخلص من الفلسطيني المزروع فوق ترابه وأرضه داخلها.. المسألة ليست في 'تثوير الكلام' ولكن في ثورة التفكير والرؤية.. ما يعرض من إلحاق حديث للفلسطيني شعبا وهوية والسعي لدمج في دولة الاحتلال ليس سوى 'خيار اللاخيار'.. وبدلا من السير في ممرات الهروب والإحباط والكسل الفكري، لنفكر جديا بالإعلان عن 'فك الارتباط الفلسطيني' بسلطة الاحتلال القائمة والتفكير بالعمل من قواعد تختلف عن رؤية الإحباط.. فك الارتباط بالاحتلال يبقى مؤسسات السلطة تحت الاحتلال في الضفة الغربية، ويصبح قطاع غزة قاعدة سياسية لاستكمال تحرير ما لم يحرر نحو تقرير المصير واستكمال الاستقلال الوطني الفلسطيني في حدود المعقول السياسي والزمني.. أما ترك المسألة إلى 'مجهول الأيام' فتلك أحد مصيبات الإحباط الذي ولده العجز العام.. ومع الاختلاف الكلي مع ما عرضه (قريع) لكن يحسب له تحريك السكون في المياه السياسية المصابة بعفن فريد..

ملاحظة: تقرير دولي يشير إلى أن الانتهاكات لحقوق الإنسان كانت سمة مشتركة بين الأطراف الثلاثة التي تتحكم في حياة الشعب الفلسطيني.. الاحتلال، السلطة وحركة حماس.. أي تماثل هذا .. والمصيبة أنهم لا يخجلون..

تنويه خاص: عادت الاتهامات الساذجة والتافهة لساحة 'الردح الإعلامي' بين طرفي المصيبة الوطنية.. الحديث عن 'المال الإيراني' و'المال الأمريكي' سقوط يكشف أن المصالحة كذبة لا أكثر في مفهوم المتحدثين عنها..

د.سلام لا تذهب..

كتب حسن عصفور/ قرر نتنياهو أن يستقبل الوفد الفلسطيني برئاسة د.سلام فياض والحامل لـ'التهديد النووي الأخير المعروف بأم الرسائل' يوم 17 أبريل – نيسان، يوم قرر أهل فلسطين منذ عشرات السنين اعتباره يوما للأسير، وبالتالي هو يوم وطني من المفروض أن تكون الحكومة الفلسطينية بكل أركانها محتفلة به في مختلف المحافظات، وزاد اليوم أهمية وحساسية بأن قرر مئات من الأسرى أن يكون بداية لإضراب عام تحت مسمى 'الأمعاء الخاوية'، ويتصادف أيضا مع ذكرى استشهاد القائد – أمير الشهداء – أبو جهاد الوزير، بأيد إسرائيلية طالته في منزله في تونس عام 1988، أي أن الموعد لا يتناسب والزمن الفلسطيني الخاص.. ونعرف مسبقا من يستهتر دوما بقيمة الرمز أو الرمزية في الذاكرة الفلسطينية ليقول كذبا بأن كل أيام فلسطين مناسبات..

من حيث المبدأ كل أيام شعب فلسطين مناسبة لصراع طويل مع عدو اغتصب الأرض وعمل كل ما يمكن عمله لاغتصاب الهوية والتاريخ لشعب وجد ليبقى ويحيا فوق أرضه حرا وكريما، لكن ذات اليوم الذي قرره نتنياهو بعد مماطلة وتجاهل طويل للقاء وفد 'أم الرسائل' تصادف بأكثر من رمزية وخاصة استشهاد قائد بحجم ومكانة خليل الوزير، وإضراب عام لمئات الأسرى داخل سجون الاحتلال، ولعل تجارب المفاوضات أو اللقاءات أو الاتصالات السابقة مع الطرف الإسرائيلي تشير إلى أنه كان يؤجل ويرفض عقد أي لقاء يتزامن وحدث عام له حضور ومكانة في ذاكرته، مهما كان الحدث هامشيا، من إطلاق رصاصة في الهواء يعتقد أنها موجهة بقرار إلى يهودي مجهول إلى ذكرى أيامهم الدينية التي تتعدد بشكل مثير جدا..

أن يقرر نتنياهو موعدا لاستلام 'التهديد النووي السياسي' للقيادة الرسمية في يوم الأسير والإضراب العام قد يكون صدفة منه كونه يجهل 'مخزون الذاكرة' الفلسطينية، ولكن لا يمكن أن تكون الموافقة الفلسطينية عليه أيضا صدفة، وإن كان وحدث نسيان رمزية الموعد فقد بات ضروريا تعديله، كما يتم البحث في 'تعديل حكومي'، رغم أن ضرر التعديل لا يقل عن ضرر اللقاء أيضا، تأجيل الموعد ليوم واحد لو كان لا أمل بإلغائه أصلا والاكتفاء بتسليم الرد، غير الضروري وغير المناسب، عبر واسطة 'الارتباط المدني' أو وسيط أقل مكانة سياسية وبشكل غير معلن.. فالمسألة لا تستحق كل هذه 'الاحتفالية' لا الموضوع ولا الشخص..

من المنطقي أن يستمع رئيس الوزراء د. فياض، وهو الذي يتطلع لدورة حكومية جديدة، إلى بعض ما قد يمس بالحساسية الوطنية، وأن لا يسير وفقا لمن يسير منذ زمن بإدارة الظهر لها، وكأن الاهتمام عيب أو نقيصة، فمن لا يراعي بصدق 'حساسية الشعب' وخاصة الشعب الفلسطيني ستكون ذكراه في تاريخ أهل فلسطين بقع سوداء.. ولن تحميه كل 'جدران الكذب والخداع' التي يمارسها فريق سياسي يمارس كل أشكال النصب العام، ما أوصل المشهد الفلسطيني إلى أدنى مظاهره الفاعلة، رغم أن كل ما يحيط يجب أن يكون عاملا رافعا للقضية الوطنية، فدولة الاحتلال تعيش حالة مأزومة باحتلالها 'زمن الحراك العام' ..ليس جريمة أن يراجع د. فياض موعدا مع رأس الطغمة الفاشية الحاكمة.. ويعلن أنه لن يذهب في يوم سيكون شكلا لمعركة كفاحية بين أسرى الحرية وجلاديهم ولن يذهب في يوم لا تزال ذكرى اغتيال أمير الشهداء ترفرف فوق سماء فلسطين..

التراجع في سياق التواصل مع حساسية الشعب الفلسطيني فضيلة سياسية لا بعدها فضيلة، وقد تكون تلك السمة ميزة لقائد عن غيره، هي سمة لا بد لها أن تكون فيمن يحتل صفة قيادية، بل وهي نفق مضيء لمحبة شعب دون فرض أو إكراه أو استغلال حالة شعب تحت الاحتلال لفرض 'محبة كاذبة' .. سمة كانت أحد أبرز سمات الخالد ياسر عرفات، كان رمزا بقرار شعبي وسيبقى رمزا بقرار شعبي..حاضرا دوما بل هناك من يعتقد أن حضوره يزداد مع تنامي المآزق السياسية التي تحيط بقضية فلسطين من كل جوانبها.. التراجع مع الإعلان توحدا بحساسية الشعب عن موعد بائس سيكون ربحا صافيا.. ذلك ما

ننتظر من د. فياض وأن لا يفرض عليه ما قد يكون 'بقعة سوداء' يريدها البعض له عبر لقاء لن يجلب 'الخير لفلسطين'..

ملاحظة: اختفى الحضور الرسمي والشعبي تقريبا مع حملة أهلا بكم في فلسطين.. مسألة تثير الاستهجان أن تصل حالة الخمول الوطني إلى هذه الدرجة من 'البلادة السياسية'..

تنويه خاص: نحن أمام 'مرحلية اتخاذ القرار وتقسيمه'.. البعض يعلن أن 'أم الرسائل' ستكون الإنذار الأخير وآخر يراها ما قبل الأخير وغيره يراها خطوة ما قبل خطوات.. أي سخرية تلك التي تنتظر شعب هو حقا يستحق دوما أفضل..

د.يوسف يكشف 'ثمن الإعلان' ..

كتب حسن عصفور/ أخيرا خرج صوت فلسطيني تحدث بحقيقة أسباب طرفي الأزمة الفلسطينية باختيار قطر لتوقيع 'إعلان مفاجئ' وغير محسوب بل وكان مرفوضا بشكل كامل من فتح قبل أشهر، تحدث د. أحمد يوسف بما لم يكن معلوما بشكل صريح، بأن دوافع التوقيع تكمن في أسباب حددها بقيام قطر بعملية لإعادة إعمار قطاع غزة، ودفع رواتب الموظفين أي حل جزء مهم من الأزمة المالية للسلطة وحماس، كما أن قطر ستقوم بتسويق الاتفاق أمريكيا نظرا للدور الذي تحتله قطر حاليا في المعادلة الإقليمية..أسباب تخلو من جوهر ما تم تسويقه سابقا من 'أصوات' في المعسكرين بأن ' الإعلان' جاء انطلاقا من 'المصلحة العليا للشعب الفلسطيني' وتجسيدا للمصلحة الوطنية ووضع حد لمظاهر الانقسام .. أسباب تحدثوا عنها لم نجد لها أثرا ملموسا فيما قاله القيادي البارز وصاحب الصوت المعتدل داخل حماس ورجل الاتصالات الحساسة مع الغرب د. أحمد يوسف.
الأسباب التي عرضها الدكتور ستفتح جدلا من نوع خاص، ستعيد بالذاكرة ما كان يوم أن استضافت العاصمة القطرية الأفرقاء اللبنانيين بتوافق عربي ما وأمريكي ما وغربي ما، لتعلن اتفاقا بينهم إثر محاولة 'حزب الله' في حينه القيام

بتدخل عسكري مباشر لفرض موقفه السياسي فيما عرف بمشهد 7 آيار.. وتحدث الكثيرون عن ثمن الاتفاق آنذاك، وربما تكررت ذات العبارات يومها، بأن قطر ستشارك في إعادة إعمار بيروت والجنوب وستكون عنصرا لتسويق الاتفاق أمريكيا – غربيا، ومرت الأيام وتشكلت ' حكومة توافقية' برئاسة الشيخ سعد الحريري، لم تفعل ما يمكن أن يسجله التاريخ، سوى شلل وخلاف امتد أشهرا قبل التشكيل للبحث كيفية إرضاء الجنرال، وبعدها حدث كل شيء إلا أن تكون حكومة توافقية تنفيذية.. ولم تحضر الأموال ولا الجرافات ولا التسويق.. وانتهى الأمر بالإطاحة بالحريري وحكومته بعد أحداث انقلابات تحالفية أطاحت بالحريري صاحب الكتلة السنية الأكبر، لتأتي بميقاتي الصوت السني الضعيف، لأن سوريا وحزب الله والجنرال أرادا ذلك في حينه.. وصمت العرب ولم يحضر من يسعف القوة الأكبر..

وهاهو لبنان اليوم عمليا بلا حكومة ولا توافق ولا إعمار.. كل ينتظر كيف يمكن الخلاص من الآخر، واستعادة 'المشهد اللبناني' راهنا' ليس محبة فيما مضى، ولكن تذكيرا لمن لا يرى أن 'المال السياسي' لا يمكن له أن يصل بالأهداف الوطنية إلى نهايتها التي تكون تعبيرا عن المصلحة الوطنية، وما لم تكن الدوافع نابعة من جوهر الإدراك بالمسؤولية تجاه المشروع الوطني، فلا يمكن أن يكتب له النجاح، ولذا أن يرتبط 'إعلان الدوحة' برشاوى قطرية مالية أو سياسية يشكل إهانة لا مثلها لكفاح الشعب الفلسطيني وتاريخه الطويل، فكيف يمكن القبول بأن يكون ثمن العمل من أجل إنهاء الانقسام 'رشاوى رخيصة' ، لا تليق أبدا أن تتزامن مع شخصية وهوية الشعب الذي صنع ثورة أعادت الاعتبار للهوية الوطنية والكيانية بل والعربية بعد الهزيمة الكبرى في العام 1967..

مخرج بائس، وتزداد حالة البؤس السياسي عندما تصبح دولة قطر 'قاطرة للترويج' مع الغرب وأمريكا'، أصبح البحث عن رضا أمريكا شرطا لتحقيق إنهاء الانقسام، بعد كل ما قيل بأنه عمل لا صلة له بالخارج، بل إن تصبح دولة قطر الدولة المركزية في 'ترسيم الاتفاق المنشود' وكأنه عمل تاريخي يحق أن يسجل في موسوعة 'جينيس' كونه سابقة لا سابقة لها..

اتفاق يتم ولادته بهذه الطريقة وأسباب كالتي تم ذكرها، وهي الأقرب للحقيقة، لن تصل بنتيجة لمصلحة الشعب الفلسطيني، فما يأتي بغير رغبة وأسباب وطنية

خالصة لا نجاح له، مهما حاول البعض تلميعه.. ولنشكر جميعنا الدكتور الذ ي أظهر الحقيقة مجردة خالية من 'خدع سياسية' .. إعلان الدوحة اللبناني فشل فشلا ذريعا..فهل سيكون مصير الإعلان الثاني أيضا.. قبل فوات الآوان أعيدوا الحق إلى نصابه .. ولتكن حكومة لا تستند إلى وعود ورشاوى من أي جهة كانت.. ووحدة الموقف حقيقة وبشكل مخلص ومستند لفلسطين سيكون هو السلاح الذي يقود طريق الخلاص.. توافقوا على حكومة دون قيود أو أطواق.. ولتختاروا رئيسا لها من آلاف الأسماء التي تختزنها الذاكرة الجمعية الوطنية..

ملاحظة: كثرت التساؤلات عن 'الشخصية' التي لعبت دورا مركزيا في 'تخليص' إعلان الدوحة.. يقال بأنه رجل الأعمال الفلسطيني باسل عقل المقيم في لندن ويتمتع بصلات قوية جدا مع الأطراف الثلاثة..

تنويه خاص: اليوم ستدخل اليمن منعرجا بانتخاب رئيس جديد.. مرحلة ما بعد صالح.. السؤال هل يسمح للهادي منصور أن يحافظ على وحدة اليمن قبل استقرارها.. نتمنى .. فلا نريد انفصالا جنوبيا جديدا.. كفانا السودان..

'زوبعة الشاطر'.. خطا أم رسالة!

كتب حسن عصفور/ عادت مصر إلى حراك شعبي متعدد الأهداف، تحرك 'الميدان' كما لو أنه 'ميدان' يناير – فبراير 2011 من حيث المشهد الشعبي، عشرات آلاف بل ومئات آلوف من أبناء الكنانة عادوا ليهتفوا مجددا في المكان الذي أصبح 'رمزا ثوريا' لكثير من الشعوب قبل أكثر من عام، لكن المكان لم يعد هو ذات المكان، ولا الأهداف هي الأهداف، حضرت القوى والأحزاب وأصحاب المصالح، وغابت الروح التي هزت عرش مصر، فكل من عاد إلى 'الميدان' له برنامجه وهدفه ومنصته الخاصة، لم يعد الحديث كما كان يوما 'الشعب والجيش ايد واحدة'، بل لم يعد الهتاف 'الكل ايد واحدة'، مشهد الجمعة الأخير كرس أن الوحدة الوطنية لم تعد هي ذاتها، بل إن 'الفرقة الوطنية' تبرز أكثر وأصبحت السمة التي شهدها 'الميدان' مع محاولة البعض أن يطمسوا ما لا يمكن طمسه من مصالح لا تتفق واحدة مع الأخرى، رغم تقارب الشعارات شكلا..

قبل أكثر من عام افترقت 'قوى الثورة' نحو مسارين أيهما يسبق الآخر، 'الدستور أولا' أم 'الانتخابات أولا' ونجح تيار 'الإسلام السياسي' من خلال لجنة صياغة الإعلان الدستوري التي شكلها المجلس العسكري من غالبية هواها الفكري والسياسي يميل جدا إلى التيار الإسلاموي، بل أن أحد قادة جماعة الإخوان كان شريكا في ذلك الإعلان، وسريعا ذهبوا به إلى الاستفتاء وصبغت بعض الاتجاهات بعدا دينيا للاستفتاء وكأن النعم كانت تصويتا للإسلام واللا تصويتا لغيره الله.. حملة كانت أشبه بحملة إرهاب فكري غير مسبوق في مصر، سرعة إنجاز الإعلان الدستوري والتصويت عليه والذهاب لانتخابات برلمانية وفقا له، كانت القاطرة التي ركبهتا قوى 'الإسلام السياسي'، واختلفت لاحقا بعد فوز مبين في انتخابات برلمانية وذهبت لفرض طريق مختلف، واستخفت بقوى الثورة التي كانت رأس حربة في الانطلاقة الثورية التي هزت عرش مصر، وهادنت تلك القوى الإسلاموية ما يمكن مهادنته كي تحقق أهدافا ومصالحا في ظل 'غفوة سياسية'..

وجاءت الانتخابات الرئاسية الأخيرة وتطورات موقف جماعة الإخوان منها، بقرار الترشح لها بعد زيارة خيرت الشاطر، الرجل القوي فيها، إلى دولة قطر، لتدخل مصر مرحلة من التوتر الحاد، والذي يهدد كثيرا من روح الانطلاقة الثورية للشعب المصري نحو بناء 'مصر الجديدة'، وكان استبعاد خيرت الشاطر لحظة فارقة في موقف الإخوان من المجلس العسكري، بعد أكثر من عام من توافق سياسي وغيره، أثار حفيضة غالبية قوى مصر، لكن حدث 'الانقلاب السياسي الإخواني' على مرحلة 'الوئام' مع المجلس إثر استبعاد الشاطر من الترشح للرئاسة، فقاد هو شخصيا 'حربا لا هوادة فيها' ضد المجلس العسكري واللجنة المشرفة على انتخابات الرئاسة بل وعلى الإعلان الدستوري والمادة 28 منه، رغم أن الجماعة ذاتها وقبل أسبوعين من ترشح الشاطر دافعت عبر مستشاريها القانونين والإعلاميين عن تلك المادة التي تمنع الطعن على قرارت اللجنة المشرفة، بذريعة أنها تحصن موقع الرئاسة.. ولكن حدث ما لم يكن بالحسبان من فرض الشاطر نفسه على انتخابات الرئاسة بعد 'تصويت غريب' في مجلس الشورى، لا يزال محل نقاش في مصر..فتحولت النيران فجأة نحو 'العسكري' واللجنة، وبدأ التهديد بتصعيد ووعيد وصل في تصريحات للشاطر وكأن هناك 'حربا جهادية' ضد العسكري..

وجاء تصريحه حول عملية 'التنصت' على اتصالات المجلس العسكري ولجنة الانتخابات الرئاسية ليفتح جدلا مثيرا في مصر، تصريح أثار 'زوبعة' لم تنته بعد، وكشف وكأن هناك 'دولة داخل الدولة' كما وصفها كاتب إسلامي معروف، ورأها البعض 'اختراقا للأمن القومي' وتهديدا خطيرا له، تصريح الشاطر عن كشف عملية 'التنصت' فتح 'جبهة جدل' جديدة في الساحة المصرية عن حقيقة موقف الإخوان من مفهوم الشراكة السياسية والمواطنة والبناء الديمقراطي لمصر بعد مبارك.. تصريح سارعت 'الجماعة' أو بعض منها على التنصل منه، وآخرون تجاهلوا سماعه رغم أنه موجود صوتا وصورة..

ما قاله خير الشاطر وهو الملقب بالرجل الاقوى داخل 'الجماعة' ليس غلطة أو زلة لسان، خاصة أنه يأتي في سياق 'حرب الشاطر' على المجلس العسكري ومعركة 'الرئيس'.. والشيء المثير حقا في هذه المعركة أن هناك مرشحا رئاسيا للإخوان المسلمين ما زال في حلبة السباق، هو رئيس حزبهم السياسي محمد مرسي، مرشح ما زال موجودا، لكن الحرب السياسية الأخيرة لهم تبدو وكأنها 'رسالة سياسية' تحدد المطلوب إما الانتصار بالفوز بمعركة الرئيس أو 'الحرب السياسية الشاملة' .. قد يعتقد البعض أن هذا المنحى ناتج فقط عن ما حدث مع الشاطر، لكن هناك تخوفا حقيقيا من جماعة الإخوان بأن يتم حل مجلس الشعب ومجلس الشورى وفقا لأحكام قضائية، فهناك مئات الطعون على دستوريتهما، وكل المؤشرات القضائية تذهب بإمكانية الحل وإعادة الانتخابات، وهذا ما لن يسمح به الإخوان، كما أعلنوا، كون الناس في مصر هذه الأيام ليسوا بذات الرؤية كما كانوا قبل عام ونيف ..

الحرب اليوم هي 'حزمة رسائل' لها ما لها وعليها ما عليها.. لكن المؤكد أن كثيرها لم يكن لا شاطرا ولا بديعا.. خسائر تحتاج من قادة الجماعة وعقلائها فرملة 'الاندفاعة الشاطرية' والحد من الاستماع لغير 'أهل مصر'..فمصر الجديدة لن يكتب لها النجاح سوى بروح الـ18 يوما الأولى في 'الميدان'.. ومهما كان الصوت عاليا والوعيد متسعا فمصر أكبر من حشرها برؤية فصيل مهما كبر..مصر كبير الأمة تحتاج غير ما نرى وبها كل الممكن القادر..

ملاحظة: أمريكا صديقة البعض بينما تتجهه لزيادة دعهما لمشروع القبة الحديدية بـ680 مليون دولار إضافية لما تقرر.. إجمالي المساعدة للقبة وحدها يصل إلى حدود المليار دولار.. هل يخجل من يبحث 'التنسيق السياسي' معها..

تنويه خاص: لماذا قررت دولة الكيان أن تخوض حربا ضد مروان البرغوثي وهو في سجنه هذه الأيام.. ما نشرته صحيفة 'هآرتس' عما تسميه اعترافات بعد سنين من الاعتقال ليس نشرا مجانيا.. من له مصلحة بتشويه صورة 'مروان'.. ابحثوا جيدا لتعرفوا..

سامحونا.. لن ننجرف لوحلكم..!!

كتب حسن عصفور/ مجددا عادت 'الفئة الضالة' وطنيا لمصادرة بعض زوايا الرؤية داخل 'بقايا الوطن' الفلسطيني بفرضها 'حجبا أمنيا' على عدد من المواقع الفلسطينية الإعلامية، ومنها 'أمد للإعلام'، حملة ظلامية تعتقد أن 'المخابرات والأمن هي الحل' لمأزق عدم قدرتها على التعايش مع النقد والاختلاف وفقا لقواعد عاشتها فلسطين منذ الأزل، وجسدها الرمز الخالد ياسر عرفات في ظل 'غابة البنادق'، سلوك همجي بدائي لا أكثر ولا أقل، لن ينتصر بل سيهزم شر هزيمة كنهج وأفراد، وسيكون مصيرهم كمثل حكام حاولوا قبلا مصادرة الرأي والحرية وكان مصيرهم واضحا للعيان.. مسبقا نقول لن تنجحوا في فرض 'ظلاميتكم السياسية' ولن تتمكنوا من تعميم نزقكم وضيق حوصلتكم الفكرية.. وُلدنا كموقع من أجل الكفاح الدؤوب من أجل الحرية لوطن وتحرر من كابوس احتلالي متجهين بطريق أن يكون شعب فلسطين يستحق دوما أفضل مما لديه، حكما وحكوما.. انطلقنا لنقول بأن الاختلاف حق، وهو ما لم تستطع 'الفئة الضالة' أن تدرك قيمة الاختلاف في بناء دول وتحرر شعوب..

ولأن المعركة الوطنية أكبر من 'صغارئهم'، نؤكد في هيئة تحرير 'أمد للإعلام' بأننا لن ننجرف لمستنقع وحلهم وننحرف عن المضي قدما في منهجنا منذ البداية، أن لا إسفاف في التعبير ولا خروج عن 'النص الديمقراطي' ولا للسقوط في 'بئر الشخصنة' الذي تغرق به تلك 'الفئة الضالة'، لن تجبرونا على السقوط في بحر

التفاهات .. وسنواصل المسير كما بدأنا منذ سنوات طريقا ليس أسير "النزعة الذاتية" أو "الذاتوية" التي ستسقط أصحابها..

اليوم، وطنيا، هناك محاولة من قبل اليمين المتطرف الإسرائيلي لاقتحام حرم المسجد الأقصى، محاولة تعيذ للذاكرة ذلك اليوم حيث حاول الميت الحي شارون، باقتحام الحرم القدسي الشريف، يوم 28 سبتمبر – أيلول، ومنه انطلقت المواجهة الشعبية الفلسطينية للعدوان العسكري الأوسع ضد الشعب الفلسطيني وسلطته، انطلقت حرب المواجهة الوطنية من القدس وحرمها الشريف.. مواجهة لم تنته بعد رغم تحقيق العدو بعضا من أهدافه وأبرزها الخلاص من "رمز الوطنية الفلسطينية" ياسر عرفات، وإنتاج حالة الانقسام الوطني ككارثة وطنية لا سابق لها على الصعيد الداخلي.. ما زالت تراوح مكانها لغياب الإرادة الوطنية رغم توقيع اتفاقات عدة، وآخرها إعلان الدوحة، والذي ينتظر رؤية النور، كمقدمة لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية لو أتيح لها أن تجري، فربما تنتج جديدا يمنع سقوط مرحلة الاستقلال الوطني وتقسيم ما تقسم سابقا..

المفارقة الكبرى أن المحاولة الليكودية لاقتحام المسجد القدسي الحرام، تأتي والكلام كثر كثيرا عن الخطر الذي يتهدد القدس مكانة ومقدسات، تهويد متواصل ليل نهار، تهجير واستيطان غير مسبوق ، والبعض يصرخ بين حين وآخر كلاما يمكن أن يسمعه من هم خارج الحدود، لكن السكون والسكوت سمتان تبرزان من السلطة والفصائل، وكأن الخطر المقبل على أقدس ما في الأرض الفلسطينية حدث عادي كبناء مستوطنة عشوائية أو قتل مواطن أو اعتقال إنسان، تجاهل غير مسبوق لفعل احتلالي غير مسبوق..

تجاهل المعركة الوطنية في القدس المحتلة والهروب من المواجهة السياسية والكفاحية هي الحاضر في الموقف الفلسطيني العام.. وكأن لسان حالهم يكتفي بالقول "وللبيت رب يحميه".. حتى أنهم لا يقولونها علانية..وكأن "الشراكة السياسية الجديدة" التي ولدت قبل أسابيع ليست لفلسطين بل لبلد آخر.. قد تكون صرخة مسؤول ملف القدس في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أبوعلاء قريع قبل أيام لم تخرج بعد من حدود بلدة أبوديس في ضواحي القدس، يوم أن دعا للنفير لحماية الأقصى ومنع متطرفي الليكود من اقتحام المسجد الحرام.. صرخة ستذهب كما ذهبت صرخات كثيرة قبلها..

ومن جديد تطل روح الزعيم الخالد الذي دفع حياته ثمنا للقدس، وهو القائل 'لن يكتمل حلمي إلا بك يا قدس'.. فهل ما زال القول حاضرا في ذاكرة من يجب أن يكمل المسار العرفاتي استقلالا وطنيا ..

ملاحظة: يبدو أن وداع حكومة د. سلام فياض للشعب الفلسطيني سيكون به ' زوايا معتمة' متعددة.. وحجب منابر إعلامية واحدة منها.. حتى لو كانت القوة للأمن والبوليس كان يجب أن ينطق السيد فياض برفض صريح لظلامية 'العهد الدوحوي الجديد'..

تنويه خاص: العرب دمجوا قضية نقاش المسألة السورية بالمسألة الفلسطينية، رسالة غريبة وعجيبة.. لكنه زمن لا زمن له ..

'شحنات كهرو وطنية' بديلا لمكالمة نتنياهوية !

كتب حسن عصفور/ نجحت الحركة الشعبية الفلسطينية أن تفرض بعضا من منطقها الخاص في التعبير عن رغبتها نحو الخلاص من 'القيد الاحتلالي' عندما خرجت في أكثر من مكان تجسيدا للمعركة الدائمة حماية للأرض والهوية وترسيخا للمبدأ الكفاحي للشعب الفلسطيني في صراعه الطويل مع الحركة الاغتصابية – الحركة الصهيونية ودولتها إسرائيل، خرجت جموع الشعب الفلسطيني وبتزواج نسبي مع متضامنين دوليين وبعض عرب، لتقول بأن المخزون الثوري للشعب الفلسطيني وطنا وشتاتا لم ينبض ولن ينبض أبدا.. رسالة الأرض وصلت جيدا إلى من يجب أن تصلهم وقبل كل الأطراف ، القيادة الفلسطينية بكل تلاوينها الرسمية والحزبية والفصائلية..

رسالة تحدد أن خيار 'المواجهة الشعبية' يجب أن يشتق طريقه قدما لفك الارتباط نهائيا مع المحتل ودولته العدوانية، مواجهة تبقى هي المرتكز الذي يشكل 'جدارا واقيا' للقضية والهوية، وهي السبيل الأقصر لفرض رؤية وبرنامج، بعيدا عن لحظات الانتظار لمكالمة نتنياهو ليقبل أن يستلم 'رسالة'، مكاملة قد لا تأتي أبدا، بينما رسائل القوة والمخزون الشعبي للتعبير الوطني جاهزة جدا، وكانت ملامح

'الهبة الشعبية' حاضرة بكل مظاهرها، رغم القيود الاحتلالية وأيضا 'قيود ذاتية' تخوفا من انفجار لا يمكن السيطرة عليه..

دروس 'ملامح الهبة' في يوم الأرض تجدد أن لا خيار بات ممكنا للدفاع عن البرنامج الاستقلالي الوطني والخلاص من تركة المحتل واستكمال مشروع الكيانية الفلسطينية سوى خيار المواجهة الشعبية، وتطويرها لتصبح حاضرة على جدول الفعل اليومي، طريق هي الأكثر جدوى وإيجابية من تلك السبل الانتظارية التي دخلت في طور النيل من 'الكرامة الوطنية'، انتظار رد فعل أمريكي، أو انتظار لموقف رسمي عربي لن يصل أبدا في ظل ذات السلوك السائد نهجا رسميا، وتصل المهانة أن ينتظر الشعب مكالمة من نتنياهو لـ'يتشرف' رأس الطغمة الفاشية باستقبال وفد فلسطيني حاملا 'أم الرسائل' .. منطق يشكل إهانة سياسية في زمن يقول شعب فلسطين يوم الأرض بأن هناك ما يفرض الكلمة والقول الفصل.. هناك طريق سيجعل كل من يدير الظهر للقضية الفلسطينية أن لا ينام قبل البحث عن سبل لحلها..

الفرصة التي لا يدركها بعض 'المنتظرين' رأفة واشنطن أو مال عربي أو مكالمة عبرية، أن الحراك العربي حاضنة تاريخية لتعديل دفة الصراع، نحو تنفيذ 'الوعد' بالمقاومة الشعبية السلمية المدنية، وكل وصف يمسح عنها 'تهمة التسليح'، فرصة تلاقح الهبة الفلسطينية بالحراك العربي تشكل قوة دافعة نحو فرض منطق الأحرار الذي أبهر العالم يوما في سياق الثورة الفلسطينية المعاصرة..

دروس ملامح الهبة في يوم الأرض رسالة للداخل الفلسطيني قبل أن تكون للخارج بكل تلاوينيه السياسية والإعلامية، رسالة تفرض أن تعيد القيادة الفلسطينية حكما و'حكومات'، أحزابا وفصائل بأن تتداعى لقمة فلسطينية مصغرة لرسم منهج الخروج من مأزق الراهن السياسي بانقسامه وارتباكه العام، 'قمة فلسطينية' لتقطع كليا مع نهج المراوحة والانتظار السائد في المنهج السياسي، وكسرا لحالة ترسيخ 'دويلة المشيخة'..

ملامح الحضور الكفاحي تجسدت في خروج أهل فلسطين حيثما استطاعوا لذلك سبيلا، وعادت روح فلسطين ترفرف فوق الأرض وحول حدودها وارتفعت

الراية الوطنية بألوانها الأربعة لتزيح بقوة 'رايات اللون الواحد' رغم أنها حاولت أن تطل، ملامح ترسل دروسها بأن كل ما يحتاجه أهل فلسطين موقف جاد وحازم ممن يملك القرار كي يعاد لشعب فلسطين حضوره الكفاحي العنيد ويفرض سطوته وكلمته عبر نهر العطاء الثوري وليس ساعات الاستجداء المهينة لشعب شكل رمزا دائما لكل من أراد 'الخلاص' من محتل أو مستبد..

ملاحظة: مصادرة الحريات العامة في فلسطين تستحق وقفة جادة وحقيقية من نقابة الصحفيين وكتل القوى في المجلس التشريعي.. بدأت المصادرة بحجب مواقع إعلامية بلا سبب سياسي وانتهت باعتقالات لن تتوقف ذاتيا..

تنويه خاص: شهيد يوم الأرض جاء من قطاع غزة .. رسالة لقوى الانقسام أن الوطن أكثر حضورا من دوائركم ..

صمت قيادة " حماس " تواطؤ مكشوف

كتب حسن عصفور/ لا يوجد ما يمكن أضافته في تعداد 'خطوات منع المصالحة الوطنية' فكل شيء يقول بلا غموض أو ضبابية أن طرفي الأزمة لا يمكنهما أبدا تحقيقها في ظل ما هو قائم من مراكز قوى تتحكم في القرار الوطني، مراكز داخلية اساسا وفرعها الخارجي، تعطيل لم يعد لنا تكرار شواهده المتدحرجة يوميا، لكن المسألة الأخطر فيما وصل له المشهد الفلسطيني أن تبدأ قيادات حمساوية في الاعلان الصريح عن 'امارة غزة ومشيختها' وهي التي لم تكن غائبة أبدا عن قيادات النفوذ الانقلابي منذ لحظة تنفيذه في يونيو – حزيران العام 2007..

كل ما كان من شواهد لبناء 'امارة القطاع الاسلامية' تنصلت منه قيادة حماس – الخارج بذكاء ومناورة، خاصة وأن ظروف اقامتها السورية آنذاك لا تمنحها القوة لتأييد ذلك، وأيضا المناخ العام عربيا لم يكن مؤاتيا لها، ولكن ومع انطلاق رحلة 'الحراك العربي' والانتفاضة الثورية التي أتت رياحها بما لا تشتهي من سطو على أهدافها الديمقراطية والثورية والعلمانية، وما نتج عنها من 'هبة اخوانية اسلامية' لبسط النفوذ على مظهر الحراك العربي، بالحق أو بغيره، رآها

بعض ‘حماس – غزة’ وكأنها فرصتهم المنتظرة لكشف مخزون ‘نواياهم الحقيقية’ لفرض مشروعهم ‘الاسلاموي’ وتحقيق ‘حلمهم لبناء ‘مشيختهم’ في قطاع غزة، بلا أدنى حساب وطني لمخاطر ذلك المشروع التدميري للهوية الوطنية والكيان السياسي مشروع يأتي لتحقيق رغبة لا تقيم وزنا للقضية الفلسطينية ووحدة أركانها..

تصريحات محمود الزهار، أن مقر المجلس التشريعي سيكون مقرا لوحدة العالم الاسلامي وبعدها بيوم يخرج المسؤول القوى والأكثر نفوذا بالقوة الأمنية في حماس فتحي حماد ليعلن الطلاق الدائم مع ‘العلمانيين’ في فلسطين واعتبار يوم الانقسام والانقلاب ‘عيدا’، تشكل انزلاقا خطيرا جدا يتجاوز الحديث عن ‘مطبات وعراقيل’ المصالحة، فهي دلائل على أن حماس – غزة بدأت في مرحلة تكريس الانقلاب سياسيا وكيانيا، وتأكيدا أن الوضع الفلسطيني هو ما تريده لها وحدها، وحيث سلطتها الخاصة..

كيف يمكن لقيادي بمكانة الزهار أن يجعل من مدينة غزة عاصمة لفلسطين والعالم الاسلامي، وهو يرى بأم عينيه ما يحدث لها من تهويد واستيطان وتحضير لهدم المقدسات ورأسها الحرم المقدس، هل يرى الزهار أن لا أمل ولا جدوى بالنضال لتحرير القدس وعلينا رفع راية الاستسلام كي تصبح ‘غزة مقرا ومستقرا وعاصمة للخلافة الاسلامية’ التي يروجون لها منذ أطلق رئيس وزراء تونس الحالي تصريحه في بدايات المشهد الثوري التونسي عن بداية استرجاع ‘الخلافة الإسلامية لكنه أضطر للتمويه لاحقا بعد تدخل الغنوشي..

ويكمل فتحي حماد المأساة الزهارية بسخرية لم يكن لها وجودا سابقا في فلسطين ولأن حماد لا يرتبط بالتاريخ الوطني للشعب الفلسطيني ولا يوجد لديه وقت لقراءة ماض فلسطين شعبا وثورة، فلا يعلم أن ثورات فلسطين وانتفاضتهم والسلطة التي ينعم بها الآن وجواز السفر الذي يحمله هو منتج لتحالف وطني كان ‘علمانيو فلسطين’ جزءا اساسيا منه وبه.. ان تبحث عن ‘مشيخة تدروش بها’ كما تريد فافعل أما التجاهل وتغييب التاريخ الفلسطيني لتنتصر لرؤياك الطارئة فتلك كارثة لا بعدها كارثة..

ولأن المسألة لم تعد من يعرقل المصالحة أكثر من الآخر، ولم تعد بحثا في ‘خروقات متنامية’ فلم يعد مقبولا من قيادة حركة ‘حماس’ الصمت على تصريحات الزهار وحماد.. وعليها تحديد موقفها، إما أن تباركها وتمتلك شجاعة خيار الذهاب لبناء ‘كيان الامارة الاسلامية’ في قطاع غزة، كما هي القاعدة في اليمن ولاحقا في ليبيا، او أنها تعلن في بيان واضح للعالم أنها تستنكر وترفض أقوال حماد والزهار.. اما الاكتفاء بالحديث خلف الأبواب تجاهلا لها، فهذه سياسة تأكيد للرؤية الانفصالية التي تتعزز يوما بعد، والتي سبق لإسماعيل هنية أن اطلقها في وقت سابق بالدعوة لبناء ‘دولة غزة’..

قيادة ‘حماس’ مجبرة على الكلام.. والصمت يعني بكل صراحة أنها لم تعد شريكا في مسار العمل الوطني واتجهت لطريقها الخاص بديلا للمشروع الوطني العام.. وعندها لم يعد الحديث عن المصالحة له اي قيمة أو معنى.. بل تصبح ‘فتح’ والفصائل الوطنية شريكة في المؤامرة لو استمرت في لقاءات تحت بند تنفيذ ‘المصالحة’.. ما لم تستنكر قيادة حماس فيجب وقف كل علاقة بها.. ولتذهب بمشروعها الانفصالي الى حيث تريد وعندها الحساب مع الشعب والعروبة.. ولن ينفعها غرورا وهميا وتجبرا مسنودا بحسابات ‘جاهلية’ لتاريخ الوطن الفلسطيني..قضية وشعبا وأرضا ومكانة..!

ملاحظة: ان يستقبل نتنياهو ‘جاسوسا’ بهذه الحفاوة هي فعل نادر.. لكن مع ابن القيادي الحمساوي يوسف كان له حسابات أخرى.. ليس حفاوة بجاسوس بل لأشياء أخرى..

تنويه خاص: واشنطن تحاول وقف ذهاب فلسطين لنيل حقها المغتصب في الأمم المتحدة منذ العام 1948 لتكون دولة .. ويبدو أنها تحقق ما تريد.. فلسطين ستغيب عن نيل حقها بفعل فاعل.. يا خسارة!

عن 'الإمبريالية' و'الاستعمار' وبغض البعض

كتب حسن عصفور/ من حق قوى 'الإسلام السياسي' أن تشعر بالغبطة والسرور والنشوة لكل ما حدث لهم من مكاسب بعضها تاريخي كما حدث في مصر التي

حازت النصيب الأكبر من نتائج الانتخابات البرلمانية، بعيدا عن عرض أسباب ذلك وما حدث خلال الانتخابات فتلك روايات ستكون أمام القضاء لو حدثت، لكن الأبرز هو فوز تاريخي، كما أن ليبيا باتت تحت سيطرة اتجهات إسلاموية متعددة الرؤية، وحصلت في تونس والمغرب نتائج مبهرة لكنها لم تصل لمرحلة 'الحسم الديمقراطي' الذاتي، وهي تحكم في بلد كالسودان ولها حضور بارز في فلسطين عبر حركة حماس وسيطرتها العسكرية على قطاع غزة.. نشوة لا يمكن أن لا يراها أي مراقب تشهدها تيارات 'الإسلام السياسي'، حتى وصلت بالبعض ومنهم مرشد جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأن يبشر بتشكيل معاصر للخلافة الإسلامية، مقولة عكست مدى الغبطة والنشوة التي يعيشون، ولهم كل الحق السياسي بذلك فهو نصر لم يكن بحسبان .. لكنه حدث ولا خلاف عليه..

لكن من المفارقات التي تشهدها حالة الفرح لعديد من كتبة هذا التيار أنهم يصرون على ذر الرماد بالعيون، ويحاولون سرقة جهد الآخرين علانية اعتمادا على التصويت الانتخابي وليس الفعل الثوري الذي قاد الأمة بحراك كسر كل حواجز الخوف والقهر وفتح الطريق واسعا أمام التغيير الذي حدث واضعا حدا للاستبداد، دون أن يقدم نموذجا ديمقراطيا واضحا ومحددا سوى العملية التصويتية لا غير، فهؤلاء الكتبة يريدون سرعة تزوير التاريخ المعاصر بالكتابة عن ما لهم ويتجاهلون كليا وعن عمد واع ما لغيرهم من 'دور تاريخي' بل 'وطليعي' مما تحقق من انتصار..

التجاهل لدور القوى الديمقراطية والمدنية وغير الإسلاموية التي كانت رأس الرمح في حركة التغيير في مصر وقبلها في تونس بشهادة موثقة صوتا وصورة لقيادات التيارات الإسلامية نفسها، وبالتالي لم تكن هامشية أو قابعة في مناطق تنتظر الاشتعال ثم الانقضاض على نتائج الفعل والمشاركة ثم السيطرة عليه لأسباب عدة لها موقف تفصيلي آخر، وبدلا من احترام تلك اللحظة التاريخية وتقديرها ذهب البعض إلى تناسيها تماما أو التقليل من شأنها وتصويرها وكأنها حدث تظاهري وكفى، متجاهلا القيمة الكبرى للتفجير الثوري آنذاك.. وهي مسألة ليست هامشية في طريقة التفكير والبناء القادم.. فمن يتجاهل قيمة الفعل الثوري للآخرين لا يمكنه أن يكون قادرا على الشراكة السياسية الحقيقية، واعتماد التصويت السريع في تونس ومصر كمقياس للدور التاريخي ليس سليما على

الإطلاق، ولعل نموذج جورج إسحق المعارض الأبرز لنظام مبارك وأبرز قيادات الحراك الثوري في مصر الذي لم يتمكن رغم كل هذا أن ينجح في بورسعيد، ليس لكونه ليس ثوريا بل كونه ليس 'خدماتيا' وفقا لما قاله أحد أبرز قيادات الإخوان في بورسعيد.. ولأسباب أخرى أيضا ..مثال ساطع لكيفية التعامل مع المتغيرات..

إلا أن الأبرز السياسي والأخطر التجاهل الكبير للدور العسكري – السياسي للتحالف الأطلسي في المنطقة ودورها في تغيير مسار الأحداث، خاصة في ليبيا ودول أخرى من خلف الستار، التنكر للحضور الأطلسي هو محاولة لطمس دور استعماري يبرز في استغلال نتائج الحراك الثوري العربي وتوجيه مسارها نحو خيارات لا تكون خيارا ثوريا معاديا للاستعمار والإمبريالية، وبدأت تظهر معالم تشكيل ذاك التوجه علانية وليس سرا كما كان يحدث سابقا، فاللقاءات الأمريكية والأوروبية مع قيادات التيارات الإسلامية و'الغزل المتبادل' بعبارات متنوعة يكشف أن الأفضل للتحالف الأطلسي هو سيطرة اتجاه 'الإسلام السياسي' على حركة الفعل العربي بديلا لقوى أكثر عداء للتواجد الاستعماري، ورغم الحديث الأمريكي الناعم جدا عن القوى المدنية لكنها حسمت خيارها بالذهاب لخلق 'شراكة سياسية جديدة' في المنطقة مع قوى 'الإسلام السياسي' التي لا ترى في أمريكا عدوا سياسيا.. وهو ما يجد ترحابا واسعا في صفوف تلك التيارات..

المشكلة ليس في نوع وشكل تلك 'الشراكة السياسية' فخيارات الانتخابات تفرض منطقها، لكن المصيبة عندما يعمل بعض كتبة تلك التيارات من تسخيف الحديث عن 'الدور الاستعماري' أو 'المخطط الإمبريالي' المعد للمنطقة وكأن الاستعمار والإمبريالية ودولها نقلت 'البندقية من كتف إلى كتف' وباتت تقبل خيارات الشعوب بكل 'شفافية' وهي التي لا تزال تفعل المستحيل للانقضاض على نتائجها في أمريكا اللاتينية، بل إنها أرادت مشاركة حماس في الانتخابات لتكون جزءا من 'النظام السياسي' لكنها لاحقا لم تعترف بنتائج العملية الديمقراطية لحسابات معلومة ..

من السذاجة والسطحية والاستهبال أيضا أن يحاول البعض قصدا أو جهلا بأن يروج لمقولة الاستعمار والإمبريالية باتت من الماضي البعيد وليست حاضرة بقوة جبارة فيما يحدث حولنا.. وأن مشروعها التقسيمي الطائفي ما زال قائما

والعراق والسودان شواهد حية وليبيا تنتظر.. الفرح بالفوز والربح الانتخابي شيء وطمس الحقائق السياسية شيء آخر وكثرة الأصوات لا تعني 'صوابية المواقف' ..

ملاحظة: اعتقال د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي فرصة لتوحيد الموقف للمطالبة بتحرير نواب المجلس من سجون الاحتلال .. فرصة للتوحد وليس لفتح أبواب الاتهامات كما حدث من هنية في خطبة الجمعة..

تنويه خاص: أيام وتنتهي فترة 26 يناير.. تستحق الأيام القادمة لقاءات مكثفة داخل الوطن وخارجه لدراسة 'الخيارات' الوطنية ..

عن أي انتخابات تتحدثون

كتب حسن عصفور/ منذ عام تقريبا والحديث يتكرر عن أن موعد الانتخابات العامة قادم لا محالة في الوطن الفلسطيني وخارجه، انتخابات لرئيس سلطة جديد، بعد الإصرار اللامتناهي من الرئيس عباس بأنه 'لن يترشح ثانية لرئاسة السلطة'، طبعا تلك الرغبة بالاستنكاف لا تشمل رئاسة الدولة والمنظمة وغيرها، كان الموعد في شهر مايو – آيار القادم، وفجأة اكتشف لنا الرحالة 'ابن بطوطة' أنه لا يمكن إجراء تلك الانتخابات في موعدها، ويمكن أن تتأجل أشهرا قليلة إلى صيف العام ذاته، ليعود لنا لاحقا باكتشاف 'عبقري' كاكتشاف مصل البنسلين يوما، الذي أنقذ آلاف مؤلفة من الموت، بأن الانتخابات لن تجرى إلا بضمانات إسرائيلية ودولية كي لا يتم استبعاد القدس منها، وعلى تلك 'الشماعة الجديدة' سنعيش أشهرا وربما سنوات والحال كما هو الحال..

الحديث عن 'الانتخابات العامة' لم يكن جديا يوما ما، فمن لا يستطيع إجراء انتخابات بلدية وهي الأقل إشكالية سياسية، ويتم تأجيلها دون أي حساب لقرار قضائي يجبر أصحاب القرار بها، تحت هاجس الخوف والخسارة القادمة، لا يمكن له أن يذهب لانتخابات أكثر شمولية وحساسية، ومن يرفض قرار القضاء جهارا نهارا كيف له أن يكون مستعدا لتقبل ما هو أكثر قدرة تغييرية من ذلك..

ولأن الكلام اليومي عن ما هو قادم بات 'موضة سياسية' يتم تسويقها وكأن الذاكرة العامة للشعب الفلسطيني قد أصابها 'العطل والخراب'، يتحدثون عن الخيارات والممكنات والمحددات والمستحداث دون أن يتذكروا ما قالوه قبلا..

الانتخابات العامة لن تتم إلا بعد الحصول على 'ضمانات إسرائيلية'.. والسؤال هل يمكن لحكومة تحارب الكيانية الوطنية وتعمل بلا كلل لتهويد ما يمكن تهويده في القدس العربية المحتلة، وتعزز قدر ما يمكنها تعزيزه الاستيطان، يمكن لها أن تكون بتلك 'الأخلاق السياسية' لـ'تسمح بانتخابات تمنح المشهد الفلسطيني قدرة وحيوية'، من يتحدث عن ضمانات إسرائيلية يحكم مسبقا على الشعب الفلسطيني بالبقاء على ذات الحال – مكانك راوح وانتظر نشرة الخيارات اليومية -، قد يعتقد البعض أن الظهور بمظهر الحريص اللغوي وتكرار ذلك يوميا سيفقد الإنسان القدرة السياسية على اكتشاف 'الجدر العازلة' لتطبيق كمية الأقوال اليومية..

لو كانت هناك إرداة وطنية سياسية خالية من حسابات صغيرة جدا وضيقة إلى أبعد الحدود، لكان البحث في كيفية إجراء الانتخابات البلدية أولا لكسر الرتابة والسكون والخمول في بقايا الوطن.. وبدلا من البحث عن 'ذرائع للهروب من المواجهة الديمقراطية المباشرة' وليس المهرجانات العامة المكلفة جدا لخزانة مصابة بفقر مال، كان المفروض أن يتم البحث في 'خيارات ديمقراطية' لإجراء انتخابات بلدية يمكنها أن تمنح المؤسسة الفلسطينية حضورا مختلفا، بل يمكن التفكير في 'بدائل جادة' للفيتو الإسرائيلي، للتغلب على المعضلة الانتخابية، ليكون الاتفاق أولا على المبدأ هل هناك من يريد انتخابات عامة رئاسية وبرلمانية بغرفتيها الوطني والتشريعي أم أن المسألة لا تعدو سوى إشغال 'وقت الفراغ' بخيار إضافي كما هي 'الخيارات السياسية' المتآكلة يوميا..

فمنذ الاتفاق على عرض المبدأ الانتخابي لم يلمس الفلسطيني أي إجراء فعلي لذلك، وأصبح عمل لجنة الانتخابات الفرعية في قطاع غزة، شماعة مضافة للهروب من تنفيذ الأساس.. فلو كانت المصداقية السياسية في تنفيذ المسألة الانتخابية حقا، لكانت القضية الأولى أمام الشعب الفلسطيني هي مناقشة 'مشروع قانون الانتخابات الجديد'، يعرض القانون كمشروع للنقاش بعد نشره في صحف يومية، ثم يتم تحويله إلى المجلس التشريعي لإقراره ، خاصة أن هناك تعديلات

جوهرية عن القانون السابق المقر عام 2005، لجهة نسبة التمثيل المختلط.. يريد فريقي الأزمة الوطنية أن يقفا خلف جدار لجنة الانتخابات وتناسيا أن الأصل هو إقرار قانون الانتخابات قبلا.. هل يعرف أي فلسطيني ما هو القانون الجديد.. ولكن القانون ومناقشته سيجبر الرئيس عباس على دعوة المجلس التشريعي للانعقاد لمناقشته وإقراره وهي خطوة تحسب لها حركة فتح ورئيسها حسابات جمة.. تخوفا لا بعده تخوف من أن تستغل حركة حماس أغلبيتها البرلمانية لتلغي كل مرسوم أو قرار رئاسي حدث في غياب المجلس، لا يتوافق مع القانون الأساسي، أو لا يتوافق مع رؤيتها، وسيضع المجلس حدا نهائيا للاستفراد بإصدار مراسيم خاصة في 'ظلال الانقسام'..

الانتخابات العامة لن ترى النور قريبا كالمصالحة.. لأنها طريق لا يمكن لأحد معرفة مصيرها.. وحراك الشعوب العربية لن يذهب هدرا في فلسطين.. وسيكون له حساب لا بعده حساب لكل من لم يحترم 'الأمانة الوطنية'.. الانتخابات ستبقى 'أمنية وخيار' وليس حقيقة سياسية قائمة.. ومن يريدها ليفتح باب النقاش للقانون ويدعو المجلس التشريعي فورا لمناقشته قبل الكلام عن مقر أو سيارة .. وأن تبدأ رحلة الانتخابات البلدية خلال الاستعداد العام.. من هنا تكون مصداقية الكلام ودونها ، عن أي انتخابات تتحدثون..

ملاحظة: انتظر الشعب الليبي رؤية دولة جديدة عصرية مدنية ديمقراطية وتنصف مواطنيها، كما وعدوا .. لكن يبدو أن الحصيلة 'قاعدة' خدمات لدول وليس 'دولة خدمات' لشعب..

تنويه خاص: بيان تنفيذية منظمة التحرير تجاهل 'أم الرسائل' كليا.. وأخبرالشعب بأن الرئيس عباس وافق على قبول ترؤس الحكومة لمدة محدودة.. يبدو أن زيارة الوزير جودة عدلت كثيرا من سياق ما كان يقال قبل اللقاء..

عورة 'ذات الرداء النفطي'

كتب حسن عصفور/ أنتجت 'المواجهة العسكرية' الأخيرة في قطاع غزة دروسا ما كان لها أن تكون لو أن بعض فصائل قطاع غزة رفضت أن تكون 'نعاجا'، فالمواجهة قدمت للأمة العربية مظاهر التفكير السياسي 'الجديد' للزمرة التي باتت تتحكم سرا وعلنا في تحريك المشهد العربي العام، وبأن 'المؤامرة الكبرى' لم تعد تحليلا أو تقديرا، بل هي مخطط مخزون أريد له أن يخطف 'عربة قيادة قطار الحراك العربي' و الاتجاه به لمحطات غير تلك التي خرج ملايين أبناء الأمة من أجلها، سارقو' عربة القيادة' تمكنوا من تنفيذ أكبر عملية 'قرصنة سياسية' في تاريخ الأمة وشعوبها بخطفهم حراك الشعوب من أهداف الحرية والكرامة والعدالة، ذهبوا به لتصفية حسابات مع تاريخ مشروع 'قومي عروبي' تحرري' ناهض الاستعمار طويلا، ونجحت 'الردة والرجعية' السياسية الحاكمة وغير الحاكمة من استغلال أبشع فترة من الاستبداد والفساد في الواقع العربي، لتشن غارات 'الردة السياسية'..

المواجهة القصيرة زمنيا في قطاع غزة، فضحت ملامح 'الردة وقواها'، فبعد صمت وفرجة تجاه ما تقوم به إسرائيل، اضطرت للتحرك البطيء كي لا تخسر كل ما زرعته من 'بذور الخيانة' وكي لا تنكشف مخططاتها بغير 'قصد يهودي'، تحرك البعض نحو مناشدة 'الطرفين بالتهدئة' بل إن هناك عربا وغربا تحدثا عن المسألة وكأنها مسؤولية فلسطينية، بل بعض من 'أهل الدار' كان ناصحا بعدم 'الانجرار نحو فخ التصعيد'.. مناشدة عبرت كم هي حالة الخنوع والدونية السياسية التي أصابت 'عجزة وكهلة' المرتعشين من 'الغضب الإسرائيلي'.. حديث لا يدرك من يقوله كم هو مخز ومسيء لشعب وتاريخ ثورة، وكأن المطلوب أن تقتل وتموت وتستقبل القصف وآلة الموت بـ'عقلانية' و'روية وحكمة'.. مطالبات تشكل بعضا من صفحات الخزي السياسي.. لكن التمرد الكفاحي والكرامة الوطنية التي ما زالت مخزونة لدى بعض ممن لا يخاف على 'المصالح والامتيازات' كان له قولا فصلا، بأن القتل العلن لن يقابلة 'دعاء في القلوب'.. فأضعف الإيمان لم يكن خيار القيادة الثورية التي فجرت الثورة الفلسطينية في عام 1965 يوم قررت حركة 'فتح' أن تعيد لشعب كرامته على

طريق تحرره وتحريره.. فأضعف الإيمان هو سلاح الجبناء والمرتعشين والباحثين عن 'حماية' ما بات لهم من ممتلكات بأشكال عدة..

'المواجهة القصيرة' في قطاع غزة، كشفت أن 'تيار الردة' لا يقيم وزنا للقضية الفلسطينية، وليست هي سوى جملة في كلام يمكن استغلالها لحظة ما، وربما تتحول إلى 'نقمة' لو أنها أعاقت مخطط الردة العام، لذلك ليس مفاجئا أبدا صمت أو سكون أو حديث بخجل غير مسبوق عن عدوان صريح وقتل علني في قطاع غزة،لحظة فارقة أن تتحدث زمرة 'التيار النفطي السياسي الجديد' عن الأخلاق والقتل والموت في سوريا وتحشد كل ما يستطاع لذلك سبيلا مالا وإعلاما، ولكنها لا تقيم وزنا لا لمذبحة غزة ولا للدم الفلسطيني، وقبل الدم كانت القدس، التي تتعرض لعملية تهويد وتحضيرات لتفجير مقدساتها، 'تيار الردة النفطي الجديد' لا يرى الأخلاق ولا يشتم رائحة للدم إلا حيث تريد 'البوصلة الأمريكية'، ففلسطين باتت قضية 'مركزية' في التاريخ..

فضيحة 'تيار الردة النفطي' عندما يصمتون في مجلس الأمن وخارجه على سماع الإدانة الأمريكية والغربية وحتى 'المون بانية' لصواريخ غزة بأشد أنواع الإدانة، بينما تتجاهل كليا أن القتل والتصفية بدأت إسرائيلية دون سبب أو ذريعة أو مبرر، سوى جريمة أن الفلسطيني يملك 'عقلا' وبالتالي ' قد يفكر بتخطيط لعملية عسكرية'.. جريمة أن تمتلك عقلا تستحق القتل وعلى الجميع أن يركع .. أدان الغرب صواريخ غزة، ولم نسمع كلمة إدانة واحدة من القوة المركزية للتيار النفطي في واشنطن والغرب الاستعماري..

فضيحة طالت أطرافا عدة، فجرتها 'مواجهة القطاع' التي قادتها حركة الجهاد الإسلامي بكرامة وشجاعة تستحق التقدير، في زمن لحق العار بتيار 'أضعف الإيمان' المحلي وعار لا بعده عار لـ'تيار الردة النفطي'.. دوما كانت فلسطين كاشفا للمؤامرة.. وستبقى رغم فتاوي من يتشدقون بالدين في بلاد الردة بأن قتال نظام الأسد أكثر 'حلالا' من قتال إسرائيل .. يا زمن الردة والعار لن تطول ولن تدوم ..

ملاحظة: بيان النائب 'الأسطل' عن 'التهدئة مقابل النفط' يماثل بيان أحد عسكريي المعارضة السورية بأنهم قتلوا 250 'شبيح مسلح' ودمروا دبابات للجيش السوري بأسلحة خفيفة في أقل من بضع ساعات.. العقل زينة هكذا قال أجدادنا..

تنويه خاص: معركة غزة كشفت تفسيرا جديدا لمفهوم 'المصلحة الوطنية العليا' .. بأنها ' المصلحة العليا للفصيل أو الحاكم' .. أليس الشعب والوطن في 'خدمة الحكم والحاكم'..

غزة بين 'حربين'..!

كتب حسن عصفور/ لا يمر يوم، تقريبا، دون أن تعلن وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلا عن مصادر أمنية وسياسية عن ارتفاع 'مخزون السلاح' في قطاع غزة، وتحسين القدرات العسكرية إلى حد 'مريب' للقوى الفلسطينية المسلحة، وخاصة حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، دون نسيان بين فينة وأخرى بتذكرينا بوجود 'تشكيلات حربية' لتنظيم القاعدة وقوى إسلامية 'متطرفة'، معلومات تتدفق إلى وسائل الإعلام ومن يقرأها يشعر أن قطاع غزة أوشك أن يتحول إلى أحد القوى العظمى كونيا، بفضل المخزون الكمي والنوعي للسلاح الوارد إليه، ولا تقتصر حرب الإعلام الحربية في دولة الكيان مقصورة على الحاضر وحده، بل إن الأغرب فيما تم نشره في الأيام الماضية ذاك التقرير الذي نشر يوم أمس في صحيفة إسرائيلية يقول بأن 'حزب الله وحركة حماس يضاعفان من ترسانتهما الصاروخية إلى جانب التحسينات على مستوى الدقة، وأنه بحلول عام 2017 ستمتلك المنظمتان نحو 1600 صاروخ بعيد المدى ذات مستوى عال من الدقة، و800 صاروخ متوسط المدى ذات مستوى عال من الدقة أيضا، مما يعطيهما القدرة على إصابة الأهداف التي تريدانها'.

قد لا يتوقف كثير من أهل فلسطين أو بعض العرب أمام هذه الأرقام، بل ربما يستخفون بها إلى درجة تسخيفها، والقفز عنها دون أن تثير حتى الاهتمام، وإن وجد فهو اهتمام من موقع التشكيك بكونه حملة ترهيب وتخويف ليس إلا، وهي

طريقة تقليدية جدا في كيفية التعامل مع ما تنشره وسائل الإعلام الإسرائيلية في فترات معينة، دون أن يتحول الاهتمام إلى درجة التقدير الأكثر جدية من حيث كونه احتمالا ممكنا وقادما، فتلك استراتيجية ما زالت أضعف من أن تصبح واقعا سياسيا يتم التعامل معه بحسابات الصراع الجاد مع دولة لا تستخف بأي صغيرة لها بعد أمني..

ولأن تلك التقارير والأرقام لا تثير من يرونها 'حملة ترهيب' لكنها في بلاد أخرى، وخاصة الغرب، ستصبح لها قراءة مختلفة ورؤية يمكن ترجمتها لأفعال من نوع خاص، فتخزين المعلومات الأمنية في الذاكرة الغربية، قد يكون أداة استخدام لاحقا إن قررت دولة الاحتلال أن تقوم بحرب حقيقية ضد القطاع، وأن ما تقوله ليس ترهيبا أو ترويعا، فعندها سيكون السبب والذريعة تم تخزينها مسبقا، في حين استخف بها الجانب الذي عليه أن يتخلص من حالة السذاجة المتواصلة في كيفية التعاطي مع معطيات تنشر ليس للإعلام فحسب، ولكن ما يثير الغيظ هو أن البعض لا يعتقد أن إسرائيل يمكنها القيام بحرب على قطاع غزة، ببرودة أعصاب غريبة يتحدثون وكأن هناك اتفاقا مطلقا بينهم ودولة الاحتلال، وكل الحجج التي يقدمونها لذلك الموقف الشاذ سياسيا مستندا إلى التحولات في مصر، وبروز دور مهم لتيار الإسلام السياسي فيها، متجاهلين تماما أن الحرب قد تكون أحد أهم أدوات كسر شوكة ذلك التيار أمام الجمهور المصري والعربي، فحرب على قطاع غزة لن تجد في مصر أكثر من مظاهرات قد تكون مليونية وتصعيد كلامي حاد جدا، وفي أحسن أحوالها سحب السفير وطرده، لكن لن تطلق رصاصة واحدة لمواجهة العدوان لو حدث.. بل إن الطغمة الفاشية الحاكمة والتي تنتظر 'ساعة محددة' لحربها، تريد زج مصر في معركة أمنية – سياسية مسبقة، تربك حسابات البعض..

الاستخفاف بحرب إسرائيلية على القطاع شكل عبثي من أشكال العمل السياسي الذي يسود هذه الأيام في كيفية التعاطي مع ملف المصالحة الوطنية، وكأن غزة كتب عليها أن تنتظر حربين في آن واحد، حرب معروفة الأهداف، وأخرى مجهولتها، فسلوك قوى الأزمة الوطنية خاصة حماس وفتح منذ التوقيع على بروتكول تنفيذ المصالحة، لا يشير إلى جدية أو مصداقية لإنجازها، بل إن ملامح الصدام تعود ثانية، خاصة بعد الذهاب إلى 'لقاء عمان' والعودة للحالة التفاوضية

رغم المخترعات الساذجة لتسميتها، مقابل أن تقدم حماس على منع وفد قيادي فتحاوي من دخول القطاع، وقبل المنع ما كان شكلا من الأشكال الأشد حماقة في التعامل مع الداخل لبعض الوطن، عندما تتحدث عن 'تنسيق مسبق' وفحص هويات وتاريخ وسوابق.. أي رؤية وعقلية تم بناؤها خلال كارثة الانقسام تلك.. ففضيحة المنع التي توقف العالم أمامها هي أقل شأنا من 'فضيحة التنسيق والفصح' تلك وهي انعكاس لزرع 'ثقافة شعبين وبلدين' تمت خلال سنوات الانقسام.. حرب عسكرية تلوح في أفق القطاع يتعاملون معها بخفة واستخفاف، وحرب على ثقافة ومفاهيم الانقسام التي انتشرت كسرطان لم يتم اكتشافه بعد..

ملاحظة: انتشرت تقارير غضب رسمي فلسطيني في كيفية ترتيب زيارة إسماعيل هنية إلى تونس.. هل ستكون تونس أول دولة عربية تكرس الاعتراف بالانقسام في زمن البحث عن إزالته.. رسالة لا تمثل ودا للمنظمة والشرعية..

تنويه خاص: أزمة في سلك الوظيفة العمومية قد تنفجر.. هكذا تهدد نقابات الموظفين ردا على مسألة تقاعد 26 ألف موظف فلسطيني.. هل من فعل رسمي لتوضيحها ..

فلسطين ليست بعاقر يا سادة

كتب حسن عصفور/ جاء 'إعلان الدوحة' الأخير بين عباس ومشعل وبرعاية الأمير بن خليفة ليكشف عن جوانب سياسية سلبية في كيفية التفكير الفلسطيني الذي تبلور خلال الأزمة الوطنية الكبرى منذ بداية الانقسام الوطني، أزمة أنتجت رؤى عقيمة ومأزومة في كيفية الخلاص من الإرث السوداوي في كيفية علاج تلك النتائج، بحيث إن أكبر فصائل العمل الوطني الفلسطيني، فتح وحماس، ومعهما مساندين من قوى وشخصيات عجزوا جميعا عن التوافق على شخصية تنفيذية تدير شؤون العمل المفترض أنه توافقي، أي بالأدق عجزوا عن إيجاد 'مدير تنفيذي' برتبة رئيس وزراء لبضعة أشهر، لن يكون خلالها مسؤولا عن الأمن ولا صلة له به من قريب أو بعيد، كما أنه سيكون خارج دائرة الفعل

السياسي والتفاوضي والأسرار التي ترتبط بها، وكل ما يجب تركيز عمله به في مهام حددها الاتفاق الذي سبق أن تم توقيعه قبل أقل من عام بقليل..

جوهر المسألة التي يتوقف أمامها الفلسطيني بعيدا عن المزايدات الرخيصة أو المناقصات المغالية فيما حدث بالدوحة، هو القول للعالم إن فلسطين بشعبها العظيم قدرة وثورة وكفاحا وعقولا وكفاءات لم تستطع أن تنجب شخصا مؤهلا لمدة 90 يوما وفقا لما يقال، لكي يتولى إدارة المهام التنفيذية حول إعادة بناء الإعمار في قطاع غزة، وتوحيد هياكل السلطة والقطاع الوظيفية والبحث في كيفية تطوير الحالة المجتمعية استنادا لفعل اللجان، مع البحث في ترشيد الموازنة العامة بالتوافق مع المجلس التشريعي لو عاد للانعقاد كما يشاع، رغم أن الملامح لا تؤكد عودته لأسباب داخلية جدا، خاصة بعد تصريحات دويك قبل اعتقاله بأيام قليلة، أن المجلس سيعيد النظر في المارسيم كلها التي أصدرها الرئيس عباس خلال فترة الانقسام، وهو ما سيشكل مجالا خلافيا يهدد روح الاتفاق..

وتثير الخطوة أيضا جدلا ونقاشا سياسيا وقانونيا باعتبارها تشكل تناقضا صارخا مع القانون الأساسي المعدل عام 2003، بفصل منصب الرئيس عن رئيس الوزراء، تلك الخطوة التي جاءت نتيجة لإعادة احتلال الضفة الغربية وحصار الرمز الخالد الشهيد ياسر عرفات، واعتبرها الكثير من 'مطبلي' المرحلة الحالية 'نصر لمجموعة الإصلاح والشفافية'، وكونها خروجا عن القانون الأساسي بشكل صارخ فهي ترسل رسائل سلبية أن احترام القانون قد لا يكون حاضرا فيما هو قادم الأيام وخلال المرحلة الانتقالية.. والمناقشة هنا تتشعب إلى مجالات عدة، قد يكون نقاشها معقد وسلبي في جو البحث عن ما يخدم الأمل الوطني..

ولأن منصب رئيس الوزراء تنفيذي فهو عرضة لنقد شديد سواء أصاب أو أخطأ، وفي ظل التعقيد الاقتصادي المعلوم، والوضع الخاص للقطاع الوظيفي وكل أبواب إعادة الإعمار وما يتعلق بها من صعوبات جمة، ومتابعة أكثر من دقيقة ومتلاحقة ساعة بساعة، فإن ملفات رئيس الوزراء ستحتاج شخصا لا عمل له سوى متابعة ملفات مهام تنفيذية لاغير، لا جدول أعمال غير متابعة تلك القضايا الشائكة جدا والمعقدة، خصوصا ملفي الإعمار وإصلاح الوظيفية العمومية وتوفير المال الكافي لسد العجر، ولأن الرئيس عباس لا يملك وقتا كافيا لذلك فهو بالتأكيد سيحيل كل ذلك إلى أشخاص يتابعونها وهو ما سيكون محل

إشكاليات عدة بين النقاش والتنفيذ والقرار وما سيكون نتيجته تأخيرا عمليا لتنفيذ تلك المهام، ما سيؤدي وضع رئيس الوزراء كمنصب عرضة للنقد والنقد الحاد جدا، ما قد يؤثر على الدور السياسي للرئيس عباس في العملية السياسية المفترض أنها معركة كبرى ضد المشروع الإسرائيلي..وقد لا يحتمل كمية النقد الذي سيكون..

القضية لا يجب رؤيتها في ايجاد مخرج لأزمة التوافق على شخص تنفيذي وحسب ثم يعتقد من قام بالتوقيع بالمدح وإطلاق الزغاريد وتوزيع آيات الشكر للرعاة الجدد لاتفاق ولد يحمل معه عناصر سلبية عدة، القضية فيما سيقول العالم عن شعب أنتج الكثير ولكنه بات عاقرا عن إيجاد شخص تنفيذي لعدة أشهر، ومن لا يتمكن من التوافق على شخص تنفيذي لمدة 90 يوما، هل سيكون قادرا على حل كل المهام التي سجلها اتفاق المصالحة من الأمن إلى المصالحة المجتمعية وبناء منظمة التحرير.. العجز لا يمكن أن ينتج سوى العجز.. والأيام قادمة لا محالة بأن ليس كل إعلان أو معلن لرعايات يتم توزيعها كهدايا سياسية يمكن أن يكون خيرا..

ملاحظة: نشرت وكالات إخبارية رسالة 'تهديد' روسية لرئيس وزراء قطر.. الرسالة لا سابق لها سوى 'حذاء خرتشوف' الشهير عام 1956 ضد العدوان الثلاثي.. هل الرسالة صحيحة أم لا .. ننتظر توضيحا قطريا..

تنويه خاص: الحملات التي قام بها البعض المعلوم لتخريب موقع 'أمد للإعلام' فشلت.. لكن نتمنى من السيد وزير الاتصالات الفلسطيني أن يكشف عن تلك الجهة التي يعرفها جيدا، خاصة أنها ليست إسرائيلية كما نقل عن مختصين.. ننتظر 'شفافية' الصدق ..

فوبيا عمر

كتب حسن عصفور/ لا يزال الحراك الشعبي في مصر لم يصل إلى نهايته بعد، رغم مرور عام ونصف العام على الإطاحة بالرئيس مبارك وصياغة إعلان دستوري صوتت عليه غالبية كبيرة من الشعب المصري، رآه البعض في حينه

أنه رسم 'خريطة طريق' معبدة بألغام كثيرة، ثم جاءت الانتخابات لمجلسي الشعب والشوري، والتي حقق خلالها تيار' الإسلام السياسي' بشقيه السلفي والإخواني أغلبية كاسحة، ومع ذلك لا تزال مصر حبلى بحراكها، وكأنها لم تولد جنينا صحيا معافى يصل إلى ما كان مأمولا عند نقطة البدء الثورية التي أشعلت فتيل 'الغضب الشعبي' .. وسارت الأمور بارتباك واضح المعالم، خاصة أن الأغلبية البرلمانية أدخلت مسار البلد السياسي في حالة إرباك أكثر مما كان متوقعا، وجاء تشكيل 'اللجنة التأسيسية' المكلفة بصياغة الدستور لتكشف أن الاستقطاب في المجتمع المصري وصل إلى حالة لا تنذر بخير لها، وانسحبت غالبية القوى المدنية من تشكيلها ورفض الأزهر الشريف بمكانته الدينية والعلمية أن يكون مشاركا وأيضا فعلت الكنيسة القطبية.. خلاف كشف أن 'الأغلبية البرلمانية' تسلك نهجا منفرا بل وطاردا لقوى غيرها، واعتقدت أن الغالبية البرلمانية كافية لفرض رؤاها..

وجاء حراك عملية الترشيح الرئاسي، الذي بدأ بالزج بنائب المرشد العام، والرجل القوي داخل جماعة الإخوان المسلمين كمرشح لها لمنصب الرئيس ليفتح جدلا بلا حدود، بل وصل إلى كيل الاتهامات للجماعة وصلت أنها تريد خطف الثورة وسرقتها، وفرض منهج 'تكويشي' على كل المواقع الممكنة، جدل احتل المشهد السياسي والإعلامي في مصر، وقيل في 'الجماعة' ما لم يقل منذ زمن، بل إن بعض من شخصياتها البارزين تركوا عضويتها، وشنوا هجوما مضادا عليها كان أبرزهم د.الهلباوي، ووصل الأمر بأحد أبرز كتاب تيار 'الإسلام السياسي' فهمي هويدي أن يصف قرار 'الجماعة' بأنه 'وقوع في الفخ'، في حين ذهب نائب المرشد السابق د, حبيب إلى أن الإخوان وقعوا في 'الشرك السياسي' .. مشهد كان به غالبية القوى المصرية في جهة والإخوان وتحالفهم السلفي في جهة أخرى.. دون أن يخلو المشهد من أوصاف لا تقل عن 'خيانة الثورة' ..

وفجأة تقدم للمشهد اللواء عمر سليمان للترشح لمنصب الرئيس، احتمال لم يكن ضمن الاحتمالات القائمة بشكل كبير، لكنه حدث، فنزل كزلزال سياسي فاق بقوته التأثيرية على المشهد السياسي العام كل ما حدث في مصر منذ ما بعد تنحي الرئيس مبارك تحت الضغط الشعبي الكبير.. فجأة اتخذ المسار العام طريقا مختلفا، هجوم غير مسبوق على ترشيح اللواء سليمان ، نادت كثير من القوى

لتشكيل حائط صد للمفاجأة غير المحسوبة، بل إن البعض منهم اسبتعدها كليا، وفرض ترشيح اللواء سليمان ذاته كأبرز حدث في مصر حاليا.. انقلبت اللغة والخطاب فجأة من ملاحقة الإخوان وخيانتهم للثورة ونكثهم بما وعدوا، ولم يصدقوا قولا فيما قالوا لقوى مصر، إلى ملاحقة ترشيح عمر سليمان، وقادت جماعة الإخوان وحزبها وإعلامها تلك الحرب التي تستخدم بها كل الأسلحة ضد ترشيح اللواء سليمان، واعتبرت الجماعة أن ترشيحه 'خيانة للثورة'، مصطلح قالته قوى وشخصيات قبل أيام عندما ترشح خيرت الشاطر أيضا، وقبلها عند تشكيل 'الجمعية التأسيسية'..

ولكن لا يهم ما يقول هذا عن ذاك فالحال العربي يتقلب يوما بيوم، وتتحول لغة القوى الحزبية كما نشرب الماء وفقا لمصلحتها، تحلل وتحرم كما تشاء، فلا ثقافة ديمقراطية بعد، فالاستبداد العام يشمل النظم وكثير من القوى السياسية حكما ومعارضة.. إلا أن ما حدث في مصر مؤخرا وبعد ترشيح اللواء عمر كشف أن هناك خوفا غير مبرر ومحاولة لكسر البعد الديمقراطي في العملية الانتخابية، وتفصيلها بمقاس خاص، والغريب أن القوى الإسلامية تحديدا التي خاضت الانتخابات البرلمانية بشقيها، ضمن الإعلان الدستوري الذي صاغته شخصيات محسوبة عليها، وتفاخرت بأنها وجهت هزيمة ساحقة لـ'فلول النظام السابق' في الانتخابات ولم نجد لها حضورا ملموسا في أي من مجلس الشعب أو الشورى، هي ذاتها التي تريد اليوم أن تسن قانونا خاصا جدا وشخصيا جدا وبمقاس عمر سليمان لمنعه من الترشح للانتخابات الرئاسية.. هلع وخوف غير مسبوق لا يتناسب مطلقا مع الادعاء ليل نهار بأن غالبية الشعب اختارهم وبرنامجهم .. الحملة التي أثارها ترشيح عمر سليمان دخلت في مرحلة 'الفوبيا السياسية' تشبه تلك التي سادت زمنا بما عرف 'فوبيا الإسلام السياسي' .. ما حدث من ردة فعل على ترشيح سليمان كشف أن عديد القوى تشعر برعب وخوف وليس ثقة وحرصا على 'الثورة'.. فلو كانت تلك المسألة لكانت صياغة الإعلان الدستوري الذي جاء سريعا لخطف ما يمكن خطفة مختلفا..

لماذا تجاهلت كل القوى وضع صياغات تمنع سليمان وغيره من الترشح سابقا ولماذا صمتوا على الفريق شفيق ، وكيف وافق الإخوان وحزبهم وتحالفهم على قبول حكومة الجنزوري في البداية يوم أن عارضتها كل القوى الثورية.. أسئلة لا

تنتهي من رد فعل لا يشير إلى 'ثقة وقوة' بل خوف وهلع من مرشح يفترض أنه 'صيد سمين' لهزيمته وهزيمة كل الماضي السابق..'الفوبيا السليمانية' اليوم لا تعكس سوى أن البعض يريد مصر وفقا لخريطته هو وليس لمنطق الفعل الديمقراطي..

الإعلان الدستوري يكفل حق الجميع.. لكن صندوق الانتخاب هو الفيصل... ليترشح من يترشح ولكن ليتفق معارضو سليمان أولا على مرشح يخدم الثورة وينقذها .. طبعا إذا تم تعريف 'الثورة' وفق الوضع الراهن ..

ملاحظة: هل تنتبه قيادة الشعب الفلسطيني ودوائرها وسفاراتها لما به بعض أبناء فلسطين جراء الأحداث في سوريا.. الحدود السورية الأردنية ليست بعيدة عن عمان..

تنويه خاص: ليت د. فياض يفي بوعده لصيانة الحريات العامة في 'بقايا الوطن' قبل إعادة التكليف .. ذلك سيكون مؤشرا .. هل سيبقى أسيرا لـمنهج 'المجمع الأمني' القامع .. أم يفرض روحا مختلفة..

فوضى سياسية فلسطينية 'غير خلاقة'

كتب حسن عصفور/ يبدو أنه كتب على الشعب الفلسطيني أن يعيش تميزا مختلفا في هذا الزمن العربي العجيب، تميز بعدم الإمساك عن تصدير الفوضى غير الخلاقة سياسيا من قبل بعض من هم في 'دائرة القرار الفلسطيني الرسمي'، فما حدث في ملف المصالحة قبل أشهر والتناقض بين مسؤول وآخر، ها نحن نشهد فصلا 'مأسويا' من تلك الفوضى بخصوص 'أم الرسائل' التي تقف الأرض ولا تقعد كي تعرف مصيرها، فيوم أمس أعلن أكثر من مسؤول فلسطيني أن 'الرسالة الموعودة' تم الانتهاء منها وأن وفدا فلسطينيا برئاسة د. سلام فياض سيقوم بتسليم الرسالة خلال الأسبوع القادم، وأكدت مصادر إسرائيلية وصحافية تلك الأنباء، واعتقدنا أننا وصلنا إلى محطة النهاية ، بعد أن قامت وكالة محلية بنص ما سمته نص الرسالة عن صحيفة إسرائيلية، رغم أنها نشرت الرسالة كصورة زنكغرافية

وهو ما لم يكن موجودا على الموقع الإسرائيلي، ولكنه نشر تحت ستار التسريب الخاص ..

وفجأة يخرج د. عريقات مخالفا الجميع ويعلن أن الرسالة حقا أصبحت مصاغة ومنتهية، ولكن لا الوفد لم يتم تشكيله ولا الموعد قد تحدد، وكأن النفي جاء اعتراضا على الحديث عن رئاسة الوفد للدكتور سلام فياض وليس كما نشر في وقت لاحق بأنه صائب عريقات.. ليكن من يكن رئيس الوفد فتلك 'حلبة تناكف داخلية' بين فريق واحد، إلا أن ما يهم الشعب الفلسطيني أولا وقبل الرسالة ووفدها المبجل هو أن لا يصل الحال بنا إلى هذه الدرجة من التخبط تجاه تحديد خبر لا أكثر..فمن قال عن الموعد والوفد قيادات سياسية أحدهم يحمل صفة المستشار السياسي للرئيس عباس وآخر عضو بارز في وفد المفاوضات الاستكشافية وقيادي في فتح، ونقلت الأخبار جميعها الإذاعة الرسمية الفلسطينية، أي أنها مصادر يفترض أنها عليمة جدا..أما أن يخرج علينا أحدهم ليقول لا موعد ولا وفد ولا يحزنون فذلك مشهد من العجائب التي تشهدها الحالة الفلسطينية منذ فترة زمنية..

والمسألة ليست في الرسالة ومتى يمكن لنتنياهو أن يعلن استقطاع وقت من وقته 'الثمين جدا' لترسيخ مشروعه التهويدي- الاستيطاني، لاستقبال وفد فلسطيني، بل إننا أمام سؤال لماذا هذا التخبط العام في قضية لا تحتاج بل ولا تستحق أصلا كل هذه الفوضى غير المبررة، كيف يمكن قبولها ولم تستمر، ألم يعد هناك حد فاصل بين التسريبات الإعلامية الخاصة وبين ما يمكن أن تسببه تلك الفوضى من أثر على القضية الفلسطينية والمظهر العام للأداء السياسي، هل يريد البعض أن يدخل المشهد الفلسطيني في لعبة فوضوية تحت غلاف 'أم الرسائل' وحرف الأنظار عن 'أم القضايا' المرتبطة باستكمال معركة الكيانية الفلسطينية في المؤسسات الدولية، هل يريد البعض أن يجعل 'أم الرسائل' هي المعركة التي تمنع الشعب الفلسطيني أن يضغط باتجاه استكمال مشروع تحقيق المكتسبات السياسية خاصة الأمم المتحدة ونيل العضوية المراقبة لفلسطين ونقل صفتها إلى مكانة 'الدولة'، كي تصبح حقيقة سياسية على طريق حقيقتها الجغرافية.. هل هناك من يريد إغراق الحالة الفلسطينية بصغائر القضايا على حساب كبراها.. هل هناك مخطط إلهائي مبرمج أم نحن أمام 'فوضى' غير مسيطر عليها..

وكلاهما بات خطرا لابد من وضع حد له من صاحب القرار السياسي.. فالمظهر الفلسطيني بات أقرب للفكاهة والسخرية منه للاحترام مع استمرار هذه 'الفوضى غير الخلاقة' .

وكل ما يحدث لن يمنع من التأكيد أن الرسالة بذاتها فكرة ومضمون لم يكن لها ضرورة إطلاقا فليس كهذا يمكن صفع الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان.. ومسبقا لن تحدث أثرا في موقف نتنياهو وحكومته.. وهي من ألفها إلى يائها وزمنها ليس سوى 'مضيعة للقوت' وانحراف عن أصل المسألة بمواجهة المشروع الاحتلالي 'شعبيا' وليس 'بريديا'..

ملاحظة: مصر تشهد حالة سياسية تزيد في عقدتها عن كل ما سبقها.. المجهول بات يطل برأسه فوق نيلها .. حمى الله مصر فبها تنهض الأمة وبدونها نعيش زمن الصغار التقسيميين..

تنويه خاص: ربما وصلت 'عتمة غزة' الكهربائية إلى نهايتها.. متى سنرى نهاية لـ'عتمتها السياسية' أيضا.

'قديم' القيادة.. لا يتجدد

كتب حسن عصفور/ منذ لقاءات القاهرة التي التقت بها 'فصائل' لبحث ملف منظمة التحرير وتطورات ما كان يعرف بـ'عملية المصالحة الوطنية' لم تلتق القيادة الفلسطينية لقاء يشير إلى أن هناك 'أزمة سياسية عامة' تستحق الدراسة وسبل الخروج منها، فالنهج العام والسلوك اليومي لا يشير إلى أي مظهر من مظاهر 'الأزمة' فالكل يتصرف وفقا لبرنامجه الخاص، أو ما يراه سلوكا طبيعيا، رغم أن كل ما هو معروض من قضايا سياسية 'مأزوم' إلى درجة حادة.. ويعكس ذلك المنهج غياب روح المسؤولية في كيفية معالجة 'مستجدات الأزمة' العامة.. خاصة أنه لا يوجد من يجرؤ بالقول غير ذلك.. فلا مصالحة ولا يحزنون وباتت خبرا يحتل مكانته من خلال بيانات ' الردح اليومي' بين طرفي الأزمة في 'فتح' و'حماس' وأعلنت مصادر في كلا الفصيلين أن المصالحة تبخرت تقريبا، وكل

منهما يعيد السبب للآخر.. وهذا ليس لب المشكلة من المسؤول الآن، لكن الأهم أن المصالحة لم تعد 'خيارا سياسيا ضروريا' في الوقت الراهن..

وتأجيل 'المصالحة' يعني تأجيل كل خطواتها التنفيذية، من 'حكومة توافقية' إلى ' الانتخابات العامة' بكل أشكالها الثلاث، وهي التي كانت أملا حقيقيا لأن تحدث تغييرا جوهريا في بنية النظام السياسي الفلسطيني لوضع حد أو نهاية لزمن 'القطبية الثنائية' التي أوصلت فلسطين أرضا وشعبا إلى 'رحلة الانقسام' الطويلة.. ويبدو أنها ستطول أكثر، ما لم يحدث 'زلزال سياسي' إقليمي يكسر تلك المعادلة – الجريمة..

ومع ذلك لا يشعر المواطن الفلسطيني أن تلك الأزمة تحتل ركنا من أركان التفكير لكيفية التغلب عليها، واكتفى أولى الأمر بفعل (وكفى الله المؤمنين شر القتال)، بل بدأ العكس يظهر بإعلان الرئيس عباس عن تغيير حكومي، خطوة تؤكد عمليا 'نعيا رسميا للمصالحة' وتكريسا لقائم الانقسام، ولم تعقد 'القيادة السياسية الجديدة' التي أعلنها عباس – مشعل بفرح وسرور في القاهرة قبل أشهر أي لقاء يمكن أن يقال إنه 'لقاء أزمة'، لم يلتقيا قبل إعلان كل منهما خطواته الخاصة لاستمرار الانقسام.. خطوة كشفت أن ليس كل ما يقال حقيقة .. ولو أن هناك مسؤولية سياسية فيما يعلن لاستوجب ذلك دعوة الرئيس عباس بصفتة رأس الهرم السياسي باعتراف الجميع إلى عقد لقاء لتلك 'القيادة الجديدة' ودراسة مستجدات المصالحة وسبل البحث في كيفية الخلاص من ' صغائر التعطيل'.. لكن ذلك لم يحدث..

وفي الملف السياسي العام عادت 'ريما لعادتها القديمة' بالكلام عن دراسة 'خطوات جديدة' أو التلويح بـ'خيارات بديلة'، فمنذ انقطاع التواصل في ملف المصالحة، وهناك من هو مشغول إلى درجة اللامعقول بترتيبات إيصال ' أم الرسائل' إلى رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب.. وقت مهدور بشكل مريب فيما لم نجد لقاء واحدا للقيادة الفلسطينية ومنها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتراجع مسار الماضي بشقيه الداخلي وملف الصراع بكل 'خياراته' .. كل ما هو معروض تصريحات وتلميحات بعضها يدوم وبعضها يتم غسيله سريعا بأي مبيض كلامي..وآخر تلميحات وتصريحات تلك التي جاءت تهدد نتنياهو باللجوء إلى الجمعية الأمم المتحدة لعرض عضوية فلسطين كدولة

مراقبة.. تهديد لا يستقيم مطلقا مع حقائق الواقع السياسي.. كيف يمكن الحديث بلغة التهديد لـ'خيار' كان له أن يكون قد حدث منذ أشهر عدة، وبالتحديد في سبتمبر أيلول الماضي.. 'خيار' كان له أن يكون حقيقة لو لم يتم تحويل 'دفة القطار' عن محطة الجمعية العامة للدخول في 'نفق' مجلس الأمن، دون حسابات سياسية ورقمية صحيحة..

كيف للشعب الفلسطيني أن يفهم تصريحات البعض بأن يكون الحديث عن الحق السياسي تلويحا وتهديدا، فبدل العمل نحو تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه وطنيا منذ زمن، يعتقد البعض، وبسذاجة، أن التلويح بها أمام نتنياهو وحكومته العنصرية سيجبره على استلام 'أم الرسائل' والرد عليها كما يشتهون.. أي سذاجة أو قصر نظر يمكنها أن تقف خلف هذا السلوك العجيب جدا..وبدلا من إدراك أن خطوة عملية هي مضمونة النجاح مائة بالمائة ما زال البعض، واهما، بتغيير نتنياهو وحكومته لتقف موقفا مستجيبا لرغبات ما سيكون مصاغا بلغة 'الجرد الحسابي' في معلقة 'أم الرسائل' ..

كأننا أمام 'فيلم' سبق لنا مشاهدته عشرات المرات .. تهديد بالخيارات، التي لم نجد بها جديدا.. رغم أن كل المؤشرات كانت تفترض 'انتفاضة' في الأداء والسلوك منذ انتهاء 'نفق استكشافيات عمان' إلى صفر لا أكبر.. لكن كل ما هو متبع يقول إن 'النمطية' هي السائدة سلوكا وقولا في حاضر الواقع السياسي القائم فلسطينيا رسميا.. 'نمطية' لن تأت بأي مكسب يمكنه أن يكسر معادلة الاستخفاف الإسرائيلي..

ملاحظة: رحل أول زعيم لثورة الجزائر ودولتها بعد الاستقلال .. رحل بن بيله ،و'عرب اليوم' مشغولون عنه ..سلاما أيها النبيل السياسي..

تنويه خاص: ما هو مصير لجنة مجلس حقوق الإنسان حول ملاحقة النشاط الاستيطاني.. ليتها لا تموت بفعل فاعل..

قصر لسانك ..أحسنلك

كتب حسن عصفور/ تهمة جديدة توصلت إليها 'عبقرية' فريق المطاردة الساخنة لحرية التعبير عن الرأي، تهمة اسمها 'إطالة اللسان'، ولا تقتصر على القول فقط بل باتت تصل إلى ما يمكن أن يتم كتابته على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى لو لم يكن صاحب الموقع هو من قالها، فيكفي أنه شاهدها وربما قرأها وصمت عليها وتركها دون حذف سريع، تهمة تشكل إبداعا أمنيا ونيابيا' لمقولات سادت كثيرة في بلاد الله، حيث الحكام لا يطيقون همسا أو همهمة أو وشوشة لقول .. تطوير لقانون 'العيب' الذي ابتدعه الراحل السادات يوما لملاحقة كل مصري يصدر نكتة أو يرسم رسما أو يكتب مقالا أو يتحدث لأهل بيته بأي ما يمكن أن يشتم منه أنه 'ينال موقع رب العائلة الرئيس المؤمن'.. بل ربما هي 'تحسين لتلك التقارير التي انتشرت يوما مع بداية انطلاقة الثورة المعاصرة ولا يزال كثيرون يذكرونها بسخرية الفلسطيني لمزاج بعض ممن يرغبون في متابعة كل ما لا يعرفون.. تقارير من شاكلة: شوهد وهو يستمع ويصمت على 'قذف قيادي ما' .. 'شوهد وهو يستمع' تهمة استحقت أن تحوز 'ملكية فكرية' و'براءة اختراع خاص' .. وها نحن أمام تطوير ذلك 'الاختراع الفلسطيني العسسي' بـ'اختراع وحدة الأمن' تهمة 'إطالة اللسان'..

ولا شك أن أي 'إطالة لسان' هو عمل غير مستحب ولذلك قالوا قديما 'لسانك حصانك إن صنته صانك'، وهو 'الشعار الوطني الجديد' للمنظومة الأمنية في 'بقايا الوطن'..لكن المشكلة الوحيدة التي تربك كل من يملك لسان متحرك هو تعريف 'إطالة اللسان' كون القانون الأساسي – الدستور، لم يرد تعريفا واضحا دقيقا لتلك المسألة، ولا يوجد في قانون القضاء ما يمكن أن يحدد ماهية تلك 'الجريمة النكراء' التي تستحق كل مطاردة وملاحقة لمن 'يجرؤ على طول اللسان'.. وكون القانون قاصرا ومحدودا، على كل 'صاحب لسان غير مصان' بقانون عدم الإطالة، أن يراجع مكتب النائب العام لأخذ 'نشرة أمنية' إرشادية حول ماهية 'إطالة اللسان'، خاصة قانون النشر والمطبوعات لم يضع نصا على 'الكتابة الشفوية' أو 'المعارة' أو 'المتلصصة' عبر مواقع التواصل الاجتماعي 'الملعونة هي ومن اخترعها.. وليت وزارة 'العدل' أو المكتب الإعلامي الحكومي تقوم بإعداد نشرة تفصيلية إيضاحية بتلك 'التهمة الخطيرة جدا' على 'الأمن فوق

القومي' لـ'بقايا الوطن' وخارجه أيضا، وربما تساعدها أيضا مؤسسات حقوق الإنسان بعقد سلسلة من 'ورشات العمل' في الفنادق المعروفة لشرح أبعاد ومخاطر 'إطالة اللسان' ..

وإلى حين أن يتم الاتفاق على تشكيل 'حكومة الأمل التوافقية المنتظرة' يوما ما، وعقد المجلس التشريعي، طويل العمر، لتعديل القوانين السائدة لتتناسب والتطورات الأمنية الجديدة ولمواجهة ما يهدد المصلحة العليا من الفيروس الخطير جدا المسمى بـ'إطالة اللسان' على كل جاهل بـ'قانون إطالة اللسان' أن ينتظر في أي زنزانة في مراكز التوقيف، ويمكن لنقابة الصحافيين أن تزوره وتحضر له 'زاد وزوادة' شرط خلوها من مأكولات لها صلة بأي لسان أو ما شابهه..

مشهد سريالي نعيش به ونحن نستمع ليل نهار ممن يتحدثون عن تنفيذ أحكام القانون والقضاء واحترام حقوق الإنسان.. يا 'بقايا الوطن' لك الله ولشعبك أن يتعلم جيدا عظمة سلاح 'أضعف الإيمان' ..

ملاحظة: بيت المفتي في المدينة المقدسة يصادر تحت سمع وبصر أولي الأمر فينا.. ولا كلمة واحدة يمكن سماعها ولو من باب 'رفع العتب' ..

تنويه خاص: هل تصل باخرة نفط قطر لتنير بعض 'عتمة حصار غزة'.. ليتهم يشترطون 'سداد فاتورة تغيير أنظمة' بفتح ممر آمن لإيصال 'النفط' إلى غزة.. بس مش أنفاق تهريب..

قطر ولعبة استبدال فلسطين بغزة

كتب حسن عصفور/ غابت دولة قطر وشقيقاتها عن مشاركة الرئيس عباس والوفد الفلسطيني الاحتفاء والاحتفال البسيط والعفوي بعد انتهاء التصويت في الأمم المتحدة، في حين قفز لمكان بعثة فلسطين وزيري خارجية تركيا وأندونيسيا فرحين فرحة "أطفال فلسطين" بتلك اللحظة التاريخية، فيما الأشقاء كانوا يعدون العدة الجديدة لتدمير سوريا الوطن والدولة، بعد أن تمكنوا من تدمير ما سبق لهم، ولأن الشعب الفلسطيني تاريخيا لا يقيم وزنا لبعض "المساحات الجغرافية"، مهما

اختزنت من ثروة، خاصة وأن له فضل لا يمكن أن يزول بتعليم وبناء ووضع لبنات الدخول في عالم جديد خلال مرحلة "المحميات" التي سادت تلك المساحات الجغرافية..

يبدو أن النجاح التاريخي لفلسطين، شعبا وقيادة وثورة، اصاب بعض من حكام الأمة بحالة "إغماء سياسي"، وكأن ما حدث في الأمم المتحدة ليس "حدثا يستحق الاحتفاء العام"، ولو كان من قاد ذلك الانجاز قوى من لون "آخر" لأقيمت لها الأفراح والليالي الملاح، بل ولأطلقت مدفعية تلك "المساحات الجغرافية" – التي لا تعمل سوى باتجاه سكانها – طلقاتها، شعب فلسطين لم يطلب ذلك ولا يريده من غير "عشاق فلسطين"، لكنه بالمقابل لن يقف مترددا أمام محاولات البعض "العربي" سرقة النصر التاريخي باسماء مستعارة لن يتعبوا في اختراعها خداعا ونفاقا..

ويبدو أن دولة قطر تتصدر الآن فريق العمل لاجهاض "البعد التاريخي" للنصر الفلسطيني، وقطع الطريق على استكمال ابعاده السياسية التي ترفع من المكانة التمثيلية للقضية الفلسطينية، فبادرت بالإتصال مع الحكومة الفرنسية من أجل عقد مؤتمر دولي تحت شعار "إعادة إعمار غزة"، لعبة سياسية مكشوفة جدا، لكن البعض لا زال مصرا على الإستمرار في "لعبة الإستغباء" التي تمارس منذ زمن في ببلادنا العربية، مستغلين مخزون مالي وظيفته الرئيسة باتت خدمة المشروع "الجديد" لتكريس الانقسام والتفتيت وتحطيم المقومات العربية الكبرى كي تصبح كل دولنا صغيرة – قزمة علها تكون عندها تلك المساحات "عظمى"، ويبدو أنه كلما لاح في الأفق انجاز وطني فلسطيني نرى بروزا لأصابع العبث تعمل لقطع الطريق على مكتسباته..

اللعبة القطرية الجديدة، والتي وجدت صدا ورفضا، حتى الآن من مصر وتركيا، لم تتوقف لكنها مستمرة، وهي تدرك جيدا أن المسألة ليست اعادة "إعمار غزة" بقدر العبث بالوحدة التمثيلية الفلسطينية تحت استعارة "معاناة أهل غزة"، علما بأن هناك مؤتمر عقد عام 2009 في شرم الشيخ وأقر ضرورة تقديم ما يقارب 5مليار دولار لدعم فلسطين واعادة اعمار غزة بعد الحرب العدوانية عليها في ذات العام، لكن المقررات استمرت كما هي مقررات توفير نصف مليار دولار لدعم مدينة القدس حبرا على ورق، وكأن البعض العربي ومنهم "الشقيقة قطر"

لا ترى سوى تقديم مالها لقناة الانقسام أو بواباته، ومؤتمرها المزعوم لن يكتب له النجاح لأن "رائحته عفنة جدا" لن تسطيع دولة ان تتحملها (اللهم سوى فريق بيبي – ليبي)، رائحة تكريس الانقسام وضرب الوحدة السياسية الكيانية ومحاولة لاقامة "سور عازل" بين كياني الدولة الفلسطينية المحتلة،هو فعل من "رجس الشيطان"..

كان مفروضا أن تقوم قطر التي تتشدق بحرصها على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بعمل نحو تعزيز الدور المصري المرتقب لترميم الحالة الفلسطينية الانقسامية، وأن تنتظر لقاء المتابعة العربية المقبل في 9 من الشهر الجاري – ديسمبر لتقدم مشروعا عاما شاملا لدعم فلسطين عبر بوابتها الشرعية كهدية للشعب الفلسطيني على الانجاز التاريخي الذي أغضب كل "سلالة هرتزل" وحلفاءه وأصدقاءه العلنيين والسريين، كأن أكثر نفعا لقطاع غزة وأهلها أن تقدم قطر مشروعا يحمي فلسطين من أي رد فعل من واشنطن والعصابة الحاكمة في تل أبيب، سياسيا وماليا، وتسخر قدراتها التي تملك بفضل الطبيعة لخدمة قضية شعب قرر أن لا يسمح لأي كان "العبث بتمثيله الوطني"..

كان الأكثر جدوى من اللعبة الجديدة، التي لن تقدم خدمة لإعادة اعمار قطاع غزة، بقدر ما ستكون خدمة هدم سياسي، أن تكون مساندا وداعما لكل جهد عربي تركي وطني فلسطيني يريد أن يرى تعزيزا لمكانة "فلسطين الدولة"، التي تعمل غالبية دول العالم على استقبالها بطريقة خاصة، بدأت فور الانتهاء من التصويت ورفع العلم أمام المبنى العريق للأمم المتحدة، سارعت تلك الدول لتغير من مكانة فلسطين وفقا للانتصار السياسي التاريخي، كان لقطر "الحريصة" على قطاع غزة أن تكون أكثر حرصا على "فلسطين"، وغزة منها، أما لعبة استبدال فلسطين بقطاع غزة فليس سوى وهم فئة مصابة بعقد مركبة.. مسبقا نقول لن تنجح محاولات أي كان بتمرير مشروع بيريز – ليبرمان لاستبدال فلسطين بقطاع غزة.. لتدرك القيادة القطرية تلك الحقيقة السياسية مبكرا.. شعب فلسطين لا ينسى ولا يرحم ايضا..!

وتبقى رسالة صريحة جدا لقيادة حركة "حماس" أن تؤكد أنها لن تقبل بؤتمر خادع لاعمار غزة وهو يرمي لتدمير فلسطين..وبالطبع للقيادة الفلسطينية قبل

حماس يجب التصدي بقوة توازي قوة القضية الفلسطينية ومكانتها على محاولات العبث تلك.. كفى حقيقية آن أوانها!

ملاحظة: القيادة الفلسطينية أمامها مهام تفوق كل ما سبق.. الانتقال من حالة سلطة الى "دولة محتلة" مليئة بتفاصيل تستوجب الكثير..!

تنويه خاص: "حماس" كانت تهاجم منظمة التحرير أنها لا تطلع الشعب على مفاوضاتها.. هل لحماس ان تخبر الشعب الفلسطيني ما يحدث بينها واسرائيل في مفاوضات نأمل الا تصبح "عبثية"..!

'قناة البحرين' الحديدية

كتب حسن عصفور/ قبل سنوات عديدة حاولت دولة الكيان الإسرائيلي أن تعمل جاهدة بإنشاء ما سمته بـ 'قناة البحرين'، تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر كي تكون ممرا بحريا استراتيجيا، ولم تمر كل الحيل الإسرائيلية على الحالة الرسمية العربية، خاصة مصر فرفض المشروع وتم معارضته بقوة سياسية بل وتهديدات من خلف الستار، وتأجل الحديث عن 'المشروع الاستراتيجي الإسرائيلي'، واعتقد البعض أنه ذهب إلى حال سبيله ولن يعود ثانية للبحث كون ذلك لن يكون دون موافقة عربية وإقليمية، بل ودولية أيضا..

وفجأة وفي ظل الحراك الشعبي العربي وبحث كل دولة عن ما ينتظرها لاحقا لهذا الحراك، وتخوفات كثيرها مشروع وقليلها مبالغ به، وسط حالة البحث عن 'الهوية السياسية المستقبلية' عربيا، ناقشت الحكومة الإسرائيلية مشروعا يعيد للذاكرة ما اعتقد أنه بات ماضيا، فعرضت على بساطها مشروع 'قناة البحرين' بصيغة جديدة، قناة ولكن من خلال سكة حديد تربط بين 'إيلات' شمالا الواقعة على البحر الأحمر إلى أسدود جنوبا على البحر المتوسط، مشروع وصفته الدوائر الإسرائيلية بأنه سيكون مشروعا استراتيجيا إقليميا ودوليا، سيكون رابطا بين الشرق والغرب، وكي لا تثير 'الغضب العربي' كما سبق أن حدث يوما، فإنها أشارت إلى أن المشروع لن يكون بديلا لقناة السويس، بل قناة لـ'تخفيف

العبء' عنها، ويشير أصحاب المشروع الذي سيبلغ طوله 350 كيلومتر، بأن الصين والهند أكثر من يمكن استخدام ذلك المشروع الجديد، قبل أن تشارك به دول أسيوية وغربية عدة..

ورغم أن حكومة نتنياهو لم تقر المشروع رسميا بسبب التكلفة المالية الضخمة جدا وعدم توفير القدرة المالية راهنا، إلا أنها فتحت الباب على مصراعية لتنفيذ أحد أحلامها الاستراتيجية بتطويق مصر ودورها ومكانتها الإقليمية من خلال ضرب الممر الاستراتيجي لها – قناة السويس – مشروع هدفه الأساسي النيل من مصر وقدرتها الاقتصادية والسياسية بما تملكه من هذا المعبر الاستراتيجي والحيوي، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تنس يوما أن حصار مصر وضربها بكل السبل كان هدفا له الأولوية في مجمل برامجها، ولذا تبحث عن كل الأشكال التي تسهل لها الوصول إلى ذلك الهدف..

المشروع الإسرائيلي 'الاستراتيجي' القديم الجديد لن يتأخر كثيرا في التنفيذ، ومسألة التمويل اللازم لن تكون عائقا بل والأخطر أن تجد دولة الكيان دولا اقتصادية عملاقة تكون شريكا لها فيما ترمي إليه، والحديث عن الصين والهند بأنهما ذات مصلحة في ذلك يكشف أن المسألة باتت قريبة التنفيذ، ما لم تتحرك القوى العربية في التصدي للخطر القادم عبر 'قناة البحرين الحديدية – ميد ريد'، والتحرك يجب أن يبدأ من مصر، فالقضية تشكل تهديدا مباشرا لها قبل غيرها، واستهداف مصر بقيمتها ومكانتها يؤدي إلى الاستهداف العام للوضع الإقليمي العربي..

الرد المصري لا يجب أن يتأخر إلى حين شروع التنفيذ، ولتكن البداية بموقف رسمي وعلني حول هذا الخطر القادم، قبل التحرك في إطار الجامعة العربية، رغم انشغالها الكامل بالمسألة السورية، لكن مصر قادرة على إجبارها على عقد جلسة طارئة لدراسة المشروع الخطر، ورسم ملامح مواجهته، وبالتأكيد تفرض الضرورة فتح قنوات اتصال سريعة مع الصين والهند كي لا يصبحا جزءا من 'المشروع التهديدي'، والاتصال مع الدول التي يمكن لها أن تكون شريكا في التمويل أو التنفيذ.. الوقت كالسيف في هذه القضية فكل يوم يمر دون مواجهة أو رد يمنح حكومة دول الاحتلال فرصة إضافية للمضي في تنفيذ 'أحد أحلامها الاستراتيجية'..

ملاحظة: بدأ حراك لجان المصالحة الوطنية، وهناك 'بشاير' بأن حكومة التوافق الوطنية باتت في الأفق.. أيام قد تكون كفيلة بوضع حد لكمية التشاؤم والإحباط..

تنويه خاص: جهود د. فياض لشرح مشروعه الضريبي يستحق التقدير، السؤال ما دام هناك حكومة جديدة، كما يبشرون، خلال أيام لماذا المشروع أصلا..

*** هذه الزاوية كتبت يوم 31 / يناير الماضي ولكنها ذهبت مع الهجوم الهمجي نعيد نشرها لا أكثر..

قوات أجنبية بلباس عربي

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة أعلن أمير دولة قطر وعبر حوار مع محطة أميركية، وليس قناته المعروفة 'الجزيرة'، اقتراحا بإرسال قوات عربية للتدخل في سوريا تحت ستار ' البعد الإنساني'، و'حماية حقوق الإنسان'، وجاء الاقتراح القطري بعد سلسلة لقاءات جرت في الولايات المتحدة الأمريكية لرئيس الوزراء القطري بن جاسم، حيث التقى مع هيلاري كلينتون ونائب الرئيس بايدن وقبلها الأمين العام للأمم المتحدة، ولم تتوقف حركة التنسيق بين قطر ودول إقليمية وعربية خاصة تركيا.

واختيار قطر باعتبارها 'راس الحربة العربية' لتنفيذ مخطط التغيير العام في المنطقة وفقا لأجندة لم تعد مجهولة كما كانت في البدايات، لتقديم الاقتراح الجديد ليس سوى تعبير عن 'رؤية' تتبلور في مطبخ 'الحراك السياسي العربي – الدولي' من أجل التدخل في الوضع السوري ولكن بأشكال جديدة، بعد أن عجزت واشنطن ومحورها الغربي أن تفرض قرارا يستجيب لطلب قطري – تركي بخلق'منطقة عازلة' و'ممرات إنسانية' داخل سوريا قبل أن تذهب لفرض منطقة حظر جوي، وفشل تنفيذ 'السيناريو الليبي' أجبر مطبخ 'التدخل السريع' على البحث عن خيارات جديدة، فبعد الموافقة الإجبارية – التكتيكية على إرسال مراقبين والحل العربي السياسي، ينتهي الأمر بالحديث عن إرسال 'قوات عربية' لـ'حماية الشعب السوري'..

ليس من السهل أن يمر مثل هذا الاقتراح مرورا عابرا كونه تدخلا عسكريا قد يفرض مواجهة عسكرية بين سوريا وتحالفها من القوى الغازية لأراضيها، فالاقتراح هنا لا يماثل بأي شكل الاقتراح العربي في منتصف سبعينيات القرن الماضي عندما قرر العرب إرسال قوات 'ردع عربية' إلى لبنان قواهما العملي الجيش السوري، فالقرار الذي جاء ليحاصر الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية في حينه، كان ثمرة 'توافق عربي ودولي' ولذلك تدخلت سوريا بقوتها العسكرية التي يعرفها الجميع، ولم تكن نتائجه مرضية لا لشعب لبنان ولا لمن وافق عليها وتحولت من قوة توافقية إلى قوة خلافية أشبه بكونه قوة 'احتلال' إلى أن تم سحب كل مكوناتها الأمنية بعد اغتيال الشهيد رفيق الحريري لحسابات ضيقة جدا.. لذا المقارنة ليس لها مكان أو محل بين جديد قطر وقديم العرب في كيفية التدخل العسكري..

الاقتراح الأميري القطري قد يحمل بين طياته تدخلا دوليا تحت ستار القوة العربية، خاصة أنه ليس من الصعوبة إحضار قوات تتحدث العربية من دول غير عربية، أو أن تقوم بإحضار بعض 'مليشيات عسكرية' كما هي في ليبيا اليوم، والمسألة لن تقتصر على تكوين القوة ذاتها بل في جوهر التحول من 'الحل السياسي العربي' إلى جر المنطقة إلى 'حل عسكري' تحت ستار القوات العربية، والتي لن تخلو من قوات 'غير عربية' مباشرة أو قوى أمنية مخابراتية كتلك التي كان لها الدور الحاسم في إسقاط نظام العقيد القذافي ..

خطورة الانتقال من الحل السياسي العربي إلى 'الحل العسكري' تفتح الباب لاحتمالات عديدة، وقد تذهب إلى صراع مسلح لن يقف بحدوده على أبواب دمشق أو حلب وحمص، بل هناك قوى تنتظر أن تشتعل أكثر من رقعة سياسية عربية عسكريا، وانتشار حالة حرب تتسع مداها لما يمكن أن يصبح 'حربا إقليمية'، والتفكير الساذج بأن معالجة المسألة السورية ضمن 'ثقافة الحل العسكري' مهما كانت أشكاله لن تقود إلى حماية سوريا لا شعبا ولا دولة، بل قد لا تحمي دولا عربية أخرى، وهو اقتراح يريد تسريع حركة الفوضى السياسية الأشمل قبل أن تتدهور أو تتراجع حركة سرقة الحراك الشعبي بعد افتضاح جزء من مخططات قوى عربية ودولية لتمزيق المنطقة وتقسيمها خدمة لمشروع استعماري أعم.. فالفوز الانتخابي ضمن ظروف خاصة جدا ومال لم يسبق أن

حضر بهذه القوة، قد لا يصل إلى الهدف الذي أراده 'المطبخ السياسي للتدخل السريع' في حراك المنطقة.. وما يحدث في ليبيا التي باتت مهددة بحرب أهلية كما يقول قادتها، والحراك الشعبي التونسي اعتراضا على الدور القطري وبدايات سلوك تصرفات حكومة حزب النهضة، وما يمكن أن يحدث في مصر، مؤشرات أن سرقة الثورات قد تعرقل لو أن سوريا لم تسقط بسرعة شديدة، خاصة أن النظام بدأ يدرك أنه لن يبقى بحماية 'شريعة الاستبداد' وأن التغيير ممر إجباري لابد منه..

سباق يدور في خبايا دوائر عدة، بين 'الحل العسكري' و'الحل السياسي'.. ومن ينتصر سيكون له تقرير وجه المنطقة لسنوات قادمة .. صراع ليس شكليا ولا لغويا يحدث في مطابخ متنقلة في عالم اليوم..

ملاحظة: محاولة حكومة الطغمة الفاشية توضيح ما حدث مع الرئيس عباس بتصريح الحركة يزيد الانحطاط السياسي أكثر ..

تنويه خاص: تعليق حسم قضية العلاقة بين التشريعي والوطني تعبير عن 'أزمة رؤية استراتيجية'.. التشريعي مؤقت والوطني دائم..

لا تنتظروا 'أوهاما'..

كتب حسن عصفور/ قبل أيام قامت المحكمة الجنائية الدولية برفض البحث في قبول طلب فلسطيني يتعلق بملاحقة إسرائيل كدولة ارتكبت 'جرائم حرب' في قطاع غزة، الرفض تم تفسيره بطرق مختلفة، وآخرها كان ما ذكره وزير الخارجية الفلسطينية – قبل التعديل – المالكي، بأن المحكمة لم ترفض وإنما قامت بتحويله إلى جهات أخرى، بحكم أن فلسطين لا يحق لها تقديم طلب في ظل وضعها القانوني الحالي داخل المؤسسات الدولية..

'تفسير' الوزير الذي جاء بعد أيام من صدور القرار، ليفتح نقاشا من زوايا مختلفة أخرى إن كان ذلك التفسير مقبولا من القيادة الرسمية وحكومتها برئاسة د. سلام فياض، إذ كيف يمكن الذهاب إلى المحكمة الجنائية دون معرفة تلك

الزاوية التي عرضها السيد المالكي، وهل يعقل أن يكون الذهاب وكأنه قضية 'رفع عتب' وليست مسألة جوهرية تدخل في إطار الحق الفلسطيني لملاحقة 'دولة' تركتب الجرائم دون أن تدفع ثمنا وعقابا دوليا خاصة أن الحديث عن 'حقوق الإنسان' لا يتوقف هذه الأيام.. بل إن دولا عربية تدفع مليارات الدولارات لتغذية 'حرب غربية' عسكرية وسياسية لنشر حالة من 'فوضى' غير مسبوقة في المنطقة العربية، مستغلة روح الحراك العربي ضد استبداد حكام.. ما حدث ضمن التفسير الذي قدمه وزير خارجية فلسطين يقدم إشكاليات جديدة في كيفية التعامل مع المؤسسات قبل تقديم موقف أو عرض قضية.. ويعيد ما سبق أن حدث مع الطلب الفلسطيني الخاص بعضوية الدولة الفلسطينية لمجلس الأمن، عندما لم يكن هناك معرفة دقيقة بعدد الدول التي تؤيد الطلب الفلسطيني لعرضه قانونا على المجلس.. فشلت 'خلية الأزمة' في التحديد المطلوب، فكانت النتيجة أن أصبح الطلب منذ أكثر من 7 أشهر في أدراج سكرتاريا مجلس الأمن..

لا يوجد سبب منطقي لمثل هذه الأعمال التي لا تستقيم مع 'الاندفاعة الديبلوماسة' التي تمتلكها القضية الفلسطينية، والتي يمكنها أن تحصد مكاسب بلا حدود لو قررت القيادة أن تفوز بها، الحصاد الديبلوماسي تجمد بقرار رسمي بعد النجاح الساحق في باريس يوم أن فازت فلسطين بعضوية دولة كاملة العضوية في أول منظمة كبيرة تابعة للأمم المتحدة، وكان المنطق مواصلة السير في ذلك الاتجاه بدل التوقف وفرملة الانطلاقة السياسية الجديدة والعودة للجلوس على 'مقاعد البدلاء' والبحث عن 'بدائل' لا يوجد بها بديل يمكنه أن يكون قوة مضافة للمعركة الوطنية ضد المشروع التهويدي – الاستيطاني الإسرائيلي.. واتجهت الدفة للتجاوب مع رغبات واشنطن وتحالفها بالذهاب لمفاوضات اخترعوا لها اسما مخادعا، سموه استكشاف كي يقفزوا فوق موانع الموقف الوطني الذي أقرته القيادة الفلسطينية في وقت سابق.. مضت أسابيع ثم أشهر لتذهب الدفة نحو انتظار أن يقبل رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل استقبال وفد رسمي، تم أخيرا، لاستلام 'أم الرسائل الموعودة'، وكأن الرسالة ستكون هي الحل المنشود، دون أن يرى كل من راهن على هذا النهج بأنه ليس سوى هروب من المعركة المباشرة وابتعاد عن خط 'الانطلاقة الديبلوماسية' التي ما كان لها أن تتوقف..

من يعتقد أن الرسالة 'أم الرسائل' ستكون حلا ليس سوى واهم، فمسبقا نقول إن نتنياهو سيرد بهجوم سياسي عنيف وسيستغل ما بها لشن هجوم مضاد، وكأن المطلوب الدخول في جدل سياسي مع رأس الطغمة الاحتلالية، بديلا لاستكمال مسار القوة النافعة والنافذة في 'المعركة السياسية الكبرى' نحو تحقيق مكاسب مضمونة تماما في المؤسسات الدولية، من الجمعية العامة وفرض فلسطين كدولة عضو مراقب إلى عضوية كاملة في كل مؤسسات الأمم المتحدة الـ15 المتبقية.. مكاسب باليد فلما يتم تأخيرها.. وما هو المتوقع من نتنياهو المعلوم والمعروف موقفا وسياسة وشخصا منذ العام 1996..

كفى رهانات خسارة وكفى خيارات مضللة، الطريق واضح جدا .. مسار 'المعركة الديلوماسية الكبرى' يجب أن يبدأ فورا وليت الرسالة تبقى في أدراج الرئيس في مقر المقاطعة بدلا أن يكون مكانها منطقة أخرى في مكتب نتنياهو.. ليذهب الوفد برسالة شفوية قصيرة: إما الالتزام وإما الفكاك مع سلطة الاحتلال.. واللقاء في منطقة سيكون لفلسطين بها نصرا مبينا جدا.. ليت البعض يبتعد عن 'عناد' لا يخدم مسار القضية..

ملاحظة: مجزرة 'دير ياسين' تحضر بذكراها اليوم.. كان التذكير بها 'واجبا مدرسيا' قبل انطلاق الحصص الدراسية..هل ما زال حاضرا..

تنويه خاص: مبروك للدكتور سلام فياض 'تجديد الثقة'.. ولشعب فلسطين ابق حيث أنت 'تحت الانقسام' .. إلى أن يرضى قادة 'المجمع الأمني' في معسكري الأزمة.

لتوقف قيادة "حماس" هذه المهزلة فورا!

كتب حسن عصفور/ بعد أيام ثمانية تمكنت مصر وأمريكا بالعمل على وضع حد للعدوان والتوصل الى "تفاهمات وقف اطلاق النار" بين اسرائيل والفصائل الفلسطينية، اتفاق أوقف "الأعمال العدائية" الاسرائيلية على قطاع غزة، و"الأعمال العدائية" على اسرائيل – كما جاء نصا في الاتفاق المنشور رسميا

من قبل "رئاسة مصر" قبل أن يتم تزويره من قبل طرفي التوقيع، أو كما قال خالد مشعل من اسرائيل، رغم أنها ليست بحاجة لتزوير اي بند من بنوده، فكلها واضحة وضوح الشمس، انتهى العدوان على غزة، كما سنبقي التسمية، وتوقفت المقاومة عن فعلها، كما سنبقى ان نقول ايضا، وبلا شك كان اهل غزة بحاجة لوضع حد للعدوان وقطع الطريق على اجتياح بري كان سيترك اثرا تدميرا على الحياة، قبل أن يتم ردعه واخراجه..

الصورة أن طرفي الاتفاق اعتبر ما حدث "نصرا"، لكن "الفرحة" في طرف "حماس" اكثر وأعلى وعبرت عن ذلك مباشرة بالنزول الى شوارع غزة "ابتهاجا بالنصر" دون أن يشاركها اي من الفصائل المفترض انها "شريكة" في هذا الذي تحقق، وكان مؤتمر ناطيقها في غزة منفردا ايضا، فلم يكن بجوارهم اي ناطق من او شريك من الفصائل التي كانت حاضرة في المعركة التي دارت طوال الأيام الثمانية، ما يكشف أن التقييم لما حدث ليس"موحدا"، ولا يمكن اعتبار هذا الغياب "شكليا" خاصة وأن "عناصر حماس" الغزية اعتبرت فورا أنه "نصر لحماس"..وللزمن قوله لاحقا وقد يكون أسرع مما يعتقد "المنتصرون" ايضا..

الدروس المستفادة عديدة من "معركة الأيام الثمانية"، ابرزها أن القدرة العسكرية الفلسطينية أظهرت مشهدا جديدا لم يكن في اي من مراحل الفعل الوطني، ونجحت في أن تثبت أن "صواريخ غزة" ليست "لعبة أطفال" ولا "صواريخ عبثية"، بل هي قوة حقيقية تمكنت للمرة الأولى في ان تجعل كلمة "ردع" حاضرة في القاموس السياسي الفلسطيني.. مظهر انتصاري في الوعي الوطني، حقيقة ساهمت بتخزينها للذاكرة الشعبية الفلسطينية..ومن أهم دروس المعركة، أنها انتجت قوة فعل كفاحي في الضفة الغربية، واطلقت حركة اليد الشبابية نحو مواجهة ضد المحتل، فما حدث خلال الأيام الماضية في الضفة الغربية رسالة لا يجب أن تتوقف، فالانطلاقة بدأت بفعل "الروح الغزية" ولكنها يجب أن تستمر بقوة الروح الفلسطينية الكفاحية..

تلك ابرز مشاهد "معركة الايام الثمانية"، ويمكن أن يضاف لها مشهد الانفتاح نحو المصالحة الوطنية لو صدقت النوايا وأدرك طرفي الانقسام أن الاتفاق الوطني أكثر أهمية من "اتفاق مع عدو"، يحمل من النصوص ما يستوجب

التوقف الدقيق أمامها، خاصة وانه الاتفاق الرسمي الأول بين "فصائل" ودولة" وهي مسألة تحمل دلالات سياسية ستكون مرهونة بتطورها وفقا للضرورة كما جاء في نص التفاهمات..

المسألة الآن ليس قراءة تفصيلية وتحليلية لبنود "اتفاق وقف الأعمال العدائية" المتبادل، فتلك لها وقفة مختلفة، ولكن الأهم الآن هو كيف يمكن أن يقوم "المجلس التنفيذي الحاكم" في قطاع غزة التابع لحركة حماس، بإعتبار يوم 22 نوفمبر – تشرين الثاني "عيدا وطنيا واجازة رسمية"، أي مهزلة تقف وراء هذا "الهذيان السياسي" فخالد مشعل رئيس حركة حماس لم يعتبره "نصرا" ووصفه بأنه ليس سوى "أول الغيث" و"هزيمة تكتيكية" للاحتلال، ومحطة ليس الا، فيما تقفز فرقة "الانشاد السياسي" في قطاع غزة بغير ما بها، لقطع الطريق على أي محاسبة لسلوكها السياسي في المرحلة المقبلة ورسالة تهديد مسبقة لكل من يرى غير ما تراه، تريد فرضا لـ"عيد نصر" بطريقة "بهلوانية" لا تستقيم مطلقا مع سير المعركة أو نتيجتها، فأي معركة تحسب في خواتيمها بما اتفق عليه الطرفان، ولو أحسن "المنشدين" قراءة نص الاتفاق لجلسوا في البيوت هادئين يفكروا فيما سيكون في اليوم التالي للبدء في ورشة العمل لاصلاح ما يجب اصلاحه من "آثار العدوان".. وهو ليس عملا ثانويا كي لا تتكرر "كوارث النصر السابق ايضا" بتجاهل الانسان الغزي وما لحق به من دمار وتدمير واستبدلوا الواجب بالنشيد..وخاصة وان "صندوق قطر للاعمار جاهز"..

أي عيد للنصر يمكن اعتباره ونص الاتفاق يقول التزام الفصائل بوقف كل "الأعمال العدائية" ضد اسرائيل من قطاع غزة، بعد أن كانت قبل لحظات من توقيع الاتفاق تسمى "مقاومة"، هل النصر استبدال التعريف بما جاء نصا.. اي جريمة يمكن اطلاقها على قرار مجلس الانشاد الغزي ذاك..! ويبدو أن أمريكا هي أيضا تفرح بالنصر اياه.. اسمعوا ماذا قالت واشنطن وماذا فعلت..!

السادة المقررين اختراعا لعيد النصر الوهمي، تجاهلوا أيضا ما هو "عقاب" كل من يرتكب "فعلا عدائيا" لاسرائيل من غزة..ليس وقت قراءة النص الآن، وهي ستكون قريبة جدا كونه يحمل تغييرا جوهريا في كل ما سبق من اتفاقات لغة واتجاه، ولكن الأهم الآن، هو أن تصدر قيادة "حماس" قرارا فوريا وعاجلا لالغاء "المهزلة" التي قررها مجلس غزة، فيما اسماه "عيدا للنصر".. المهزلة

هنا تفوق كثيرا كلام "انشائي" يمكن قوله في وسائل الاعلام..لا بد من وقفها قبل أن نتحول لاضحكوة بشرية..!

ملاحظة: لفتح والقوى الفلسطينية وجموع شباب شمال "بقايا الوطن" الاستمرار في الانطلاقة، وأن لا ترتدوا للوراء.. ما حدث في غزة من "اتفاق" يجبركم أكثر للمضي مواجها مع محتل!

تنويه خاص: وأخيرا قام مشعل بتقديم الشكر لايران بشكل واضح، تصريح تأخر جدا وجاء تحت كشف القيادة الايرانية ما قدمت للفصائل.. الوفاء لا يحتاج لضغط كي نعترف به.. ومن باب الوفاء تحية للقيادي موسى ابومرزوق برفضه العلني لقتل انسان دون محاكمة!

'لدينا رئيس حكومة كاذب'

كتب حسن عصفور/ قديما عندما كانت عبارة كهذه تحدث في دولة الكيان الإسرائيلي ينظر لها وكأنها 'عمل سحري'.. أن يقول شخص ما وبشكل علني وبحضور وسائل الإعلام لرئيس حكومته أنه كاذب تصبح مقولة استخدام لتبيض صفحة الدولة العنصرية جدا بل والظلامية في كثير من جوانبها، لكن الاستبداد العربي والظلامية السياسية – الفكرية التي سادت العمل الحزبي والسياسي العربي صنعت من دولة عنصرية فاشية احتلالية 'واحة للديمقراطية'.. اليوم لم تعد تلك المقولة تشكل أي خبر امتيازي لدولة الكيان على الواقع العربي بكل تلاوينه وتعقيداته، لكن أصبح المشهد العربي الباحث عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية حاضرا بقوة طمست تلك 'الميزات الديمقراطية' لدولة الكيان.. باتت عبارة لا تستفز الإنسان العربي بأن يسمعها ويتمنى يوما أن يسمع شبيها لها في بلادنا المنكوبة بحكم وحكام.. وكان الذي كان من قوة اندفاع شعبي أطاحت بسلاسل القهر والخوف قبل أن تطيح بحكام ورؤساء، وحتى لو تم سرقة ثورة الشعوب وتلبيسها 'عمم خضراء' تعيد تعاونا وتحالفا سبق له أن كان سيد المشهد العربي ضد 'السوفيت والشيوعية' في سنوات مضت بين دول الغرب الاستعماري وقوى 'الإسلام السياسي'، لكن المركز المحرك أن سلاسل القهر والرعب والخوف تكسرت في ميادين الحرية والتحرير..

ولكن ميزة مقولة 'لدينا رئيس حكومة كاذب' الجديدة، والتي انطلقت من عسكري وبرلماني وسياسي وطامح لرئاسة حكومة دول الكيان أنها كانت ضد نتيناهو في هذه الأيام، أن تقال له وهو يحاول أن يمزق 'الموقف الفلسطيني' بادعاءات وأقوال فأنها جاءت في محلها، وأن يقولها يهودي يترأس أهم لجنة برلمانية في كنيست دولة الكيان وخلال نقاش له صلة بالموقف السياسي – التفاوضي مع الطرف الفلسطيني، فهي كلمات في زمانها تماما، خاصة أن المعركة السياسية بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي تتجه لأن تشهد جولة جديدة حول زمن 'المرحلة الاستكشافية – التفاوضية' قبل أن تبدأ معركة جوهر البحث ذاته، فمسبقا بدأ نتنياهو الكاذب جدا، خطته لسحب البساط من تحت أقدام المفاوض الفلسطيني، بأن يجعل من الجدول الزمني مسرحا للحدث وليس الجدول السياسي، فالحديث عن الأشهر الثلاثة المطلوبة للاستكشافات التفاوضية تبدأ في ميزان نتنياهو منذ اللقاء الأول في عمان، وعليه تنتهي في شهر مارس – آذار القادم، ما يفترق كليا عن الموقف الفلسطيني المعلن بأن 26 يناير القادم هو اليوم الأخير للمرحلة الكشفية، ما لم يحدث تطور سياسي جوهري بخصوص الاستيطان والتهويد, ما يساعد على استمرار اللقاءات وانتقالها من مرحلة لمرحلة..

المعركة النتنياهوية ليست شكلية كما يظن البعض، بل شخص بمواصفاته السياسية وكمية الخداع والكذب الذي يختزنه يدرك تماما أن معركة الزمن قد تصبح سلاحا على رقبة المفاوض الفلسطيني، ويعمل على استخدام حالة الاستخفاف السياسي بالزمن والمواعيد التي لم تكن مقدسة يوما عند حكومات تل أبيب منذ توقيع اتفاق أوسلو الأول – الأساس للمسار التفاوضي الذي افترق كثيرا في محطات جوهرية عن جوهر الاتفاق وفلسفته، فنتنياهو يعلم أن واشنطن وأوروبا والأردن ولجنة المتابعة العربية لن تسمح بأن تفشل 'العملية الاستكشافية' لمجرد خلاف زمني، بعد أن تحدثت بعض الأطراف ومنها الأردن أن البحث التفاوضي كان صريحا وجديا وجوهريا.. وهي كلمات لا تقال عادة من أجل إشاعة التفاؤل فحسب، بل هي جزء من 'تأطير العملية السياسية' الدائرة الآن، لذلك يفتعل 'الكاذب' معركة يعتقد أنه سيفرض موقفه عليها، وبالتالي يمكنه أن يشعر لو تحقق له ما يريد زمنيا بأنه حقق انتصارا معنويا وسياسيا على الطرف الفلسطيني.. تكون محل استخدام في اللعبة الداخلية لانتخابات حزبه أولا وما يمكن أن يعزز موقعه الحكومي..

هي لعبة يحسن التعامل معها 'الكاذب'، ولأن موفاز الجنرال الذي أطلق تلك العبارة' لدينا رئيس حكومة كاذب' فيجب أن يستعد الطرف الفلسطيني جيدا لمرحلة الكذب القادم.. وتضع حدا للقاءات الاستكشافات التي باتت عبئا سياسيا على القيادة الفلسطينية واستمرارها سيفجر جوانب داخلية غير منظورة .. ولعل العبارات التي رفعها بعض شباب فلسطين بجوار مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله تكون ذات دلالة فـ'الشعب ليس أهبل'.. وهرمتم وأنت تفاوضوا، كلمات من ذهب يجب قراءتها بما تستحق..

ملاحظة: 'خطة التقشف الحكومي لسلام فياض' تفتح نقاشا لم يكن بحسبان.. البعد الاجتماعي الفلسطيني يستحق أن يكون حاضرا على طاولة الكلام العام ... حسن إدارة الحوار شرط لنجاح سلامة المسار كي لا يحدث ربيعا اجتماعيا فلسطينيا..

تنويه خاص: خلافة خالد مشعل في قيادة حماس انفتحت.. وسيكون لها أثر سلبي على مسيرة المصالحة.. وتصريحات هنية بدايتها.. لنا وقفة مطولة أمامها لاحقا..

لما لا يكون 'مصطفى هو الحل'

كتب حسن عصفور/ كشف قيادي من حركة 'حماس' بعض تفاصيل ما حدث في الدوحة بين الرئيس عباس وخالد مشعل، وبأن الطلب لتشكيل حكومة برئاسة عباس جاء اقتراحا أميريا قطريا، قالت بعض الأنباء أن رجل أعمال فلسطيني هو من كان صاحبه وأقنع به الأمير بحكم ما بينهما من 'علاقات'، وبالتالي لم يكن 'اقتراحا' فلسطينيا بالمعني الوطني، ويبدو أن الطرفين وافقا عليه لاعتبارات غير تلك المعلنة من الناطقين باسمهما..

والمفاجأة التي أوردها القيادي الحمساوي، بأن الرئيس عرض مجددا اسم سلام فياض كرئيس للحكومة بمسوغات تجبر أي فلسطيني على رفض الاقتراح، حيث تم التقديم بأنه الوحيد المقبول 'غربيا' لعدم فرض حصار على 'الضفة' كما غزة، ولأن لحماس موقفا معلوم ومعروف بأن أي أحد إلا فياض، ولذا سارعت باقتراح

اسم سبق لحركة فتح أن تقدمت به ليكون رئيسا توافقيا في الجولات الأخيرة في القاهرة، وهو د. محمد مصطفى، مدير صندوق الاستثمار الفلسطيني، واعتقد الجميع بأن النعم ستقفز الى القاعة الأميرية المستضيفة لقاء عباس – مشعل، لكن القنبلة الحمساوية تحولت إلى 'قنبلة صوتية' عندما رفض الرئيس عباس مقترح مصطفى، بل وأضاف وفقا لرواية القيادي الحمساوي – المنشورة في صحيفة عربية واسعة الانتشار جدا، وأعاد نشرها موقع 'أمد للإعلام'، كي لا ينفي أي منهم تلك الرواية ، واعتبر الرئيس أن مصطفى أيضا غير مقبول غربيا..

مصطفى الرجل الذي لا صلة له بعالم السياسة من قريب أو بعيد، حتى دراسته الأولى في بغداد كانت تخصصا بعيدا كل البعد عن تهم السياسة، فالرجل درس الهندسة، وعاش في بلاد الغرب ثم أصبح موظفا ساميا للبنك الدولي في فلسطين، قبل أن يتم اختياره مديرا تنفيذيا لصندوق الاستثمار بعد رحيل الخالد ياسر عرفات، أي أن الرجل سجله المهني لا يمكن أن يجعل منه مرفوضا عند أحد من بلاد 'الفرنجة'، بل إن أحد قيادات فتح البارزة وصاحبة كلمة مهمة في ملف الحوار أبلغ بعض الصحافيين قبل أسابيع في القاهرة، أن رئيس الوزراء القادم هو محمد مصطفى.. واعتقد الجميع أن المسألة الحكومية انتهت إلى طريق سالك..

أما أن يتم إعادة عرض اسم فياض ورفض محمد مصطفى كمرشح توافقي فهي علامات قمة في الغرابة.. حماس تريد مرشح فتح، وفتح ترفض مرشحها، ثم يقبلون أن يكون الرئيس عباس رئيسا للوزراء 'توافقيا' ولكن بشرط أن لا تذهب حكومته إلى المجلس التشريعي لنيل الثقة، أو يتم لاحقا مساءلتها أمام أي جلسة برلمانية، باختصار حكومة ' توافقية' دون مساءلة إلى أن يتم إجراء الانتخابات يوما ما.. وضمنيا هناك شرط غير معلن في هذا القبول أن لا ينعقد المجلس التشريعي طوال 'المرحلة التوافقية'، ربما يعقد جلسة واحدة في نهاية الفترة التوافقية لإقرار تعديل 'قانون الانتخابات' الراهن ، كما جاء في اتفاق المصالحة..

رفض محمد مصطفى يعني أنه لا حل لمسألة الحكومة سوى 'إما سلام فياض' وهو مرفوض قطعيا من حماس ، واستمرار عرض الاسم يشكل إهانة سياسية للرجل، لا أعرف لماذا الإصرار عليها، أو أن يفرض 'الحل القطري' ، الذي لن يكون سوى حلا لإدارة الأزمة القائمة لا أكثر من ذلك..

لو كان هناك رغبة حقيقية وجدية في الوصول لتشكيل حكومة توافقية مهنية، لاستكمال المصالحة بشكل حقيقي، لتم القبول بمرشح حركة فتح كونه بات 'حلا توافقيا' مع حركة حماس.. ومن يرفض مصطفى عمليا لا يريد 'حلا مقبولا' في هذه المرحلة، وهو ممرا لمسائل 'غير معلنة' .. مطلوب من قيادة فتح قبل قيادة حماس أن تعود للحل الممكن والمقبول حمساويا بأن تعطي الفرصة لمحمد مصطفى بأن يكون رئيسا تنفيذيا للوزراء.. وغير ذلك يكون القول بأن 'الحل الانقسامي القائم هو الحل..!'، بعيدا عن الصراخ والزعيق والمهاترات التي باتت أكثر من مقرفة للشعب الفلسطيني خاصة عندما تتلحف بالكذب والخداع.. الحل بات موجودا، وأصبح هناك اسم مقبول .. لمن يريد حلا وليس هروبا من الحل.. ننتظر..

ملاحظة: غضب بعض العرب يوم أمس على 'بابا عمرو' السورية يشعرك بأنها أصبحت أقدس من القدس.. يا جماعة نرجوكم تعاطفوا كيفما شئتم ولكن احترموا بعض ما تبقى من عقل لشعوبنا.. الكذب أسطع من نور الشمس في منتصف يوليو – تموز..غدا مؤتمر الدوحة للقدس ..ذكرى يا ذكرى.

تنويه خاص: أخيرا أعلنت قيادة حماس إدارة ظهرها للنظام السوري.. باتت مع 'ثورة الشعب البطل' ..لكنها أيضا ضد 'الشعب ' في إيران ومع النظام 'البطل'.. إلى هذا الحد بات 'المال' جبروتا..أي ربيع وأي خريف ينتظرنا إذا.

لماذا صمتت السلطة الوطنية على اتهامها..؟

كتب حسن عصفور/ مسبقا لابد من الحذر دائما حول أي نبأ أو خبر يكون مصدره الإعلام الإسرائيلي أو أي جهة سياسية أو أمنية في تلك الدولة يخص الشأن الفلسطيني بكل تفرعاته وتشعباته، حتى لو كانت المؤشرات تؤكد بأنها صحيحة، ولكن يصبح من المنطقي أن يتوقف الإنسان بعد مرور فترة زمنية على خبر أو معلومة ما تصدر عن دولة الكيان ورسمييها وإعلامها تناولت معلومة تتعلق بالموقف الرسمي الفلسطيني، والحذر هنا ليس رهبة أو تقييدا لكن

الخبرة التاريخية تؤكد أن كثيرا ما ينشر بعض الحقيقة تحت ستار الحقيقة، وهي لعبة إعلامية من طراز عال، تجيدها كل الوسائل الإعلامية ذات الأجندات الخاصة جدا، لكن الرد السريع دوما يجب أن يكون حاضرا لكشف الحقيقة من الزيف فيما ينشر من قبل دولة الاحتلال..

ويوم أمس الأحد، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية خبرا يتعلق بعرض إسرائيلي على مسؤولين في السلطة الوطنية لتزويد محطة كهرباء غزة بالوقود المطلوب كي تستمر ولا تتوقف، ومرت ساعات ولا يوجد ما يثير أن هناك ردا رسميا أو تصريحا فلسطينيا يفند تلك المعلومة الإسرائيلية، وبعد ساعات عدة يصدر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بيانا يتحدث به صراحة عن قيامهم بالاتصال بالسلطة الفلسطينية، لتزويد المحطة بالوقود ويؤكد البيان أن السلطة رفضت رسميا العرض الإسرائيلي، والأدهى أن يقوم مكتب نتياهو بتحميل السلطة الفلسطينية المسؤولية عن أي مآسي إنسانية يمكنها أن تحدث جراء قطع الكهرباء.. اتهام رسمي وعلني إسرائيلي للسلطة الفلسطينية، بأنها تتحمل مسؤولية ما يحدث في القطاع من كارثة جراء قطع الكهرباء نتيجة غياب الوقود المطلوب لتشغيل المحطة..

المأساة الكبرى أن الاتهام الرسمي والعلني الإسرائيلي مرت عليه ساعات طويلة ولم نجد أي بيان أو كلمة أو تصريح لأي مسؤول فلسطيني، سياسيا كان أم فنيا له صلة بذلك، سواء من سلطة الطاقة أو دوائر الارتباط الفلسطينية مع دولة الاحتلال، اتهام رسمي إسرائيلي يمر مرورا عابرا وكأنه لا يوجد من يسمع أو يقرأ مخاطر ما جاء في بيان مكتب نتنياهو، ولو اقتصر الأمر على تسريب لصحفي لقلنا إنها لعبة سياسية مكشوفة، رغم أنها لا يجب أن تمر مرور الكرام، ولكن أن يكون الاتهام من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بل ويحمل السلطة أي مآسي قد تقع، ما كان له أن يمر مثل هذا المرور الغريب، والذي يثير الريبة والشكوك في سلوك السلطة وحكومتها تجاه الأزمة في القطاع، خاصة أن هناك أصواتا من داخل حركة حماس وبعض إعلامها وجه اتهامات مباشرة للرئيس عباس وحكومته بمسؤوليتهم عن ذلك..

القضية تستحق كل الاهتمام من قبل قيادة السلطة الوطنية ومؤسساتها كافة بالرد والتوضيح كي لا تبدو أنها جزء من المشكلة وكأنها تصفية حسابات مع سكان

قطاع غزة، إثر قيام بعض من قادة حماس الغزيين برفض 'إعلان الدوحة' وموقفهم من تكليف الرئيس لرئاسة الحكومة التوافقية.. لا يجب الصمت على ما كان فالاتهام هنا يدخل في دائرة التواطؤ، ولذا يجب أن يأمر الرئيس عباس كل من رئيس سلطة الطاقة ومسؤول الارتباط المدني مع إسرائيل والناطق الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية بتوضيح الموقف من مختلف جوانبه وكشف الحقائق أمام الرأي العام من أزمة الوقود والكهرباء في قطاع غزة..

لا يجوز الاستخفاف بما كان من تهم مباشرة، ولا يقبل التواري خلف الاعتماد على كونها ' إشاعات احتلالية انتقامية من الموقف السياسي'، أولا يجب الرد والتوضيح الكامل للتهم الواردة في بيان مكتب نتنياهو ثم ربطها لو كانت كاذبة بالقضية السياسية.. والصمت هنا سيكون دليل شبهة سياسية أو إدانة وطنية.. اليوم وليس الغد يجب التوضيح الكامل لما كان من تهم صريحة للسلطة الوطنية.. الشعب ينتظر الحقيقة ولا غيرها..

ملاحظة: البيان الصحفي في ختام اجتماع حركة فتح تحدث عن المضي بالمصالحة دون أي إشارة لـ'إعلان الدوحة'، هل كان سهوا أم رسالة تأبين مبكر لاتفاق لم يعد بالإمكان تنفيذه..

تنويه خاص: نشرت وكالة رويترز تقريرا عن القادم لسوريا من تفكير غربي وعربي.. سيناريو التدخل وفقا للمسألة البوسنية.. من يجد لديه وقتا فليقرأ التقرير ليكتشف ماذا تخبئ 'خلية التدمير العام' لبلادنا تحت ستار 'حقوق الإنسان'..

ليبيا من المجهول إلى الهاوية..

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت بعض الأطراف العربية شريكة الحلف الأطلسي بعملية تسليح المعارضة الليبية بشكل غير محسوب لواقع البعد السكاني وطبيعته كان معلوما أنها ستكون بداية لنهاية الحراك الشعبي الباحث عن تغيير لحكم مستبد، وأكملت قوات الحلف الاستعماري – العربي بتدخلها المباشر بكل قوة للخلاص من نظام دون تحديد ماهية النظام الجديد، سوى منح 'وكالة سياسية' لدولة عربية تمتلك المال والقوة الإعلامية ودورا غير مجهول منذ منتصف

التسعينيات لتمرير مخطط سياسي جديد، حاولت تلك الدولة أن تقيم 'تحالفا سريعا' من تجمع أفراد سمته 'المجلس الانتقالي' في حين تقدم المال والسلاح لميلشيات متعددة التكوين، بين الانتماء الإسلامي 'الجهادي' أو 'أبناء عشائر وقبائل'، عملية تسليح وتجيش بلا حساب..

وسقط القذافي نظاما وتم تصفيته بطريقة ستكون عارا أبديا على من قام بالجريمة، التي كشفت ماهية القادم لحكم ليبيا، ثم توالت الأحداث مع احتفالات بعض تيارات الإسلام السياسي، حتى وصفها الدكتور يوسف القرضاوي باستعادة الإسلام لليبيا، افتخار واحتفال لم يكن سوى محاولة لتغطية واقع المأساة التي تنتظر التجربة الليبية الجديدة، وبدأت 'حرب الكراسي' منذ أن أقيل محمود جبريل بقوة الضغط المسلح كونه 'علمانيا' وهو في قاموس المسلحين وشيخهم القرضاوي 'كفرة'، حاول كل 'جناح عسكري' أن يفرض شروطه الخاصة، من مسلحي زنتان إلى قوات مصراتة فجناحي عسكر طرابلس، وصولا إلى كل ولاية ليبية تفرض وزيرها أو مندوبها بقوة السلاح..

وكانت ذروة الكارثة يوم أن تفجرت المظاهرات الشعبية في مدينة بنغازي 'مهد الحراك الشعبي'، ضد المجلس الانتقالي الحاكم، مظاهرات بشكلها وعنفها أعادت صورة الهجوم على مقر القذافي في العزيزية، ما أجبر نائب رئيس المجلس الانتقالي على الاستقالة تحت ضربات الغضب الشعبي، ثم تردد استقالة رئيس المجلس الانتقالي المدعوم بقوة المال والسياسة من تيار الإخوان المسلمين ودولة قطر، لكنه تمسك بالمنصب تحت ضغط خارجي، مع وصفه أن الوضع في ليبيا إذا ما استمر سيقودها إلى هاوية، وتمر أيام حتى تنتفض مدينة 'بني الوليد' ضد مليشيا حاكمة و'تحررها' والغريب أن تعود لرفع 'راية القذافي الخضراء'..

المشهد الليبي هو درس لا يمكن تجاهله إطلاقا في سياق قراءة سياسية للمشهد العربي العام ومسار الحراك الشعبي ونتيجته المنتظرة، فما حدث لم يكن مجهولا أبدا، فعندما تستبدل الحراك بقوة السلاح في ظرف قبلي ثم إسقاط نظام بتدخل استعماري وليس بسياق شعبي حقيقي فمن الطبيعي أن تكون النتائج كما هي اليوم في ليبيا التي تتجه وبسرعة شديدة للهاوية، وقبل تقسيمها ولايات وقبائل، لكل منها حاكمها وجيشها، ومسميات مختلفة، تجربة لن تقود إلى بناء دولة مدنية ولا دولة غير مدنية، وكأنه كتب عليها أن تحقق 'نظرية القذافي في اللادولة' بطريقة

مختلفة.. والدول التي قادت التغيير العسكري ابتعدت لتتجه لدولة أخرى، علها تحقق ما حدث في ليبيا بشكل جديد..

التجربة الليبية يجب أن يراها كل معارض سوري وطني، وأن يستوعب دروسها مبكرا وسريعا، كي لا تتكرر التجربة بطريقة أكثر مأساوية، فالتسليح والتجيش هي البداية للقضاء على القوة الشعبية الرامية لإزالة القهر والاستبداد، فالسلاح ليس حلا، ولن تنتصر القوة الشعبية بعمليات لن تتوقف لاحقا عند 'نوايا طيبة' .. فالعمليات ستتجه لشكل يدفع للصدام الذي قد ينتج مزيدا من المجازر، حدث في ليبيا ما يشبه ما يحدث الآن والنتيجة باتت معلومة جدا.. فقوة التغيير تأتي من قوة الحراك الشعبي السلمي، خاصة بعد أن تم تطوير مبادرة 'الحل العربي' التي تقطع الطريق على التدخل الأجنبي، وليتها تصبح رسالة كي تقلع بعض قوى المعارضة عن استخدام السلاح في الحراك الشعبي لو أريد حقا الإصلاح وليس إكمال مخطط ما حدث في ليبيا وقبلها العراق..

ملاحظة: مواصلة اعتقال نواب حركة حماس من قبل إسرائيل، هو مواصلة استكمال دور'قوى' تعطيل المصالحة الفلسطينية.. ويبدو أنها سترحل إلى مناسبات أخرى..

تنويه خاص: الموقف الروسي من المبادرة العربية بخصوص سوريا يتجه نحو الافتراق عن موقف الأسد.. رسالة سياسية يجب إدراكها من قوى النظام الحاكم في دمشق..

ليس 'اعتراضا' ..لكنه 'تساؤل'

كتب حسن عصفور/ أنهت 'المحكمة العليا ' بصفتها 'المحكمة الدستورية' المناقشات بخصوص ما تقدم به السيد عبد الجواد صالح من طعن 'دستوري' على تولي الرئيس محمود عباس لمنصب رئيس الوزراء إلى جانب مناصبه الحالية ومنها رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، النهاية التي جاءت من قبل المحكمة العليا برد الطعن باعتبار أن 'إعلان الدوحة' يخرج عن 'نطاق التشريع' حيث نطاق عمل المحكمة الدستورية، مع سرد لمواد تجيز لها قرارها المفاجئ..

ولأن الاعتراض هنا على حكم 'المحكمة العليا' بصفتها 'الدستورية' لا يجوز احتراما للقضاء الفلسطيني وهيبته ومكانته التي لا يجوز النيل منه تحت أي ظرف ما لم يكن هناك خروجا غير مألوف أو خضوعا غير مقبول للسلطة التنفيذية، وكلاهما لم يحدث..

لكن احترام قرارات القضاء لا يعني، أيضا عدم التساؤل أو إبداء الملاحظات التي قد تكون مكملة لفرض الهيبة القضائية، ولذا يأتي التساؤل بمن هي الجهة التي يمكن لها أن يلجأ الفلسطيني في هذه الحالة التي تقدم بها السيد صالح، مع أن 'الإعلان' قيد البحث لم يعد له قيمة سياسية بالمعنى التنفيذي، بل وقد يكون تم تشييعه إلى حتفه الأخير، مع اللطم الإعلامي اليومي من قبل صانعيه، لذا لا نقاش في 'ميت'، إلا أن الأصل في الرد القضائي لم يكن بإعلان وفاة 'المطعون به'، ولو كان ذلك لكنا أقرب للمنطق وتطبيق روح 'التفسير الدستوري'، أما أن يكون ما جاء بالإعلان ليس من نطاق اختصاص المحكمة فتلك ما يحتاج للتساؤل.. من هي الجهة التي يمكنها أن تفسر جوهر القضية محل الطعن، وهو 'الجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة الوزراء'، حيث ميز بينهما 'القانون الأساسي للسلطة الوطنية باعتباره دستورا مؤقتا' باختصاصات ومهمام محددة لكل منهما، بل إنه أوضح بكل جلاء كيفية أداء القسم لمن يحملهما، وليس ذلك الفصل والتحديد من باب 'التزايد القانوني'، بل لوضع حد للمساءلة والمتابعة والرقابة ضمن اختصاصات كل منهما..

ويشترط'القانون الأساسي' في من يتولى منصب رئيس الوزراء بنيل 'الثقة البرلمانية' بالأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس التشريعي هو وأعضاء حكومته، ولا يحق له أن يمارس مسؤوليته دون هذا الشرط البرلماني كنص دستوري، ولذا فإن تكليف الرئيس عباس بتشكيل حكومة جديدة سيجبره الدستور الذهاب لنيل الثقة البرلمانية، وهو ما قد يعرضه لعدم نيل الثقة، كاحتمال لابد من توقعه مهما كان الاتفاق، ما يعني أن رفض البرلمان له سيهز بشدة مكانته كرئيس للسلطة الوطنية وهو المنتخب مباشرة من الشعب في انتخابات عامة، ليس من سلطان البرلمان منحه ثقة أو سحبها.. مسألة لم يكن لها أن تغيب عن قضاة وفقهاء المحكمة العليا – الدستورية، وهي وحدها كافية لقبول الطعن، عدا عن مصادرة الفصل في المهام التنفيذية بين ما للرئيس وما لرئيس الوزراء، وهي التي جاءت

لعدم تكريس السلطة التنفيذية بكامل مهامها في يد منصب واحد، كحماية للبعد الديمقراطي، وفقا لروح التعديلات التي حدثت على 'الدستور الأول'..

لعل البعد السياسي والحرص العام على 'الخلاص' من 'مرحلة الانقسام' كمصلحة وطنية عليا، كان حاضرا في منطق 'رد المحكمة العليا' ، لكنه قد يخلق شكلا من أشكال 'الديكتاتورية السياسية' وتجميع السلطة في يد منصب واحد ما يهدد 'الدستور' وحرمته التي تشكل حاميا للمشروع الوطني.. ولعل 'القانون الأساسي – الدستور' هو الذي كان السلاح الأهم لمواجهة الانقلاب والخروج عن 'الشرعية' وفقا لنصوصه القاطعة بصلاحيات الرئيس المنصوص عليها.. بل وهو الذي قطع الطريق على استخدام حركة 'حماس' للمجلس التشريعي في مواجهة الرئيس.. نصوص تحدد صلاحيات حمت الشرعية، لا يجوز أن يتم تجاهلها لاعتبارات 'فئوية صغيرة جدا' و' إعلان الدوحة' جاء تسوية لفصيلين وليس حلا للمسألة الوطنية.. وفلسطين لم تعد عاقرا ..

هو تساؤل لا أكثر للسادة قضاة فلسطين وفقهاء الدستور بها علنا نستفيد بنقاش يحصن 'بقايا الشرعية ' في 'بقايا الوطن'..

ملاحظة: تشهد فلسطين حالة خرق جوهري لمفهوم الحرية الإعلامية.. اعتقال صحفي على 'خلفية تقرير' تشكل نكسة لا يجب أن تمر.. التحقيق شيء والاعتقال شيء آخر.. حاذروا من مصير لا يقل ' ظلاما' عن 'ظلام غزة' الأخير..

تنويه خاص: وثائق بعض أطراف المعارضة السورية ونصوصها 'الديمقراطية جدا' لا تستقيم مطلقا مع ممارساتها الفعلية.. انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وعقلية متسلطة للحكم بدأت قبل 'استلام الحكم' بل و'فساد مالي' .. الكلام يعود لـ'أصدقاء المعارضة'..

ليش ..يا 'فتح'

كتب حسن عصفور/ من حق حركة فتح أن تدافع سياسيا بكل قوة عن 'إعلان الدوحة' كون رئيسها هو من قام بالتوقيع، بالرغم مما كشفه د. أحمد يوسف أحد قيادات 'حماس' المتحمسين جدا للإعلان، قد يفوق حماس كثيرين من فتح، من

ثمن مالي لا يليق أن تقبل به حركة رائدة شكلت في مرحلة كفاحية طويلة العمود الفقري للنضال الفلسطيني، قبل أن تخسر كثيرا بريقها منذ العام 2006، تلك النقطة الفاصلة التي يتجاهل كثيرون أثرها على التاريخ السياسي الفلسطيني المعاصر، فخسارتها لم تكن لها وحدها، بل كانت للمشروع الاستقلالي الفلسطيني الوطني، وما يحدث راهنا ليس سوى انعكاس لتلك 'اللحظة التاريخية' حيث خسرت فتح وربحت حماس ولكن لم ينتصر المشروع الوطني.. لذا لاجدال ولا مساجلة في الدعم المطلق من حركة فتح لما يقوم به رئيسها من خطوات تراها تخدم رؤيتها السياسية..

ولكن الغريب أن تخرج بعض قيادات من حركة 'فتح' وفي خطوة انفعالية برفض أي حديث عن 'القانون الأساسي' فيما يتصل بتشكيل الحكومة التوافقية المفترض أن تكون برئاسة الرئيس محمود عباس، وترفض بأي شكل من الأشكال أن يتم عرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني لنيل الثقة، وهو نص صريح في القانون، ولو حاول البعض التذاكي على القانون بأن لا يوجد تعارض بعملية الجمع بين منصب الرئيس ومنصب رئيس الوزراء، رغم أنها مخالفة ساطعة - إلا في حالة واحدة سبق الإشارة لها في أكثر من مقال-، لكن القانون يشترط أن تنال الحكومة ثقة المجلس التشريعي في جلسة خاصة لنيل الثقة..

ولذا، من حق حركة 'فتح' أن ترى في نصوص القانون الأساسي ما يدعم موقف رئيسها في إعلان الدوحة، لكن ليس من حقها أبدا 'إلغاء القانون الأساسي' من الوجود لرغبة في تأييد خطوة لها ما لها وعليها ما عليها، فالمصلحة العليا للشعب الفلسطيني تتيح أن تتجاهل بعض نصوص قد لا تتوافق مع المفروض أن يكون خدمة لما هو أكثر أهمية من النص 'الجامد' والتفكير المبدع لا يكون بتجاهل النص ذاته، أو العمل على تجميده، ولكن في البحث عن كيفية الإبداع لتجاوزه دون إلغاء.. ولكم فيما قام به الخليفة عمر بن الخطاب يوم فتح مصر وما كان منه من إبداع لمنع توزيع أراض مصر على فاتحيها .. لم يقف ليتحدث عن إلغاء النص القرآني المقدس، بل بحث وسأل إلى أن اهتدى لحل مبدع عبر الخليفة علي بن أبي طالب.. ونجح عمر ولم يخرج من يقول له 'كفرت يا عمر'.. درس يستحق التفكير به جيدا، لكنه يحتاج لإبداع وليس لاستسهال الشطب والحذف والحجب.. وكأنها أصبحت عادة لا غنى عنها في الحياة..

المسألة هنا ليس بحثا في إشكاليات تعطيل نص، بل في حماية ما يمكن أن يكون سندا في أي لحظة خلافية.. والاعتقاد بأن طرف ما يحق له تجاوز القانون الأساسي والآخر لا يحق له، أو التعامل مع القانون بمزاجية الحالة الخاصة لهذا وذاك، ليس سوى تكريس لنهج سيرمي بالقضية الوطنية إلى هاوية سحيقة.. والسؤال الذي يقفز من بين مجمل تلك التصريحات الغريبة : لماذا لا تريدون المجلس التشريعي أو تطبيق القانون الأساسي.. لماذا لم يتقدم أي من رافضي التعامل مع البعد القانوني للمسألة الجدلية، ويريدون أن يفرضوا ما يرونه وكأنه الصواب المطلق. رغم أنه أبدا ليس كذلك.. ليخرج أحدهم ويعلن ما هي أسباب ذلك.. علنا والشعب يرى في ما سيقول ما لا نراه .. وليتهم يبعدون مصطلح 'المصلحة العليا للشعب' بعد أن انكشف المستور المالي ثمنا للتوقيع.. وقد يكون هناك أسباب كامنة لم يقلها (يوسف) تتصل بمكان الإقامة الجديد للسيد مشعل بعد 'الخروج الآمن' من سوريا ورفض بعض الدول العربية استضافته، حتى السودان كما نشر مؤخرا دون أن تنفي حماس، ولذا لم يجد مكانا آمنا غير الدولة القطرية.. فكان الإعلان جزءا من الثمن المدفوع مسبقا للإقامة الجديدة..

من حق الشعب أن يعرف أسباب رفض 'فتح' الذهاب للمجلس التشريعي، وهل سيكون ذلك الرفض طوال فترة الحكومة الانتقالية التي قد تمتد أشهرا أو أعواما إلى أن يكون جديدا في يوم ما.. هل ستصبح 'اللجنة القيادية الجديدة' بديلا للمؤسسات التشريعية الفلسطينية برمتها، ويصبح أي اتفاق بين الرئيس عباس وخالد مشعل هو 'القانون الأساسي'.. عشرات الأسئلة يمكن أن تخرج من بين سطور تلك المسألة.. ولكن يبقى السؤال الجوهري: ليش يا 'فتح' ذلك..

ملاحظة: لن يكون يوم انتصار خضر عدنان على جلاديه يوما عابرا.. بل بداية لعصر جديد من الروح الفلسطينية الكامنة.. استعدوا لجديد فلسطيني قد يكون مختلفا..

تنويه خاص: لماذا غضبت قيادات فلسطينية من 'التسريبات الإسرائيلية' كل هذا الغضب.. الأفضل 'كشف المستور' للشعب الفلسطيني بدلا من رسائل إلى من هب ودب والمحصلة، كالعادة، صفر مربع..

ما رأيكم.. لا دام عزكم

كتب حسن عصفور/ أنهى 'الرئيس المحبوب' من 99.99% من القادة العرب حكاما ومحكومين، باراك حسين أوباما خطابه أمام مؤتمر اللوبي اليهودي – الصهيوني- الإيباك بحماس منقطع النظير، ومترجيا من بالقاعة ومن يتابعون أن ينظروا إلى 'صديقه الحميم شمعون بيريز' الذي حمل على أكتافه منذ الصغر 'الحلم اليهودي' لبناء 'دولتهم'.. ومن أجل ذلك تمنى الرئيس 'المحبوب جدا' عربيا، من الرئيس الإسرائيلي أن يحضر إليه ضيفا مكرما في البيت الأبيض خلال شهر ليتشرف أوباما بمنحه 'وسام الحرية'.. أنهى أوباما خطابه الذي كان من ألفه إلى يائه 'رسائل أمن وآمان وطمأنينة' لدولة الاحتلال الإسرائيلي، طمأنة بأنه لن يسمح لإيران بتطوير الأسلحة النووية، إلى التعهدات المطلقة بحماية وصيانة أمنها ووجودها..

'الرئيس المبجل' عربيا لم يخطر بباله، ولو من باب رفع العتب أو ذر الرماد في العيون، قول كلمة 'شاذة' عن وجود ملايين من أهل فلسطين تحت الاحتلال، حتى البعد الإنساني وليس السياسي لم يكن له حرفا في الخطبة الأوبامية التي تجسد أكثر أشكال الركوع أمام تجمع مصلحته المباشرة ليست المصلحة الأمريكية..بل إسرائيل الاحتلالية – العنصرية أولا.. تجمع هو الأكثر تطرفا وكراهية وعنصرية للآخر أي آخر 'غير يهودي'..أوباما الذليل أمام الإيباك، المعشوق عربيا، لم ير في الكون عبر خطابه يوم أمس غيرهم ، خطاب سارعت قنوات 'الفتنة العربية' جميعها وبعض ممن لا تحب ألا تكون ضمن سباق النفاق للمشروع التقسيمي الانحطاطي القادم، سارعت تلك القنوات بالتضحية الوقتية لسماع شهود عيانهم وناشطيهم عن المجازر الدموية التي ترتكبها 'الطغمة الأسدية' عدو الأمة الأول قبل إسرائيل كم أفتى علينا بعض رجال الدين في مناطق 'عرب أمريكا'..

توقفت تلك القنوات لفترة زمنية لأن 'الراعي' لحلمهم بتقسيم الوطن العربي وتقزيمه بحجم مقاسهم الوزني والعقلي والجغرافي سيتحدث .. ذهبوا بقناواتهم لمن يمنحهم ثأرا من القومية والعروبة في فرصة يرونها لن تتكر للخلاص من

كل من لا يرغبون.. طارت أجهزة النقل السريع لتلك القنوات - التي بدأ كثير من عربنا يكتشوف حقيقة وجودها ورسالتها كأدوات فتنة وتقسيم وتدمير، بعد أن أعمتهم الحاجة والفاقة وجوع الديمقراطية وأرهقهم الاستبداد لحكام يجب أن يجلدوا علنا لقهرهم شعوبهم- ..

انتهى الخطاب ولم يتذكر الرئيس المعشوق من أنذال الأمة حكاما، دون أن يقول كلمة 'شكر واحدة' لمن لا ينام كي يساهم في تحقيق المشروع الأمريكي لتقسيم الوطن العربي وخلق مناخات تمنح للدولة الإسرائيلية فرصة تعزيز وجودها ما لم تسطعه أمريكا يوما.. لم يتذكر أوباما أي عربي كونه لا يرى بهم ما يستحق أن يخرج عن خطاب التقديس للمشروع الصهيوني، أو يأخذ جزءا من وقت خطابه المفعم بالعاطفة والإحساس لليهود ودولتهم ورئيسهم.. أي عربي هذا الذي يمكن أن يحتل مساحة 'فيتموثانية' – كسور من الثانية- ليشلغه عن 'العشق الحلال' مع إسرائيل..

وانتهى العاشق من خطابه وسط تصفيق وقوفا وسعادة غير مسبوقة بما قاله 'أبو حسين' أوباما، وانهالت كلمات الثناء والتقدير من كل ألوان الانتماء اليهودي – الصهيوني في إسرائيل وخارجها ..

انتهى الخطاب وعادت قنوات 'حماية الشعب السوري' من المجازر لتعويض ما فاتها من زمن في ملاحقة القتلى والدمار والتبشيع الأسدي، وتعويض المواطن العربي عن ما فاته من أراء الناشطين عن الجرائم التي لا تنتهي..

انتهى الخطاب الأمريكي الذي احتقر العربي بصفته وهويته وسمته ومكانته وما يمثل، دون أن نسمع كلمة واحدة رسمية أو غير رسمية، من أي مسؤول أو شبه مسؤول أو صاحب مسؤول عربي يقول كلمة رقيقة تعاتب 'الحبيب باراك' عن تجاهلهم وتجاهل دورهم وأموالهم وجهدهم وبحة صوتهم وتعبهم لتنفيذ رغباته في المنطقة.. لو كان الرئيس الروسي العائد لكرسي الحكم في الكرملين قال ما نسبته 2% مما قاله 'المعشوق المبجل' لتنادى حكام الغاز والنفط ومجروريهم الجدد، إلى لقاء دوحة أو قاهرة أو رياض سريع لمناقشة 'الجريمة الروسية' .. لو كان بوتين مكان أوباما لألغى عرب الغاز والنفط والمال الحرام قراراهم بإلغاء الحرب وأعلنوها 'حربا مقدسة' ضد 'العدو الشيوعي الروسي' ..

أيها الحكام كم نخجل من أنكم من هذه الأمة العريقة.. كم بات حال البؤس والدناءة التي نعيش أن يكون خلفة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر أقزاما تتحرك بزي عربي..

أما الطامة الكبرى هو ذاك الصمت المطبق الذي حل بالقيادة الفلسطينية ومتكلميها الذين لا حصر لهم .. لم نسمع منهم كلمة تقول ما رأيهم في جريمة أوباما السياسية .. أما زال صديقا لكم كما كان..متى يمكن أن يصل الخجل إلى بعضكم .. عيب وعيب وعيب بعدها أن تقولوا ما لاتفعلون .. اصمتوا فترة لعلكم تتطهرون من جريمة الصمت على الفعل الأمريكي..

ملاحظة: إذاعة 'صوت فلسطين' تستحق كل التقدير كونها تعمل ليل نهار كـ'مرشد سياسي' لبعض من لا يعلم.. تنتزع منهم كلاما لتعويض 'وكسات الصمت' أو'فعل مسروق'.. هل تنجح اليوم بسرقة كلمات بعضهم تجاه الكلام الأمريكي السافل..

تنويه خاص: عادت حركة إشغال الرأي العام الفلسطيني بلعبة 'حساب الأصوات' في مجلس الأمن.. والكل يعلم أنه 'غير ممكن' .. ليت من يملك القلم يذهب لمعركة مضمونة يعرفها الجميع .. وكفى حسابات 'الدكانجي' الخاسرة..

ماذا بعد تأجيل الانتخابات الفلسطينية إلى أجل..

كتب حسن عصفور/ ينتظر البعض الفلسطيني ما يمكن أن تسفر عنه اللقاءات المقبلة للقيادة السياسية الجديدة في القاهرة بعد أيام، حيث الأنباء تشير أنها ستكون حاسمة لجهة البحث في كيفية الانطلاق لتمرير اتفاق عباس – مشعل برعاية قطرية والمعروف باسم 'إعلان الدوحة'، بعد بروز عقبات سياسية معارضة لفكرة "التكويش' على المناصب التنفيذية في عهد الحراك والدمقرطة العربي، معارضة من بعض الفصائل لم يكن صوتها عاليا بما يكفي لسماعه بسبب المعارضة المدوية لقادة بارزين من حماس، ولكن يمكن لتلك 'العقبة السياسية' أن يتم إيجاد 'طريق التفافي' عليها، ليس احتراما لما ورد بالاتفاق ولكن احتراما لتوقيع رئيس حركة حماس وكي لا يبدو أن 'الخلاف' ضرب عميقا في

صفوفها، ولذا سيلجأ الفريق المعارض داخلها للمسألة القانونية وهي قضية لا تستطيع حماس التنازل عنها تحت أي مبرر أو ذريعة، وكونها لا تمس احترام رئيس حركتهم ،خاصة أن المسألة القانونية لم يتم التطرق لها تحت سماء الدوحة القطرية..

الأيام المقبلة، وهي قصيرة جدا، ستجيب كيفية الخلاص من الورطة التي برزت من جراء إعلان راعى الراعي أولا ولم يراع بشكل محدد المصلحة الوطنية في ايجاد رئيس وزراء تنفيذي لفترة انتقالية دون صلاحيات واسعة وجوهرية وفقا لجوهر الاتفاق الأساسي، خاصة أن أحد القضايا الرئيسية للحكومة المفترض أن تكون هي مسألة الانتخابات العامة بكل أشكالها، لم تعد أولوية ملحة وضاغطة كما كان متفقا سابقا، فلم تعد هناك انتخابات في شهر مايو – أيار المقبل، ووفقا لكل التصريحات سيتم تأجيلها عدة أشهر، وعمليا قد لا تكون هناك انتخابات في هذا العام..

الانتخابات العامة الفلسطينية لم تعد أولوية للحكومة التوافقية، فلا يوجد مؤشر واحد يدلل أن هناك قدرة سياسية أو فنية على إجرائها خلال العام الحالي، خاصة بعد أن ظهر العامل الإسرائيلي مجددا في المشهد السياسي بعد أن تم تغييبه سابقا لسبب 'غير معلوم'، وتم استحضاره مجددا، وكأن البعض كان يراهن على حدوث 'اختراق سياسي – تفاوضي' يساهم في تغيير الموقف الإسرائيلي لتشجيع الانتخابات العامة في الضفة الغربية والقدس المحتلة.. وحدث ما حدث من وصول طريق الرحلة الاستكشافية، حتى لو تجددت، إلى طريقها المعلوم – الحتمي بالانسداد مهما حاولت جهات متعددة الحفر في صخر الحائط النتنياهووي..

ولأن الانتخابات لم تعد خيارا ملحا أمام 'قيادة الشراكة الجديدة' فهل يمكن لها البحث عن صيغ أخرى يمكن التفكير بها للتغلب على 'السكون السياسي الداخلي' وعدم إبقاء الحال التشريعي عما هو عليه، تبدأ في تنازل الرئيس عباس عن 'التكليف' الذي جاء به 'إعلان الدوحة' لشخصية إدارية اقتصادية متفرغة للعمل المقبل، خاصة أن المهام المتبقية للحكومة ستكون ضمن نطاق البعد الاقتصادي بشقيه الإعماري وفك الحصار، وبعد مهني واجتماعي يتصل بتحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة هيكلة القطاع الوظيفي الفلسطيني في الضفة والقطاع.. تلك

مهام تنفيذية يمكن إيجاد شخص 'مقبول' من كلا الطرفين حماس وفتح، ثم ستوافق بقية الفصائل لأنها لا تملك أن تعترض جديا..

والتنازل الرئاسي هنا، ليس تراجعا تحت سيف المعترضين بل تقديرا لـ'المصلحة العليا'، مع تأجيل امكانية اجراء الانتخابات وهو ما سيطيل عمر الحكومة الانتقالية، ولأن الرئيس لا يمتلك 'وقتا للترف' فإنه يطلب إعادة النظر فيما حدث بالدوحة، والانتقال في بحث كيفية إحداث اختراق سياسي عام ضد المشروع الإسرائيلي وأيضا بحث السبل الكفيلة بإجراء الانتخابات لاحقا، وقد يكون أول خطواتها التفكير بالموافقة الجماعية على أن تكون الانتخابات وفقا للتمثيل النسبي العام، كمخرج لأي عرقلة إسرائيلية، بما فيها سكان القدس الشرقية تحت الاحتلال.. ويمكن البدء باتصالات رسمية مع بعض الأطراف لإجراء انتخابات المجلس الوطني حيثما أمكن ذلك، في أوروبا والأمريكتين ودول الخليج العربي ودول عربية كلبنان ومصر وأيضا داخل الوطن، فانتخابات المجلس الوطني لا تفترض مشاركة سكان القدس مباشرة فيها، كما هو الحال بالنسبة للانتخابات التشريعية..

التفكير المستقبلي يحتاج لمساحة من الزمن أمام القيادة كي تتفرغ لوضع الاستراتيجيات والتحديات الكبرى، لا أن تغرق في تفاصيل تنفيذية يمكن لأي موظف إداري مجتهد القيام بها..

ملاحظة:حديث بعض الفصائل عن غياب 'البدائل القيادية' يشكل مساسا بفلسطين شعبا وقدرة وإبداعا.. تعاملوا مع ما ترغبون، ولكن دون المساس بالإبداع الفلسطيني العام..

تنويه خاص: قضية الأسير خضر عدنان تفرض حضورها رغم أنف الجميع.. ولكن هل يمكن أن تتحول لقضية وطنية فلسطينية في المحافل العربية والدولية .. لماذا لا تطلب فلسطين عرضها على مجلس حقوق الإنسان بمشاركة أسرته.. تعلموا بعضا من أساليب عدوكم أو خصمكم أو أي وصف ترغبون به له..

ماذا وراء اخفاء الجزيرة حريق الدوحة

كتب حسن عصفور/ ربما هي المرة النادرة التي تلحق قناة 'الجزيرة' ضررا سياسيا وأمنيا كبيرا بدولة قطر، مالكة القناة الاعلامية الشهيرة، ضرر أتى من حيث لا تريد القناة وبالقطع القائمين عليها والعاملين بها، اغفال القناة الاشارة لساعات طويلة لحريق أحد أشهر مراكز التسوق في الدوحة، وعدم الانتقال لنقل صور الحريق وتطوراته، في حين اكتسبت قناة عربية اخبارية ناشئة شهرة مضاعفة (سكاي عربية) بنقلها الحصري للحريق وتطوراته.

اغفال قناة 'الجزيرة' النقل المباشر لحدث كبير وخطير أيضا وهي التي لا تترك أحداثا أقل اهمية من 'حريق الدوحة' الا وتنقلها خاصة وأنها تمتلك أكثر من قناة تعمل بشكل مباشر، الى جانب قناتها العامة.. ولا يمكن لمواطن عربي أو أجنبي أن يصدق بأن الخبر لم يصل الى مسامع أركان حرب القناة الإخبارية، أو أنهم لم يشاهدوا الخبر على أحد القنوات الحديثة، والتي تراقب بالقطع من مركز القناة، ولو من باب 'الغيرة الاعلامية'، لذلك كان التجاهل الاعلامي ومع أنه كشف زيف الحياد والموضوعية والمهنية التي اختفت وراءه سنوات سياسة القناة، لكن الأهم أنه وضع الحريق في خانة تفوق أنه حريق كأي حريق، أو أنه حدث بسبب اهمال تقني أو مس كهربائي..

غياب 'الجزيرة' عن تغطية حريق، فتح كل الأسئلة في مسبباته، والبداية هل جاء الحريق في إطار 'رد فعل' على التدخلات القطرية المسلحة والأمنية والمالية والاعلامية التحريضة ضد النظام السوري، أي هل الحريق بداية جديدة لمطاردة قطر من داخلها، وأرادت سوريا أو تحالفها السياسي – الأمني أن يبدأ برسالة مؤثرة تبدأ بحريق مركز تجاري، وهل الحريق يكون نقلة نوعية في صراع ملتبس مع الدور القطري، ونقل المعركة من أروقة سياسية واعلامية الى مناطق في الداخل القطري، رسالة لو كانت بفعل فاعل يعلم ما فعل فهي حتما ستكون مسارا جديدا ليس لما يحدث في سوريا فحسب، بل للدور القطري برمته في المنطقة..

وقد يكون الفاعل قطريا محليا من طرف تضرر بشكل كبير من الانقلاب الذي حدث عام 1995، خاصة وأن الشائعات ومواقع اخبارية عديدة نقلت عن

مصادر أمنية عربية قبل أشهر عن تعرض موكب الأمير حمد لمحاولة اغتيال، استدعى نقل جزءا كبيرا من صلاحياته لولده تميم من زوجته الشيخة موزة، صلاحيات جعلت منه ليس وليا للعهد فحسب بل حاكما شريكا في ادارة البلاد، مقابل تقليم أضافر الشيج بن جاسم السياسية وتحجيم دوره الى الحد الأدنى، مع ارضاء رغباته في المجال المالي، معارضة قطرية للدور القطري في المنطقة العربية، ومعارضة قطرية للوجود الأمني العسكري الأمريكي وبعض الإسرائيلي في أكبر وأخطر قواعد أمريكية خارج أمريكا.. معارضة قطرية تسأل عن أموال قطر واستثمارتها التي لا يعلمون مقدارها ومن يديرها، وهل غالبيتهم من 'اليهود' بحجة أنهم الأخبر والأقدر.. معارضة قطرية تبحث عن حقها في الحريات السياسية والديمقراطية وحقها في العمل العام تحت ضوء الشمس ضمن أطر شرعية والسماح بحرية الاعلام.. معارضة قطرية تلفظ القمع والاستبداد الأمني – السياسي لحكم يتدخل في الواقع العربي بطريقة اثارت العرب وما سيكون له من نتائج سلبية وكارثية على مستقبل البلاد..

خبر تجاهلته 'الجزيرة' فتح عشرات الأسئلة حتى لو كانت أسئلة 'غير مشروعة' لكن لا يمكن لسياسي الا يقف أمامها، بأن الحريق لم يكن حريقا كغيره من الحرائق، فلن يصدق انسان، أي كان مستوى الذكاء لديه، بأن قناة تنقل لساعات حريق يحدث في قرية سورية أو بلدة أمريكية أو مقتل مواطن مصري، تتغافل عن حريق استمر لساعات وقتل فيه وفقا للبيان الرسمي أكثر من عشرين واصيب من اصيب بجراح..

أيام مرت على الحريق ولا تزال دولة قطر لم تعلن سببه، حتى لو كان مسا كهربائيا .. هل ستعلن الحكومة السبب الحقيقي في وقت لاحق وفقا للجنة التحقيق التي شكلها ولي العهد وليس رئيس الوزراء، أم أنه سيقيد ضد مجهول أو ضد 'ماس كهربائي' كما هي الأفلام المصرية القديمة والظريفة أيضا..

'الجزيرة' التي خدمت قطر كما لم يتخيل صانعيها يوما، كانت سببا لاثارة أسئلة عن 'مجهول' ينتظر دولة لا تترك أحدا في حاله.. ليحمى الله بلادنا من حكامها ومنافقيها ولصوصها ومستبديها وكذابيها بكل تلاوينهم..

ماذا يقرأ السيد الرئيس؟

كتب حسن عصفور/ نشرت أحد الصحف العربية تقريرا بذات العنوان، ألقت به الضوء على مسألة غاية في الأهمية لا تجد لها حضورا إعلاميا عربيا رغم أهميتها القصوى، وكونها مؤشرا لكيفية أسلوب إدارة الحكم وطريقة رؤية المتغيرات والتطورات وآلية اتخاذ القرارات المصيرية لإدارة وطن وشعب وأمة.. التقرير يكشف أن الرئيس الأمريكي أوباما بإمكانه أن يرفع من مشتريات كتاب بعد أن يعلن البيت الأبيض ما يقرأ الرئيس.. سؤال لا نعرف هل كان له موضع في إعلام بلادنا المنكوبة بحكام من 'طراز خاص' ضعفاء إلى درجة الذل أمام الغرب و'أقوياء' إلى درجة الاستبداد المطلق على شعوبهم.. يقولون كثيرا ما لا يفعلون ..الجهل العام مستبد بهم .. يقرأون تقارير أمنهم ومخابراتهم دون أن يجدوا وقتا لقراءة كتاب عله يزيل بعضا من 'ظلمات' تقارير 'عسس' لا مصلحة له ولقادته سوى البطش أكثر ليستمر النهب بكل أشكاله في بلادنا ..

ليت الإعلام في بلادنا عندما يلتقي بعضا من حكام أمة تستحق أفضل، أن يمروا بسؤال عابر وهم على متن طائرة الحكام لتغطية 'رحلاتهم' عن آخر ما قرأ، إلى جانب تقارير العسس.. وليمنح الرئيس – الحاكم جائزة القارئ المبجل لو تذكر اسما لآخر كتاب مرت عليه أصابعه.. حتى لو لم يقرأه..

التقرير المنشور يستحق أن يحتل مكانا لزاوية أمد، كونه يفتح نقاشا في معرفة من هي فئة من يحكمون أو يتحكمون في مصير أمة وشعوب.. وربما منها ندرك لماذا وصل بنا الحال إلى ما وصل.. ولعل الحراك يطال بعض 'جهلة الأمة الحاكمين.. فالشعب يريد معرفة 'ماذا قرأ الرئيس'..؟!

نص التقرير:

'لائحة كتب الرئيس'.. واحدة من التقاليد السائدة في البيت الأبيض خلال العطلات الرئاسية، حيث يقوم أحد المتحدثين باسم البيت الأبيض بإبلاغ وسائل الإعلام بقائمة الكتب التي سيقرأها الرئيس خلال العطلة، ثم تقوم وسائل الإعلام بفرد مساحات طويلة للنقاد لتحليل هذه الكتب، لكن ماذا عن الكتب التي يقرأها الرئيس العربي؟

ربما كان شعب الولايات المتحدة أكثر شعوب العالم معرفة بالكتب التي يقرأها زعماؤهم، وحول هذه الكتب تنتشر عناوين لا حصر لها لدراسات ومقالات ومواقع على الإنترنت على غرار: «نادي كتاب البيت الأبيض»، «أفضل 20 كتابا قرأها كلينتون»، «أهم الكتب التي سيقرأها الرئيس أوباما هذا الصيف»، «أفضل ما قرأه الرؤساء».

ربما يرتبط هذا الهوس الأميركي بمعرفة ماذا يقرأ الجالس في البيت الأبيض، بالدراسة الأميركية التي توصلت منذ سنوات إلى وجود علاقة إيجابية بين الرؤساء الأميركيين والقراءة، فالدراسة توصلت إلى حقيقة مهمة، وهي كلما كان الرئيس قارئا جيدا كانت فترة رئاسته ناجحة ومثمرة.

الرئيس يرفع معدلات القراءة

ربما كان الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما دعاية جيدة لهذه الدراسة السابقة، فأوباما الذي ألف كتابين وصلا إلى قوائم الكتب الأكثر مبيعاً، معروف عنه أنه قارئ نهم، وهو يمثل أيضا دعاية جيدة للعديد من الكتب التي كانت قراءته لها سببا في رفعها إلى قوائم الكتب الأكثر مبيعا، بعد إقبال الأميركيين على قراءتها بمجرد ذكر أوباما لعناوينها.

فبعد أسابيع قليلة من فوزه بالانتخابات الأميركية، قال أوباما في مقابلة تليفزيونية إنه يقرأ حاليا كتاب «المائة يوم الأولى للرئيس روزفلت».

وسرعان ما حقق الكتاب الذي لم يكن معروفا لدى الشعب الأميركي قفزة هائلة في المبيعات.

وفي مرة أخرى التقط المصورون لقطة لأوباما وهو يحمل كتاب بعنوان «لنكلون: قصة حياة كاتب»، وبمجرد نشر الصورة أصبح الكتاب من بين الكتب الأكثر توزيعا في الولايات المتحدة.

والأمر نفسه موجود وإن كان بدرجة أقل في دول العالم الغربي، فعندما تولى طوني بلير رئاسة الوزراء في بريطانيا، كان من أشهر الكتب التي نالت إعجابه كتاب بعنوان «الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية»، الذي ألفه أنتوني غيدنز في النصف الثاني من التسعينيات، وكانت سياسة الطريق الثالث

هي نفسها التي اتبعها بلير ومكنته من تطوير حزب العمال البريطاني واحتفاظه برئاسة الوزراء لثلاث مرات متوالية.

ناصر.. الرئيس القارئ

كيف هي الصورة في عالمنا العربي؟ هل يعرف الشعب ماذا يقرأ السيد الرئيس؟ وهل يهتم الرئيس بمشاركة شعبه في عناوين الكتب التي يقرأها؟ في عالمنا العربي الصورة إلى النقيض تماما، حيث يصبح الحديث عن الكتب التي قرأها أو يقرأها السيد الرئيس سر من أسرار الأمن القومي، لا يجوز الاقتراب منه ولا يجوز إفشاؤه.

ويعتبر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حالة استثنائية وفريدة في تاريخ السياسة العربية، فكل من اقترب من ناصر اكتشف نهمه اللامحدود للقراءة منذ أن كان طفلا، عبد الناصر العاشق للقراءة، عندما يصبح رئيسا سيكون صاحب فكرة إصدار كتاب كل أربع وعشرين ساعة في مصر ويكون في متناول أي شخص.

وفي كتابه «خريف الغضب»، يذكر الكاتب محمد حسنين هيكل الفرق بين عصر عبد الناصر وعصر السادات، بأنه الفرق بين رئيس يقرأ حتى ما ليس هناك ضرورة لقراءته (ناصر)، ورئيس لا يقرأ حتى ما تقتضي الضرورة قراءته (السادات).

وليس سرا أن جمال عبد الناصر تأثر في شبابه برواية «عودة الروح»، التي أصدرها توفيق الحكيم عام 1933، وكان يتحدث في أحد أجزائها عن البطل المنتظر الذي سيعيد الروح للأمة ويبعثها من رقادها الطويل، وكانت الرواية من أكثر الكتب تأثيراً في وجدان عبد الناصر، بل يعتقد الكثير من المفكرين والنقاد أن ثورة يوليو ولدت في عقل عبد الناصر بمجرد انتهائه من قراءة الرواية.

كتب المخلوعين

ربما يبرر البعض عدم تناول وسائل الإعلام في بلادنا بما يقرأه الرئيس العربي من كتاب من خلال التماس العذر له، فالمهام الملقاة على عاتق الرئيس لا تترك له وقتا لهذه الرفاهية التي تسمى القراءة، وربما يقودنا هذا التبرير إلى استنتاج

يتعلق بالرؤساء المخلوعين، حيث أصبح لديهم الكثير من وقت الفراغ ليمارسوا رفاهية القراءة، فيا ترى أي الكتب يقرأها حاليا؟

من الأخبار التي تم تسريبها إلى بعض وسائل الإعلام بعد هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن على إلى السعودية، أنه يقضي وقته بقراءة كتاب «لا تحزن» لمؤلفه الشيخ عائض القرني، ربما ليجد في بعض نصائحه ما يعينه على تجاوز المتاعب النفسية الناجمة عن حزنه بذهاب حكمه.

أما حسني مبارك فقد أشتهر عنه أنه لا يحب القراءة، ولم يقرأ كتابا واحدا في حياته، بل إن الشعب المصري لم يضبط مبارك طوال فترة حكمه البالغة 30 عاما ولو مرة يستشهد بمقولة لكاتب أو حتى بعنوان كتاب في أحد خطاباته.

على كرسي متحرك

وتقول أخبار أخرى تم تسريبها على ما يبدو من المحيطين به، إن مبارك يقضي أيامه بين الذهاب إلى المحكمة على كرسي متحرك والعودة إلى المستشفى الذي يقيم فيه وبجواره كتاب «قصص الأنبياء» للحافظ ابن كثير.

أما الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي رغم أنه كان يظهر في العديد من خطبه ولقاءاته مع الفضائيات، وهو يجلس أمام رفوف مكتبة ضخمة عامرة بالكتب، فلم يتم ضبطه في خطاب واحد يستشهد بعنوان كتاب، وكان الكتاب الوحيد الذي يستشهد به أو يقرأ مقاطع منه على الهواء مباشرة هو كتابه الأخضر.

بينما الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح فلم يعرف عنه عشقه للكتب أو القراءة، وربما يرجع ذلك لكونه لم يدخل المدرسة من الأساس، وإنما كما تقول سيرته الذاتية فقد عمل في طفولته المبكرة راعيا للأغنام، وكل ما تحصل عليه من تعليم حصل عليه في «معلامة»، أي «كُتاب» قرية بيت الأحمر التي ولد بها، ومنه التحق بالجيش الذي قفز من خلاله على السلطة قبل أن يخلعه الشعب اليمني.

الغريب أن الموقع الرسمي لصالح يقول إنه واصل تعليمه وتنمية معلوماته، وهو في سلك الجندية، لكن الأغرب أن صالح الذي لم يحصل حتى على الشهادة

الابتدائية حاصل على شهادة ماجستير فخرية من كلية القيادة والأركان اليمنية، وعلى شهادتي دكتوراة فخرية من السودان وكوريا الجنوبية.

انتهى التقرير.....!!!

ملاحظة: غزة تغرق في ظلامها العام .. وهناك من لا يعرف أن قطاع غزة جزء من الوطن .. إن لم تكن شمعته التي لا يجب أن تصاب بعتمة أبدا.. لكنهم لا يعرفون ..

تنويه خاص: زيارة هنية إلى طهران آثارت حبرا كثيرا، غالبها رافض لها، لأسباب متعددة.. متناسين أن 'الوفاء السياسي' لم ينته بعد.. ربما لو لم يزرها لكان النقد أقسى وأشد إيلاما.. لا يجب إدارة الظهر لمن وقف معك بتلك السهولة ..

مبروك..

كتب حسن عصفور/ بعد أشهر من الرد والردح وتبادل الشتائم والاتهامات تم التوصل إلى 'اتفاق مرحلي' بين سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة مع السلطة العامة وحكومتها في رام الله، يتم خلاله إدخال الوقود المصري إلى قطاع غزة، بشكل رسمي وشرعي من خلال معبر (كرم أبو سالم)، إلى حين أن تصل باخرة 'النفط القطرية'، والتوصل لاتفاق جاء بجهود مصرية غير عادية، خاصة جهاز المخابرات العامة كونه ما زال 'صاحب المفتاح' لحل الأزمات الفلسطينية – الفلسطينية وتحديدا بين جناحي 'بقايا الوطن'.. لذلك يستحق هذا الاتفاق كلمة مبروك، بكل أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

فالاتفاق حدث دون أن تفرض بعض 'حماس' ما أراده من رسم منهج خاص للعلاقة بين مصر والواقع الانشقاقي في قطاع غزة، خطوة، كان لها لو حدثت، تشكل بداية لانفصال سياسي وقطيعة كاملة مع البعد الترابطي بين قطاع غزة والضفة الغربية، والدخول في نفق إقامة حالة كيانية ذات مواصفات خاصة لتنظيم، قد تتماثل موضوعيا مع مخطط قديم لإقامة 'دولة غزة' على حساب تسليم مفاتيح الضفة لتقاسم وظيفي بين عدة أطراف، وهو ما كانت مصر وقيادتها

وجهازها الأمني الذي يدرك أكثر من غيره، مخاطر تلك المغامرة التدميرية، ولو انجرفت مصر تحت ستار 'البعد الإنساني' لمطالب بعض 'حماس' لاحتفظ السجل التاريخي بمساهمتها في تشجيع وتسهيل تمرير أحد أخطر المشاريع الراهنة لفصل قطاع غزة عن الجسد الفلسطيني فيما تبقى من الوطن بعد الاغتصاب، بل ومقدمة لفتح مشاريع الإلحاق المعاصرة التي يراد لها أن تكون بمسميات مختلفة، خاصة أن القيادة السياسية لم تصل لمرحلة القطيعة الشاملة مع لعبة إضاعة الوقت وخدمته للمخطط الإسرائيلي، بل مازال البعض منها يتحدث بلغة تهادنية تصل إلى حافة الهاوية..

الاتفاق المؤقت بين جهازي السلطة التنفذية، جاء ليقطع الطريق أمام تنامي مفعول ملامح 'دولة قطاع غزة' دون أن يلغيها بعد، ما لم يتم الاتفاق الوطني العام على تنفيذ المصالحة الوطنية والبدء بتشكيل حكومة تنفيذية توافقية واحدة، تفتح الباب لعودة ممارسة المجلس التشريعي دوره التاريخي لحماية السلطة الوطنية كيانا مرحليا على طريق الدولة المستقلة، إلى جانب ما يتعلق بالمشروع الإعماري والتنموي وتصحيح الخطأ التاريخي في الانقسام الاجتماعي.. اتفاق مرحلي له كثير من 'القيمة السياسية' تفوق كثيرا ما به من 'فوائد اقتصادية' أو 'اجتماعية' نجمت عن انقطاع الكهرباء التي أودى بحياة أطفال ومواطنين.. اتفاق قد يكون بداية تصويب مرحلة 'الانحراف الوطني' عن طريق المصالحة الوطنية..

وقد تأكد للقاصي والداني أن هناك ما يمكن القيام به لمصلحة القضية الوطنية لو تخلى طرفا الأزمة عن عمق الانتماء لثقافة الفصيل، أو التقوقع داخل 'حجرة الصواب' الخادعة.. انكسرت الحالة التي هددت الوحدة السياسية لجناحي 'بقايا الوطن' وأنعشت البعد الانفصالي، فحركة 'حماس' أدركت أن لا مكان لاستغلال الأزمة السياسية - الإنسانية لتكريس 'واقع سياسي' يكون طريقا سريعا لإقامة 'دويلة غزة' كي يستخدمها بعض من يعيش ظلاما خاصا لإقامة 'دويلة الجدار' في الضفة الغربية، فكان الاتفاق على إدخال الوقود من معبر 'كرم أبو سالم'، فيما أدرك الرئيس عباس وحكومته أن لا مناص من إلغاء بعض الضرائب المفروضة على الوقود العابر، اتفاق للتخلي عن مبلغ مالي مقابل قطع الطريق الانفصالي.. خطوة تأخرت ولكنها أتت.. درس أو دروس يجب التوقف أمامها لاحقا بكثير من

الدراسة واستخلاص العبر.. ولعل القوى الفلسطينية تدرك مدى مخاطر معالجة أزمة الوقود بشقها السياسي قبل الاقتصادي.. وكيف كان لها أن تكون نفقا لتدمير مكاسب تاريخية للشعب والثورة ..

ولا شك أن موافقة الرئيس وحكومته على تخفيف العبء الضريبي لن يقف عند حاجز السياسي، بل يذهب أيضا لقدرة أهل القطاع الاقتصادية.. وربما يتذكر الرئيس عباس أن شعبيته في قطاع غزة ارتفعت برقيا عندما تسلم منصب رئيس الوزراء في ظل 'التعديل الديمقراطي الخاص' عام 2003 بقرار تخفيض أسعار الوقود في قطاع غزة..الحاجة العامة تفرض أحيانا تصويبا في منهج التعامل ولعل ما توافقوا عليه مؤخرا يعيد تصويب خطأ كان له أن يكون مدمرا..

ولكن السؤال هل يمكن الحفاظ على هذه المسألة لزمن لاحق..جوابه عند الفصائل أولا ولاحقا عند الشعب الفلسطيني بقدرته وخبرته في حماية مكتسباته التاريخية..

ملاحظة: تهنئة بسلامة الرئيس عباس مما حدث من حريق في منطقة بيت عماد أديب.. ونأمل أن يكون الحدث صدفة لا أكثر..

تنويه خاص: يبدو أن معلقة 'أم الرسائل' اكتملت وهي في طريقها إلى محفظة مولخو الذي سيلتقي عريقات.. بس بلاش تنفي يا دكتور صائب..

معارك 'الأفواه' ومعركة 'سيد الأيام'

كتب حسن عصفور/ المعارك السياسية العامة في بقايا الوطن الفلسطيني – الضفة والقطاع – مستمرة، وبلا توقف ترتكز غالبيتها في محور الأزمة الانقسامية، فهي صاحبة الأولوية المطلقة من الاهتمام الذي يسيطر على فصيلي الأزمة الأساسيين، في ظل حالة من 'انعدام الوزن' للقوى الأخرى، ومع وجود قضايا تفوق بأهميتها الوطنية كثيرا ما يتم تجسيده على 'خشبة مسرح الجريمة الانقسامية'، فإن هناك من تمكن وبشكل خبيث لأن يشعل نيرانا يمكنها في النهاية أن تحرق من أشعلها، فيوم الأرض بكل جبروته الوطني، بات في ذاكرة الشعب الفلسطيني 'سيد الأيام' التي يحتفي بها كعنوان وجودي وليس حدوديا، لكنه لا يحتل ما يستحق من مكانة واستعداد وتهيئة وطنية وشعبية، وكان لقوى الانقسام

أن تجعل من 'سيد الأيام' هذا العام مناسبة كبرى لتجسيد روح 'المقاومة الشعبية' داخل – بقايا الوطن – خاصة في ظل جريمة منظمة للحركة الاستيطانية وتهويد بلا هوادة ضد القدس ومقدساتها، فعل بات مدانا وملاحقا من العالم السوي، وقبل وصول 'لجنة تقصي الحقائق' التي تشكلت للمرة الأولى تاريخيا لمطادرة 'الجريمة الاستيطانية'..

كان يمكن لحركة فتح بدورها التاريخي والريادي في الحركة الوطنية الفلسطينية التفاعل الإيجابي والمسؤول مع فصائل العمل الوطني لإعادة 'ترتيب جدول الأعمال الوطني' وتقطع الطريق على 'فريق حماس' الذي سحبها إلى حارة المعارك الجانبية، وتتوقف عن الرد واحدة بواحدة، كان لها أن تتصرف ككبير وطني بأن تدعو لتشكيل 'خلية عمل' حقيقية وليس إعلامية من أجل قيادة مقاومة شعبية في الأيام الراهنة وخصوصا أن يوم الأرض – سيد الأيام – هذا العام فرصة تاريخية لتحفيز الروح الكفاحية التي أصابها 'ثلم كبير' بل يمكن القول بأن روح المقاومة الشعبية غائبة عن الفعل كليا، مع أن كل الظروف تنادي من يبحث عنها..

كان لفتح أن تستعد لقيادة معركة 'الأمعاء الخاوية' في سجون الاحتلال وتحويلها إلى معركة وطنية شعبية تحتل مساحة واسعة من المشهد السياسي الفلسطيني، خاصة بعد أن أصبحت المعركة بين 'الحركة الأسيرة' وجلاديها تتحفز لفتح معارك أوسع مما كان، بعد فرض فحص حامض (الدي أن ايه)، معركة شعبية لها أن تستنهض حالة 'الخمول الوطني'، بتلاحم يوم الأرض مع معركة الحركة الأسيرة وبعد العدوان على قطاع غزة، وما نتج عنه من رفع روح معنوية نسبية لأهل فلسطين بأن الرد المقاومي كان مربكا للطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل..

الانجراف نحو معارك سخيفة لا تنتهي، يشكل جريمة لا يجب الصمت عليها، بينما من هم خارج الوطن المحتل يتأهبون للقيام بعمل شعبي يعيد للقضية الوطنية بعضا من صورتها، حراك أدخل 'الحسبة الإسرائيلية' في حالة إرباك وتخوف من مشهد حضور عشرات آلاف من أهل فلسطين المهجرين تحت وطأة الاغتصاب لوطن وأرض، استعداد شعبي من 'خارج الوطن' في الأردن وسوريا ولبنان ومن دول أخرى تستعد لأن تنير حدود فلسطين التاريخية بشعلة نيران

الروح المتقدة عشقا لوطن في يوم الأرض.. بل إن هناك من يفكر أن يحضر إلى مطار تل أبيب ليعلن أن فلسطين هنا.. استعدادات من كل حدب وصوب أحالت أيام المؤسسة الأمنية الإسرائيلي هلعا..وسواء أتيح للجموع أن تصل إلى حيث تريد نحو حدود الوطن والبلد والأرض أم تم وضع 'حواجز أمامها'، إلا أنها نشرت حالة كفاحية في مناطق الشتات ..

ومن كان أولى بهم أن يكونوا أكثر حضورا واستعدادا لانطلاق المقاومة الشعبية التي تحدثوا عنها منذ أشهر ولم نر لها أثرا، نجدهم ينسحبون للمساجلة والردح والبحث عن ما يعزز ردودهم على من يتهم .. ليس عبثا أن يكون للشتات حب وحراك في يوم الأرض بينما تكتفي قوى 'الداخل' بإصدار البيانات النارية جدا، ومن يقرأها يشعر أن الأرض ستهتز من تحت أقدام الغزاة.. دجل كلامي بلا حدود .. كون البيان هنا يجب أن يكون تتويجا لفعل وليس استبدالا له.. غياب الحراك الشعبي نحو الصدام مع المحتل دفاعا عن الأرض في 'يوم الأرض' تعبير لا بعده تعبير عن حالة 'العجز العام' للحركة الرسمية التي تهيمن على القرار العام.. ومن يعجز عن تحريك فعل حقيقي ضد المحتل في يوم الدفاع عن الأرض لن يكون جديرا بحمل رايتها ..

ملاحظة: سيلاحقنا العار الأبدي باستمرار اعتقال الصحفي الشايب.. وإن صدقت 'النقابة' في ما تقول فعليها مقاطعة كل من يملك قرار الاعتقال .. المقاطعة ومؤسساتها الأمنية هي صاحبة القرار وليس حكومة مصادر قرارها الأمني كليا.. تعرفون الحقيقة وتهربون عنها..

تنويه خاص: هناك لقاء في بغداد يسمى قمة عربية لن يحضرها من يملك قرار الأمة.. لا ملك ولا سمو، قمة هي الأقصر والأعجب.. لا تستحق المتابعة كثيرا ولا ندم..

معاليك..هل ستغضب

كتب حسن عصفور/ يوجد سجال 'غير محبب' إعلاميا وسياسيا حول مسألة الدعوة لزيارة المدينة المقدسة من قبل غير الفلسطينيين، فبعض من بالسلطة

الوطنية يؤيد ما جاء بدعوة الرئيس عباس للزيارة كرد على محاصرة القدس ومحاولة تهويدها، وهي رؤية لم تجد موافقة منذ زمن، لاعتبارات تتصل بكيفية الوصول إليها، بل إن الأنبا شنودة البطريرك المصري الشهير قد حرم تلك الزيارة على أبناء الطائفة المسيحية، ومنهم من يستطيع الوصول ويتمنى أيضا ، لكن 'فتوى التحريم' تلك أوقفت حدود الرغبة إلى أمنية، سجال لن يتوقف، لكن لا يجب أن ينتقل إلى مستو متدن في التعبير، ويجب الحفاظ بأن يبقى حوارا اجتهاديا لرؤى مختلفة، بعيدا عن الاتهامات أو إلصاق العبارات غير المسؤولة، كما ورد في تصريح وزير فلسطيني ردا على رفض الشيخ قرضاوي لدعوة عباس، وصلت بالوزير لاعتبارها 'تساوقا' مع المخطط الاحتلالي، وهو كلام لا يستقيم مع رؤية القضية في إطار الاجتهاد، ولو كان ذلك فما هو حكم الوزير ومن على موقفه بفتوى الأنبا شنودة أيضا، والتي كانت في حينه تشكل ردا وطنيا على المخطط الاحتلالي..

وقبل الذهاب في إلقاء الأوصاف والتهم، ماذا فعلت السلطة حقا لكي لا تتهود المدينة المقدسة، وكم من قادة السلطة يضعونها أولوية يومية، وقبل الطلب من الآخرين أن يفعلوا، الأكثر ضرورة أن تفعل قوى السلطة الوطنية ما تستحقه تلك المدينة المقدسة، كم مظاهرة أو فعالية شعبية يمكن حصرها في أراضي السلطة خرجت دفاعا عن هويتها.. بل ماذا فعلت السلطة أصلا لمخطط التهجير وماهي المعارك السياسية التي خاضتها لمواجهة التهجير قبل التهويد.. ملف كبير جدا لما يحدث للقدس من مخطط وصمت أو ردود حولة.. من زمن قلنا أن أهل فلسطين والقدس أولا ثم استنجدوا بصراخكم لنجدتها.. افعلوا قليلا كي يصدق القول..

وفي ذات السياق تقدمت فلسطين بمذكرة إلى مجلس الأمن من أجل إرسال وفد أممي، للاطلاع على ما تقوم به إسرائيل من أفعال وأعمال في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية العربية المحتلة، طلب اعتقد كثيرون أن جوابه سيكون تلقائيا بالموافقة، خاصة مع بروز حركة توافق سياسي عربي مع الغرب وأمريكا من أجل 'إنقاذ الشعب السوري' من الجرائم التي تراها حكومات عربية وواشنطن أنها ترتقي لجرائم حرب.. ويبدو أن الرئيس عباس وبعد افتتاحية مؤتمر الدوحة وخطاب الأمير والطلب بالذهاب لمجلس الأمن، اعتقد أن الفرصة ملائمة لطلب إجرائي 'بسيط' ليس استفزازيا، فهو لم يطلب سوى وفد للاطلاع لا أكثر، ولكن

سريعا جاء الرد الأمريكي وبشكل غير مباشر من قبل الإدارة الأمريكية التي تقود 'تحالف العرب السياسي الجديد' بأنها لن توافق على طلب عباس بتشكيل وفد لزيارة فلسطين والقدس..

سريعا رفضت واشنطن طلبا إجرائيا، ورفضها لم يأت سوى حماية مبكرة للموقف الإسرائيلي، كون أي وفد مهما كان تكوينه وتشكيله، بشرط ألا يكون من الكونغرس، سيكون تقريرا كاشفا للمخطط الاحتلالي الاستيطاني – التهويدي، سيكون أي تقرير يكتبه الوفد إدانة صريحة وساطعة لدولة الاحتلال، خاصة أن الاتحاد الأوروبي سبق وأصدر تقريرا يشكل إدانة غير مسبوقة للحكومة العنصرية في إسرائيل وكشف التقرير جوهر وحقيقة المخطط الإسرائيلي في القدس الشرقية تجاه السكان والمقدسات والأرض فيها.. ولذا فأي وفد لن يستطيع ألا يرى ما يحدث وحجم الجريمة السياسية التي تصل حقا لجريمة الحرب والتطهير العرقي في قدس الأقداس.. طلب أدركت واشنطن أن الموافقة عليه سيجر تل أبيب إلى محكمة الجنايات الدولية لجرائمها ضد القدس أرضا وشعبا ومقدسات.. ولذا كان موقفها السريع بـ'لا' لأي وفد دولي رسمي يذهب لفلسطين والقدس..

والسؤال.. ماذا سيكون رد فعل السلطة الفلسطينية وقيادتها على الرفض الأمريكي.. وتاليا هل سنجد حاكما عربيا، ملكا أو أميرا أو شيخا أو رئيسا يغلق سماعة الهاتف في وجه الرئيس الأمريكي غضبا واحتجاجا على 'جرائم التطهير العرقي' والتهويد وخطر إزالة الأقصى الشريف.. وهل سنسمع من وزير عربي بزي 'عربي' أو 'غير عربي' بانفعال يصل إلى قلب كل فلسطيني.. هل سنجد حاكما عربيا يتسلح بروح الكرامة والرجولة التي قالها يوما الملك فيصل من أجل القدس.. لا نقول صلاح الدين أو ياسر عرفات بل حاكما يغضب في وجه الأمريكي.. أصحاب الفخامة والسيادة والمعالي تذكروا أن الحرم القدسي المهدد هو أولى القبلتين وثالث الحرمين وبه قيامة السيد المسيح.. ألا يغفر لها ذلك كي تغضبوا من 'السيد الأمريكي' مرة واحدة.. ودون ذلك تكون دعوة إحالة ملف القدس إلى مجلس الأمن خدعة سياسية لتغطي 'عورة المؤامرة' على سوريا شعبا ودولة..

ملاحظة: نفى رئيس هيئة الارتباط المدني الفلسطيني مع إسرائيل وجود أي تفكير بالتوقف عن التنسيق الأمني مع الاحتلال.. ليت السيد النافي يقرأ كلامه هو وليس غيره في صحيفة مصرية.. ما قاله لا يدعو لوقف التنسيق فحسب، بل لمحاكمة كل من يقوم به وطنيا .. كفى عبث..

تنويه خاص: حديث رئيس حزب الإخوان المسلمين في مصر عن افتتاح مكتب لحماس بمصر، خطوة لها بعد سياسي جديد .. هل تدرك بعض قيادات الكلام ماهية تلك الخطوة سياسيا.. نتمنى أن يعلموا ..أولا هل سمعت أصلا بالمسألة.؟

معركة الضغط على الرئيس : الشعب والغرب

كتب حسن عصفور/ لم تكد تنتهي 'لقاءات عمان' الاستكشافية حتى بدأت مرحلة الفعل الدائم للدول الغربية وبالمقدمة دوما 'رأس الحية' أمريكا من أجل فرض استمرار رحلة البحث في المجهول وسط أدغال نتنياهو المعلنة بأن لا دولة فلسطينية بحدود عام 67 ولا لعودة القدس العربية المحتلة، وطبعا لا لعودة اللاجئين ومن أجل هذه 'التنازلات التاريخية' الإسرائيلية يجب الاعتراف بأن 'إسرائيل دولة للشعب اليهودي' أي إقرار فلسطيني رسمي بتسهيل طرد ما يقارب مليون ونصف المليون فلسطيني من الجليل والمثلث والنقب ومدن الساحل الفلسطيني المغتصب، الضغط لم يتوقف ولكنه انتقل ليصبح مكثفا بعد الانتهاء ووابل التهديد المتعدد الأشكال ينطلق من عواصم عدة وكأن الفلسطيني هو الذي منع تحقيق تسوية تم الاتفاق على أسسها وعناصرها الأساسية قبل سنوات طويلة، ضغط يريد أن يحاصر الموقف الفلسطيني كي لا ينطلق في المسيرة التي انطلقت لحصار الموقف الإسرائيلي بتصويب بعض المسارات السياسية، مع توقيع اتفاق المصالحة المرتبك والمتلبك في تنفيذه، ومع القرار بالذهاب إلى الأمم المتحدة نحو عرض سياسي جديد للرؤية الفلسطينية وتحققت البداية في قصر اليونيسكو بباريس بتصويت تاريخي نحو قبول فلسطين عضوا كامل العضوية فيها، وهي الخطوة الأولى لتصويب خطأ تاريخي لعدم تطبيق قرار الأمم المتحدة 181..

وكان للمعركة الفلسطينية التصويبية لمسار "الخيبة التفاوضية" أن تستمر نحو انتزاع عضوية فلسطين الكاملة في 16 منظمة فرعية للأمم المتحدة، ما كان سيعيد تغييرا في الخريطة السياسية الدولية في كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية، وتحت الضغط والتهديد بما هو معلوم وغير معلوم توقفت الانطلاقة التصويبية الفلسطينية في محطة باريس، وترنحت في نيويورك، علها تشهد اندفاعة جديدة في لحظة قادمة.. لذا فالضغط لحصار الموقف الفلسطيني في حلبة "الاستكشافات التفاوضية" ليس سوى أداة حصار للانطلاقة التي بدأت لتصويب "الخيبة العامة" ومن يمارس الضغط يدرك أنه لن يكون هناك أي توافق بين مشروعين، مشروع فلسطيني يتوافق بنسبة تكاد تصل إلى حد التطابق مع الرؤية الدولية للحل السياسي بما فيها رؤية أوباما "المثلومة" وبيانات "الرباعية"، ومشروع إسرائيلي لا صلة لها من قريب أو بعيد بتلك المشاريع والمواقف، بل إن مشروع حكومة نتنياهو لا يجد قبولا داخل أحزاب إسرائيلية، مرفوض من نصف سكان دولتهم تقريبا.. والغرب يدرك خير الإدراك أنهما مشروعان لن يلتقيا مهما تنازل الفلسطيني، إلا أن يصل إلى درجة الاستسلام، وهي مرحلة لا مكان لها في المشهد الراهن..

الضغط لحصار الفلسطيني تحت "المظلة الاستكشافية" ليمنعه من مواصلة التصويب السياسي بالانطلاق نحو عضوية المنظمات الفرعية للأمم المتحدة الـ16 للحصول على عضويتها كاملة، قبل خوض المشهد الأخير منها في نيويورك، من خلال معركتين واحدة للعضوية وأخرى لملاحقة دولة الاحتلال لجرائمها الاستيطانية – التهويدية في مجلس الأمن، وهي خطوة قد يكون لها صدى واسع جدا لو تم الاستكمال ولم تتعرقل في زحام الحركة المرورية الغربية الضاغطة على القرار الفلسطيني..

ومقابل الضغط الغربي بدأت بقايا الوطن في الضفة والقطاع حركة شعبية مبتكرة، رافضة للرحلة الاستكشافية بل ورافضة للمسيرة التفاوضية الجارية كونها باتت "عبثية" و"فارغة" وبلا أمل متوقع منها، حركة تنطلق دون مشاركة فاعلة من القوى السياسية الفلسطينية وبالأساس حركتي فتح وحماس، رغم أنهما مفترض لهما قبل غيرهما المشاركة النشطة جدا في مسيرات "الطناجر والحناجر" كي يكون هناك صوت شعبي فلسطيني هادر رافضا للمسار العبثي وفقا لوصف

القيادة الفلسطينية والرئيس عباس، ولكونه كذلك يستحق أن تخرج جموع الشعب الفلسطيني لتساهم في التعبير الميداني وليس 'البياني' عبر وسائل الإعلام، التعبير الرافض للعبثية التفاوضية عليه أن يتحول إلى قوة فعل ميداني وأن يخرج عشرات الآلاف من أبناء الشعب للتأكيد على الموقف الوطني ورفضا للضغط الغربي والاستمرار في لعبة لا نتيجة لها سوى خسارة من رصيد المعركة الوطنية في الساحة الدولية.. النزول إلى الميادين والشوارع تعبيرا عن رفض 'الهزلية التفاوضية' الراهنة لا يشكل مساسا بالقيادة السياسية بل دعما وسندا لها في مواجهة الضغوط الغربية، تحصينا لها من أي محاولة لجرفها عن مرتكزات تم التوافق عليها.. ويجب أن يكون للشعب الفلسطيني كلمته قبل فوات الآوان وأن لا تنتظر الفصائل وقوع الكارثة كي تدرك أن الحركة بركة..

ملاحظة: مازال تفسير سبب الأزمة المالية في السلطة الوطنية 'غير واضح'.. خاصة أنه لا يوجد 'عوائق سياسية' للأزمة .. مطلوب كلام أكثر جرأة ووضوحا من تعابير تصلح لفترة 'حصار سياسي' وليس الانفتاح الاستكشافي..

تنويه خاص: رحل رمز وطني كبير ساهم في بناء الانطلاقة الثورية المعاصرة للشعب الفلسطيني.. سلاما 'أستاذ' بهجت .

مفاوضات.. مصالحة.. سمك..لبن ..تمر هندي

كتب حسن عصفور/ وكأننا نعيش حالة سريالية عجيبة، فملاحقة كلام التعقيب على مجريات الأحداث لا يمكن أن يمنح الإحساس بالأمان السياسي للشعب الفلسطيني حيثما وجد نفسه، داخل الوطن وخارجه، وكلما شعر بأن هناك بصيص أمل في ما هو إيجابي تأتي 'الرياح بما لا تشتهي السفن'، ويتطاير الغبار ليملأ سماء 'بقايا الوطن'.. فبعد أن طلب بأمر فصائلي وحزبي للشعب الفلسطيني بالتفاؤل في وضع نهاية للانقسام الشرير وقرب الوصول إلى تجاوز كل 'آثار الانقلاب' و'الانقسام' وأن هناك مرحلة توافقية وطنية مقبلة كي تتفرغ 'القيادة الوطنية الجديدة' لعهد الشراكة السياسية في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وأن

المقاومة الشعبية ستكون الرد العملي على مخططاته الاستيطانية والتهويدية، وبدأت عجلة الأمل تتسارع بتلك اللحظة التي تعود مختلف القوى الفلسطينية للخروج في مدن الضفة بحالة تمرد شعبي على الاحتلال، بل إن الأمل المشروع وصل إلى حد إمكانية انتفاضة شعبية سلمية موحدة تهتز لها الأرض تحت أقدام المحتل الإسرائيلي.. مساحة من الأمل والآمال وصلت إلى السحاب إلا قليلا..

واعتقد الجميع أن 'تبيض' السجون من كل من هو معتقل لدى الطرف الآخر حمساويا أم فتحاويا، وأن غزة ستحتضن أولادها الذين خرجوا تحت ضغط الانقلاب، وستعود دائرة الحوار والتفاعل الوطني فوق الأرض الفلسطينية، وبأن منظمة التحرير ستشهد بداية فعل نهضوي نحو بناء جديد يتسع لكل قوى الشعب وسيكون لحركتي حماس والجهاد مكانهما المنتظر منذ سنوات.. وكتبت عشرات المقالات وصفا في 'العشق الخاص' بين عباس ومشعل في لقاء القاهرة، بل إن البعض وصل به الأمر للاعتقاد بأن مشعل كان كغيره من القيادات الفصائلية على طاولة الحوار، أمام رئيس واحد موحد، وبعض من أوساط حماس أشاعوا أنهم منحوا عباس ما لم يمنحوه لعرفات الزعيم الخالد، أجواء كانت كلها تتجه لأن مصير الظلام والعتمة التي غيمت فوق الأرض الفلسطينية زائلة لا محالة بفجر جديد من الحراك الوطني ..

ولكن ما إن تبدأ حركة 'الأمل الوطني' بالتململ قليلا، نعود فجأة لذاك 'المسلسل الأسود' من الاشتباك بين طرفي الأزمة، فتح وحماس، على صعيد المصالحة والمفاوضات، فحماس وخاصة قطاع غزة تتصرف وكأنها تجد صعوبة في تحمل نتائج التوافق الوطني، وأن المصالحة ستبدأ بالأخذ طريقها نحو التطبيق، مرحلة تستبق تصفية 'آثار الانقلاب'، تبحث في كل جزئية غير ودية في سلوك فتح لتخلق تصعيدا، وكانت 'القمة' التي كشفت أن الكلام التصالحي لا صلة له بالواقع الحقيقي، عندما قررت الأجهزة الأمنية لحماس أن تخضع وفدا قياديا فتحاويا قادما للقطاع إلى 'إجراءات تنسيقية خاصة' تماثل تلك التي تقوم دولة الاحتلال على المعابر بحق الفلسطيني، أبقت الوفد منتظرا زمنا طويلا دون أن تفرج أجهزة 'الحاسوب الأمني' عن سراح الوفد القيادي.. وحدثت الأزمة التي أنتجت مواقفا تعود بكل منهما إلى المربع الأول، تهما وأوصافا وخيانة وتكفيرا،

موجة من الرشق الاتهامي لا تختلف عن الأيام الأولى للانقلاب.. ذات اللغة ونفس الأوصاف..

وانتقلت حرب الاتهامات إلى الجبهة التفاوضية، بعد أن تفاجأ الشعب الفلسطيني وطبعا مختلف القوى السياسية بما فيها قيادة حماس بموافقة الرئيس عباس على العودة إلى طاولة اللقاءات المباشرة مع الطرف الإسرائيلي في عمان.. موقف يشكل سندا للحملة التي يريدها بعض أطراف حماس وخاصة في قطاع غزة، خاصة أنه لم يجد مؤيدا واحدا لتلك العودة، سوى محاولة ساذجة لتبريرها بوصف كوميدي بأنها لقاءات استكشافية، أي سذاجة تلك التي يحملها هذا الوصف، بعد عشرات السنين من المفاوضات واللقاءات وتبادل الأوراق والوثائق يتحدثون عن 'لقاءات استكشافية' مع طرف يعلن صراحة ليل نهار عن مواقفه السياسية.. ومع ذلك تبدأ وتستمر وتتواصل تحت ذات 'الخديعة الاستشكافية، كي لا يبرر للشعب الفلسطيني لماذا 'العودة التفاوضية دون تلبية الشروط' ..

حالة من الهذيان والتوهان تشهدها الساحة الفلسطينية، فلا مصالحة يبدو أنها جادة ومفاوضات تسير قدما تحت غطاء الكشف والاستكشاف دون موافقة وطنية.. حالة من اللغط والخلط بلا مواصفات.. لكنها حقا مرحلة يمكن وصفها .. سمك لبن .. تمر هندي..

ملاحظة: ماذا سيترتب على منع وفد الجهاد الإسلامي من حضور لجنة تفعيل منظمة التحرير في عمان.. هل ستنتقل إلى مكان آخر.. بيروت مناسبة..

تنويه خاص: جنوب السودان يتجه بقوة نحو إسرائيل وبعضنا يفتخر بالموقف السوداني الرسمي..

مقولة 'تجوع يا سمك' المعاصرة

كتب حسن عصفور/ قبل الهزيمة العربية الكبرى عام 1967 كانت الشعوب العربية من محيطها الهادر لخليجها الثائر تنتظر تلك اللحظة التي ستبدأ معها ساعة استعادة 'الكرامة العربية' المهدورة في حرب 1948 ما أدى لاغتصاب

غالبية الأرض الفلسطينية وتشريد شعبها، وهزيمة لجيوش عربية، بأيد عصابات يهودية بدعم مطلق من دولة الانتداب الاستعماري بريطانيا، لحظات كانت تمر ثقيلة جدا على الشعوب العربية عامة والفلسطيني خاصة، ومع كل تعليق لإذاعة 'صوت العرب' المصرية والتي كانت تمتلك قوة تأثير مرعبة، وصلت لأن تصبح ملاحقة في عدة دول عربية كأنها حزب سري، يعاقب بالسجن من يتم القبض عليه مستمعا لها.. تعليق المذيع الكبير أحمد سعيد بصوته الجهوري الرهيب يرن في فضاء المنطقة مهددا متوعدا بالنصر الحاسم القريب في معركة استرداد العزة والكرامة وتحرير فلسطين.. ولعل جملته التي لا تزال ترن بصداها في الآذان 'تجوع ياسمك' كانت العنوان الحي على ما ينتظر العرب من نصر ساحق، مقولة ترددت تعبيرا عن ما سيصاب اليهود مغتصبي فلسطين هلعا وخوفا يجعلهم يختارون البحر هروبا من قوة وقدرة الجيش العربي لتحرير فلسطين.. مقولة تعكس إلى أي مدى وخيال وصل الحال بالإنسان، ولعل تلك المقولة حفظها الأطفال قبل الكبار .. تجوع يا سمك ..

وبدأت الحرب وانتهت بالنهاية التي ما زلنا حتى اليوم ندفع ثمن هزيمة العرب الكبرى خلالها، رغم الانطلاقة الثورية للشعب الفلسطيني، ولاحقا نصر أكتوبر العظيم وتحرير سيناء واتفاقات سلام في مصر وفلسطين والأردن لم تصل في فلسطين إلى نهايتها التي سجلتها الاتفاقات.. التذكير بتلك المرحلة جاء من وحي ما يتم الحديث عنه فلسطينيا منذ زمن بخصوص الموقف من التهويد والاستيطان، بعد أن وصلت لمرحلة تعليق المفاوضات وربط عودتها بشرط وقف كل الأنشطة الاستيطانية، ورغم أن الأحداث أكدت أن الاتصالات واللقاءات التفاوضية لم تتوقف كليا، خاصة بعد أن كشف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وبعده تأكيد الرئيس عباس بحصول عدد من اللقاءات بينهما وأخرى على مستوى أدنى، لقاءات كانت تهدف لبحث سبل استئناف العملية السياسية، لكنها اصطدمت برفض نتنياهووي صريح..

واستمر الاستيطان واتسع وزادت وتيرته في القدس الشرقية العربية المحتلة والضفة الغربية، وصل إلى أن كشفت حركة 'السلام الآن' الإسرائيلية قبل أيام فقط عن الأرقام الرهيبة للاسيتطان والذي أكد التقرير بأنه ازداد في العام الماضي 2011 بما يقارب الـ20% عما كان في العام الذي سبقه، وبالأرقام

تحدث التقرير عن بناء ما يقارب الـ1950 وحدة استيطانية وأكثر من 6 آلاف شقة سكنية في القدس الشرقية، ومعها بروز تنظيم إرهابي يهودي اسيتطاني يقوم بأنشطة تخريب وإرهاب وقتل واعتداءات ضد الأرض والمقدسات والإنسان الفلسطيني، وتحول نشاطه إلى عمل يومي من حرق وتدمير آثار رعب' بعض الإسرائيليين'، وسط ذلك كله حدث الجديد الفلسطيني بالموافقة على استئناف العملية التفاوضة في عمان دون أن يتحقق ما كان شرطا وطنيا عاما..

جاءات العودة التفاوضية دون أي سياق منطقي وبدلا من الصراحة والوضوح مع الشعب الفلسطيني الذي يبحث خلاصا من الاحتلال وليس خلاصا من 'الشروط' اللغوية، لجأ البحث إلى لعبة 'الاستغماية السياسية' التي تتم منذ زمن، تجاهل الواقع والذهاب إلى الغيب.. فبدلا من الصراحة ذهب الفريق المفاوض إلى اختراع أوصاف لمنحها للقاء عمان، في حركة تكتنز من السذاجة الكثير.. وليت الأمر يقف عند حدود الذهاب الاستكشافي وما حدث من سلسلة لقاءات تفاوضية وتبادل الأوراق والمواقف، بل إن هناك من يصر على مصادرة 'العقل' واختراع مقولة جديدة .' لا لاستمرار اللقاءات في عمان ما لم يتوقف الاستيطان'.. هكذا وبلا أدنى تقدير لعقل الفلسطيني، يراد اللعب بالكلمات واستبدال الأحرف ..بات الاستمرار بدلا من العودة شرطا.. والكارثة التي يتجهالها أصحاب نظرية الاستبدال اللغوي بأن الاستيطان مستمر ومتصاعد ومترافقا مع نشاط إرهابي يومي من تنظيم استيطاني بات معروفا باسم 'تدفيع الثمن'.. ومع ذلك يطلقون التهديدات العنترية.. يذكروننا بالمقولة التي عشنا معها أملا بالنصر فجاءتنا بالنكسة والهزيمة .... الاستيطان - التهويد يستمر والصراخ المقابل تهديدا بالكلام يستمر ..و'تجوع يا سمك' تحيا من جديد..

ملاحظة: واشنطن قدمت التهنئة العلنية للإخوان المسلمين بفوزهم الانتخابي واختارتهم 'صديقا'.. مبروك وعلى واشنطن تدرك أن التغيير يجب أن يصل إلى فلسطين.. ننتظر وعود ملأت البر والبحر..

تنويه خاص: أعلنت حماس أنه تم تجاوز مشكلة 'منع وفد فتح' .. الغريب لم يصدر أي تعليق من التنظيم صاحب الصلة.. هل حقا حدث ذلك التجاوز من أجل 'المصلحة الوطنية العليا' كما يقال هذه الأيام..

مكالمة أوباما "السحرية"

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة أعلنت حكومة دولة الاحتلال عن التزامها بـ 'بيان اللجنة الرباعية' الخاص بعملية السلام والتسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بيان مقتضب جدا لم ترفقه حكومة "الطغمة الفاشية" كعادتها في كل بياناتها السابقة بملاحظات ومواصفات وشروط واشتراطات.. هكذا التزام وفقط مع تمنياتها بأن تستمر 'المفاوضات المباشرة' كما سماها البيان الإسرائيلي إلى أن تحقق نتائجها الملموسة خلال عام كما حدده بيان الرباعية..

الموافقة المفاجئة جدا، وربما غير المحسوبة في التكتيك الفلسطيني 'الاستكشافي'،جاءت بعد مكالمة هاتفية ليلية من الرئيس الأمريكي أوباما مع نتنياهو رئيس وزراء دولة الاحتلال، لم تبدو وكأنها ضغط سياسي أمريكي أو طلب بصيغة الأمر في ظرف سياسي خاص جدا، عربيا وإقليميا، ولكنها بدأت كموقف 'طبيعي'، لكن الوقائع التي يمكن قراءتها خلف تلك 'الموافقة الإجبارية المفاجئة' أنها تمت تحت طلب بقوة الأمر المطلق من واشنطن، خاصة أن المفاوضات – اللقاءات – الجلسات (لا يهم الوصف اللغوي لها) التي بدأت في عمان وللمرة الأولى في تاريخ التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي، لن يسمح لها أن تنتهي بنهاية الأيام التي يتحدث عنها الطرف الفلسطيني يوم 26 يناير القادم، أي بعد بضعة أيام من تاريخه، فهي لم تنطلق لتنتهي بسرعة توازي سرعة 'المفاجأة' بقبول العودة التفاوضية فلسطينيا دون تحقيق شرط الوقف الكامل والكلي للأنشطة الاستيطانية والتهويدية، خاصة أن الأردن يمتلك موقفا وموقعا سياسيا وتاريخيا يتصل بالقضية الفلسطينية والصراع القائم، ولذا لا يمكن التعامل مع التصريحات التي تنطلق بأن يوم 26 القادم هو الموعد الأخير لها موقفا نهائيا، فلا يزال في 'الجراب الأمريكي الكثير' أو كما يقال في أمثلتنا الشعبية : ياما في الجراب يا حاوي..!

ولأن العبث السياسي الإسرائيلي 'الصبياني' والذي كان مسموحا به سابقا قد لا يمنح وقتا إضافيا، ولذا بدأت حركة 'الضغط الأمريكي – الأوروبي' تأخذ منحنى جديدا، كي لا تصل المسألة إلى حد التوقف المجاني، فواشنطن وعبر مكالمة واتصالات سرية متعددة الأقنية، وأوروبا بسلاح 'التصعيد السياسي' في ملف الاستيطان والبناء داخل الضفة الغربية، وموقف هو الأول في التاريخ من وضع

فلسطيني 48، ولأن الواقع العربي يتحرك في أكثر من اتجاه، وهناك رؤية أمريكية جديدة تستند لرسم 'خريطة طريق' لتحالفها السياسي في المنطقة مع 'القادمون الجدد' للسلطة والحكم، فإنها تحتاج بأن تعيد التهدئة إلى الملف التفاوضي من خلال سلوك آخر في الموقف الإسرائيلي، وتبدأ بالتعامل 'اللغوي' مع ما يمكن أن يكون سلوكا مخادعا في التعاطي مع 'بيان الرباعية'..

الإعلان الإسرائيلي بالالتزام بالبيان سيفتح في الأيام القادمة عناصر جديدة على جدول أعمال 'اللقاءات الاستكشافية التفاوضية'، من حيث الموعد الزمني أو الجوهر السياسي، خاصة أن البيان الأخير للرباعية الذي يعتبر قاعدة تفاوضية جديدة بعد موافقة الطرف الفلسطيني عليه، يستند على تقسيم 'قضايا الحل النهائي' ومرحلتها من جديد، من خلال التركيز على قضيتي الأمن والحدود ليتم التفاوض عليها لمدة عام، مفترض أن تنتهي ما بين شهري 9 – 12 من السنة الحالية، وهو ما لا يشكل أي ضغط سياسي أو أيديولوجي للحكومة الإسرائيلية بعد استبعاد قضيتي القدس واللاجئين في المرحلة الأولى، ولذا لم يعد البحث التفاوضي في مجمل القضايا، وتم الاختيار وفقا للأسهل السياسي للطرف الفلسطيني، ولا يوجد مشكلة مطلقا أن تخوض إسرائيل جولات تفاوضية وفقا لبيان الرباعية، وتعيد مجددا لعبة ' الاستخدام الزمني' إلى أن تتشكل رؤية أشمل للواقع العربي الجديد.. أمريكا وأوروبا لهما مصلحة كلية الآن في الضغط لاستمرار ' لقاءات عمان'، خاصة أن 'المسألة السورية' تحتاج ترتيبات مع دول عربية تعتقد أن إحداث 'اختراق' ما في مسار التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي 'لغويا' يساعدها على بلورة جبهة أكثر عداء للحل العربي في سوريا..

الحسابات الأمريكية الجديدة ستفرض نمطا 'جديدا' على 'لقاء عمان' بأرقامه المتتالية، ومسبقا نقول إنها لن تتوقف يوم 26 يناير ولذا لابد حساب الموقف الفلسطيني وفقا لذلك وليس العكس، وكفى تصريحات لا صلة لها بما يحدث حقا، والأيام قادمة وهي ليست بعيدة.. الأصوب أن تناقش 'القيادة التشاركية الجديدة' الموقف في مستجداته الحقيقية وليس الاستمرار في تصدير 'الوهم' .. ما قبل 'لقاء عمان' - الاستكشافوضي- شيء وما بعده سيكون شيئا آخر تماما.. وزيارة الملك عبدالله لواشنطن لن تمر مرورا تقليديا..

ملاحظة: التسجيل المصور لجنود أمريكان يدنسون جثث مقاتلين مسلمين في أفغانستان تمر دون ضجيج من 'القوى الإسلامية المنتصرة' كما مر مقتل بن لادن والتمثيل بجثته.. شكرا للأزهر الذي تحدث وحده عن كلا التدنيسين.. الأزهر لا يبحث عن جاه وسلطان ورضا أمريكي..

تنويه خاص: التقرير المنشور في 'أمد للإعلام' عن محاضرة مستشار إسماعيل هنية في تونس يحتاج وقفة وطنية قبل أن يصبح 'تزوير' التاريخ الوطني ' حقا مشروعا' .. تحذير قبل فوات الآوان لقوى دفعت ثمنا باهظا في مسار الثورة المعاصرة قبل أن تأتي حماس..

مكشوف الرئيس

كتب حسن عصفور/ بعد حالة 'التفاؤل النسبي' التي أشاعها 'توافق وقود غزة' بين السلطة الوطنية بشخص الرئيس عباس وحركة حماس بشخص د.أبو مرزوق، وتفهم كل منهما أن لا مجال سوى التفاهم المتبادل كي تعمل محطة الكهرباء وتضيء قطاع غزة بعد 'عتمة' طالت ووقود نفذ، تفاهم ربما جاء تحت ضغط مصري خاص، دون ضجيج وبلا بيانات أو إعلانات استعراضية.. توافق حقق بعض مراد سياسي، واعتقد الجميع أنها خطوة نحو 'فكفكة ألغاز' التعطيل المتعمد من طرفي الأزمة، ولكن جاءت الصدمة السياسية الكبرى بعد ساعات معدودة في حديث للرئيس عباس عبر تليفزيون فلسطين بإعلانه أن هناك 'تعديلا وزاريا' قريب جدا سيتم في حكومة د. سلام فياض..

الإعلان الرئاسي كان طبيعيا جدا قبل أشهر من تاريخه، بل وكان ضروريا ومطلوبا وكاد أن يحدث لولا تبيانات بعض مسميات :المرحلة الوزارية' لبعض مناصب كل يراها له، واستعد البعض لأداء القسم الدستوري، بل إن فريقا من فتح حاول الإشاعة بأن التغيير سيكون وفقا لما أرادته قيادة فتح، وليس كما أراد د.فياض، نقاش طال وجال ولكنه توقف فجأة تحت هول 'مفاجأة حماس' العام الماضي بتوقيعها اتفاق القاهرة بعد رفضها له سنوات، بقوة الأحداث السورية وقبلها المصرية التي فرضت على قيادة 'حماس' مسارا إجباريا نحو الانتقال من 'كنف دمشق' وضيافتها التي طالت إلى رحلة بحث مستقر جديد، وما كان له أن

يمر مرورا هادئا لولا توقيعها اتفاق المصالحة.. وتأجل الحديث عن التعديل أو التغيير الحكومي باعتبار أن قادم الأيام سيحمل 'حكومة توافقية' لا مكان لفياض بها..

ومنذ عام تقريبا والفشل ما زال مسيطرا على المضي قدما بخطوة نوعية لتنفيذ أي بند من بنود المصالحة المتعددة، سواء كانت جوهرية أو غير ذلك، وكأن طرفي الأزمة أرادا التوقيع غطاء لمسارات غير مسار المصالحة.. وتمترس كل منهما خلف 'ذرائع' واهية لتبرير ما هما عليه حتى وصلت في نهايتها إلى ربط مصير المصالحة الوطنية وهي الهدف الاستراتيجي الأول، كما يدعي أولي الأمر في بقايا الوطن، بعمل لجنة الانتخابات في غزة، وكأنها المهدي المنتظر.. ذريعة لا تصمد كثيرا عند فحص جوهرها، لكنها استخدمت ممرا للتراجع، قابلها عناد بلا أي سند موضوعي من قيادة التحكم في واقع قطاع غزة، برفض العمل .. شروط وشروط مضادة تهدف للحفاظ على الانقسام وإدامته أطول فترة ممكنة أو تحويله إلى شكل سياسي جديد قد تفرضه تطورات سياسية إقليمية ..

إعلان الرئيس عباس يمثل قطيعة عملية أو نعيا موضوعيا للمصالحة والاكتفاء بما هو قائم، والعمل على تعديل حكومة تأتمر بسلطته وقراره وتنفذ سياسته في حدود الممكن الجغرافي.. ولو حدث التعديل عمليا فإن أكثر السعداء طبعا ستكون الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ومن ثم واشنطن وبعض دول تعزيز التقسيم والتقاسم، وربما قبل كل هؤلاء مراكز القوى والنفوذ في طرفي الأزمة، خاصة 'المجمع الأمني العسكري' الذي تهدد المصالحة الوطنية نفوذا أصبح يفوق كثيرا ما يجب أن يكون، حصلت عليه قيادته في 'رحلة الانقسام'..

إن إجراء التعديل في الوقت الراهن في حكومة د. سلام فياض لن يشكل 'نقلة نوعية' للحياة السياسية الفلسطينية، ولو تم تدوير المناصب القائمة بين أعضاء الحكومة القائمة قد لا يكون هناك فرق جوهري للمواطن الفلسطيني، فتم تجميد وزراء تحت 'شبهة فساد' لم تقدم المحكمة الخاصة حتى تاريخه وبعد أشهر عدة من التهمة المعلنة ما يثبت تلك التهم، وشغر آخرون المناصب ولا نظن أن أي فلسطيني كان قلقا على ما حدث، بل ربما غالبية أهل فلسطين لم تعلم به أصلا.. فالضغط السياسي ومصيره المجهول وأزمة الراتب التي تبقى سيفا مشرعا شهرا بشهر هي أكثر ما يشغل بال الفلسطيني، ولذا لو حدث خروج وزير ودخل آخر

دون إعلان رئاسي ربما ما توقف أحد عندها.. لكن أن يتم الحديث بها من قبل الرئيس في ظل البحث عن كيفية الخروج من 'مأزق التعطيل'، بل ومع اقتراب التجديد لولاية رابعة لرئيس مكتب حماس السياسي خالد مشعل، وهو الذي قال به الرئيس وحركة فتح شعرا وغزلا لم يحصل عليه المرحوم أحمد ياسين في حياته، وليس في مماته.. فتلك خطوة مثيرة للريبة..

توقيت تصريح الرئيس يثير كثيرا من الأسئلة واللغط السياسي، خاصة أنه تزامن مع قرب تسليم 'أم الرسائل' لنتياهو، توقيت قد يكون مصادفة لا أكثر، لكنه بالتأكيد ترك أثرا سياسيا في قراءة 'مكشوف الرئيس ' الأخير.. خطوة لم تتم بعد، وليتها لا تتم أصلا، فحدوثها لن يكوم منقذا للمصيبة العامة ولكنها ستكون إضافة لتكريس مصيبة المصائب الوطنية – الانقسام الكارثي.. والتراجع عن الخطأ فضيلة ..

ملاحظة: حتى تاريخه لم يخرج أحد من القيادة الرسمية الفلسطينية ليشرح دوافع الإصرار غير المعقول لكتابة 'أم الرسائل' لنتياهو .. خطوة تزيد الإرباك إرباكا لا أكثر..

تنويه خاص: يحتاج الإنسان العربي من قوى 'الإسلام السياسي' تحديدا واضحا برنامجيا لأعداء الأمة وقضاياها القومية.. هل أمريكا ضمن معسكر الأعداء .. والسؤال أيضا لبعض قادة 'حماس' والسلطة الوطنية..

منزل الرئيس

كتب حسن عصفور/ بعد لقاء جمع قيادتي فتح وحماس مع القيادي البارز في حركة حماس ورئيس وزرائها المقال منذ العام 2007، تمت تسوية 'ملف منزل الرئيس عباس' في قطاع غزة، وبات من حق فتح أن تتسلم المنزل بعد مصادرة استمرت منذ يوينو – حزيران 2007، حيث اقتحمته قوات حماس العسكرية مع بداية تنفيذ انقلابها العسكري على الوضع القائم في قطاع غزة، وطرد أو إنهاء الوجود الأمني والسياسي الرسمي لفتح والسلطة، وقامت لاحقا بتحويل 'منزل

الرئيس' إلى مقر اعتقال وسجن وتعذيب لشباب غزواي، خاصة أبناء فتح، الذين رفضوا الانقلاب على "الشرعية السياسية العامة"، رغم أن الحكومة آنذاك جاءت بعد 'اتفاق مكة' الشهير والقسم الثنائي بين الحركتين في الحرم المكي الشريف على صيانة الوطن والوحدة الوطنية..كان ذلك منذ سنوات لم تنتج خيرا للشعب الفلسطيني، بل هناك من يراها بأنها الأكثر سوادا في تاريخ الشعب بعد نكبة العام 1948..

ونظريا، أصبحت تلك السنوات بما حملت من مخاطر ومآسي من مخلفات الماضي بعد توقيع اتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية، والبدء في تنفيذ آلياته وفقا لما تم الاتفاق عليه، علما بأن العقبات ما زالت كبيرة وربما تعرقل مسيرة التصالح الوطني في أي وقت، خاصة أن روح الوعي والمسؤولية لا تزال غير حاضرة بقوة النص السياسي، وممارسات سياسية، أمنية وإعلامية لا تزال سيفا مسلطا على 'رقبة المصالحة' الوطنية تهددها في كل لحظة، لكن المشهد العام يدفع نحو الخلاص من مرحلة الأزمة الكبرى، وتحمل مشتقاتها التي تطفو على السطح بين حين وآخر.. ومن بين مظاهر التصالح الأخيرة، جاءت الموافقة على إعادة 'منزل الرئيس' في غزة، وهي خطوة تحمل بعدا رمزيا نحو الرئيس عباس علها تكون مؤشرا أوليا على موافقة' سلطة حماس في القطاع على زيارة الرئيس إلى قطاع غزة، الزيارة التي ما زالت معلقة منذ أشهر طويلة، وربما تكون الأسباب التي ساقتها قيادات حماس لعرقلة الزيارة قد زالت، خاصة شقها الأمني، وربما تأتي خطوة إعلان حركة حماس عن ترحيبها بالزيارة الرئاسية إلى غزة، كشكل اعتذاري لما حدث مع وفد 'قيادة فتح' على معبر بيت حانون ومأساة تعبير "التنسيق الأمني"، كما تكون مؤشرا على أن موقع "الرئاسة' لم يعد موقعا إشكاليا، وأنهت حماس كليا اعتراضها السياسي السابق على موقع الرئيس ولم يعد الرئيس 'المنتهي ولايته' ..

خطوة تسليم 'منزل الرئيس' قد تكون علامة وخطوة صغيرة لكنها تحمل بعض مؤشرات تحتاج لاستكمال فعلي، وهو ما يجب أن يتم من قبل حركة حماس بإخلاء مقار الرئاسة الفلسطينية في القطاع بعد تنظيفها وتنظيمها من كل ما لحق بها من تدمير وتشويه خلال السنوات الانقلابية، وإعادة وضع صور الرئيس في المكاتب الرسمية الحكومية باعتباره رئيسا للشعب وهو حق سياسي لا صلة

باستكمال بقية عناصر الاتفاق، فهي رسائل سياسية تأكيدية أن السلطة الوطنية لها رئيس واحد، لم يعد هناك خلافا عليه، وقد يعتبرها البعض خطوات 'شكلية' في المسار الجوهري السياسي، لكنها في الواقع تأكيد على الاعتراف بأن التصحيح يبدأ من بعض الخطوات الحساسة، فتسليم مقار الرئاسة ووضع صور الرئيس في المكاتب الرسمية تأكيد على صدق 'النوايا السياسية'..وهي لن تنتقص من قوة حماس وسيطرتها على قطاع غزة أمنيا وسياسيا حتى إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، لكنها مؤشر على أن 'النفوس' بدأت في التغيير نحو المطلوب، ولن تكلف سلطة الأمر الواقع القائمة الآن شيئا، بل ستمنح الجو العام روحا إيجابية وطاقة نحو الأمل الذي لا يزال مرتجفا حتى تاريخه..

وقبل النسيان ربما لم يعد المنزل صالحا للسكن والإقامة بعد أن كان مكانا للتعذيب .. ولذا ليتهم يعيدون 'قصر الحاكم' ليصبح مقرا مؤقتا لإقامة الرئيس لو ذهب إلى غزة..

ملاحظة: 'التراشق الإعلامي' بين حماس وفتح يعود بسرعة الضوء مع أي حدث يراه الآخر مساسا به..

تنويه خاص: أمير دولة قطر يطالب بقوات 'ردع عربية' لسوريا.. لم يخبرنا سمو الأمير عن قوام تلك القوة العسكرية وهل يحق لـ 'ألمجنسين' المشاركة بها.

مؤتمر 'الدوحة السري'

كتب حسن عصفور/ منذ أشهر قررت الجامعة العربية عقد مؤتمر خاص للقدس التي تتعرض لأحد أوسع حملات التهويد والتهجير والاستيطان في تاريخها، كما تتعرض مقدساتها لخطر قد يطال الهدم والتشويه، فكان قرارا عربيا للبحث فيما سيكون تجاه هذه الحملة الإسرائيلية غيرالمسبوقة، والتي أصابت دول الاتحاد الأوروبي بقلق كبير وكتبت بعثاتها في القدس المحتلة تقريرا تفصيليا عن المخطط الإسرائيلي الجاري عمليا والقادم، ومخاطر تهدد باستمرارها طابع القدس العربي، والمقدسات الإسلامية – المسيحية، ومخاطر كشفها التقرير الذي آثار غضبا وسخطا في تل أبيب وحكومتها العنصرية، ولكنه مر مرور الكرام

كون السلطة الوطنية وقواها وفصائلها لم تتفاعل مع التقرير بما يستحق من تقدير سياسي وملاحقة كونه صادر من ممثلي دول أوروبية وليس جهة فلسطينية أو عربية ، لكنه بات تقريرا وكأنه 'تقرير سري'..

القرار العربي بعقد 'مؤتمر القدس' في العاصمة القطرية الدوحة، تزامن مع حالة مواجهة، بين أهل القدس وقوات الاحتلال، وكأنها محاولة ما أو رسالة ميدانية قبل عقد المؤتمر، علهم يدركون أن الفلسطيني ما زال لديه القدرة على الفعل حتى لو تخلت الفصائل السياسية والقوى الحزبية ومؤسسات السلطة عن دور فاعل حيوي لفرض مواجهة شعبية بديلا للخطابات العامة، وصراخ بين فينة وأخرى، تخاطب 'العاطفة الغائبة' ، الفعل الذي حدث رغم محدوديته لكنه كان 'خبرا ساخنا' لجذب بعض وسائل الإعلام نحو المدينة المقدسة..

اليوم، من المفترض عقد ' مؤتمر القدس' المخطط له منذ أشهر، لكن من يتابع أي وسيلة إعلامية مطبوعة أو مسموعة أو على الشبكة العنكبوتية لن يجد عن المؤتمر سوى أخبار في أضيق الحدود، ما يوحى لك إما أن المؤتمر تم تأجيله، كما سبق أن حدث ذلك لانشغال القطريين بملفات 'أكثر سخونة' تخص المشهد العام، أو إنه سيكون مؤتمرا سريا كخطوة 'احترازية أمنية' كي لا تكتشفه 'القوى الصاروخية' الإسرائيلية .. مؤتمر خاص بالمدينة المقدسة عربا ومسلمين ومسيحيين ولكن لا تجد له أي تغطية سياسية – إعلامية تتناسب والمكانة التي تحتلها تلك المدينة، بل تتناسب مع خطابات وندءات وصرخات البعض هنا أو هناك..

الواقع الرسمي العربي وبعض من قوى العمل السياسي لا شغل لها ولا تفكير يشغل بالها سوى كيفية 'الخلاص' من نظام بشار الأسد ، بل إن الغضب الذي أصاب بعض حكام العرب من 'الفيتو الروسي والصيني' لو كان مثله أو شبيه له تجاه أي فيتو أمريكي خاص بفلسطين أو القدس لما وصل حال الأرض الطيبة والمدينة المقدسة إلى ما وصلت إليه.. غضب أقفل باب الحوار مع موسكو لفيتو لا يتفق ورؤية أولئك الحكام، ولم نسمع منهم أو عنهم مرة واحدة لغضب أو استنكار أو إدانة لفيتو أمريكي.. بل ربما لم يخلو أي بيان عربي خاص بالمسألة الفلسطينية إلا وبه إشادة بموقف الرئيس الأمريكي مهما كان اسمه..

حكام يتعاملون مع القضية الفلسطينية والمدينة المقدسة في 'المناسبات' التي تشعر بعض الناس أنهم لم يتخلوا عن 'القضية المركزية'.. فقط قارنوا حجم الاهتمام السياسي والإعلامي بما كان قبل أيام وبعدها من مؤتمر' أصدقاء سوريا' وما يحدث لمؤتمر 'أصدقاء القدس' .. دون عناء سنجد أن تل أبيب ستجد من الآمان ما يسمح لها بالاستمرار بمخططها العام لتنفيذ 'حلمها' في المدينة المقدسة.

ولكي لا نذهب بعيدا في التحليل والتعليق نقول ما لم يكن هناك 'إظفر فلسطيني' ليحك جلد المشهد المقدسي، لن يكون هناك من تنتفض أوداجه ولن يكون من يعتبر الفيتو الأمريكي نهاية الحوار مع واشنطن، ولن نسمع منهم عن القدس إلا في مناسبات دينية وربما لا يحدث..

وسلاما لمؤتمر سيكون بقرارات وكلمات وخطابات ينتهي مفعولها بإشادة الراعي ونسيان جوهر المسألة بأن القدس تذهب نحو تهويدها في ظل صمت غير مسبوق..

ملاحظة: مازلنا في 'ظلمات' معرفة أسباب 'أزمة كهرباء غزة' .. هل من ينير طريق المعرفة ..

تنويه خاص: قبضة خضر عدنان تنتقل إلى هناء الشلبي.. لتبقى 'القبضة الفولاذية' مرفوعة في وجه المحتل فلم يعد خيارا غيرها ..

نايف حواتمة..شكرا !

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الصراخ حول أن "القدس خط أحمر"،والدائر في بعض "بقايا الوطن" وبلادنا العربية المنكوبة بحكام عاشقي "الغرب الاستعماري" و"رأس الحية" المسماة أمريكا، فهي لم تعد ابدا كذلك منذ سنوات لهم سوى إسم قد يتذكروه عند الضرورة لتمرير مؤامرة تفوق ما يعلمه المواطن.. بعيدا عن أن أهل فلسطين حكما وحكومة و"حكيومة" و"فصائل" تسمى بعضا منها أنها للمقاومة والتحرير وغير تلك الاوصاف التي لم يعد لها من اسمها نصيب، لا تفعل للقدس سوى البقاء منتظرة "صلاح دين" غير كردي،

ربما فارسي أو تركي المهم أنه ليس بعربي، بعيدا عن أن القدس تغتصب يوميا أمام سمع وبصر الجميع، وبعضا منهم يبارك ذلك ويتمنى اليوم الذي يحضر للخلاص من عبئها التاريخي، دينا وحضارة وثقافة اسلامية ومسيحية وتراثية ارتبطت بها فلسطين قضية كما لم ترتبط بلد بمكان..

بعيدا عن صمت أو عجز من يجب أن يكون رأس الحربة في الانتفاض لحماية ما يمكن حمايته من تلك المدينة المقدسة، بدلا من خطب فارغة جوفاء مملة مقيتة كاذبة تأتي من منابر مختلفة أن "القدس خط أحمر"، وبعيدا عن سقوط تلك المقولة، وتحولت لمقولة أن "القدس لم تعد خطا أحمر"، هي مستباحة علنا من دولة الكيان الباغية المغتصبة ارضا وتاريخا، وعرب لا يبحثون سوى رضا واشنطن الراعي الرسمي لارهاب دولة الكيان وحامي الاحتلال لفلسطين ومقدساتها.. بعيدا عن ذلك كله.. نذهب الى حيث نلمس بعضا مما يستحق أكثر..

منذ التغيير السياسي لواقع النظام في مصر وصعود جماعة الاخوان المسلمين للحكم، نلمس حضورا دائما لحركة "حماس" في المشهد الرسمي والاخواني في أرض الكنانة، حضور تشعر به وكأنه مرحلة "الاحلال التدريجي" لأن تكون الأصل لتزيح "بقايا الوجود الرسمي" الفلسطيني، دون قرار مكتوب أو اعلان ممهور بخاتم مؤسسات الدولة، حضور يمنحها تدريجيا ما تبحث عنه، حتى لو تصادم بعض الموقف الرسمي المصري مع "طموحها المتسرع"، لكنها تدخل الى المشهد دونما عوائق موضوعية، تفتح لها كل الأبواب، من مؤسسات الى مهرجانات ومعسكرات وآخره، وهي لا تلام على ذلك أبدا فحقها أن تستفيد من "جماعتها" حيثما أمكن ذلك، في صراع "النفوذ الحزبي" بعدما اختفى "صراع العدو"..

مقابل حضور مكثف وفاعل، تجد أن الوجود – التمثيل الرسمي الفلسطيني يعيش في حالة "كمون" وكأنه دخل مرحلة "الشرنقة السياسية" بقرار ذاتي، مستمرا في سياسة ماضية ألا يكون لفلسطين نشاطا لا ترضى عنه "الأجهزة"، سياسة لم تكن قرارا رسميا يمنع النشاط من أجل فلسطين، لكنه بالقطع يحدد النشاط لفلسطين دون المساس بالشأن الداخلي المصري، وتغيرت مصر كليا، ولكن "الرسمية الفلسطينية" لم تتغير، حافظت على "حرصها المطلق" الا تتفاعل مع قوى مصر بتكويناتها الجديدة بعد التغيير، تغيب وتحضر "حماس"، ثم تخرج

شاكية بكاءة من فعل مشروع لحركة تريد السيطرة على حكم جزء من "بقايا الوطن" علها تصل الى "الصفقة التاريخية" لحكم "دولة "التقاسم الجغرافي الوظيفي" في بعض من "بقايا الوطن".. غضب يأخذ شكل "الغضب الطفولي" في المدارس الابتدائية، أو ما يمكن وصفه بـ"الحرد"، بدلا من الانخراط الفعلي بالنشاط والتنافس الممكن..

التمثيل الفلسطيني في مصر لا يقتصر على سفارة وقنصلية بل هناك مكتب لحركة "فتح" لم يغلق، وهناك عشرات مسميات المنظمات الشعبية، علما بأن ما يقارب 100 ألف فلسطيني يتواجدون بمصر الى جانب عشرات آلاف طلبة ووافدين، حضورا كافيا لوحده أن يجعل فلسطين بتمثيلها الشرعي قوة لا بعدها قوة.. لكن "الشرنقة السياسية" أحالت ما سبق لمسميات أكثر منه حقيقة فاعلة..

ولأن مصر تتغير، نجد أن نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، والقيادي التاريخي في الحركة الوطنية، قرأ جيدا الحراك المصري، ولم يلجأ للشكوى والتذمر والتشرنق، انطلق بقوة فعل سياسي ليفتح "جبهة اتصالات" مع كل القوى المصرية التي يمكن الاتصال بها، لم يقف على عتبة "المؤسسة الرسمية" حزينا كئيبا شاكيا من انفتاح مصر الرسمية على حركة "حماس"، ودون أن يملك مكاتب وسيارات وموظفين وأدوات "زينة" لتجميل ذلك، قرر العمل والفعل ليجعل فلسطين حاضرة من خلال "حراك حواتمي محمود" جدا في مصر الجديدة.. التقى بيسارها ومدنييها وقواها السياسية الجديدة، لم يقف أمام غياب السفارة الفلسطينية أن تقوم بترتيب أو مساعدته باقامة أو تنقلات، لم يشكو لأحد أن الوجود الرسمي الفلسطيني لا يكترث كثيرا لغير الرئيس وبعده بدرجات بعض قيادات "فتح"، فالتمثيل لهم ينحصر في أضيق الحدود، وتلك يعلمها كل فلسطيني.. القوى خارج الحساب ما لم تكن "مكرمة رئاسية" توصي بها..

نايف حواتمة حضر في مصر سياسيا كما لم يحضر أحد قبلا، منذ"الزمن العرفاتي" القديم، يوم أن كانت سفارة فلسطين قبلة المصريين قبل اهل فلسطين، واليوم قد لا يعرف مكانها غالبية قوى مصر الجديدة.. حواتمة فتح طريقا لفلسطين موازيا لحضور "حماس" بل قد يفوقها كونه لا يستند لدعم وترتيب "جماعة" بل يستند لفعل وترتيب قوة القضية الفلسطينية.. تلك التي تغيب عن من يمثلها رسميا..

ملاحظة: تقرير صحيفة كويتية عن مسلحين فلسطينيين يذهبون من لبنان لمشاركة بعض معارضة سورية مسلحة خطير حقا.. يا ريت القيادة تفعل شيء قبل الخراب..!

تنويه خاص: نقيصة سياسية كبرى شهدها يوم أمس.. وسائل اعلام العالم تنقل الاشتباكات من قبل الأقصى وتلفزيون فلسطين الرسمي يذيع برنامجا رياضيا.. وتريدون أن يصدقكم العالم أن "القدس خط أحمر" .. بلا "وكسة"!

نصيحة "حماس" لشقيقتها "النهضة"!

كتب حسن عصفور/ اعلن قيادي من حركة "النهضة" الاخوانية – الاسلاموية في تونس أن قيادات حماس نصحتهم بعدم الانجرار الى الضغط "القومي" لفرض نصا بـ"تجريم التطبيع" مع دولة الكيان في دستور تونس الجديد، وبالقطع لو أن هذا الكلام جاء من جهة أخرى لثارت ثائرة "أطياف" الحركة الاخوانية وتيار"الاسلام السياسي" من كل حدب وصوب، خاصة في بلاد لها علاقات مع دولة الكيان، ولكن صاحب القول أحد القيادات في حركة "شقيقة" لحماس، ولذا لا يمكن لها "توريطها" في تهم كتلك يمكن لها أن تضعها على قائمة المقاطعة من قبل الاخوان المسلمين في الاردن كونهم يصرخون ليل نهار برفض "التطبيع" وهم أعضاء في لجنة مقاومته، بينما "اخوان مصر" لم يعد لهم موقفا واضحا من قضية تشغل الرأي العام المصري بل وكل من يمسك بتهمة "التطبيع" يتحول الى شخصية "غير مرغوب بها"..

نصيحة حركة "حماس" تأتي في سياق رؤيتها الجديدة، خاصة بعد أن نقلت قيادتها المركزية من سوريا التي ترفض التطبيع وعاصمتها دمشق مقر اللجنة العربية للمقاطعة مع كل ما له صلة بدولة الكيان، الى قطر التي تستضيف عاصمتها الدوحة أكبر وأخطر قواعد أمريكا عسكريا وأمنيا، ولها علاقات خاصة جدا مع دولة الكيان ،وايضا تستمتع استثماراتها الدولية بفريق فني وخبراء غالبهم من "اليهود" ،وهو ما كان سابقا يدخل في باب المقاطعة، ولذا فالنصيحة تأتي في سياق "منطقي" للتطور السياسي المتسق مع الجغرافيا لقيادة حركة "حماس"، وهي ايضا تدرك جيدا أن مثل هذا النص دستوريا لو تم ادراجه

في الدستور سيتحول سلاحا سياسيا هاما في يد القوى المصرية أيضا، ما قد يصبح فعلا مضادا للقوى الاخوانية الحاكمة..

مصر التي تعيش سيطرة لتيار "الاسلام السياسي" ورئيسها أحد قادة "الجماعة" لا يمكنها أن تقبل نصا في دستورها الجديد يجرم "التطبيع"، فتلك بوابة تمر عبر الغاء معاهدة "كامب ديفيد" بكل ما يتصل بها من ترتيبات واجراءات سياسية وعسكرية، وبالتأكيد مصر ليست جاهزة لمرحلة كهذه، ولذا ففتح باب "تجريم التطبيع" دستوريا، لا يقف عند مظهر الحركة الشعبية المصرية بل ستمتد الى الجانب الرسمي، خاصة أن الحركة الشعبية والمؤسسات والنقابات لا تحتاج نصا لرفض"التطبيع"، كونها تجرمه منذ سنوات، حتى أن زيارة اراضي السلطة الوطنية في الضفة الغربية ليست مرحبا بها، ويتم رفضها في كثير من الأحيان، ولعل الحرب الاسلاموية ضد مفتي مصر والداعية اليمني بعد زيارة القدس في رفقة وفد اردني لا زالت حية، بل أن القرضاوي افتي بتحريمها ضمن ما يحب أن يفتي..ولا نعلم ما سيكون موقفه في اليوم التالي..

نصيحة "حماس" لم تأت مجانية أو لخدمة حركة "شقيقة" ولكنها تدرك جيدا أن حكمها الخاص في قطاع غزة لازال مرتبطا بشكل من أشكال التطبيع مع دولة الكيان كثمرة من ثمار الاتفاق السياسي بين منظمة التحرير ودولة الكيان، وهي ايضا تتطلع لصياغة مواقف الحركة السياسية في المرحلة المقبلة وفق معادلة جديدة لا يستقيم وضع الغاء المعاهدات مع اسرائيل أو قطع العلاقات معها..

حسابات سياسية في انتظار المتغيرات في المشهد الفلسطيني في المرحلة المقبلة، وهي تدرك أن ما بعد الذهاب الى الأمم المتحدة لن يكون كما قبله، و"حماس" تدرك جيدا أن الكلام عن الرفض والمقاومة شيء ودسترته شيء آخر..وحتما هي لا تقدم النصائح مجانية أو لخدمة تونس الجديدة فقط، بل لقطع الطريق على ما استخدام سلاح سبق لها ان استخدمته في سباقها نحو السلطة، وتعلم كم هو محرك للقوى الشعبية، وربما هو أكثر الافكار التي تجد توافقا عند شعوب الأمة.. سلاح لا تريد أن يصبح طوقا وقيدا على قوى "الاسلام السياسي" التي تتطلع للحكم، وايضا قيدا على حركتها السياسية الجديدة في "عهد الدوحة" التي أصبحت "راعيا رسميا" لمشروعها الخاص..!

ملاحظة: تحصنت "العنصرية السياسية" في دولة الكيان الاحتلالي بتحالف نتنياهو – ليبرمان. بعد اليوم كل ما يقوله ليبرمان ضد الشعب الفلسطيني والرئيس عباس سيكون قولا لبيبي ايضا..للتذكير فقط!

تنويه خاص: لم أكمل حديثي مع حبيب زيودي فقد سارع بلحاق موعده مع شاعرنا الكبير محمود درويش.. سلاما يا شاعر الفقرا والبسطاء ووطن!

هل 'أخطأت' فلسطين بتنازلها لقطر..؟

كتب حسن عصفور/ تتلاحق الأحداث في سوريا بطريقة هي الأكثر تعقيدا في معادلة الحراك الشعبي التي اجتاحت المنطقة العام المنصرم، فسوريا فعلا ليس كغيرها من دول الحراك، ليس لأنها لا تستحق تغييرا في طبيعة النظام وهيكلته، وبناء نظام ديمقراطي حقيقي تكون به التعددية السياسية والانتخابات الحرة مشرعنة بدستور عصري يقطع الطريق على 'التوريث السياسي' الجمهوري، وكأنه امتداد للعصر الأموي في طريقة الحكم، بل إن التشابك نتج عن طريقة التعامل الاستعماري وتحالفه العربي مع الأحداث الجارية، فلم تتدخل القوى الغربية و'عربها' اللاديمقراطيون وأنتجوا خيرا للأمة، بل أحدثوا نكسات في المسار التغييري الديمقراطي الحقيقي، وليبيا لا تزال حية حاضرة ومسارها ومصيرها في علم المجهول دون تغييب لمعلوم انتشار القوى المليشيوية كقوة ذات أثر سيكون لها حضور فاعل، وهي لا تبتعد في مشهدها العام عن مصير العراق، والذي كان النموذج العربي الأول للتغير بقوة الاستعمار.. طائفيا إلى حد الجنون..

وتطور وقائع 'المسألة السورية' ومسار الأحداث بها يكشف أن هناك قوى محلية لم تعد ترى في العمل السياسي سوى الدفع باتجاه 'التدخل الأجنبي' بمختلف أشكاله، تبدأ بفرض منطقة حظر جوي، رغم عدم وجود مكانة لسلاح الطيران الحربي في المواجهة الدائرة، إلى العمل على إنشاء 'منطقة عازلة' كي تصبح قاعدة عسكرية لقوى معارضة تتجه للسلاح بديلا 'ديقراطيا' وموقعا للإمداد العسكري والبشري والمالي يمكن استخدامه بديلا عن التدخل العسكري الأجنبي المباشر، والذي قد لا يسمح به نظرا لحسابات لم تتوافر في حسابات 'المسألة

الليبية'، سواء ما يتعلق بالمصلحة الروسية الاستراتيجية، والقوة العسكرية السورية وتحالفها الإيراني وحزب الله وتهديد محتمل ضد إسرائيل، إلى جانب عوامل أخرى، ليست مشجعة على التدخل المباشر..

والجامعة العربية تصرفت بحكمة أكثر 'عروبية' عندما حسمت أمرها بالعمل على بقاء الحل عربيا وقطع الطريق على محور قطر السياسي الذي كان يريد أن يرسل الملف مبكرا إلى مجلس الأمن كخطوة أولى نحو 'التدويل' العسكري وليس السياسي، والمفارقة هنا هو أن تمنح قطر رئاسة المجلس الوزاري العربي وهي ذات موقف مسبق معاد للحل السياسي العربي، ولا تفكر سوى بكيفية دفع الأمر إلى مجلس الأمن، حيث يقوم رئيس وزراء قطر ورئيس اللجنة العربية بالتنسيق والاتصال بمن لا يريد 'الحل السياسي العربي'، ذهب إلى أمريكا للتنسيق في كيفية تسريب 'الأمم المتحدة' إلى بعثة المراقبين العرب وزجها كشكل تدويلي تحت ستار 'المساعدة الفنية'، في حين أنه لم يقم بأي عمل تنسيقي مع الدولة الروسية، رغم أهميتها وأثرها في الحل القادم، كونها ترفض الرؤية العسكرية لحل 'المسألة السورية'..

ورئاسة قطر للجنة وزارية عربية وهي تمتلك موقفا مسبقا ورؤية تقوم على مبدأ 'الحل الليبي' للمسألة السورية لا تشكل عنصرا مساعدا لدور الجامعة العربية، وربما أخطات دولة فلسطين بتنازلها 'غير المبرر' عن رئاستها الدورية للمجلس الوزاري العربي، ولو أن فلسطين كان لها شرف رئاسة اللجنة في هذا الظرف المعقد، لكان لها أن تلعب دورا سياسيا تاريخيا يساهم في تقديم 'الحل العربي' وتطوير الأداء العام نحو نسج علاقة أكثر قبولا من مختلف الأطراف، بل كان لها أن تكون محور تنسيق أكثر عمقا وجدوى مع روسيا الاتحادية بحكم العلاقة التاريخية بينهما، ما يبلور 'رؤية سياسية ديمقراطية' تنهي نظام الاستبداد وتصون سوريا الدولة والكيان.. المعادلة التي هي الأكثر تعقيدا في التعامل مع وقائع الأحداث وتطورها.. خاصة أن هناك من لا يرى سوى كيفية التخلص الفوري من النظام القائم نتيجة لسياساته القمعية والبعد الديكتاتوري في سياسته الداخلية أساسا، في حين هناك قوى يمكنها أن تكون شريك موضوعي في رسم 'سوريا الجديدة' دون تدخل أجنبي أو فرض حظر جوي أو مناطق عازلة، وقوة الضغط العربي والدولي والحراك الشعبي الديمقراطي الحقيقي سيكون قوة إرغام على

التغيير.. وكان لفلسطين أن تكون الأكثر صلاحية لدور سياسي في حل معضلة التشابك بين 'الحل العربي' وفريق 'التدخل الأجنبي السريع'.. خطأ سياسي في لحظة تاريخية قد يكون له عواقب أكثر مما اعتقد متخذا قرار التنازل عن مكانة فلسطين لقطر..وهو ما يفرض أن تعيد 'القيادة الفلسطينية' موقفها من الحياد السلبي إلى الحياد الإيجابي، وتتحرك بقوة مع دول عربية وقوة دولية وقوى وأحزاب شعبية لبلورة رؤية تفترق عن رؤية فريق 'التدخل الأجنبي السريع' ولا يجب البقاء في مربع السكون السياسي المنتظر..

ملاحظة: تراجع 'حماس' السريع عن موقف 'الوساطة' في سوريا يكشف أن ميزان القوى داخلها انتصر لفريق على حساب فريق.. سيكون لنا معالجة خاصة ومطولة لهذا التراجع السلبي..

تنويه خاص: تم اكتشاف 'جاسوس' للتنظيم الإرهابي الاستيطاني في الضفة الغربية، يحتل موقعا مركزيا في الليكود الحاكم.. هل يجرؤ نتنياهو على محاسبته.. لا يجوز أن تمر هذه الحادثة كخبر.. على السلطة الاستفادة منها قدر المستطاع..

هل سقط الخيار القطري – السعودي

كتب حسن عصفور/ قد يكون يوم العاشر من مارس نقطة تحول استراتيجية نحو 'حل سياسي' للمسألة السورية، يوم تصادف، بالمصادفة، مع مرور عام على بداية الشرارة التي فجرها أهل درعا ضد تسلط محافظ وغطرسة نظام واستبداد مخزون طويلا رفضه الشعب السوري بهدوء وأحيانا بصخب معقول، لكن الشرارة التي جاءت على خلفية اعتقال أطفال بقرار شخص استحقر الشعب، فكانت النتيجة أن تشهد سوريا أحد أسوأ وأسود أيامها، فما بها لم يكن بحساب من قاتل يوما لاستقلالها لتكون ركنا من أركان التوازن العام في المنطقة.. ولذا أن يحدث في يوم واحد لقاء الأسد بكوفي عنان ضمن رؤية البحث عن حل بأسلوب ورؤية مختلفة عما مضى، وأن تنتهي 'ولاية غير مستحقة' لرئيس وزراء قطر لرئاسة مجلس الجامعة العربية بهدية من فلسطين، دون مقابل معلوم، ليأتي وزير خارجية الكويت ويتحدث بلغة تمنح المستمع العربي أن الطريق الآمن للحل

العربي ما زال قائما .. يتحدث بروح عربية وليست أطلسية، حتى لو وجد البعض أنه لا يعرض كل ما يعتقد..

وتكتمل المصادفة الاستراتيجية بأن تتوصل الجامعة العربية ممثلة في 'الصقر المستحدث' حمد بن جاسم بصفته رئيس اللجنة العربية الخاصة بالملف السوري والأمين العام لجامعة الدول العربية مع وزير خارجية روسيا الاتحادية إلى أسس نحو البحث في قواعد لحل المسألة السورية.. تقوم أساسا على رفض التدخل العسكري والخارجي وتدعو لوقف العنف أيا كان مصدره والاتجاه لتوفير مساعدات إنسانية ودعم مهمة كوفي عنان السياسية، وتوفير آلية رقابة محايدة، عناصر يمكن لها أن تشكل بداية جديدة لرسم 'خريطة طريق حل عربي – دولي' للأزمة السورية، بعيدا عن القوات الأطلسية وممثليها المحليين، تحول لو كتب له المسار دون عراقيل مفاجئة من دول واتجاهات لها مصلحة بإدامة الأزمة السورية، فإن التغيير السياسي الإيجابي سيفرض نفسه بقوة على المشهد السوري..

وللوهلة الأولى يمكن لأي مراقب أن يدرك أن ضعف إن لم نقل إسقاط 'الخيار السعودي – القطري' بالعسكرة، سواء التدخل المباشر عبر الطلب العلني لكل من وزير خارجية البلدين بضرورة تغيير قواعد اللعبة وإرسال قوات عربية ودولية تحت مسمى 'قوات حفظ السلام' أو من خلال تأكيدهما على تسليح المعارضة بالقدر الأعلى علها تكون 'خيارا عسكريا بديلا' .. الحراك السياسي الدولي والروسي والعربي والتوصل إلى 'رزمة النقاط الخمس' يشكل ضربة حاسمة لخيار' عسكرة الحل' في المسألة السورية، سواء بعض العرب خاصة قطر والسعودية، أو أطراف النظام السوري التي تعتقد أن الحل الأمني هو البديل، لذا فالرزمة الخماسية جاءت لترسم 'بديلا واقعيا' للسير نحو الوصول إلى الحل السياسي الشامل للأزمة تأخذ بالاعتبار أمن سوريا واستقرارها كدولة وكيان، وتطلع الشعب السوري للحرية والديمقراطية وإرساء نظام تعددي يحترم الإنسان ويمنحه الحق في حياة بلا مطاردة ولا قمع ولا فساد وقبلها دون استبداد، واحترام حقوق الأقليات القومية خاصة الأكراد منهم، معادلة قد تكون معقدة، لكنها باتت ممكنة وقريبة أيضا..

فالنظام السوري قبل غيره أدرك أن القوة الأمنية لا يمكنها أن تشكل درعا واقيا إلى أمد طويل، وأن الحرية السياسية وبناء نظام ديمقراطي آت لا محالة، طال أم قصر الزمن، ولذا الاستعداد لقبول التغيير أصبح حتمية سياسية ،خاصة أن الدولة الأكثر حماية وسندا له روسيا الاتحادية ومعها الصين الشعبية وحتى إيران، أصبحت كلها على قناعة أن 'القوة لن تجدي أبدا' وأن التغيير الحقيقي لابد منه، وليس عبثا أن تصر روسيا في رزمتها بإدانة العنف أيا كان مصدره، رسالة للنظام كما للمعارضة المسلحة..

لقد تأكد لأصحاب الخيار العسكري عربا وسوريين أنه خيار لا مكان له ولا فرصة أمامه، لتعقيدات المسألة السورية أولا، ولصحوة روسيا والصين من 'خديعة الأطلسي وتحالفه العربي' في الأزمة الليبية، وأمريكا قبل غيرها تعرف تماما أن الخيار الأطلسي لن يرى النور أبدا، بل إن واشنطن باتت تعيد النظر في موقفها من 'عسكرة المعارضة' بعد أن ثبت لها أن تلك وسيلة أمنية ساعدت القوى التدميرية للنظام، بل وانكشف أن هناك قوى متطرفة من 'القاعدة' أصبحت جزءا من التكوين العسكري للمعارضة، ومع تمزق المعارضة العسكرية والسياسية انكشفت قضايا لم تكن بحساب التحالف الأطلسي العربي الجديد.. فالمعارضة السورية تعيش خلافات جوهرية، وهي لا تشكل رؤية موحدة أو متقاربة، بل إن التشكيك بينها يفوق أحيانا ما بينها والنظام ..ومعها ألقت التجربة الليبية وما يحدث بها وكذلك اليمن رسائل لدول عربية كانت إما متحفظة في موقفها أو أقرب إلى التحالف السعودي القطري، لكنها مؤخرا لم تعد بذات الحماس الذي كان.. فتجربة ليبيا ليست حدثا عابرا وانتشار 'القاعدة' وتصدير مقاتليها إلى أكثر من منطقة سيلقي بظلاله على المشهد العام ..

سقوط الخيار القطري – السعودي بالعسكرة يقابله أيضا سقوط خيار قوى بداخل النظام السوري بالعسكرة.. وكل منهما خاسر من ترسيخ قواعد الحل السياسي الموضوعي والبعيد عن رغبة التدمير ووراثة قيادة لا يستحقها من يدفع المال والكرامة قربانا لها .. محاولة روسية – عربية قد تكون هي الحل والخيار لو أحسنت القيادة السورية استدراك القيمة الجوهرية للمتغير الأخير..

ملاحظة: يبدو أن 'الانقسام الفلسطيني' لم يقتصر على البعد السياسي بل طال الإنساني والعاطفي.. فردة الفعل على جريمة الاحتلال كانت مخجلة جدا..

تنويه خاص: مفارقة يمكن ملاحظتها أن الجهاد الإسلامي والمقاومة الشعبية هما من دفع الثمن المباشر.. الشهداء جميعهم منهما .. ألا تثير هذه المفارقة تساؤلات سياسية وأمنية.. مع ملاحظة ردة فعل مسؤولي السلطة في جناحي الوطن.

هل عادت إسرائيل لاحتلال الضفة بهدوء..؟!

كتب حسن عصفور/ في خطابه التفصيلي أمام اجتماع الخارجية العرب قبل يومين، قال الرئيس عباس إن إسرائيل أعادت استخدام مصطلح "الإدارة المدنية" بدلا من مكاتب التنسيق التي جاءت في اتفاقات ما بعد أوسلو، ربما لم يفهم غالبية المستمعين لخطاب الرئيس مغزى تلك الإشارة السريعة ، رغم خطورتها، سواء لعدم معرفتهم الفرق بين المصطلحات المستخدمة، أو لأن الاستخدام جاء في سياق غير واضح لهم، والبعض منهم لا يميز بين كل ذلك كون الضفة الغربية برمتها تحت الاحتلال، خاصة أن الرئيس عباس بات يكرر وبعض قادته أنه لم يعد هناك وجود للسلطة بالمعني السياسي – القانوني (ربما اقتصر التواجد على المؤسسة الأمنية)، ولم تقف المسألة لما ورد من عبارة سريعة المرور في خطاب عباس بل إن وزيره لشؤون الاتصال مع دولة إسرائيل حسين الشيخ، كرر ذلك بشكل مختلف بتصريحاته أن هناك مخططا إسرائيليا لإعادة احتلال الضفة الغربية..

تصريحات تمر دون أن تمنح وقتا كافيا لدراسة أبعادها، وما هي النتائج والعواقب السياسية لمثل تلك الخطوات الإسرائيلية، بل إن القيادة الفلسطينية ومؤسساتها لم تصدر تقريرا شاملا للرأي العام الفلسطيني أولا وللعالم ثانيا، يوضح مخاطر تلك السياسية الاحتلالية، كونها مقدمة موضوعية لإنهاء كل أشكال الارتباط الرسمي بين الطرفين، فالممارسات الإسرائيلية للتهويد ونشر الاستيطان حيثما استطاعت ذلك مع ما يترافق مع ممارسات سياسية تعيد العملية السياسية إلى ما قبل العام 1993 يجب أن يكون موقفا واضحا، وأن يكون جزءا من حملة سياسية مركزة، ولا يتقصر الأمر على المرور عليها في جملة لم يفهم جوهرها غالبية المستمعين للخطاب الرئاسي في مقر "جامعة العرب" – أو مفرقتهم وفقا لما يحدث راهنا-..

وربما الأجدى أن يتم إعداد رسالة سياسية للشعب الفلسطيني تضع أمامه الحقائق التي تتحول إلى وقائع يومية تهدد مستقبل الكيانية الفلسطينية التي قام بزرع لبتها الأولى القائد التاريخي الرمز ياسر عرفات ضمن قيادته للثورة الفلسطينية المعاصرة حتى تمكن من فرض معادلة الكيان الفلسطيني فوق الأرض الفلسطينية بكل القيود المفروضة عليه، ما يتم من ممارسات احتلالية لتهويد الضفة الغربية واحتلالها ثانية بأساليب متعددة، لا يجب أن يتحول لخبر والسلام، بل المفترض أن يكون أولوية على جدول أعمال القيادة الفلسطينية والمناط بها رسميا 'حماية المشروع الوطني الفلسطيني'، ولعل هذه المسألة تستحق مزيدا من الاهتمام، والقيام بحملة واسعة تعيد مغزى الممارسات والخطوات الاحتلالية، وأن تكون الرسالة المنوي إرسالها لنتنياهو قصيرة جدا ومركزة أعلى درجات التركيز وأن تذهب إلى المسألة مباشرة دون تفاصيل وأرقام وبنود مواد كما في رسائل سابقة عدة لم تجد من يهتم بها سوى 'المؤرخين والباحثين الأكاديميين، رسالة تحدد أن لا اتصالات ولا لقاءات ولا أي شكل من العلاقات قبل أن تتراجع إسرائيل كليا عن ما تقوم به من عمل ممنهج لتدمير المشروع الفلسطيني ونتاجه السياسي - السلطة الوطنية، رسالة تعيد الاعتبار لمصداقية الموقف الذي شابته كثيرا من الريبة بعد دخول نفق ودهاليز الرحلة الاستكشافية، ولا يجب أن تشمل الرسالة ما ذكره الرئيس عن 'شرح للموقف السياسي التفاوضي' فلا قيمة ولا جدوى منها بل ستبدو وكأنها حالة 'استجداء سياسي'.. فالأصوب أن تكون متعلقة فقط بالممارسات الاحتلالية وليس المواقف التفاوضية.. رسالة يجب أن لا تتجاوز عدد كلماتها الـ100 كلمة مع وضع تهديد قاطع أن لا صلة ولا تواصل دون أن تتراجع إسرائيل عن كل ممارستها الاحتلالية ضد بقايا الوطن..

الكرامة لا تتجزأ..وليتها تكتمل بأن تحمل الرسالة المفترضة تهديدا لا لبس به أن لا تنسيق أمني بعد اليوم، حتى لو تطلب الأمر وقف حركة التصاريح الخاصة جدا.. معركة حماية المشروع الوطني ليس تعابير وحديث عن خيارات تتراوح منذ سنوات بين دهاليز وممرات شاقة جدا.. ما قاله الرئيس عباس عن إعادة الاحتلال يتطلب موقفا للتصدي لتلك الإعادة دون المرور عليها وكأن الحديث عنها مرة بغضب يؤدي لوقفها ..

ملاحظة: تنتشر الأقاويل عن دور لجنة الحريات في صيانة الحريات داخل الوطن.. فمنذ تشكيلها ومظاهر الإرهاب الفكري والسياسي تتسع.. إن لم تسمع لجنة الحريات بما قامت به الأجهزة الأمنية في الضفة بحجب مواقع اعلامية.. ننتظر توضيحا من منسقيها مصطفى البرغوثي وخالد البطش..

تنويه خاص: زيارة وزير خارجية الإمارات إلى موسكو تكشف أن الخيارات العربية يجب لا تقف عند حائط البيت الأبيض أو سور الأليزيه أو 28 شارع داونييغ ستريت اللندني.. بعضا من حرية التفكير خيرا لعرب هذا الزمان..

هل نشهد 'تراشقا آخر' بعد 'تراشق الكلام'

كتب حسن عصفور/ أثارت كلمة الرئيس عباس في جلسة افتتاح مؤتمر الدوحة، شبه السري، أعصاب رئيس وزراء الحكومة العنصرية في تل أبيب، الإثارة لم تأت كون عباس عرض 'خطة شاملة سياسية –عسكرية' لتحرير المدينة المقدسة من اغتصاب احتلالي وتهويد جاري وتهجير متواصل تحت السمع والبصر، ولكنها جاءت لكون أبو مازن أعاد على من يستمع إلى تأكيد الحقائق حول القدس عروبة ومكانة، وما تتعرض له من مخطط إسرائيلي منظم لتهويدها، وأعاد حقيقة قد تصبح واقعا قريبا، لو بقي الحال على ما هو عليه، أن هناك محاولات لهدم المسجد القدسي الشريف – الأقصى لبناء 'هيكل سليمان' مكانه، حقيقة لم تعد سرا منذ مطلع الثمانينيات يوم أن قام الرمز الخالد الشهيد ياسر عرفات بتوزيع صورة كانت توزع خلال رحلات شركة الطيران الإسرائيلي المعروفة باسم 'العال'، صورة تظهر 'الهيكل' مكانا للحرم، وخلال قمة 'كامب ديفيد' ومن خلال العرض الأمريكي – الإسرائيلي غير الرسمي وغير المكتوب، كانت هناك ملامح أدركها الزعيم الخالد، بحسه غير المعقول، أن جوهر الطروحات تلك تهدف إلى التحضير موضوعيا لبناء 'الهيكل' إما على حساب الحرم والأقصى أو على جانب كبير من مساحته، مخطط لم يكن واضحا بما يكفي لعدد ممن حضر القمة، وخرج لاحقا ليبدو في صورة 'المتشدد' وهو غير ذلك تماما- ليس وقت الحديث عن أكذوبة راجت لسنوات عن مواقفهم- كان الزعيم يدرك أن القدس دون غيرها 'مفتاح الحل' ومن لا يريد حلا واضحا يحترم المقدسات ولا يمسها

وأن يعترف بما لأهل فلسطين بقدسهم، وأن للهيكل مكانا غير المكان الذي تريد فرضه المقولة اليهودية، فإنه لا يمكن أن يكون باحثا عن سلام أو تسوية، هكذا كان الرئيس الخالد يدرك مكانة القدس، هي المفتاح وهي القفل.. وقال كلمته الخالدة التي لا تزال تتردد: لن يكتمل حلمي إلا بك يا قدس..

تأكيد عباس على حقائق القدس، أفقد رئيس الطغمة الفاشية أعصابه، فشن 'حربا عنيفة' ضد الخطاب، وهدد وتوعد وأعاد تأكيد بعض 'خرافاتهم السياسية' عن القدس المقدسة، والتي لن يجرؤ أي كان التخلي عن حقائقها وما كرسه موقف الزعيم – أبو الوطنية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات -. الرد الهستيري لرئيس الطغمة الفاشية الإسرائيلية، تأكيد لا مجال للبحث في تغطيته إن البحث عن تسوية أو حل سياسي مع هذه الحكومة وربما غيرها، لن يكون معروضا في المدى المنظور، وربما يكون الرد الإسرائيلي على خطاب الرئيس عباس فرصة حقيقية للقيادة الفلسطينية بكل تكويناتها لاتخاذ قرار واضح حول الانطلاق نحو المقاومة الشعبية غير العنفية، الانطلاق لها بعد الحديث عنها منذ سنوات دون أن يلمس لها المواطن الفلسطيني أثر على عين..

الانطلاق نحو الانخراط الفوري للمقاومة الشعبية لا يحتاج سوى قرار رسمي فلسطيني سلطة وفصائل، وأن تبدأ بكف يد ' الأجهزة الأمنية' عن ملاحقة المقاومين الشعبيين، والكف عن حماية مناطق الاحتكاك مع جيش الاحتلال، قرار يفرض على فتح أولا كونها التنظيم الرئيسي في الضفة الغربية أن تخرج بآلاف من المواطنين كما خرجت احتفاء بخطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، أن تصبح المسألة خيارا وطنيا فلسطينيا ولا داع لكل الخيارات الأخرى.. اذهبوا للخيار العملي الممكن والذي سيكون له تداعيات سياسية استراتيجية قد لا يراها' فريق الخيارات المتكررة رقميا'..

المقاومة الشعبية – اللاعنفية هي الخيار الممكن لإعادة الاعتبار للروح الوطنية والكرامة وطريق تحرير بقايا الوطن من الاحتلال، فهي التي ستجعل من يصم الأذنين عن المخطط الإسرائيلي ولا يرى سوى 'مخطط الأسد' ستجبرهم حركة الفلسطيني المقاومة أن يعيدوا البصر للقضية المركزية.. وانطلاقها اليوم قبل الغد سيفرض معادلة جديدة وسط الحراك العربي الذي يراد سرقته علنا بأيد رجعية متحالفة مع الاستعمار ورأس الحية أمريكا.. البداية من الحركة الشعبية وكل

الخيارات الأخرى لا قيمة لها بالمعنى العملي.. فهي قاطرة القضية للأمم المتحدة ومؤسساتها.. ليكن القرار الوطني العام أن لا خيار سوى خيار المقاومة الشعبية .. ومن هنا تكون مصداقية الرد والمواجهة..فلم يعد هناك من يحترم صامتا عن حق أو شاكيا وكفى..

ملاحظة: لا تزال مصادرة حق المواطن الفلسطيني في 'بقايا الوطن' في رؤية مواقع إعلامية ومنها 'أمد للإعلام' بتواطؤ غير معلوم السبب قائما.. هل يخجل صاحب قرار الحجب .. أم يحتاج عبارات أخرى..

تنويه خاص: الانقسام سيستمر أشهرا أخرى، ولكن دون شتائم أو اتهامات بحجم ما كان سابقا.. ربما تشهد لقاءات ترضية أصحاب الملفات كي لا يتحولوا إلى 'عاطلين'.. المصالحة تنتظر .. مش هيك برضة.

هل يذهب الرئيس عباس إلى غزة الآن..

كتب حسن عصفور/ بعد أن وقع الرئيس عباس والسيد مشعل 'إعلان الدوحة' لتشكيل الحكومة التنفيذية الانتقالية ،قصيرة العمر، برعاية أمير قطر بن خليفة، أصبح لزاما إسراع الخطى لسرعة الانتهاء من التشكيل المرتقب، في فترة لا يجب أن تتجاوز 3 أسابيع لو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا، وأن "النوايا" حقيقية تذهب للحل وليس موافقات تحت الضغط من هذا النظام أو ذاك، وتنتهي الاندفاعة بعد أن تترتب الحقائب ويسافر الموقعون، كما سبق في مرات كثيرة، قبل الانقلاب وبعده، منذ تجربة اتفاق مكة والقسم بجوار الحرم المكي وداخل الكعبة المشرفة، وصولا إلى آخر محطات اللقاءات في نهاية العام المنصرم بالقاهرة، وما قيل يومها عن ولادة 'شراكة سياسية جديدة' بين فتح وحماس وروح لا سابق لها بين عباس ومشعل، حتى وصل ببعض مريدي الطرفين بوضع الشعب أمام آمال ستكسر كل الحواجز وخلال فترة قصيرة، ستشهد الساحة الفلسطينية تشكيل حكومة وعودة المجلس التشريعي للحياة بعد موات سياسي وتشريعي سنوات طويلة، وبأن الإعمار سيدب في كل أوصال قطاع غزة، وأن روح الاتفاق ستضع المشروع الاحتلالي في 'مازق' كبير، خاصة بعد أن تعود روح المقاومة الشعبية بقوة لمواجهة مخططاته، أثر اقتناع حركة

حماس بـ'رؤية الرئيس عباس' بالتخلي عن العمل العسكري والاكتفاء بالمقاومة الشعبية..

آمال طالت عنان السماء من الفلسطيني المنتظر أملا، لكن كل ما تلى تلك التصريحات لم ينتج فعلا عمليا ملموسا لا ضد المحتل ومشروعه الاستيطاني – التهويدي، ولم تخرج مسيرة شعبية واحدة يتذكرها العالم تعيد تلك الروح الكفاحية لشعب لا يملك سبيلا غير التصدي لمشروع يرمي لاستئصال هويته الوطنية..ولا لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من البدء بالخلاص من إرث الانقسام الكارثي، بل إن الذي حدث كان ذهابا لرحلة عمل استكشافية في عمان مع فريق نتنياهو وكأننا أمام حركة 'ألغاز' من النوع الذي يصعب حلها..ما خلق جوا مشحونا سياسيا في الداخل الفلسطيني دون أن تنتج تلك الرحلات الاستكشافية سوى فشل كبير وصفر هو الأكبر..

اليوم عاد الحديث عن 'التقدم' و'المرحلة الجديدة' وانطلاقة لوضع حد لنهاية المشهد بتكليف الرئيس عباس ذاته بتشكيل الحكومة التنفيذية ليجمع في يده كل 'الرئاسات التنفيذية الفلسطينية' من رئاسة الدولة إلى رئاسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد تكون تلك 'الرئاسات' عاملا مساعدا لسرعة تشكيل الحكومة المفترض أنها ستكون من كفاءات ومستقلين، يأتمرون بأمر الرئيس، وبعيدا عن فتاوى' البعض بـشرعية التكليف' وأنه لا يتناقض مع 'القانون الأساسي' مع: إجراء بعض 'التكييفات الصغيرة' في القانون، فإن تشكيل الحكومة يحتاج عدم إضاعة الوقت من أجل سرعة الإنجاز والخلاص من المهمة الأساسية في تنفيذ عملية المصالحة، ولقطع الطريق على العقبات التي بدأت في البروز أمامها، بأسباب عدة، كثيرها صحيح وقليلها مناكف..

ولسرعة الإنجاز قد يكون من الضروري أن يذهب الرئيس عباس أولا إلى قطاع غزة لبدء حركة المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة العتيدة، خاصة أنه سبق أن أعلن رغبته بـ'زيارة القطاع'، وها هي الفرصة باتت مؤاتية له. والبدء بالتشاور من القطاع له ميزات كثيرة جدا، تفوق البدء من الضفة الغربية التي يقيم بها الرئيس عباس، حيث الذهاب إلى غزة يعني عمليا كسر 'الحاجز الانقسامي' الذي تم بناؤه طوال سنوات، كما أنه سيعيد روح المصالحة العامة لأهل القطاع، ويجبر حركة حماس التعاطي الإيجابي مع موقع الرئاسة عمليا بعودة الاعتراف

بمكانتها، ويمكن للرئيس عباس أن يصطحب معه برحلة العودة للقطاع ، قيادة حركة حماس ممثلة في خالد مشعل ود. موسى أبو مرزوق ومعه نايف حواتمة وبعض من قيادات العمل الوطني الفلسطيني المقيمة في دمشق ولم تذهب للوطن بعد..

البداية من القطاع للمشاورات وعقد لقاءات قيادية سياسية سيكون له مفعول السحر لسرعة تحريك قطار المصالحة الوطنية، والذهاب إلى غزة ليس زيارة لمدينة أو جزء من بقايا وطن، بل ضمن رؤية ترميم الوحدة الجغرافية السياسية التي كادت أن تكون طلاقا لا رجعة فيه بتشجيع احتلالي علني.. المطلوب فعلا رئاسيا فوريا للذهاب إلى مقر' المنتدى الرئاسي' في القطاع أو لقصر الحاكم العتيد.. المهم أن يتم التقرير بأن البدء من غزة للوصول إلى ما تم توقيعه لو أريد ألا يكون الإعلان 'حبرا على ورق'، وهبة لدولة قطر لتعزيز دورها السياسي العجيب..

ملاحظة: 'فتاوى' بعض القانونيين في بقايا وطننا عن عدم تعارض إعلان الدوحة مع القانون الأساسي يذكرنا بـ'ترزية القوانين' التي كانت مقدمة للحراك العربي.. بعض من احترام العقل يا مفتيي أي كلام..

تنويه خاص: 'الحراك الداخلي' في حماس لم يعد سرا .. كل شيء ظهر وبان.. المهم أن يكون عليه الآمان..

هل يكون التشريعي غير صلة ..؟!

كتب حسن عصفور/ بدأت بعض من خبايا العقد التصالحية تبرز، فقط مع الإشاعة بأن سلام فياض قد ينسحب من 'سباق رئاسة الحكومة'، ساعات ومضت وخرج علينا أحد قيادات فتح ليقول بأن هناك 'قضايا خلافية' غير 'قضية فياض' كانت سببا في تأجيل اللقاء، لم يكشف من تحدث ما هي تلك القضايا، ورغم أنها أكثر من مكشوفة لكن لن تكون اليوم مجالا للكلام عنها، سنتركهم وقتا ليكشفوا هم بدورهم حقيقة المسألة، ولكن برزت واحدة يبدو أنها قد تحيل الاتفاق برمته

إلى ذكرى طيبة ووثيقة يتم العمل على تطبيقها، لكن دون سقف زمني ولا 'ضغط شعبي' .. تلك هي قضية المجلس التشريعي دورا وعملا وحضورا..

وفقا لاتفاق المصالحة، لو تم خلافا للتوقعات، وحدث التوافق على تسمية رئيس الحكومة وأعضائها، يوم واحد وتنفجر قضية خلافية كبرى، هل تأخذ هذه الحكومة الثقة من التشريعي وفقا للقانون الأساسي، أم تكتفي بالقسم أمام الرئيس، ثم يتم إغلاق الملف، وفقا لما قاله الرئيس عباس يوم أمس في مقابلة مع محطة تلفزية لبنانية نشرت وكالة وفا الرسمية غالبيتها، فالمجلس التشريعي غير ذي صلة بهذه الحكومة، فهي حكومة انتقالية تقسم أمام الرئيس فقط، ومن هنا تبدأ أول قضية خلافية مؤكدة، حيث يستوجب حكما تشكيل أي حكومة غير حكومة الطوارئ والتي تتشكل في ظرف خاص ولمدة محددة لا تتجاوز 30 يوما، العرض على المجلس التشريعي ونيل ثقته بكامل هيئتها، ولا يمكن لها أن تكون حكومة شرعية في ظل وجود المجلس التشريعي دون نيل الثقة البرلمانية، فالتوافق السياسي يمكن له أن ينعكس في توافق تصويتي لمنحها الثقة، لكنه لا يمكن لهذا التوافق أن يلغي حقا مشروعا قانوينا من صلب الدستور، لو أريد أن يكون المشهد 'قانونيا' بالمعني الجاد..

لكن المؤشر من حديث الرئيس يفتح 'جبهة التشريعي' فتغيبه عن منح الثقة، يعني أنه لن يكون هناك مجلس سيعمل وفقا للقانون، ولعل تأخير إصدار مرسوم بانعقاد جلسة المجلس ودعوته لبدء دورته التي تأخرت سنوات، يأتي في سياق بقاء الحال على ما هو عليه، مسألة قد يراها البعض، كما هي عادة المتهربين من نقاش جوهر القضية، بأنها مشكلة ثانوية، والحقيقة قد تكون غير ذلك تماما، فحماس لن تترك فرصتها في العمل ضمن المجلس لأسباب سياسية وقانونية، ويبدو أن قادتها أدركوا مخاوف فتح والرئيس عباس من عودة المجلس للعمل، فأرسل أبو مرزوق رسالة 'طمأنة' لهم بأن العمل يمكن أن يكون توافقيا داخل المجلس خلال المرحلة الانتقالية، لكن ذلك لا يكفي بل ويعرف النواب أن المجلس سيكون في حالة الانعقاد مكانا لممارسة' المهارة التعارضية'، لذا من الصعب إن لم يكن من المستحيل منع المجلس من مناقشة كل ما له صلة بالوضع الفلسطيني وفقا للقانون، وأحيانا خارج النص الدستوري، ولو أردنا فتح ملفات ما ينتظر المجلس من نقاش، سنرى مخاوف كبيرة تتصل بما للمجلس من أثر ..

تغييب التشريعي وتحويله لهيئة غير ذات صلة في المرحلة الانتقالية، واحدة من النقاط الساخنة جدا التي تحكم هل سيكون هناك مصالحة فعلا أم لا .. خاصة أن رئيس المجلس يمكنه 'سد الشغور' الرئاسي لو حدث شغور قبل الانتخابات القادمة، وفتح تدرك تماما ما وراء هذه المسألة.. عقد المصالحة أكثر بكثير مما يخفي، وهي حتما أبعد من تسمية 'سلام فياض' .. ولو فعلها اليوم وانسحب من سباقهم الثنائي سنرى العجب العجاب..

ملاحظة: حديث الرئيس بشار الأسد عن الجراثيم سيصبح بعضا من 'مخترعات' الحكام العرب لوصف الغضب.. فمن جرذان القذافي إلى 'جراثيم الأسد' .. تفعل المبيدات التصفوية فعلها..

تنويه خاص: تخيلوا أن الرئيس التونسي السابق يتحدث عن 'خديعة' لخروجه.. يا رجل يجب أن تشكر من 'خدعك' .. ربما لو بقيت لسحلوك مش خدعوك..

هل يكون'الثلاثاء الفلسطيني' حاسما..!

كتب حسن عصفور/ مضى أسبوع كامل على استلام رئيس وزراء دولة الكيان، أو بالأدق رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، كتاب الرئيس عباس لسرد الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير منذ عام 1993 وحتى تاريخه، كتاب الشرح والتوضيح التفصيلي (لا نعلم هل بها رسوم وخرائط إيضاحية أيضا) وصل إلى درج نتنياهو، ومرت نصف المدة الإنذارية التي حدها الرئيس عباس بالأسبوعين، وقد أحاط واشنطن علما بذلك خلال استقباله مبعوث 'العناية السياسية الأمريكية' ديفيد هيل مؤخرا..

نظريا، سيكون (الثلاثاء) القادم يوما حاسما، وفقا لتصريحات 'وفد أم الرسائل' وايضا الرئيس عباس وبعض مستشاريه، 'الثلاثاء الحاسم' هي التسمية المفترض أن يكون عليها الأسبوع القادم، وبالمصادفة التاريخية سيكون هو الأول من آيار، يوم العمال العالمي الرمز التاريخي للهبة العمالية على الظلم الأمريكي عام 1881، يوم أن قرر مجموعة عمال أمريكان رفض الظلم والاستغلال والجبروت الممارس من أصحاب العمل، انتفض العمال وكان الرصاص

مصيرهم فقتل بعضهم، ليصبح دم فئة عمالية رمزا لبداية تاريخ جديد من رفض الظلم، ووضع حد لسيطرة الاستغلال والبطش الرأسمالي.. ظلم لم ينته بعد لكنها معركة مستمرة.. في ذات الذكرى الطبقية لعمال العالم أجمع سيكون 'الثلاثاء الحاسم' موعدا فارقا كما هو مقرر في المسار الفلسطيني..

الشعب الفلسطيني سبق له أن لدغ كثيرا من ذات الجحر، ولم يقف أمام الحكمة الشعبية بأن 'المؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين' كونه يعيش ظروفا خاصة جدا، مما تكبل حركته وتقيد طبيعة وأشكال رفضه، وتحدد تمرده على 'الذات الداخلية'، يرفض الاحتلال ولكنه لا يفعل ما يجب فعله من أجل التمرد العام، فلا مقاومة ولا مظاهرة ولا أي من 'قبائل المواجهة الشعبية'، حتى الكلام وهو أضعف الإيمان الممكن يبتعد كثيرا عن حقيقته، حيث تحتل 'صراع الكلمات' بين أجندة الانقساميين كثيرا عنها مكان 'الخصومة مع المحتل'.. نرفض الاحتلال رفضا كاملا لكن الرد الرسمي والشعبي عليه مازال بعيدا أن يحيل ليله إلى حساب عسير أو نهاره لخوف متلاحق.. احتلال يكتسب راحته من طبيعة 'رد الفعل القائم'، بل هناك ما هو أكثر طمأنة في أن الاحتلال يجد حماية ما عبر قنوات 'التنسيق' التي كان لها ثمن في معادلة انحسار الاحتلال وليس تنسيقا مجانيا، في زمن 'تمدد الاحتلال' ..فارق يجب أن يتذكره من يزايد بالحديث عن رفض 'التنسيق الأمني'..

ولأن الخيار المضمون الذي يمتلكه الفلسطيني اليوم هو خيار الصبر والانتظار وملاحقة العيار إلى باب الدار، لن تنتهي الحياة السياسية بمنحه فرصة أسبوع إضافي لتحديد المصير السياسي واختيار 'الخيارات' التي يمكن لقيادة الشعب الرسمية أن تسير وفقا لما وعدت..ولكن السؤال هل ستفي القيادة الرسمية بما وعدت به، أم أنها ستعيد الشعب والقضية إلى 'دوامة الاحتمالات والخيارات والاستنتاجات'.. 'دوامة لوغارتمية' بلا بداية معلومة ولا نهاية واضحة، ومن يقرأ لكل مراتب وصف القيادات السياسية المفترض أنها جزء من 'صناعة القرار' لن يجد تماثلا بينها على ما سيكون بعد 'الثلاثاء الحاسم'.. يتحدث كل منهم وفقا لرغبته أو ما يعتقد أنها طريق أقصر للخلاص من 'المصيبة السياسية' القائمة..

لا نجد موقفا حاسما واحدا يحدد ما هو الخيار الذي سيكون بعد 'الثلاثاء الحاسم'.. البعض يتحدث عن إمكانية الذهاب إلى الأمم المتحدة للمطالبة بعضوية لفلسطين المراقبة، ولكنها لدولة وليس لمنظمة، وآخرون يتحدثون عن العودة للتنسيق مع واشنطن لبحث 'خريطة الطريق' الجديدة كي لا يحدث 'إحراج للرئيس الأمريكي أوباما في رحلته الانتخابية' – معهم حق أوباما له الأولوية عن القضية الوطنية - ، وآخرون يتحدثون عن العودة للجنة المتابعة العربية كي تقرر لنا ما سيكون، متناسين أن اللجنة لا وقت لها يكفي للبحث الاحتمالي الفلسطيني في خيارات ملتبسة، وآخرون يتحدثون عن الذهاب إلى أطراف معاهدة جنيف الرابعة لمعرفة ماهية ومسوؤلية 'سلطة الاحتلال' تجاه الأرض المحتلة وشعب تحت الاحتلال، رحلة استفسار جديدة يريدها البعض، وكأنها طلسم سياسي، رغم أنها مشروحة بتفصيل دقيق في نصوص المعاهدة، ويمكن الاستفسار من د.ناصر القدوة كونه يعرف ذلك أكثر، خاصة أنه انتقل بعمله إلى مقر 'المعاهدة'..

الغريب جدا أنه قبل عام من الآن كان هناك عدة خيارات تم عرضها من القيادة الرسمية وعرض الكثير منها في اجتماع للجنة المتابعة العربية أو ما يعرف بلجنة مبادرة السلام العربية.. خيارات قيل بأنها سبعة، وشرحها أصحاب الملف وأهل الاختصاص تفصيلا، لكنها اليوم لم تعد ضمن 'العرض السياسي' .. هل حقا غابت 'الخيارات المحددة' وانتقلنا لمرحلة 'الاحتمالات'.. هل انتقلت المسألة من 'خيارات' إلى 'خطوات' يتم تحديدها وفقا لرد الفعل الإسرائيلي، وأيضا ضمن 'التنسيق السياسي الكامل ' مع أمريكا..

لو أن الأمر غير ذلك ليخرج من يملك معلومة تفيد الشعب ليقلها وحتما لن يمت.. لن ينطبق عليه قول شاعرنا الراحل العظيم معين بسيسو.. قلها ومت.. فما نطلبه ليس تحديا تاريخيا لكنه معلومة لا أكثر.. هل من يقول أم ننتظر جميعا 'الثلاثاء الحاسم'.. سنرى.!

ملاحظة: هل 'الانفصال' مسؤولية حركة 'حماس' وحدها، أم أن قبول الواقع والتعايش معه أيضا هو وجه آخر له.. من يهرب من الاقتحام لموقع الانفصال يكون 'شريكا'.. والفهيم يفهم..طبعا لو أراد..

تنويه خاص: لماذا لا تذهب القيادة الرسمية الفلسطينية وتعرض موقفها من مسألة الزيارات للقدس داخل الجماعة العربية.. وكفى للبحث عن مواقف غير مجدية..

هل ينجح يوم "الحسم الفلسطيني"..!

كتب حسن عصفور/ منذ أشهر عدة والكلام الفلسطيني يتمحور عن استحقاق ما بعد "26 يناير"، وقبل لقاءات عمان التفاوضية "استكشافيا، تم ربط قيام حكومة الوحدة الوطنية وتنفيذ عديد بنود المصالحة بهذا اليوم، والذي ينتهي مفعوله رسميا بعد ساعات تقل عن 24 ساعة، ولذا سيكون الحال غدا ليس كما هو اليوم، حيث اقتربت الساعة السياسية لتحديد الاتجاه القادم، والبحث عن "الخيارات" التي يتم الكلام عنها منذ زمن، بعد أن أكملت "اللجنة المصغرة" وضع رؤيتها للبدائل المتاحة وفقا للممكن، بعد أن ينتهي اللقاء الأخير من لقاءات عمان..

المسألة الراهنة تدخل حالة من التعقيد السياسي، فالقرار الفلسطيني في المرحلة التالية سيكون مقيدا بشكل أو بآخر بالمحيط العربي، بعد أن قررت القيادة الفلسطينية الذهاب مجددا إلى "مجلس الجامعة العربية" كي تنتظر موقفا يساعدها في الخروج من "مأزق" ما بعد اللقاء الأخير في عمان، محاولة فلسطينية علها تعينها فيما ستواجهه من حرج سياسي مع الأردن التي قد لا يرضيها أن تنتهي اللقاءات بصفر من النتائج، كما أن واشنطن والاتحاد الأوروبي السعداء بتلك اللقاءات لن تصمت وستعمل بكل ما لها من أسلحة كي تضغط على الطرف الفلسطيني كي يواصل لقاءاته الاستكشافية، مع وعود بتقديم بعض من "البوادر الحسنة" علها تذر الرماد في عيون "الرافضين" للقاءات لن ينتج منها شيء..

نظريا تستطيع القيادة الفلسطينية أن تتوقف كليا عن الاستمرار فيما فرض عليها، ورفضها الاستمرار في هذه العملية يستند إلى عناصر لا تنتهي لتعزيز رفضها، من "عبثية الورقة الإسرائيلية" إلى محاولة كسر هيبتها السياسية من خلال "أزمة التصريح" المهينة للرئيس والقيادة السياسية والتصرف وكأنها "عطايا" وليست

جزءا من الالتزام وفقا للاتفاقات الموقعة وجزءا من ثمن 'التنسيق الأمني'، إلى تصعيد حركة الاعتقالات ضد نواب حركة حماس وبينهم رئيس المجلس التشريعي في موقف يشكل إحراجا سياسيا للرئيس والقيادة، سلوك إسرائيلي ليس له هدف سوى مصادرة 'مكاسب' القيادة الفلسطينية التي بدأت مع 'خطاب التغريبة' وصولا إلى عضوية فلسطين في اليونسكو.. سلوك إسرائيلي ليس خافيا أنه يهدف لكسر الشوكة السياسية..

لا يوجد متسع من الوقت للتفكير في الاستمرار بحالة الإرباك التي تسود المشهد الفلسطيني منذ قرار الذهاب إلى اللقاءات الاستكشافية والتي ألحقت ضررا بالغا بصدقية الموقف الفلسطيني بل وأربكت مسار العمل العام نحو تذليل عقبات المصالحة بشكل حقيقي، وتأجيل كل الملفات واقعيا إلى ما بعد 26 يناير ساهم في منح 'مراكز قوى' معطلة للمصالحة أن تستغل تلك المساحة الزمنية لفرض بعض مما تعتقد أنه مربك لتنفيذ الآليات المطلوبة لاتفاق المصالحة، وهو ما يفترض أن يكون القرار الفلسطيني يوم غد حاسما وقاطعا قبل الذهاب إلى الجامعة العربية، أن تعلن القيادة موقفها وخياراتها ثم تذهب للعرب لمساعدتها والوقوف إلى جانبها في معركة المواجهة مع إسرائيل ومن أجل التسريع في استكمال ملفات المصالحة الوطنية وتشكيل الحكومة والبحث الوطني عن حل الأزمة المالية العامة ..

الافتراق عن حالة الدوران التي تدور في لقاءات الاستكشاف يجب أن تنتهي،ودون ذلك سيكون الوهن والضعف هو عنوان المشهد الفلسطيني وستكون فرصة المعطلين والرافضين للمصالحة استغلال ذلك دون ملامة، ويجب الانتباه إلى أن لا تنتهي اللقاءات وتنتج سوء فهم مع الأشقاء في الأردن، ولا نظن أن السياسة عاقر لتنجب وسائل توضيح الموقف من كل جوانبه، وحكومة نتنياهو منحت القيادة الفلسطينية كل الأسلحة لقول كلمتها القاطعة بـ'لا' كبيرة ..ودون ذلك ستشرع الأبواب لرمي السهام من كل حدب وصوب..

ملاحظة: مصر قبل عام شهدت أول لحظات كسر حالة الخوف نحو ثالثوث الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية..مازال الشعار يتفاعل رغم تحقيق بعض مكوناته.. المسيرة مستمرة..

تنويه خاص: بقاء مشعل طويلا بعيدا عن دمشق يساعد في تصديق كل الروايات أن أيام البقاء في دمشق معدودة.. بالمناسبة لماذا لا يزور 'أبو الوليد' قطاع غزة ولو لساعات ..

هو 'العار' ذاته..ولكن

كتب حسن عصفور/ لم تنتج لقاءات وسفريات ورحلات شهدتها القاهرة والدوحة وعمان، وبعض 'بقايا الوطن' ما يمكن أن يشكل 'اختراقا حقيقيا' نحو الانتهاء من الملف الانقسامي الفلسطيني، نتائجها جميعا لا تقدم خطوة فعلية لتحقيق 'حلم وطني' بأن تكون نهاية للكارثة السوداء، وكل ما يقال عن أعمال لجان واجتماعات لا تنتهي، لا تشكل خطوة عملية.. ولا يحتاج المرء كثيرا ليعرف أن الكارثة متواصلة سوى أن يقرأ بعضا وليس كلا مما تقوله قيادات وناطقو طرفي 'الأزمة الوطنية' 'فتح'و'حماس'، التصريحات التي تكاثرت بشكل يفوق ما كان في الأشهر الأخيرة بدأت تتجاوز 'الخطوط الحمراء' وتعيد أجواء التشكيك والاتهامات تقارب ما كان قبل توقيع الاتفاق المفاجئ قبل عام تقريبا في العاصمة المصرية.. والعودة للغة الاتهامية ليس تعبيرا عن 'أزمة جواب' لفشل الوصول إلى الرجاء الشعبي، بل للهروب من الاعتراف بأن السبب الحقيقي في فشل الوصول يكمن بأن هناك من أصحاب القرار هنا وهناك من لا يريد الوصول إلى 'المحطة الأخيرة' من نهاية 'الكارثة' ..

كل معسكر من معسكري الأزمة يتهم الآخر بأنه به من يريد إفشال المصالحة، ولكن الحقيقة السياسية التي باتت ملموسة جدا، أن هناك في كلا المعسكرين من لا يريد إطلاقا 'مصالحة وطنية' وكلاهما في موقع التقرير والقرار، ولذا الفشل والخيبة هما نتاج مرحلة عام من 'الحراك غير المجدي' بين عواصم ومدن، وتصريحات وابتسامات وقبل وعناق تصل إلى حد اللامعقول، وكلام 'تبشيري' بأن هناك 'عهد جديد' و'مرحلة جديدة' و'شراكة سياسية جديدة' .. كلام لم ينتج سوى 'رحلة اتهامات جديدة'، لا تختلف كثيرا عن ماضيها سوى بأن الحديث عن 'التدخلات الإقليمية والصهيوأمريكية والفارسية والسورية لم تعد ستارا تحتجب

خلفه رغبة رفض المصالحة وتحويلها إلى حالة سجال من الكلام الإنشائي الجميل وبعضه غير جميل أيضا..

الرئيس محمود عباس يعتبر أن بقاء الانقسام عار، نعم هو عار لا بعده عار، ولكن لماذا يستمر هذا العار والرئيس يستطيع أن يقلب كل الأوراق والطاولة على كل من يريد الاستفادة من بقاء هذا العار، نعم الرئيس قبل حماس اليوم يمكنه أن يضع حدا لتلك 'اللعبة' والهروب من 'خندق العار الوطني' المستمر باستمرار الانقسام إلى إحداث 'الاختراق الوطني' ووضع الأمور في نصابها، من خلال إما القبول بالمسألة القانونية لتشكيل الحكومة إن رغب بأن يكون رئيسا لها، وهو القائل بأنه 'لا يقبل مخالفة القانون'، وإن وجدها صعبة القبول وفقا لمكانته الدستورية كرئيس لا يجب أن يتم محاسبته كرئيس وزراء تنفيذي، كما يرد في 'القانون الأساسي'، لذا يمكن الإعلان اليوم قبل الغد الموافقة على تسمية حركة 'حماس' لمدير صندوق الاستثمار الفلسطيني د. محمد مصطفى وهو الرجل الأمين للرئيس عباس وغير' المرفوض دوليا أو إسرائيليا ' بحكم المهنة والتاريخ.. موظف سام جدا يملك المواصفات الأقرب لرئاسة حكومة محدودة الصلاحيات لمرحلة مؤقتة يتم تصويب بعض مهامها بالتوافق.

تخلي الرئيس عباس عن 'إعلان الدوحة' والعودة لأصل المسألة كما ورد في اتفاق القاهرة، ليس هزيمة له، بل ربما يسجل مكسبا سياسيا لو قرر ذلك وأعاد القبول بمصطفى، والاتصال للقاء عاجل برئيس حركة حماس وقيادتها في القاهرة لإعلان ذلك وتحديد مهام الحكومة بما سبق تحديده، مع تعديل مسألة الإشراف على الانتخابات بما يتوافق مع الممكن، أي البدء بالتحضير للعملية الانتخابية دون تحديدات موعد زمني .. فليست الانتخابات اليوم هي الحل للأزمة الوطنية الكبرى.. الحل هو السير قدما نحو تصويب التشويه العام في المشهد الفلسطيني داخليا، بعد فشل تصويبه مع المحتل .. حكومة تنفيذية تتولى إعادة إعمار قطاع غزة ورفع الحصار وفتح المعابر خاصة رفح، وتوحيد النظام الوظيفي العام، والسير قدما في المصالحة المجتمعية، ومهام تنفيذية عديدة يمكن لحكومة مصطفى أن تقوم بها، لو أريد حقا وضع حد للعار السياسي، ولا نكتفي بوصفه أو الحديث عنه.. فكل طفل في بقايا الوطن وخارجه يعرف تماما أن استمرار الانقسام 'عار وطني'، لكن الأهم هو كيفية إنهاء هذا العار وليس وصفه.

البداية باتت الآن بيد الرئيس عباس لو أراد نهاية للعار.. وعندها ستعود للشرعية الفلسطينية حركة تمنح جدارا واقيا للمصداقة السياسية التي تغيب تحت حجاب الانقسام.. والعرب حكاما وشعوبا لن يصدقوا أن الفلسطيني جاد في مقاومة المشروع الاحتلالي وهو عاجر عن تشكيل 'حكومة تنفيذية' .. المسألة ليست تلاعبا بالعبارات أو البحث في قاموس المفردات اللغوية لتسجيل اتهام لهذا أو ذاك .. البداية من مقر الرئاسة في المقاطعة لوضع حد للعار الوطني.. لو كان هناك حقا من يريد أن ينهيه.

ملاحظة: هل لعالم لغوي عربي أن يفيدنا بأن 'حجب مواقع إعلامية' سياسية دون قرار قضائي يشكل تعديا على الحريات أو مساسا بها أم لا.. من يستطيع يرسل الإجابة على 'مقر الرئاسة' في رام الله والمعروفة شعبيا بـ'المقاطعة'.. ويبدوا أن لها من اسمها نصيب.

تنويه خاص: يبدو أن بشاير 'ثورة التحالف الأطلسي' في ليبيا بدأت في تحقيق 'ثمارها' .. أهل برقة سيعلنون تشكيل 'إقليم برقة الذاتي'.. شكرا للنفط والغاز والأطلسي.. و'حمدا' لـ'فيصل' الكلام.

'وعود عربية' خالية من الصرف

كتب حسن عصفور/ من كان له رغبة أو توفر له وقت وتابع بعض ما بثته القنوات الفضائية العربية عن اللقاء الوزاري العربي، سيدرك أين هي القضية المركزية للعرب في عصر' التحالف الاستعماري الجديد'، بين المسألة السورية وطبيعة الخطابات والكلمات التي 'تقطر دما وحسرة وألما' وأبدان تهتز من تلك 'الجرائم' التي يرتكبها النظام السوري ضد أبناء شعبه، تحدث الوزراء بلغة ونبرة صوت وتعبيرات جسدية تنقلك إلى اللاتفكير الفوري في البحث العاجل لإنقاذ سوريا شعبا ووطنا ودولة .. كلام كان بعضه من ذات وجوه تكررت وأخرى مستحدثة بفضل حراك كان يهدف لتحرير أمة وتحررها وليس لصياغة شكل تحالفها الاستعماري الجديد مع الغرب ورأس الحية أمريكا، كلام قالوه قبل

استقدام القوى الاستعمارية لتخلع القذافي وترمي ليبيا في عالم المجهول، وتناسوا أن هناك بلدا يتعرض لمخاطر تفوق ما كانت أخطار الطاغية المخلوع.. لكن الألم والحزن والحسرة والتحسر على الشعب الليبي انتهت مع لحظة انطلاق 'قنابل الموت' الغربية وبتمويل خليجي في تلك البلاد التي لا نعلم مصيرها..لتنتقل لبلد آخر.. وكما حدث مع مصر بوعود مالية لم تصل بعد.. ولن تصل، سيحدث مع غيرها..

وزراء وحكام أمعنوا كلاما في المسألة السورية، ومع لحظة الوصول إلى القضية التي كانت يوما مركزية للعرب، ليس حبا ولا قناعة بل فرضا ورهبة وخوفا من قوة عربية كان لها صوت يعلي من يشاء وينزل من يشاء، ويوم أن كان للثورة الفلسطينية حضورا كفاحيا طاغيا، قبل أن يدب الانقسام وتدخل آفته المميتة إلى الجسد الفلسطيني، مع بداية خطاب الرئيس الفلسطيني عباس واستعراضه التفصيلي لما حدث وما سيحدث، كان السرحان لبعض مستمعيه سمة حاضرة، ربما لم يكن للوزراء الجالسين وقتا للاستماع لشرح عن كيفية عمل لجنة الانتخابات الفلسطينية، وجدول حركتها، وتفاصيل قد لا تعني غالبية من كانوا بالقاعة يفكرون في كيفية الإسراع بتجهيز 'خطة التزواج السلمي' بين العربي والغربي للخلاص من نظام الأسد.. وطال الكلام الرئاسي الفلسطيني.. وما أن انتهى وشكر الحاضرين دون نسيان طلب الأموال لفك الأزمة الخانقة، صفق البعض له وأثنى عليه بن جاسم كما لم يثن من قبل وخاطبه أمض ونحن معك.. والسلام عليكم .. وانتقل دون إرهاق في نقاش القضية التي كانت مركزية لجلسة سرية لبحث 'خطة التدخل الجديدة' في سوريا باعتبارها المركزية الآن..

مشهد عربي يلخص بتكثيف غير مسبوق ما وصل إليه الحال الراهن في كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية، باتت وكأنها 'حمل زائد' على حركتهم التي انتظروها سنوات وسنوات للانتقام من تاريخ الأمة العربية ببعدها القومي ومشروعها التحرري الرافض لكل تدخل استعماري أجنبي، وتحرير ثروات الأمة وشعوبها، يوم أن كان شعارها من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر لبيك عبد الناصر.. شعار تجسد به حلم أمة في 'مشروع قومي نهضوي' يراد اليوم استبداله بمشروع بلا ملامح لكل بلد، عدا تكتل واحد يسمح له الفعل والعمل وفقا لمشروع السنوات القادمة..

الرشوة المالية التي أوردها البيان العربي للسلطة الفلسطينية بتوفير شبكة أمان بمبلغ 100 مليون دولار ليس سوى وعود مقابل السكوت أو الموافقة الفلسطينية على ما تخطط له 'القيادة العربية المستحدثة'، رشوة لن ترى الصرف ولا التنفيذ، خاصة أن هناك التزامات عربية مقررة سابقا في أكثر من قمة عربية ، بل إن قمة عربية أقرت توفير مبلغ 500 مليون دولار من أجل حماية القدس من مشروع التهويد والاستيطان.. واستمر المشروع الصهيوني وتناسى العرب وعدهم للقدس، ولم تعد القيادة الفلسطينية تتذكر أن عليها التذكير به، خاصة أن الأمس كان فرصة لحضور القدس في جلسة العرب .. لكن الجميع نسى أو تناسى، وكان البيان العربي عن القضية الفلسطينية لغة ووعودا تتنظر من يصرفها لو كانت بالأصل 'قابلة للصرف'..بينما لسوريا أو أي بلد يشكل 'عقدة' من الماضي سيكون الصراف الآلي حاضرا وفورا..

ملاحظة: من المفارقات السياسية أن يتحدث الرئيس عباس عن كون السلطة لم تعد بسلطة.. لماذا إذا يتم القبول برئاسة الحكومة الانتقالية ما خلق مزيدا من الجدل الوطني كانت فلسطين في غنى عنه.

تنويه خاص: يبدو أن 'إعلان الدوحة' لن يمر بسهولة مع إصرار أقطاب من حماس على 'البعد القانوني' وهو ما لن يذهب إليه الرئيس عباس وفتح لاعتبارات يعرفها الكثيرون .

ولكن..هل تستطيع السلطة..؟!

كتب حسن عصفور/ بعد أن فشلت كل المحاولات لإيجاد طريقة 'فلسطينية' للمصالحة الوطنية، دون أن تصبح واقعا جادا، بدأت هناك أصوات تخرج من بين أوساط داخل قيادة السلطة الفلسطينية أو من حولها، تهدد بمراجعة الموقف من العلاقة مع سلطة الاحتلال ودولته إسرائيل، دعوات تتجه للمرة الأولى إلى إمكانية وقف 'التنسيق الأمني' مع الاحتلال بكل الأشكال القائمة راهنا، وبها ما ليس له صلة بالاتفاقات الموقعة، والعودة إلى إعادة تناول 'التعاون الاقتصادي'،

تصريحات صدرت عن جهات يمكن اعتبارها أنها على 'هامش صناعة القرار الحقيقي المغلق' في القيادة الفلسطينية، ولذا لا يمكن التعامل معها بأنها 'دعوات جادة' أو 'تفكير مسؤول' يمكن البناء عليه، واعتباره بأنه يشكل 'تحديا استراتيجيا' من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية للطغمة الحاكمة في تل أبيب..

السؤال هنا، ليس إذا ما كانت التصريحات تعبر عن 'جو سياسي' داخل أروقة المقاطعة – مقر الرئاسة الفلسطينية – بل هو هل هناك نوايا حقيقة لدى 'مالك القرار الفعلي' بالتصعيد إلى تلك الدرجة الصدامية من وقف التنسيق الأمني وإبطال مفعول 'اتفاق باريس'.. نظريا هناك إمكانية حقيقة لذلك القرار، بل يمكن التأكيد أنه تأخر كثيرا، وأن استمراره يشكل نقيصة في 'السلوك الوطني العام'، وكان له أن يكون متناسقا مع الحركة السياسية، خاصة وكل فلسطيني عالم أو جاهل، يدرك أن 'الأمن هو الأساس' لدولة الكيان الاحتلالي، كان يجب أن تكون حركة التنسيق الأمني متناسقة كليا مع الموقف السياسي، فلا يجوز أن تكون 'العلاقة الأمنية' في ذروتها، بينما العلاقة السياسية في أسفلها، وهو ما تبحث عنه وتريده وتحرص عليه الأجهزة الأمنية في إسرائيل، ولذا كانت حريصة دوما أن لا تتأثر 'ميزانية الأجهزة الأمنية' بأي حصار مالي على السلطة، كي لا تصاب العلاقة الحميمية جدا بينهما بضرر، أو تصاب الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعطب مفاجئ في تأدية دورها المطلوب ضمن العلاقة التنسيقية الخاصة..

ولأن الأمن مفتاح السياسة في دولة الاحتلال، يصبح مفروضا من السلطة أن تستفيد كل الاستفادة من هذه 'المعادلة' لخدمة حركتها السياسية وموقفها المعلن بأنها ذاهبة في صدام مع 'المشروع الاحتلالي' الاستيطاني – التهويدي، والرافض لكل عمل جاد نحو المضي قدما لتسوية أو حل سياسي،.. ولأن تعبير لو ولكن ويا ليت، من 'أفعال الشيطان، فها نحن أمام لحظة مناسبة بل وفرصة تاريخية لالتقاط تصويب 'المعادلة' في استخدام المسألة الأمنية في المواجهة مع المشروع الإسرائيلي، ولعل موقف نتنياهو المهين للرئيس عباس والذي حدد 'رؤية سياسية' تعلن أن لا أمل ولا آمال بتفاوض معقول في المدى المنظور، ما

قاله نتنياهو بعد خطاب الرئيس عباس في 'مؤتمر الدوحة شبة السري' عن القدس والقضية الفلسطينية، يشكل علامة فارقة يجب أن يكون ما قبلها وما بعدها..

الفرصة السياسية جاءت سريعا بخطاب حمل من الغطرسة السياسية والعنصرية الكثير بل وصل إلى حد 'الإهانة الشخصية' للرئيس عباس ذاته، وهي مواقف كفيلة بأن تدفع القيادة الفلسطينية نحو قاطرة 'المواجهة الشعبية'، قبل أن تذهب قوة اللحظة المناسبة، فاليوم قبل الغد تحتاج القيادة لاختيار خيارها العملي وليس النظري عبر دروب ومتاهات' الاحتمالية السياسية'.. اليوم وليس الغد يجب أن تقرر خطواتها نحو 'فك العلاقة الأمنية – الاقتصادية' مع سلطة الاحتلال، كي تستطيع أن تقرر أن 'المواجهة الشعبية' التي تحدثت عنها طويلا ولكنها لم تقدم على 'خطوة عملية واحدة' من أجل تنفيذها..

فك 'الارتباط الأمني – الاقتصادي' هو بوابة كل الخيارات الممكنة، وفي المقدمة خيار 'المواجهة – المقاومة الشعبية'، كي لا تتحول القضية الفلسطينية إلى 'رمز تذكاري' لبعض سواح السياسة العرب..

ملاحظة: الأسيرة هناء الشلبي ناشدت السلطة التنفيذية الفلسطينية رئاسة وحكومة أن تضعها ضمن اهتمامها.. هل يحدث ذلك وأن لا تتكرر قصة خضر عدنان.. وكأنها تقول وذكر إن نفعت الذكرى.

تنويه خاص: د. سلام فياض مصاب بالإحباط مع عدم تشكيل' الحكومة التوافقية'.. معه كل الحق .. خاصة أنه يدرك أن الرغبة للمصالحة ليست حقيقية هنا أو هناك.. وهو من سيدفع الثمن كونه 'شماعة' الهروب.. وبسبب ذلك تراجع 'أمد للإعلام' عن الكتابة له حول سلطة الأمن وجبروتها في بقايا الوطن.